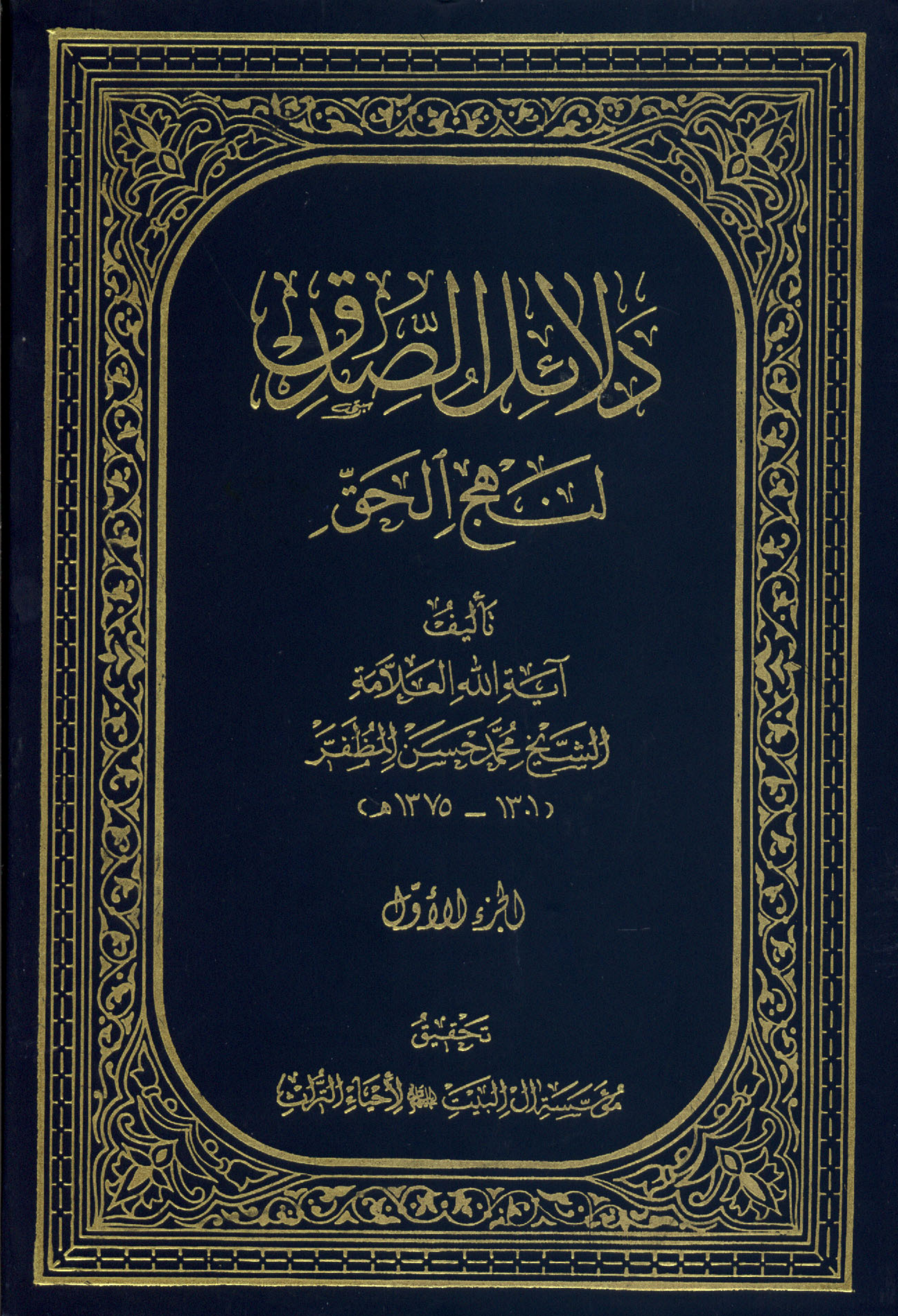


دلائل الصدق
لنهج الحق
تأليف
آية الله العلامة
الشيخ محمد حسن المظفر
(١٣٠١ ـ ١٣٧٥ هـ)
الجزء الأول
تحقيق
مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث


٢٥٧



تأليف
آية الله العلامة
الشيخ محمد حسن المظفر
(١٣٠١ ـ ١٣٧٥ هـ)

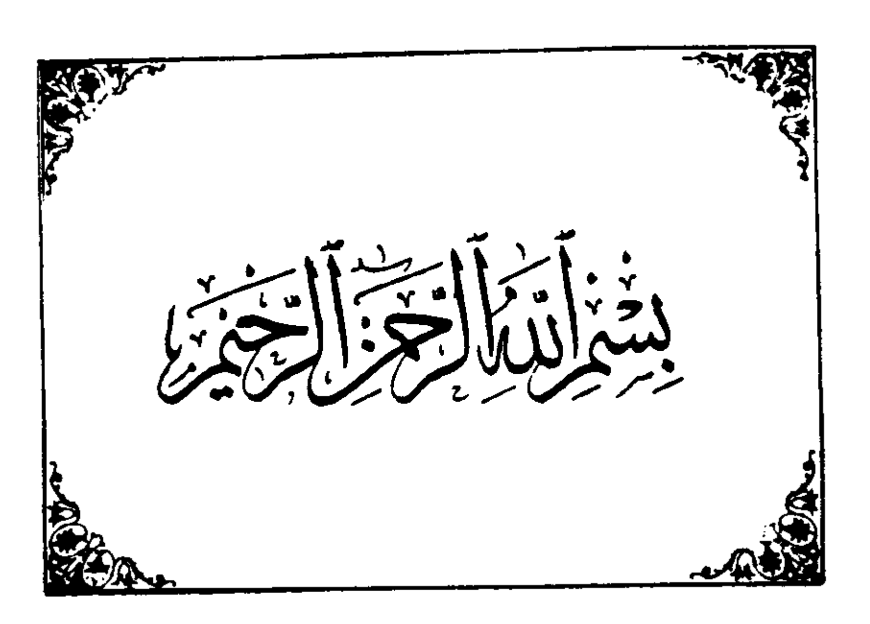
الجزء الأول

تحقيق
مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

BP المظفر ، محمد حسن ، ١٣٠١ ـ ١٣٧٦ هـ ق .
٢١٠/٥ دلائــل الصــدق لنــهج الحــق / تأليــف مــحمّد حســن المــظفر ؛
٨ع تــحقيق مــؤسّسة آل البــيت عليهم السلام لإحــياء التــراث. ـ دمشــق :
٦م/٩٠٨ن مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٣٨٠ هـ .
٨ج . نموذج.
المصادر بالهامش.
هذا الكتاب ردٌّ علىٰ «إبطال الباطل» لابن روزبهان الذي هو ردٌّ علىٰ «نهج الحق» للعلّامة الحلّي .
١ . فضل الله بن روزبهان ، ٨٦٠ ـ ٩٢٥ هـ ق ، ابطال الباطل ـ نقد وتفسير ـ . ٢ . العلّامة الحلّي ، الحسن بن يوسف ، ٦٤٨ ـ ٧٢٦ هـ ق . نهج الحق وكشف الصدق ـ نقد وتفسير ـ . ٣ . شيعة ـ الدفاع والردود ، ٤. أهل السنة ـ الدفاع والردود. الف. العلّامة الحلّي ، الحسن بن يوسف ، ٦٤٨ ـ ٧٢٦ هـ ق . نهج الحق وكشف الصدق . ب . فضل الله بن روزبهان ، ٨٦٠ ـ ٩٢٥ هـ ق ، ابطال الباطل . ج . مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ٤١٧٢ / ٢٩٧ . د . عنوان . هـ . عـنوان : نـهج الحـق وكشـف الصـدق . و . عنوان : ابطال الباطل .

شابِك (ردمك) ٥ ـ ٣٥٣ ـ ٣١٩ ـ ٩٦٤ دورة ٨ أجزاء
ISBN 964 - 319 - 353 - 5 / 8 VOLS.
شابِك (ردمك) ٣ ـ ٣٥٤ ـ ٣١٩ ـ ٩٦٤ / ج ١
ISBN 964 - 319 - 354 - 3 / VOL 1

الكتاب :	دلائل الصدق /ج ١
المؤلّف :	العلّامة محمّد حسن المظفر
تحقيق ونشر :	مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ دمشق
الطبعة :	الأُولىٰ ذو الحجّة ـ ١٤٢٢ هـ
الفلم والالواح الحسّاسة (الزينك) :	تيزهوش ـ قم
المطبعة :	ستارة ـ قم
الكمّية :	٤٠٠٠ نسخة
السعر :	٩٠٠٠ ريال



بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث
قم ـ دور شهر (خيابان فاطمي) كوچه ٩ ـ پلاك ٥
ص. ب. ٣٧١٨٥/٩٩٦ ـ هاتف ٤ ـ ٧٧٣٠٠٠١

أجلىٰ البرهان
في نقد كتاب ابن روزبهان

بقلم
السيّد علي الحسيني الميلاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام علىٰ سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين، ولعنة الله علىٰ أعدائهم أجمعين.

أمّا بعد..

فقد كنت سجّلت سابقاً ملحوظات علىٰ كتاب ابن روزبهان في الردّ علىٰ **نهج الحقّ** للعلّامة الحلّي رحمه الله تعالىٰ، فلمّا عزمَتْ مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث علىٰ تحقيق كتاب **دلائل الصدق لنهج الحقّ** طلبت منّي تنظيم تلك الملحوظات وترتيبها، لتكون مقدّمةً له، فأجبتُ

الطلب أداءً لبعض ما وجب..

وكان عنوان ما كتبته: **أجلىٰ البرهان في نقد كتاب ابن روزبهان**، وهو يشتمل علىٰ مطالب تمهيدية في أُصول البحث والمناقشة، وفي علم الكلام، وفي خصوص الإمامة، ثمّ دراسات في مباحث الإمامة من كتاب ابن روزبهان، **فأقول** وبالله التوفيق:

إنّ صاحب أيّة فكرةٍ أو عقيدةٍ أو رأي يرىٰ من حقّه الطبيعي أن ينشرها بين الناس ويدعو الآخرين إليها..

إلّا أنّ لتقدّمه ونجاحه في مشروع الدعوة هذه شروطاً، كما أنّ دعوته إلىٰ فكره بحاجةٍ إلىٰ أدوات.. لا سيّما إذا كان في مقابل رأيه رأي آخر وله أتباع يدعون إليه.. فيقع الصراع العقيدي والفكري بين الجانبين، لأنّ كلّاً منهما يدّعي الحقّ والصواب، ويحاول التغلّب علىٰ الآخر والسيطرة عليه فكرياً.

إنّ للتغلّب في ميدان الصراع العقيدي أُصولاً وأدواتٍ تختلف عنها في ميدان الحرب والمواجهة العسكرية.. نوضّحها في ما يأتي:

عِلم الجَدَل:

لقد وضع العقلاء ـ وهم أصحاب الأفكار والآراء ـ حدوداً وقيوداً للصراع في هذا المجال، وأسّسوا للغلبة فيه أُسساً جعلوها المعيار والميزان للرضوخ لفكر أو لرفض فكر آخر... فكانت أساليب «الجدل» التي بُحث عنها ونقّحت مسائلها في كتب المنطق.

ولقد أحسنوا في اختيار هذا المصطلح لهذا العلم أو لهذه الصناعة،

لشدّة ارتباط المعنىٰ اللغوي للكلمة بالغرض المنطقي منها..

قال الراغب الأصفهاني: «الجدال: المفاوضة علىٰ سبيل المنازعة والمغالبة، وأصله من جدلت الحبل، أي: أحكمت فتله، ومنه الجديل، وجدلت البناء أحكمته، ودرع مجدولة، والأجدل: الصقر المحكم البنية، والمجدل: القصر المحكم البناء.

ومنه: الجدال، فكأنّ المتجادلين يفتل كلّ واحدٍ الآخر عن رأيه.

وقيل: الأصل في الجدال الصراع، وإسقاط الإنسان صاحبه علىٰ الجدالة، وهي الأرض الصلبة»[1].

الجدل في القرآن:

ولقد أقرّت الأديان السماوية أسلوب «الجدل» واتّخذه الأنبياء السابقون طريقاً من طرق الدعوة.. وقد ورد في القرآن الكريم نماذج من ذلك كما سيأتي..

وأمّا نبيّنا صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، ففي الوقت الذي أُرسل كما خاطبه الله عزّ وجلّ في الآية المباركة: ﴿**يا أيّها النبيّ إنّا أرسلناك شاهداً ومبشّراً ونذيراً * وداعياً إلىٰ الله بإذنه وسراجاً منيراً**﴾[2] فقد حدّد له كيفية الدعوة وأداتها بقوله له: ﴿**ادع إلىٰ سبيل ربّك بالحكمة والموعظة الحسنة**﴾[3] ثمّ أمره بالجدال حين يكون هناك جدال منهم، فقال بعد

(١) المفردات في غريب القرآن: ٨٧ مادّة «جَدَل».
(٢) سورة الأحزاب ٣٣: ٤٥ و ٤٦.
(٣) سورة النحل ١٦: ١٢٥.

ذلك: ﴿**وجادلهم بالتي هي أحسن**﴾[١].

وفي الجملة، فإنّ الوظيفة الأوّلية هي البلاغ والدعوة إلىٰ سبيل الله، فإنْ كان هناك مَن تنفعه «الحكمة» فبها، وإنْ كان من عموم الناس فبالنصيحة والموعظة الحسنة، فإنْ وجد في القوم من يريد الوقوف أمامه أو التغلّب عليه وجب عليه جداله..

ولعلّ المقصود ـ هنا ـ أهل الكتاب، كما في الآية الأُخرىٰ: ﴿**ولا تجادلوا أهل الكتاب إلّا بالتي هي أحسن**﴾[٢].

وعلىٰ ضوء ما تقدّم، فإنّ الجدال قد يكون حقّاً وقد يكون باطلاً، قال تعالىٰ: ﴿**ويجادل الّذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحقّ**﴾[٣].

وهناك في القرآن الكريم موارد من تعليم الله سبحانه النبيّ الكريم صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم طريقة الاستدلال، ففي سورة يسٓ مثلاً: ﴿**وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم * قل يحييها الذي أنشأها أوّل مرّة وهو بكلّ خلق عليم * الذي جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً فإذا أنتم منه توقدون * أَوَليس الذي خلق السماوات والأرض بقادرٍ علىٰ أن يخلق مثلهم بلىٰ وهو الخلّاق العليم * إنّما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون * فسبحان الذي بيده ملكوت كلّ شيء وإليه ترجعون**﴾[٤].

وفي سورة البقرة: ﴿**وقالوا لن يدخل الجنّة إلّا من كان هوداً أو**

---

(١) سورة النحل ١٦: ١٢٥.

(٢) سورة العنكبوت ٢٩: ٤٦.

(٣) سورة الكهف ١٨: ٥٦.

(٤) سورة يسٓ ٣٦: ٧٨ ـ ٨٣.

نصارىٰ تلك أمانـيّهم قل هاتوا برهانكم إنْ كنتم صادقين﴾[١] .

وفي سورة البقرة أيضاً : **﴿قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنّوا الموت﴾**[٢] .

وفي سورة المائدة : **﴿لقد كفر الّذين قالوا إنّ الله هو المسيح ابن مريم قل فمن يملك من الله شيئاً إنْ أراد أن يهلك المسيح ابن مـريم وأُمّه ومن في الأرض جميعاً ولله ملك السماوات والأرض وما بينهما يخلق ما يشاء والله علىٰ كلّ شيء قدير﴾**[٣] .

وفي سورة المائدة أيضاً : **﴿وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحبّاؤه قل فلِمَ يعذّبكم بذنوبكم بل أنتم بشر ممّن خلق . . .﴾**[٤] .

وفي سورة الأنعام : **﴿قـل أنـدعو مـن دون الله مـا لا يـنفعنا ولا يضرّنا . . .﴾**[٥] .

وفي سورة الأنبياء : **﴿أم اتّخذوا آلهة من الأرض هم ينشرون * لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا . . . أم اتّخذوا من دونه آلهة قل هاتوا برهانكم هذا ذِكر مَن معي وذِكر مَن قبلي . . .﴾**[٦] .

كما جاءت في القرآن الكريم موارد كثيرة من مجادلات وآحتجاجات الأنبياء السابقين . .

---

(١) سورة البقرة ٢ : ١١١ .
(٢) سورة البقرة ٢ : ٩٤ .
(٣) سورة المائدة ٥ : ١٧ .
(٤) سورة المائدة ٥ : ١٨ .
(٥) سورة الأنعام ٦ : ٧١ .
(٦) سورة الأنبياء ٢١ : ٢١ ـ ٢٤ .

ففي قضايا إبراهيم عليه السلام.. قال تعالىٰ: ﴿ **ألم تـر إلىٰ الذي حاجّ إبراهيم في ربّه أنْ آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربّي الذي يحيي ويميت قال أنا أُحيي وأُميت قال إبراهيم فإنّ الله يأتـي بـالشمس مـن المشرق فأْتِ بها من المغرب فبُهت الذي كـفر والله لا يـهدي القـوم الظالمين** ﴾[١].

وقال تعالىٰ: ﴿ **وحاجّـه قومه قال أتحاجّوني في الله وقـد هـدانِ ولا أخاف ما تشركون به إلّا أن يشاء ربّي شيئاً وسع ربّي كـلّ شـيء علماً أفلا تتذكّرون** ﴾[٢].

وقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿ **قالوا أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم * قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إنْ كانوا يـنطقون * فـرجـعوا إلىٰ أنفسهم فقالوا إنّكم أنتم الظالمون * ثمّ نكسـوا عـلىٰ رؤوسـهم لقـد علمت ما هؤلاء ينطقون * قال أفتعبدون من دون الله ما لا ينفعكم شيئاً ولا يضرّكم * أُفٍّ لكم ولِما تعبدون من دون الله أفلا تعقلون** ﴾[٣].

وفي قضايا نوح عليه السلام.. قال تعالىٰ: ﴿ **قال يا قوم أرأيتم إنْ كنت علىٰ بيّنةٍ مـن ربّـي وآتـاني رحـمةً مـن عـنده فـعُمّيت عـليكم أنلزمكموها وأنتم لها كارهون... قالوا يا نوح قـد جـادلتنا فأكـثرت جدالنا...** ﴾[٤].

وهكذا.. فـي قـضايا سـائر الأنـبياء، صـلوات الله وسـلامه عـليهم

---

(١) سورة البقرة ٢ : ٢٥٨.

(٢) سورة الأنعام ٦ : ٨٠.

(٣) سورة الأنبياء ٢١ : ٦٢ ـ ٦٧.

(٤) سورة هود ١١ : ٢٨ ـ ٣٢.

أجمعيـن .

الجدل بالحقّ : إقامة الحجّة المعتبرة :

ثمّ إنّه قد جاء التعبير عن «الجدال بالباطل» بـ «الجدال بغير سلطان» في قوله تعالىٰ : ﴿ **إنّ الّذين يجادلون في آيات الله بغير سلطانٍ أتاهم إن في صدورهم إلّا كبر ما هم ببالغيه** ﴾[١] و«السلطان» هو «الحجّة» سمّيت به لسيطرتها وتسلّطها علىٰ القلوب[٢].

ومنه يُفهم أنّ المراد من «الجدال بالحقّ» ، هو «الجدال بالحجّة» .

لكنّ «الحجّة» إنّما يحصل لها «السلطان» علىٰ القلوب إذا كانت ﴿ **بالتي هي أحسن** ﴾[٣] فلذا أمر الله تعالىٰ بذلك . .

وفي هذا إشارة إلىٰ آداب البحث والمناظرة والجدل . .

لقد فُسّرت الكلمة بـ: الطريقة التي هي أصلح وأقرب للنتيجة والنفع[٤] . . وهو تفسير صحيح يتناسب مع المواضع المختلفة التي استعملت فيها الكلمة في القرآن الكريم . .

قال تعالىٰ : ﴿ **ولا تقربوا مال اليتيم إلّا بالتي هي أحسن حتّىٰ يبلغ أشدّه** ﴾[٥] .

---

(١) سورة غافر ٤٠ : ٥٦ .
(٢) أنظر : المفردات في غريب القرآن : ٢٤٤ مادّة «سلط» .
(٣) سورة النحل ١٦ : ١٢٥ .
(٤) أنظر ما يقرب من ذلك في : تفسير الكشّاف ٢ / ٤٣٥ ، تفسير البحر المحيط ٥ / ٥٤٩ ، تفسير الطبري ١٠ / ١٤١ .
(٥) سورة الأنعام ٦ : ١٥٢ ، سورة الإسراء ١٧ : ٣٤ .

أي : بالطريقة التي هي أعود وأنفع له[1] .

وقال تعالىٰ : ﴿ **وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن إنّ الشيطان ينزغ بينهم** ﴾[2] .

أي : بأنْ يتكلّموا مع المشركين بالطريقة التي لا تعود بالفائدة علىٰ الشيطان في تحصيل مقاصده من الوقيعة بين المؤمنين وبين المشركين[3] . .

فالله سبحانه يريد من المؤمنين أن يكون جدالهم مقروناً بما يعينهم في إقامة الحجّة وإفحام الخصوم وظهور الحقّ علىٰ الباطل .

وتلخّص : إنّ الجدال المقبول شرعاً وعقلاً هو : الجدال بـ : الحجّة المعتبرة ، مع رعاية الآداب . .

الحجّة المعتبرة : الكتاب والسُنّة :

و «الحجة المعتبرة» عند المسلمين كافّة هو «القرآن الكريم» و «السُنّة النبوية» . . وهم في كلّ مسألةٍ يقع الجدال بينهم فيها يرجعون إلىٰ الكتاب والسُنّة ، وهذا ما أمر به الله تعالىٰ إذ قال :

﴿ **. . . فإنْ تنازعتم في شيءٍ فردّوه إلىٰ الله والرسول** ﴾[4] .

وقال : ﴿ **فلا وربّك لا يؤمنون حتّىٰ يحكّموك فيما شجر بينهم ثمّ لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممّا قضيت ويسلّموا تسليماً** ﴾[5] .

---

(١) أنظر : تفسير الطبري ٥ / ٣٩٣ ، مجمع البيان ٤ / ١٨٣ .

(٢) سورة الإسراء ١٧ : ٥٣ .

(٣) أنظر : تفسير البحر المحيط ٦ / ٤٩ ، تفسير الكشّاف ٢ / ٤٥٣ .

(٤) سورة النساء ٤ : ٥٩ .

(٥) سورة النساء ٤ : ٦٥ .

وقال: ﴿**وما كان لمؤمنٍ ولا مؤمنة إذا قضىٰ الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم**﴾[١].

فكلّ «**شيء**» وقع التنازع فيه بين الأُمّة، وكلّ أمر «**شجر**» بينهم، يجب ردّه إلىٰ «**الله والرسول**»، وما كان لأحدٍ منهم «**إذا قضىٰ الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم**»، بل «**وربِّك**» إنّهم «**لا يؤمنون**» حتّىٰ يحكّموا النبيّ، «**ثمّ لا يجدوا في أنفسهم حرجاً**» ممّا قضىٰ «**ويسلّموا تسليماً**».

إنّ الرجوع إلىٰ القرآن الكريم واضح لا لبس فيه، فالقرآن نزل بـ ﴿**لسانٍ عربيّ مبين**﴾[٢]، فإنْ أمكن استظهار معنىٰ اللفظ فيه ولو بمراجعة المعاجم اللغوية والكتب المعدّة لمعاني ألفاظه فهو.. وإلّا وجب الرجوع إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم المبعوث به إلىٰ الأُمّة.

فالمسلمون يحتاجون إلىٰ السُنّة النبوية المعتبرة، لكونها المصدر الثاني، ولكونها ـ أيضاً ـ المرجع لفهم ما أُغلق من ألفاظ القرآن، ومعرفة قيد ما أُطلق، أو المخصّص لِما ورد ظاهراً في العموم فيه، وهكذا..

فـ «الحجّة المعتبرة» في مقام «الجدل» هي «الكتاب والسُنّة».

أمّا «الكتاب» فلا ريب في حجّيّته، والمسلمون متّفقون علىٰ تصديقه، والاحتجاج به في الخصومات.

واتّفقوا أيضاً علىٰ حجّيّة «السُنّة» ووجوب تصديقها والاحتجاج بها، في كلّ باب، لكنّهم مختلفون في طريق ثبوتها.. كما هو معلوم..

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣ : ٣٦.

(٢) سورة النحل ١٦ : ١٠٣.

ومن هنا وجب علىٰ «المجادل» أن يحتجَّ منها بما هو حجّةٌ علىٰ الطرف الآخـر..

وبعبارةٍ أُخرىٰ، فإنّ احتجاج المسلمين بعضهم علىٰ بعضٍ في المسائل المختلفة يدور في الأغلب مدار القرآن والسُنّة، أمّا القرآن فقد اتّفقوا علىٰ حجّيّته، وأمّا السُنّة فمنها ما اتّفقوا علىٰ تصديقه، فيكون مرجعاً في الخصومة، ومنها ما اختلفوا فيه، وفي هذا القسم لا بُدّ من أن يحتج كلٌّ بما يصدّقه الآخر، وإلّا لم تكن «حجّة معتبرة»، وهذا أمر مسلَّم به عند الكلّ، ونكتفي هنا بإيراد تصريحٍ به من أحد مشاهير العلماء:

قال ابن حزم الأندلسي ـ في معرض الحديث عن احتجاج أهل السُنّة علىٰ الإمامية ـ:

«لا معنىٰ لاحتجاجنا عليهم برواياتنا، فهم لا يصدّقونها، ولا معنىٰ لاحتجاجهم علينا برواياتهم، فنحن لا نصدّقها، وإنّما يجب أن يحتجّ الخصوم بعضهم علىٰ بعض بما يصدّقه الذي تقام عليه الحجّة به، سواء صدّقه المحتجّ أو لم يصدّقه؛ لأنّ من صدّق بشيء لزمه القول به أو بما يوجبه العلم الضروري، فيصير حينئذٍ مكابراً منقطعاً إنْ ثبت علىٰ ما كان عليه»[1].

فهذه هي «الحجّة المعتبرة» عند «الجدل بالحقّ».

آداب المناظرة والجدل:

وأمّا الآداب التي يجب علىٰ الطرفين الالتزام بها ـ في الجدل المقصود

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣ / ١٢.

منه تحرّي الحقّ والوصول إلىٰ الحقيقة ـ مضافاً إلىٰ الحجّة المعتبرة، تلك الآداب التي جاءت الإشارة إليها في القرآن الكريم ﴿ **بالتي هي أحسن** ﴾[١] فأهمّها:

١ ـ أن يُدلي برأيه والحجّة المعتبرة عنده بكلّ رفقٍ وسكينةٍ ووقار.

٢ ـ أن يختار لمطلبه الألفاظ الواضحة والعبارات الجميلة.

٣ ـ أن يجتنب السبّ والشتم.

٤ ـ أنْ يجتنب الأساليب الملتوية، والخروج عن البحث، بما يشوّش علىٰ الخصم فكره.

٥ ـ أن لا يتصرّف في كلام الخصم بزيادة فيه أو نقصان، ولا ينسب إليه شيئاً لا يقول به أو حجّةً لا يعتبرها.

هذا إذا كان البحث والجدل بالكتابة.

وأمّا إذا كان بالقول، فيضاف إليها آداب أُخرىٰ، كأنْ لا يقاطعه كلامه، وأن لا يرفع صوته إلّا بالمعروف..

هذا، وقد تحصّل ممّا ذكرنا أنّ الجدل قد يكون بالحقّ، وقد يكون بالباطل، والجدل بالحقّ هو إقامة الحجّة المعتبرة عند الطرفين أو عند الطرف الآخر، مع رعاية الآداب والأخلاق السامية.

ولم نكن ـ في البحث الذي عرضناه علىٰ ضوء آيات القرآن الكريم ـ بصدد التحقيق عن أنّ «علم الجدل» هو «علم المناظرة»، أو أنّ الأوّل هو العلم الباحث عن الطرق التي يُقتدر بها علىٰ إبرام ونقض حجّة الخصم،

---

(١) سورة النحل ١٦ : ١٢٥.

والثاني هو العلم الباحث عن آداب المناظرة والبحث ، فإنّ العلماء اختلفوا في هذا المطلب ، لكنّه لا يعنينا الآن .. كما إنّا لم نفرّق هنا بين «الجدل» وبين «الاحتجاج» وبين «المناظرة» ، فليتنبّه إلىٰ ذلك .

علم الكلام :

قد أشرنا إلىٰ أنّ «علم الجدل» لا يختصُّ بمطلبٍ دون غيره ، أو مسألة دون أُخرىٰ ، فإنّه علم يستعمل في شتّىٰ المسائل الخلافية ، من فقهٍ وحديثٍ وفلسفةٍ واقتصاد وسياسة ... وغيرها من العلوم ، إذ يقيم كلّ ذي رأيٍ حجّته المعتبرة علىٰ دعواه وما يتبنّاه ، ثمّ يتناظران طبق القواعد المقرّرة والأُصول المؤسَّسة ، حتّىٰ يتميّز الحقّ عن الباطل ، والصواب من الخطأ .

ومن العلوم التي كثر الجدل في مسائلها وما يزال هو : «علم الكلام» .

تعريف علم الكلام وفائدته :

والظاهر أنْ لا اختلاف كبير بين العلماء في تعريف علم الكلام ، وفائدته ، والغرض من وضعه وتأسيسه .

● قال القاضي عضد الدين الإيجي[1] :

---

(١) هو : عضد الدين ، أبو الفضل ، عبد الرحمٰن بن أحمد بن عبد الغفّار بن أحمد الإيجي الشيرازي الشافعي ، القاضي ، وُلد بإيج من نواحي شيراز بعد السبعمئة ، عالم بالأُصول والمعاني والبيان والنحو والفقه وعلم الكلام ، له مصنّفات ، منها : ←

«الكلام: علم يقتدر معه علىٰ إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشُبه».

قال: «وفائدته أُمور:

الأوّل: الترقّي من حضيض التقليد إلىٰ ذروة الإيقان.

الثاني: إرشاد المسترشدين بإيضاح المحجّة، وإلزام المعاندين بإقامة الحجّة.

الثالث: حفظ قواعد الدين عن أن تزلزلها شبه المبطلين.

الرابع: أن يبنىٰ عليه العلوم الشرعية فإنّه أساسها.

الخامس: صحّة النيّة والاعتقاد، إذ بها يرجىٰ قبول العمل».

قال:

«وغاية ذلك كلّه: الفوز بسعادة الدارين»[١].

● وقال سعد الدين التفتازاني[٢]:

الرسالة العضدية في الوضع، جواهر الكلام، الفوائد الغياثية، شرح مختصر ابن الحاجب، المواقف في علم الكلام.

توفّي مسجوناً بقلعة دريميان سنة ٧٥٦ هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرىٰ ـ للسبكي ـ ١٠/٤٦ رقم ١٣٦٩، الدرر الكامنة ٢/١٩٦ رقم ٢٢٧٩، معجم المؤلّفين ٢/٧٦ رقم ٦٧٥٦، الأعلام ٣/٢٩٥.

(١) المواقف في علم الكلام: ٧ ـ ٨.

(٢) هو: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، وُلد بتفتازان ـ قرية كبيرة من نواحي نَسَا، وراء الجبل، من مدن خراسان ـ سنة ٧١٢، وقيل: ٧٢٢ هـ؛ من أئمّة العربية والبيان والمنطق، عالم بالفقه والأُصول والتفسير والكلام، له مؤلّفات كثيرة، منها: تهذيب المنطق، المطوّل في البلاغة، حقائق التنقيح في الأُصول،

«الكلام هو : العلم بالعقائد الدينية عن الأدلّة اليقينية» .

قال : «وغايته : تحلية الإيمان بالإيقان» .

«ومنفعته : الفوز بنظام المعاش ، ونجاة المعاد»[١] .

● والفيّاض اللاهيجي[٢] ، شارح **التجريد** من أصحابنا ، ذكر كِلا التعريفين في كتابه **شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام**[٣] .

فالغرض الذي من أجله وُضع علم الكلام من قبل علماء الإسلام هو إقامة الحجّة المعتبرة من العقل والنقل «بالتي هي أحسن» علىٰ أُصول الدين ، إرشاداً للمسترشدين ، وإلزاماً للمعاندين ، ولتحفظ به قواعد الدين

↩ حاشية علىٰ تفسير الكشّاف للزمخشري ، شرح العقائد النسفية ، شرح المقاصد .

توفّي بسمرقند سنة ٧٩٢ ، وقيل : ٧٩١ و ٧٩٣ .

انظر : الدرر الكامنة ٤ / ٢١٤ رقم ٤٩٣٣ ، معجم البلدان ٢ / ٤١ رقم ٢٥٤٥ و ج ٥ / ٣٢٥ رقم ١١٩٩٧ ، البدر الطالع ٢ / ١٦٤ رقم ٥٤٨ ، معجم المؤلّفين ٣ / ٨٤٩ رقم ١٦٨٥٦ ، الأعلام ٧ / ٢١٩ .

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ١ / ١٦٣ و ١٧٥ .

(٢) هو : الشيخ عبد الرزّاق بن علي بن الحسين اللاهيجي الجيلاني ، الملقّب بالفيّاض ؛ كان عالماً محقّقاً مدقّقاً حكيماً ، من علماء الكلام ، درّس بقم ، وهو من تلامذة المولىٰ صدر الدين محمّد الشيرازي ، وصهره علىٰ ابنته ، له مؤلّفات ، منها : شوارق الأنوار وبوارق الأسرار في الحكمة ، الكلمات الطيّبة في المحاكمة بين ملّا صدرا وبين الميرداماد ، ديوان شعر فارسي ، حواشٍ علىٰ حاشية الخضري ، شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام .

قيل : توفّي سنة ١٠٥١ ، وقال آقا بزرك الطهراني : وهو اشتباه ، والصحيح أنّه توفّي سنة ١٠٧٢ .

انظر : رياض العلماء ٣ / ١١٤ ، أعيان الشيعة ٧ / ٤٧٠ ، طبقات أعلام الشيعة / القرن الحادي عشر ٥ / ٣١٩ ، الذريعة ١٤ / ٢٣٨ رقم ٢٣٦٦ ، معجم المؤلّفين ٢ / ١٤١ رقم ٧١٨٥ ، الأعلام ٣ / ٣٥٢ .

(٣) شوارق الإلهام ١ / ٥ .

عن أن تزلزلها شبه المبطلين ، ولأنّ العقائد الدينية هي الأساس للعلوم الشرعية والأحكام العملية ، فمَن صحّت عقائده قُبلت أعماله الشرعية ، وكيف تُقبل الأعمال عن العقائد الباطلة أو ممّن هو في شكٍّ من أمر دينه ؟!

فعِلم الكلام ـ بالنظر إلىٰ موضوعه ـ من أهمّ العلوم الضرورية للأُمّة ؛ لأنّه المتكفّل لبيان ما علىٰ المكلّفين الالتزام به من الناحية الاعتقادية ، كما أنّ علم الفقه يتكفّل بيان ما يجوز وما لا يجوز عليهم من الناحية العملية ، مع جواز التقليد فيه .

وكما أنّ بقاء الشريعة المقدّسة في أحكامها الفرعية بعلم الفقه وجهود الفقهاء فيه ، كذلك علم الكلام وآثار المتكلّمين في الحفاظ علىٰ الأُصول الاعتقادية .

علىٰ إنّ من الواضح أنّه إذا استوعب الإنسان الأدلّة والبراهين علىٰ المعتقدات الحقّة الصحيحة ، تمكّنَ من الدفاع عنها والإجابة عن الشبهات المطروحة حولها ، بل ودعوة الآخرين إليها بالقلم واللسان . . .

ومن هنا كثر اهتمام العلماء بهذا العلم ، وكثرت الكتب المؤلّفة فيه من مختلف المذاهب الإسلامية . .

من كتب الإمامية فِي أُصول الدين :

وهذه أسماء بعض الكتب المؤلّفة في أُصول الدين من قبل علماء الإمامية في مختلف القرون :

١ ـ أوائل المقالات : للشيخ أبي عبدالله محمّد بن محمّد بن

النعمان البغدادي، الملقّب بالمفيد، المتوفّىٰ سنة ٤١٣.

٢ ـ الذخيرة في علم الكلام: للسيّد المرتضىٰ علم الهدىٰ علي بن الحسين الموسوي البغدادي، المتوفّىٰ سنة ٤٣٦.

٣ ـ تقريب المعارف: للشيخ أبي الصلاح تقي الدين الحلبي، المتوفّىٰ سنة ٤٤٧.

٤ ـ كنز الفوائد: للشيخ أبي الفتح الكراجكي، المتوفّىٰ سنة ٤٤٩.

٥ ـ الاعتقاد الهادي إلىٰ طريق الرشاد: للشيخ أبي جعفر الطوسي، المتوفّىٰ سنة ٤٦٠.

٦ ـ الاعتصام في علم الكلام: للشيخ زين الدين علي بن عبد الجليل البياضي، من علماء القرن السادس.

٧ ـ المنقذ من التقليد: للشيخ سديد الدين محمود الحمصي الرازي، من علماء القرن السادس.

٨ ـ التجريد: للشيخ نصير الدين محمّد بن محمّد الطوسي، المتوفّىٰ سنة ٦٧٢.

٩ ـ المسلك في أُصول الدين: للشيخ نجم الدين أبي القاسم جعفر ابن الحسن، المحقّق الحلّي، المتوفّىٰ سنة ٦٧٦.

١٠ ـ قواعد المرام في علم الكلام: للشيخ كمال الدين ميثم بن علي ابن ميثم البحراني، المتوفّىٰ سنة ٦٧٩.

١١ ـ مناهج اليقين في أُصول الدين.

١٢ ـ كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد.

١٣ ـ نهج الحقّ وكشف الصدق .

١٤ ـ نهج المسترشدين في أُصول الدين .

١٥ ـ الباب الحادي عشر ، في أُصول الدين .

والخمسة الأخيرة كلّها للشيخ أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي ، المتوفىٰ سنة ٧٢٦، وله كتب أُخرىٰ في أُصول الدين غير ما ذُكر .

من كتب أهل السُنّة في أُصول الدين :

ومن أشهر كتب أهل السُنّة في أُصول الدين :

١ ـ تمهيد الأوائل : للباقلّاني .

٢ ـ الأربعين في أُصول الدين : للفخر الرازي .

٣ ـ العقائد : للنسفي .

٤ ـ شرح العقائد النسفية : للتفتازاني .

٥ ـ المواقف في علم الكلام : للإيجي .

٦ ـ شرح المواقف : للشريف الجرجاني .

٧ ـ شرح المقاصد : للتفتازاني .

٨ ـ الإبانة عن أُصول الديانة : للأشعري .

٩ ـ بحر الكلام : للنسفي .

١٠ ـ الصحائف : للسمرقندي .

١١ ـ طوالع الأنوار : للبيضاوي .

١٢ ـ زبدة الكلام : لصفي الدين الهندي الأُرموي .

١٣ ـ أبكار الأفكار : للآمدي .

١٤ ـ مشارق النور : لعبد القادر البغدادي .

١٥ ـ شرح التجريد : للعلاء القوشجي .

موضوعات كتب أُصول الدين :

وموضوعات كتب أُصول الدين في الأصل هي : إثبات الصانع وصفاته ، ومسائل العدل ، ثمّ النبوّة والإمامة ، والمعاد .

إلّا أنّ مناهج المتكلّمين في كتبهم في أُصول الدين مختلفة ، ولكنّ المتعارف بينهم إيراد مسائل من باب المقدّمة ، تتعلّق بالمعلوم ، فيقسّمونه إلىٰ الموجود والمعدوم ، ثمّ يقسّمون الموجود إلىٰ الممكن والواجب ، والممكن ينقسم إلىٰ الجوهر والعرض ، ثمّ يذكرون ما للجوهر والعرض من الأحكام أو الأقسام .

ثمّ يشرعون في إثبات واجب الوجود .. ثمّ يبحثون عن صفاته تعالىٰ ، من القدرة ، والعلم ، والحياة ، والإرادة ، والإدراك ، والتكلّم ... وعمّا يستحيل عليه من الصفات ، كالمماثلة لغيره ، والتركّب ، والتحيّز ، وقيام الحوادث به ، وآستحالة رؤية غيره له سبحانه ...

ثمّ يدخلون في مسائل العدل ، ويتعرّضون هنا لمسألة الحسن والقبح العقليّين ، وللجبر والاختيار ...

ثمّ يأتي دور مباحث النبوّة ، وصفات النبيّ ، من العصمة ونحوها ، ويبحثون في الإمامة بعد النبوّة ، فتطرح هنا جميع المسائل الخلافية في

الإمامة والإمام بعد النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم.

ثمّ يبحثون عن المعاد، في مسائل كثيرة...

هل علم الكلام من أسباب هزائمنا ؟

وإذا عرفنا موقع علم الكلام في الإسلام، ومدىٰ تأثيره في حفظ الدين والشريعة المقدّسة، فسوف يكون من المقطوع به ضرورة تعلّم هذا العلم وتطويره ونشره، فكيف يصحّ القول حينئذٍ بأنّ علم الكلام من أسباب هزائم المسلمين أمام أعداء الإسلام ؟!

فإنّه طالما بُنيت الأصول الاعتقادية علىٰ الحقّ، وأُسّست علىٰ الكتاب والسُنّة الصحيحة والعقل السليم، ثمّ قصد بالبحث عنها الوصول إلىٰ الحقيقة والواقع في كلّ مسألةٍ خلافية، مع التزام الباحث ـ لا سيّما في مرحلة إقامة الحجّة علىٰ الغير ـ بالعدل والإنصاف والأخلاق الكريمة والقواعد المقرّرة للمناقشة والمناظرة، هذه الأُمور التي أشار إليها القرآن بقوله: ﴿**بالتي هي أحسن**﴾، كان علم الكلام من خير أسباب صمودنا وثباتنا أمام الأعداء، ووحدتنا فيما بيننا.

أمّا إذا كان الغرض من علم الكلام والاستفادة منه هو التغلّب علىٰ الخصم ـ ولو بالسبّ والشتم ـ فلا شكّ أنّ هذا الأُسلوب فاشل، وأنّه سيؤدّي إلىٰ تمزّق المسلمين وتفرّق صفوفهم، وإلىٰ الهزيمة أمام الأعداء.

فالقول بأنّه «لقد فشل أُسلوب علم الكلام حتّىٰ الآن» وأنّه «أحد أسباب هزائمنا»[١] علىٰ إطلاقه ليس بصحيح.

---

(١) مجلّة الغدير، العددان ٨ ـ ٩، الصفحة ٩٠.

وفي الجملة ، فإنّ علم الكلام من العلوم الإسلامية الأساسية ، ولم يكن العلم في يوم من الأيّام من أسباب ضعف المسلمين وهزيمتهم ، بل كان ـ متىٰ ما استخدم علىٰ حقيقته واتّبعت أساليبه الصحيحة ـ من أسباب وحدة المسلمين ورصّ صفوفهم وصمودهم أمام الخصوم .

إنّا لا ننكر أنّ بعض المتكلّمين اتّخذوا علم الكلام وسيلةً لتوجيه عقائدهم الباطلة وأفكارهم الفاسدة ، إلّا أنّ هذا لا يختصّ بعلم الكلام ، فقد اتُّخِذ غيرُه من العلوم الإسلامية وسيلةً للأهداف والأغراض المخالفة للحقّ والدين ، وهذا لا يسوّغ اتّهام «العِلم» ، بل علىٰ الناس أن يفرّقوا بين المتكلّمين ، فيعرفوا المحقّ منهم فيتّبعوه ويعرفوا المُغرض فيحذروه .

وإنّنا لنعتقد أنّ طرح المسائل الخلافية بين العلماء ، ثمّ عرضها علىٰ الكتاب والسُنّة والعقل السليم والمنطق الصحيح المقبول لدىٰ العقلاء ، وتحكيم الأدلّة المتينة والحجج المعتبرة ، هو من خير الطرق لتحقيق الوحدة بين المسلمين . . .

وهذا هو الغرض الذي لأجله أُسّس علم الكلام ، فهذا العلم في الحقيقة يدعو إلىٰ الوحدة والوئام ، ويحذّر من التفرّق والخصام ، فهو لا يتنافىٰ مع وحدة المسلمين وحسب ، بل من أسبابها ووسائلها إنِ استخدم علىٰ الطريقة الصحيحة وٱبتُغي به الحقّ والصواب ، وبالله التوفيق .

أثر علم الكلام في التشيّع :

وكما ذكرنا . . فإنّه إذا كان الاستدلال منطقياً والبحث سليماً ، وكانت

الأدلّة مستندة إلىٰ ما لا محيص عن قبوله والتسليم به ، فلا شكّ في تأثيره في القلوب الطالبة للحقّ ، والمحبّة للخير والفلاح .. وهذا هو السرّ في الأمر بالجدل بالتي هي أحسن ..

وقد كان الجدل بالتي هي أحسن من أُولىٰ الطرق والأساليب التي سلكها الأنبياء والأوصياء وسائر المصلحون في هداية البشرية إلىٰ الصراط المستقيم .

وبالفعل .. فقد كان لعلم الكلام والجدل الصحيح ، المستند إلىٰ الكتاب والسُنّة والعقل والحجج المعتبرة المقبولة ، الأثر البالغ في تقدّم مذهب الإمامية وتشيّع الأُمم ..

فهناك المئات من الناس في مختلف البلدان تشيّعوا ببركة كتاب **المراجَعات** لآية الله السيّد عبد الحسين شرف الدين قدّس سرّه .

وتلك قصّة العلاّمة الحلّي وتشيّع أُمّةٍ بكاملها علىٰ أثر مناظرة واحدة قام بها مع كبار علماء عصره من أهل السُنّة في البلاد الإيرانية .

وتشيّع بلاد جبل عامل كان علىٰ يد أبي ذرّ الغفاري رضي الله عنه ، كما يحدّثنا كبار علماء المنطقة[١] .

فظهر ـ بهذا المختصر ـ ما في قول القائل ، وهو يتهجّم علىٰ علم الكلام : «لم يتشيّع سُنّي إلّا علىٰ مستوىٰ الأفراد والقناعات»[٢] .

من المسائل الخلافية في علم الكلام :

ولعلّ من أهمّ ما وقع فيه الخلاف بين الشيعة الاثني عشرية وبين

---

(١) أمل الآمل في علماء جبل عامل ١ / ١٣ ، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام : ٣٥١ .
(٢) مجلّة الغدير ، العددان ٨ ـ ٩ ، الصفحة ٩٠ .

غيرهم هي المسائل التالية :

١ ـ في صفات الباري ، وأنّها هل هي عين الذات أو زائدة عليها ؛ فقال الإمامية بأنّ صفاته تعالىٰ عين ذاته وليست زائدة عليها .

٢ ـ في التجسيم ، وهذا ما نفاه الإمامية وعدّوا القول به كفراً ، لكنّ بعض الفرق يقولون بأنّ لله يداً ورجلاً ، وأنّه يصعد وينزل ... تعالىٰ الله عن ذلك علوّاً كبيراً .

٣ ـ في القرآن ، فقالت الإمامية بحدوثه وقال الآخرون بقدمه ، وللمسألة قضايا وحوادث مذكورة في السير والتواريخ .

٤ ـ في أفعال العباد ، فقال قوم بالجبر وقال آخرون بالتفويض ، وذهبت الإمامية إلىٰ أنّه لا جبر ولا تفويض ، بل أمر بين الأمرين .

٥ ـ في مسائل العدل ، فقالت الإمامية بأنّ الله لا يفعل القبيح ، وأنّه يريد الطاعات ويكره المعاصي ، وأنّه يفعل لغرض وحكمةٍ ، وأنّه يمتنع عليه التكليف بما لا يطاق ... إلىٰ غير ذلك .

٦ ـ في الإمامة والخلافة بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، فالإمامية يقولون بأنّ الخليفة بعده هو عليّ بن أبي طالب بنصٍّ من الله ورسوله ، وقال أهل السُنّة بأنّه أبو بكر بن أبي قحافة بانتخابٍ من الناس .

الإمامة :

وكانت الإمامة من بين المباحث في أُصول الدين والمسائل الخلافية منها ، أشدّها حسّاسية وأهمّيةً ، بل هي المسألة المتقدّمة علىٰ غيرها بالزمان والمرتبة ، ولذا قالوا :

«أعظم خلاف بين الأُمّة خلاف الإمامة، إذ ما سُلّ سيف في الإسلام علىٰ قاعدة دينية مثل ما سُلّ علىٰ الإمامة في كلّ زمان»[١].

وجوب الإمامة:

والمسلمون لم يختلفوا في أصل «الإمامة» بل اتّفقوا علىٰ وجوبها، وهذا ما نصّ عليه كبار العلماء من الشيعة والسُنّة.

قال ابن حزم: «اتّفق جميع أهل السُنّة وجميع المرجئة وجميع المعتزلة وجميع الشيعة وجميع الخوارج علىٰ وجوب الإمامة، وأنّ الأُمّة فرض واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتىٰ بها رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم... والقرآن والسُنّة قد وردا بإيجاب الإمام...»[٢].

أمّا الإمامية الاثنا عشرية فكان اهتمامهم بأمر الإمامة من جهة أنّها عندهم من صلب أُصول الدين كما سيأتي، وقد ورد في الروايات عن أئمّتهم عليهم السلام في الإمامة:

«إنّ الإمامة أُسّ الإسلام النامي، وفرعه السامي..

إنّ الإمامة زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا، وعزّ المؤمنين»[٣].

ومن كلماتهم عليهم السلام في الإمام:

---

(١) الملل والنحل ١ / ١٣.
(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣ / ٣.
(٣) الكافي ١ / ٢٢٤، إكمال الدين وإتمام النعمة: ٦٧٧، معاني الأخبار: ٩٧.

«بالإمام تمام الصلاة والزكاة والصيام والحجّ والجهاد، وتوفير الفيء والصدقات، وإمضاء الحدود والأحكام، ومنع الثغور والأطراف»[١].

وقال العلّامة الحلّي في مقدّمة كتابه **منهاج الكرامة في معرفة الإمامة**: «أمّا بعد، فهذه رسالة شريفة، ومقالة لطيفة، اشتملت علىٰ أهمّ المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين، وهي مسألة الإمامة، التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة، وهي أحد أركان الإيمان المستحقّ بسببه الخلود في الجنان، والتخلّص من غضب الرحمٰن»[٢].

تعريف الإمامة:

وممّا يشير إلىٰ أهمّية الإمامة وعظمتها عند المسلمين ما جاء في كتبهم في تعريفها، المتّفق عليه بينهم:

قال القاضي الإيجي: «قال قوم: الإمامة رئاسة عامّة في أُمور الدين والدنيا..

ونقض بالنبوّة..

والأَوْلىٰ أن يقال: هي خلافة الرسول في إقامة الدين، بحيث يجب اتّباعه علىٰ كافّة الأُمّة»[٣].

وقال التفتازاني: «الإمامة رئاسة عامّة في أمر الدين والدنيا خلافةً عن النبيّ...»[٤].

---

(١) الكافي ١ / ٢٢٤، إكمال الدين وإتمام النعمة: ٦٧٧، معاني الأخبار: ٩٧.
(٢) أنظر: شرح منهاج الكرامة: ١ / ١٥.
(٣) المواقف في علم الكلام: ٣٩٥.
(٤) شرح المقاصد ٥ / ٢٣٢.

وقال العلّامة الحلّي بتعريف الإمامة: «الإمامة رئاسة عامّة في أُمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص نيابةً عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم»[١].

فقال الفاضل المقداد السيوري[٢] بشرحه:

«الإمامة رئاسة عامّة في أُمور الدين والدنيا لشخصٍ إنساني.

فالرئاسة جنس قريب، والجنس البعيد هو النسبة، وكونها عامّة فصل يفصلها عن ولاية القضاة والنوّاب. و (في أُمور الدين والدنيا) بيان لمتعلّقها، فإنّها كما تكون في الدين فكذا في الدنيا.

وكونها لشخصٍ إنساني، فيه إشارة إلىٰ أمرين:

أحدهما: إنّ مستحقّها يكون شخصاً معيّناً معهوداً من الله تعالىٰ ورسوله، لا أيّ شخص اتّفق.

وثانيهما: إنّه لا يجوز أن يكون مستحقّها أكثر من واحد في عصر واحد.

---

(١) الباب الحادي عشر: ٨٢.

(٢) هو: شرف الدين أبو عبد الله مقداد بن عبد الله بن محمّد بن الحسين بن محمّد السيوري الحلّي الأسدي، كان عالماً فاضلاً متكلّماً محقّقاً مدقّقاً، من تلامذة الشهيد الأوّل الشيخ محمّد بن مكّي العاملي، له تصانيف، منها: شرح نهج المسترشدين في أُصول الدين، كنز العرفان في فقه القرآن، شرح مبادئ الأُصول، تجويد البراعة في شرح تجريد البلاغة، النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر.

توفّي بالنجف الأشرف في ٢٦ جمادىٰ الآخرة سنة ٨٢٦.

أنظر: أمل الآمل ٢/٣٢٥ رقم ١٠٠٢، طبقات أعلام الشيعة/ القرنين التاسع والعاشر ٤/١٣٨، الذريعة ٢٤/١٨ رقم ٩٤، معجم المؤلّفين ٣/٩٠٦ رقم ١٧٢٠٠، الأعلام ٧/٢٨٢.

وزاد بعض الفضلاء في التعريف : بحقّ الأصالة ، وقال في تعريفها : الإمامة رئاسة عامة في أُمور الدين والدنيا لشخصٍ إنساني بحقّ الأصالة . وآحترز بهذا عن نائب يفوّض إليه الإمام عموم الولاية ، فإنّ رئاسته عامّة لكن ليست بالأصالة .

والحقّ : إنّ ذلك يخرج بقيد العموم ، فإنّ النائب المذكور لا رئاسة له علىٰ إمامه ، فلا تكون رئاسته عامّة .

ومع ذلك كلّه ، فالتعريف ينطبق علىٰ النبوّة . فحينئذٍ زاد فيه : بحقّ النيابة عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أو بواسطة بشر»[١] .

هذا ، وقد أورد الفيّاض اللاهيجي في **شرح التجريد** كِلا تعريفي الإيجي والتفتازاني ، وآرتضاهما[٢] ممّا يدلّ علىٰ أنّ المقصد واحد وإن اختلفت الألفاظ وتنوّعت التعاريف .

وهذا هو المهمّ في المقام ، فإنّ علماء الفريقين متّفقون علىٰ تعريف الإمامة بما ذُكر .

الإمامة من أُصول الدين :

ومن هذا التعريف ـ المتّفق عليه بين الشيعة والسُّنّة ـ يتبيّن أنّ الإمامة من أُصول الدين وليست من الفروع ، لأنّها نيابة عن النبيّ ، فهي من شؤون النبوّة ومتعلّقاتها .

مضافاً إلىٰ أحاديث اتّفقوا عليها ، كقوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم :

---

(١) النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر : ٤٤ .
(٢) شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام .

«من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهلية» وقد روي هذا الحديث بألفاظٍ مختلفةٍ، لكن لا بُدّ وأن يكون المراد منها معنىً واحداً وهو ما دلّ عليه اللفظ المذكور.

وهو بهذا اللفظ في عدّةٍ من الكتب **كشرح المقاصد**[1]..

وفي **مسند أحمد** وغيره بلفظ: **«من مات بغير إمام مات ميتةً جاهلية»**[2]..

وبلفظ: **«من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»** كما في بعض الكتب[3]..

وله ألفاظ أُخرىٰ[4].

---

(١) شرح المقاصد ٥ / ٢٣٩، شرح العقائد النسفية: ٢٣٢.

(٢) مسند أحمد ٤ / ٩٦.

وآنظر: صحيح مسلم ٦ / ٢٢، مسند الطيالسي: ٢٥٩ ح ١٩١٣، المعجم الكبير ـ للطبراني ـ ١٩ / ٣٨٨ ح ٩١٠، مسند الشاميّين ٢ / ٤٣٧ ح ١٦٥٤، حلية الأولياء ـ لأبي نُعيم ـ ٣ / ٢٢٤ وقال: «هذا حديث صحيح ثابت، أخرجه مسلم بن الحجّاج في صحيحه عن عمرو بن علي، عن ابن مهدي، عن هشام بن سعد، عن زيد» وهو ما مرّ تخريجه آنفاً، جامع الأحاديث ـ للسيوطي ـ ٧ / ٣٨٤ ح ٢٣١١٤ و ٢٣١١٦، كنز العمّال ١ / ١٠٣ ح ٤٦٤ وج ٦ / ٦٥ ح ١٤٨٦٣.

(٣) السنن الكبرىٰ ـ للبيهقي ـ ٨ / ١٥٦.

وآنظر: صحيح مسلم ٦ / ٢٢، المعجم الكبير ـ للطبراني ـ ١٩ / ٣٣٤ ح ٧٦٩، إتحاف السادة المتّقين ٦ / ١٢٢.

(٤) آنظر: السُنّة ـ لابن أبي عاصم ـ: ٤٨٩ ح ١٠٥٧، مسند أبي يعلىٰ ١٣ / ٣٦٦ ح ٧٣٧٥، المعجم الكبير ـ للطبراني ـ ١٠ / ٢٨٩ ح ١٠٦٨٧، المعجم الأوسط ١ / ١٢٧ ح ٢٢٧ وج ٦ / ١٢٨ ح ٥٨٢٠، شرح نهج البلاغة ـ لابن أبي الحديد ـ ١٣ / ٢٤٢، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان ٧ / ٤٩ ح ٤٥٥٤، مجمع الزوائد ٥ / ٢٢٥، جامع الأحاديث ـ للسيوطي ـ ٧ / ٣٨٤ ح ٢٣١١٣، كنز العمّال ١ / ١٠٣ ح ٤٦٣.

فإنّ هذا الحديث دليل صريح علىٰ وجوب معرفة الإمام، والاعتقاد بولايته الإلٰهيّـة، ووجوب طاعته والانقياد له، وإنّ الجاهل به أو الجاحد له يموت علىٰ الكفر، كما هو حكم من كان كذلك بالنسبة إلىٰ نبوّة النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم.

وبما ذكرناه غنىً وكفاية عن غيره من الأدلّة.

ومن هنا، فقد حكي عن بعض الأشاعرة، كالقاضي البيضاوي، موافقة الإمامية في أنّ الإمامة أصل من أُصول الدين[1]، وعن بعضهم، كالتفتازاني، أنّها بعلم الفروع أليق[2]، والمشهور بينهم كونها من المسائل الفرعيّة.

علىٰ من يجب نصب الإمام؟

وكأنّ الوجه في قول المشهور منهم بكون الإمامة من الفروع المتعلّقة بأفعال المكلّفين: أنّ نصب الإمام واجب علىٰ الأُمّـة لا علىٰ الله.. قال السعد التفتازاني:

«نصب الإمام واجب علىٰ الخلق سمعاً عندنا وعند عامة المعتزلة، وعقلاً عند بعضهم، وعلىٰ الله عند الشيعة... لنا وجوه... الأوّل ـ وهو العمدة ـ: إجماع الصحابة، حتّىٰ جعلوا ذلك أهمّ الواجبات، واشتغلوا به عن دفن الرسول...»[3].

---

(١) منهاج الوصول في معرفة علم الأُصول ـ المطبوع مع الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج ـ: ١٦٧.

(٢) شرح المقاصد ٥ / ٢٣٢.

(٣) شرح المقاصد ٥ / ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

إنّهم قالوا بوجوب نصب الإمام...

ثمّ قالوا بأنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم مات بلا وصيةٍ! وأنكروا أنْ يكون هناك نصٌّ أو تعيين من الله ورسوله بالإمامة لأحدٍ من بعده..

فكان وجوب نصبه من وظائف المكلّفين[1]..

والدليل العمدة علىٰ ذلك: إجماع الصحابة، حتّىٰ جعلوا ذلك أهمّ الواجبات وآشتغلوا به عن دفن الرسول...

واذا كان هذا هو العمدة في الأدلّة، فالأمر سهل.. ففي هذا الدليل نظر من وجوه[2]، أحدها: عدم تحقّق هذا الإجماع!

نعم، ترك أبو بكر وعمر ومن تابعهما جنازة رسول الله صلّىٰ الله وآله وسلّم علىٰ الأرض، وأسرعوا إلىٰ سقيفة بني ساعدة حيث اجتمع جمع من الأنصار للنظر في أمر الخلافة.. ثمّ أقبلوا علىٰ بني هاشم ومن بقي معهم حول الجنازة، يطالبونهم البيعة لأبي بكر!

فالّذين «جعلوا ذلك أهمّ الواجبات».. «حتّىٰ قدّموه علىٰ دفن النبيّ» هم طائفة من الصحابة، وليس كلّهم.

هذا بناءً علىٰ أن يكون اجتماع الأنصار في السقيفة للنظر في أمر

---

(١) راجع: تثبيت الإمامة ـ لأبي نُعيم ـ: ٧٠ ـ ٧٣ ح ٢٧ ـ ٣٠، غياث الأُمم ـ للجويني ـ: ٥٥ ـ ٦٥، الأربعين في أُصول الدين ـ للفخر الرازي ـ ٢ / ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٢) منها: إنّه إذا كان نصب الإمام بعد النبيّ من أهمّ الواجبات، حتّىٰ إنّ القوم تركوا جنازته علىٰ الأرض ـ مع ما فيه من الوهن للإسلام والنبيّ ـ وراحوا يعيّنون الخليفة له والإمام بعده، فلماذا ترك النبيّ نفسه «أهمّ الواجبات» هذا، وترك الدين والمسلمين عرضةً للأهواء كما يزعمون ؟!

الخلافة .

أمّا بناءً على ما قيل من أنّهم اجتمعوا هناك للنظر في شؤونهم الخاصّة بهم ، وللاتّفاق على رأي واحد في التعامل مع المهاجرين .. ونحو ذلك .. فالأمر أوضح ..

وتقول الشيعة :

١ ـ أمر الإمامة بيد الله سبحانه .

٢ ـ ويجب عليه نصب الإمام .

٣ ـ وإنّه قد فعل[1] .

أمّا أنّ أمرها بيده ، فيدلُّ عليه الكتاب والسُنّة ، ومن ألطف ما وجدته من السُنّة في هذا الباب ، ما رواه أرباب السير :

«وذكر ابن إسحاق : أنّه صلّى الله عليه [وآله] وسلّم عرض نفسه على كندة وكلب ، أي إلى بطن منهم يقال لهم : بنو عبدالله ، فقال لهم : إنّ الله قد أحسن اسم أبيكم ، أي : عبدالله ، أي : فقد قال صلّى الله عليه [وآله] وسلّم : أحبّ الأسماء إلى الله عزّ وجلّ عبدالله وعبد الرحمٰن . ثمّ عرض عليهم فلم يقبلوا منه ما عرض عليهم .

وعرض على بني حنيفة وبني عامر بن صعصعة ، أي فقال له رجل منهم :

أرأيت إنْ نحن بايعناك على أمرك ، ثمّ أظفرك الله على من خالفك ،

---

(١) أنظر : الإفصاح في إمامة امير المؤمنين عليه‌السلام : ٢٧ ـ ٢٩ ، المقنع في الإمامة : ٤٧ ـ ٥٤ ، الألفين : ٣١ ـ ٣٤ .

أيكون لنا الأمر من بعدك ؟

فقال : الأمر إلىٰ الله يضعه حيث شاء .

فقال له : أنقاتل العرب دونك ـ وفي رواية : أنهدف نحورنا للعرب دونك ، أي : نجعل نحورنا هدفاً لنبلهم ـ فإذا أظهرك الله كان الأمر لغيرنا ؟ ! لا حاجة لنا بأمرك . وأبوا عليه»[1] .

فإنّ هذا الخبر جديرٌ بالملاحظة الدقيقة . .

لقد كان رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ حين عرض نفسه علىٰ تلك القبيلة ودعاهم إلىٰ التوحيد ـ في أصعب الظروف وأشقّها ، إنّه كان يطلب من القوم ـ حسب هذه الأخبار ـ أن يؤمنوا به ويحموه من كيد المشركين وأذاهم . . «فيردّون عليه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أقبح الردّ ، يقولون له : أُسرتك وعشيرتك أعلم بك حيث لم يتّبعوك» .

إنّه صلى الله عليه وآله وسلم كان يعنيه حتّىٰ الرجل الواحد يؤمن به ويتّبعه ويمنعه من أن يلحقه الأذىٰ من قريش وغيرها .

ومع كلّ هذا ، فلمّا طلبت منه تلك القبيلة أن يعِدَهم برئاسةٍ إنْ أظفره الله علىٰ من خالفه ! أجاب بكلّ صراحةٍ وبلا أيّ تردّد : «الأمر إلىٰ الله يضعه حيث شاء» أي : ليس أمر خلافته من بعده بيده ، كما لم يكن أمر نبوّته بيده . .

إنّ هذا الخبر لَمن أقوىٰ الأدلّة السمعية علىٰ إنّ نصب الإمام بيد الله سبحانه وتعالىٰ ، وليس الأمر بيد الرسول فضلاً عن أن يترك إلىٰ الناس ! !

---

(١) السيرة النبوية ـ لابن هشام ـ ٢ / ٢٧١ ـ ٢٧٢ ، السيرة الحلبية ٢ / ١٥٤ .

وأمّا وجوب النصب على الله ، فلوجوه ، منها : وجوب اللطف عليه .

وأمّا أنّه قد نصب الإمام بعد النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، فيدلُّ عليه الآيات الكثيرة من القرآن الكريم ، والأحاديث القطعية عن النبيّ العظيم ، وهذا هو موضوع كتب الإمامة التي ألّفها علماء الإمامية .

مَن هو الإمام بعد النبيّ ؟ !

تقول الشيعة : إنّ الله سبحانه ورسوله ﷺ قد عيّنا عليّاً ونصباه خليفةً بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم .

ويقول أهل السُنّة : بأنّ الخليفة بعد النبي هو أبو بكر ، باختيار من الناس .

وقد تمّ استدلال الشيعة الإمامية علىٰ إمامة عليٍّ بعد رسول الله في ثلاثة فصول :

١ ـ الأدلّة علىٰ إمامته من الكتاب والسُنّة .

٢ ـ الدليل علىٰ إمامته من العقل ، وهو يتشكّل من قياس صغراه من الحديث والسيرة والتاريخ : إنّ عليّاً كان أفضل الخلق بعد النبيّ ؛ وكبراه من العقل : إنّ تقدّم المفضول علىٰ الفاضل قبيح .

٣ ـ الموانع من إمامة أبي بكر وصاحبَيه ، وذلك بالنظر إلىٰ : تعريف الإمامة ، والغرض منها ، والشروط المعتبرة في الإمام . . .

ولقد أقامت الإمامية الحجج المعتبرة في هذه الفصول الثلاثة «بالتي هي أحسن» .

إلتزام الإمامية بالجدل بالتي هي أحسن :

ومن ذلك احتجاجهم علىٰ القائلين بإمامة أبي بكر بما يصدّقونه ويعتقدون به من الأدلّة والحجج ، وآستنادهم إلىٰ كتب القوم وأقوال علمائهم كما هي القاعدة الأصلية في المناظرة . .

ففي الاستدلال بحديث غدير خمّ علىٰ إمامة عليٍّ عليه السلام . .

■ يقول الشيعي :

قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم : «**ألستُ أَوْلىٰ بالمؤمنين من أنفسهم ؟ !** قالوا : بلىٰ .

قال : فمن كنت مولاه فعليٌّ مولاه ، اللّهمّ والِ مَن والاه ، وعادِ مَن عاداه . . .» .

فإذا قال بعض أهل السُنّة : هذا كذب[1] ، لم يقله رسول الله !

قال الشيعي : أخرجه فلان وفلان . . . من أعلام أهل السُنّة[2] .

---

(١) كابن تيميّة في منهاج السُنّة ٧ / ٣١٣ ـ ٣١٤ .

(٢) آنظر مثلاً : سنن ابن ماجة ١ / ٤٣ ح ١١٦ ، سنن الترمذي ٥ / ٥٩١ ح ٣٧١٣ ، السنن الكبرىٰ ـ للنسائي ـ ٥ / ١٠٧ ح ٨٣٩٧ ، مسند أحمد ١ / ٨٤ ومواضع عديدة أُخرىٰ ، مصنّف ابن أبي شيبة ٧ / ٤٩٤ ح ٢ ومواضع عديدة أُخرىٰ ، التاريخ الكبير ـ للبخاري ـ ١ / ٣٧٥ رقم ١١٩١ ، السُنّة ـ لابن أبي عاصم ـ : ٥٩٠ ـ ٥٩٣ ح ١٣٥٤ ـ ١٣٧٦ بطرق عديدة ، زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل : ٤١٣ ـ ٤١٩ ح ١٩٧ ـ ٢٠١ ، الذرّية الطاهرة : ١٦٨ ح ٢٢٨ ، مسند البزّار ٢ / ١٣٣ ح ٤٩٢ ومواضع عديدة أُخرىٰ ، مسند أبي يعلىٰ ١ / ٤٢٨ ح ٥٦٧ ، صحيح ابن حبّان ٩ / ٤٢ ح ٦٨٩٢ ، المعجم الكبير ٣ / ١٨٠ ح ٣٠٥٢ ومواضع عديدة أُخرىٰ ، المعجم الأوسط ٢ / ١٠ ح ١١١٥ ومواضع عديدة أُخرىٰ .

وإذا قال الخصم: وأين كان عليٌّ في ذلك اليوم؟! كان باليمن...[١].

اضطرّ الشيعي لأن يقول: روىٰ قدومه من اليمن: فلان وفلان... من أهل السُنّة[٢].

فإنْ عاد فقال: صدر الحديث: «ألستُ أَوْلىٰ...» لا أصل له[٣].

قال الشيعي: رواية فلان وفلان... من أهل السُنّة...[٤].

فإنْ أنكر مجيء «المولىٰ» بمعنىٰ «الأَوْلىٰ»[٥].

أخرج له الشيعي قائمة بأسماء كبار اللغويّين من أهل السُنّة القائلين بمجيء «المولىٰ» بمعنىٰ «الأَوْلىٰ»[٦].

■ ويستدلّ الشيعي بقول رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم:

---

(١) كالإيجي في المواقف: ٤٠٥.

(٢) آنظر ذلك في: صحيح مسلم ٤ / ٤٠، سنن أبي داود ٢ / ١٩١ ح ١٩٠٥، سنن النسائي ٥ / ١٤٤، سنن ابن ماجة ٢ / ١٠٢٤ ح ٣٠٧٤، مسند أحمد ٣ / ٣٢٠، سنن الدارمي ٢ / ٣٤ ح ١٨٥١.

(٣) كالتفتازاني في شرح المقاصد ٥ / ٢٧٤.

(٤) آنظر صدر الحديث في: سنن ابن ماجة ١ / ٤٣ ح ١١٦، مسند أحمد ١ / ١١٨ ومواضع أُخرىٰ، مصنّف ابن أبي شيبة ٧ / ٥٠٣ ح ٥٥ وموضع آخر، السُنّة ـ لابن أبي عاصم ـ: ٥٩١ ح ١٣٦١ وموضع آخر، مسند البزّار ٢ / ١٣٣ ح ٤٩٢ وموضع آخر، مسند أبي يعلىٰ ١ / ٤٢٩ ح ٥٦٧، ومواضع عديدة من معاجم الطبراني الثلاثة.

(٥) كالباقلّاني في تمهيد الأوائل: ٤٥١، والآمدي في غاية المرام في علم الكلام: ٣٧٨، والدهلوي في التحفة الاثنا عشرية: ٢٠٨.

(٦) هو المحكيّ عن الكلبي والزجّاج والفرّاء وأبي عبيدة كما في تفسير الفخر الرازي ٢٩ / ٢٢٨، وآنظر كذلك: صحيح البخاري ٦ / ٢٥٩، تنوير المقباس من تفسير ابن عبّاس: ٥٧٧.

«أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها».

ويعترض بعض أهل السُنّة بأنّه كذبٌ علىٰ رسول الله[1].

فيجيب الشيعي: أخرجه فلان وفلان...[2] وصحّحه فلان وفلان...[3] من أهل السُنّة.

فيرجع الخصم ليقول: فأبو بكر و... أبواب كذلك![4].

---

(١) كابن الجوزي في الموضوعات ١ / ٣٥٤، وآبن تيميّة في الفتاوىٰ الكبرىٰ ٣ / ٢٧.

(٢) أخرجه يحيىٰ بن معين في معرفة الرجال ١ / ٧٩ رقم ٢٣١ و ج ٢ / ٢٤٢ رقم ٨٣١ و ٨٣٢، وأحمد بن حنبل في فضائل الصحابة ٢ / ٧٨٩ ح ١٠٨١ بلفظ: «أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها»، والترمذي في السنن ٥ / ٥٩٦ ح ٣٧٢٣ كما في الفضائل، والطبراني في المعجم الكبير ١١ / ٥٥ ح ١١٠٦١، الحاكم في المستدرك علىٰ الصحيحين ٣ / ١٣٧ ـ ١٣٨ ح ٤٦٣٧ ـ ٤٦٣٩، وأبو نعيم في حلية الأولياء ١ / ٦٤، وآبن عبد البرّ في الاستيعاب ٣ / ١١٠٢، والخطيب في تاريخ بغداد ٤ / ٣٤٨ و ج ٧ / ١٧٣ و ج ١١ / ٤٨ ـ ٤٩، وآبن المغازلي في مناقب الإمام عليّ عليه السلام: ١١٥ ـ ١٢٠ ح ١٢٠ ـ ١٢٩، والديلمي في فردوس الأخبار ١ / ٤٢ ح ١٠٩، والبغوي في مصابيح السُنّة ٤ / ١٧٤ ح ٤٧٧٢، وآبن عساكر في تاريخ دمشق ٤٢ / ٣٧٨ ـ ٣٨٢.

(٣) وقد صحّحه علىٰ سبيل المثال: يحيىٰ بن معين كما في كنز العمّال ١٣ / ١٤٨ ح ٣٦٤٦٤، وآبن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» كما في فتح الملك العلي: ٣٣، والحاكم النيسابوري والخطيب البغدادي كما تقدّم في الهامش السابق، والحافظ أبو محمّد الحسن بن أحمد السمرقندي في «بحر الأسانيد في صحاح المسانيد» كما في فتح الملك العلي: ٥، والسيوطي في «جمع الجوامع» كما في فتح الملك العلي: ٣٣، والمتّقي الهندي في كنز العمّال ١٣ / ١٤٩، وأحمد بن محمّد بن الصدّيق الغماري في «فتح الملك العلي بصحّة حديث باب مدينة العلم علي».

(٤) مؤدّىٰ ذلك في حديث «أصحابي كالنجوم...» ورواية الديلمي في فردوس الأخبار ١ / ٤٢ ح ١٠٨: «أنا مدينة العلم، وأبو بكر أساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها...».

لكنّ الشيعي يثبت له ـ وعلىٰ ضوء كتب أهل السُنّة ـ جهل أبي بكر وصاحبَيه بأبسط المسائل الدينية ، حتّىٰ عرّفهم بها المغيرة بن شعبة وأمثاله من جهلة الصحابة ![1] .

فيلتجئ بعضهم إلىٰ أن يقول : ليس «عليٌّ» في الحديث علماً ، بل هو وصف للباب ، أي : مرتفع ![2] .

فاستهجن منه ذلك غير واحدٍ من علماء طائفته وسخر منه آخرون[3] . .

■ ويستدلّ الشيعة بالحديث في قصّة الطير :

فقد أُتي النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بطير ليأكله ، فقال :

«اللّهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك وإلىٰ رسولك يأكل معي من هذا الطير» .

فجاء عليٌّ فأكل معه .

فاضطرب كلام أعلام الخصوم في مقام الجواب عن هذا الاستدلال :

فزعم أحدهم بأنّ هذا كذبٌ موضوعٌ ![4] .

---

(١) كمسألة الكلالة ، والأبّ ، والتيمّم ، والمواريث ، ومهور النساء ؛ وللتفصيل راجع الأجزاء ٦ ـ ٨ من موسوعة «الغدير» للعلّامة الأميني ﵀ .

(٢) ذهبت الخوارج ومن قال بقولهم إلىٰ هذا المقال ؛ انظر : زين الفتىٰ في شرح سورة هل أتىٰ ١ / ١٦٣ ح ٦٢ .

(٣) كابن حجر المكّي في المنح المكّية ـ شرح القصيدة الهمزية ، والمناوي في فيض القدير ـ شرح الجامع الصغير ٣ / ٦٠ ح ٢٧٠٤ ، وغيرهما .

(٤) منهاج السُنّة ٧ / ٣٧١ .

لكن قد أخرجه فلان وفلان.. من الأئمّة الكبار.. من أهل السُنّة.. وله أسانيد كثيرة، رجالها ثقات، بتوثيقٍ من فلان وفلان... من علماء الجرح والتعديل، من أهل السُنّة[1]..

فجعلوا يتشبّثون ـ في ردّ هذا الحديث الصحيح سنداً، والصريح في أفضلية عليٍ أمير المؤمنين عليه السلام ـ باحتمالاتٍ باردة، وبتعلّلات سخيفة..

لعلّ الدعاء كان لكراهة الأكل وحده!

ولعلّ عليّاً كان الأحبّ إلىٰ الله والرسول في الأكل فقط!

ولعلّ المراد من قوله: «اللّهمّ ائتني بأحبّ الخلق...» هو: اللّهمّ ائتني بمن هو من أحبّ الخلق..!

وهكذا...

وأخيراً:

لعلّ أبا بكر وعمر لم يكونا حاضرين حينذاك في المدينة المنوّرة!!

موقف الشيعة من هجوم الخصوم:

وكُتُب الشيعة الإمامية الاثني عشرية في أُصول الدين، وفي الإمامة منها بالخصوص، يمكن تقسيمها إلىٰ قسمين:

---

(١) انظر مثلاً: سنن الترمذي ٥/٥٩٥ ح ٣٧٢١، السنن الكبرىٰ ـ للنسائي ـ ٥/١٠٧ ح ٨٣٩٨، مسند أبي يعلىٰ ٧/١٠٥ ح ١٢٩٧، المعجم الكبير ١/٢٥٣ ح ٧٣٠، المعجم الأوسط ٦/٤١٨ ح ٦٥٦١، المستدرك علىٰ الصحيحين ٣/١٤٢ ح ١٣٢، مجمع الزوائد ٩/١٢٦.

الأوّل : ما ألّفه علماء هذه الطائفة لبيان أدلّتها علىٰ ما ذهبت إليه في أُصول الدين وفي خصوص الإمامة ، وهي كتب ألّفوها لبيان عقائد الشيعة ، مع الإشارة إلىٰ أدلّتها ، وفيها جاءت العقائد الشيعية مع المقارنة أحياناً بغيرها من عقائد الفرق ؛ ومن هذا القسم :

أوائل المقالات : للشيخ المفيد البغدادي .

والذخيرة في علم الكلام : للسيّد المرتضىٰ الموسوي البغدادي .

والاقتصاد الهادي إلىٰ الرشاد : للشيخ أبي جعفر الطوسي .

وتجريد الاعتقاد : للشيخ نصير الدين الطوسي .

وكتب العلّامة الحلّي ، ككتاب «نهج الحقّ وكشف الصدق» الذي سنتكلّم عليه بالتفصيل .

الثاني : ما ألّفه العلماء في «ردّ» أو «نقض» ما كتبه الخصوم ضدّ المذهب الإمامي .

والظاهر أنّ كتبهم من هذا القسم أكثر عدداً منها من القسم الأوّل ، وذلك لأنّ خصومهم قد دأبوا منذ عهدٍ بعيد علىٰ الهجوم عليهم بالسبّ والشتم ، وعلىٰ المكابرة وإنكار الحقائق . . .

فمن السهل أن يقول القائل منهم في حديث : «**مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح ، من ركبها نجا ، ومن تخلّف عنها هلك**»[1] : «كذب

---

(١) أنظر مثلاً : المعارف ـ لابن قتيبة ـ : ١٤٦ ضمن ترجمة أبي ذرّ الغفاري ، المعجم الكبير ـ للطبراني ـ ٣ / ٤٥ ح ٢٦٣٦ ـ ٢٦٣٨ ، المعجم الأوسط ٦ / ١٤٧ ح ٥٨٧٠ ، المستدرك علىٰ الصحيحين ٣ / ١٦٣ ح ٤٧٢٠ ، مشكاة المصابيح ٣ / ٣٧٨ ح ٦١٨٣ عن أحمد بن حنبل ، الصواعق المحرقة : ٢٣٤ عن مسلم .

موضوع»![1]..

أو أنّ الحديث: «**خُلقت أنا وعليٌّ من نور واحد**»[2]: «موضوع بإجماع أهل السُّنّة»[3]..

أو أنّ الحديث: «**اللّهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك وإلىٰ رسولك...**»[4]: «لم يروه أحد من أصحاب الصحاح، ولا صحّحه أئمّة الحديث»[5].

وكذا من السهل أن يقول القائل منهم مثلاً في حديث الغدير[6]: «لم يقل أحد من أئمّة العربية بمجيء (المولىٰ) بمعنىٰ (الأَوْلىٰ)»[7]..

وفي حديث الثقلين: «**إنّي تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلىٰ الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتّىٰ يردا علَيَّ الحوض**»[8]: أنّه قال:

---

(١) قال الذهبي بترجمة مفضّل بن صالح من ميزان الاعتدال ٦/ ٤٩٩ رقم ٨٧٣٤: «حديث سفينة نوح أنكر وأنكر»!

(٢) انظر: فضائل الصحابة - لابن حنبل - ٢/ ٨٢٣ ح ١١٣٠، مناقب الإمام عليّ عليه السلام - للخوارزمي -: ١٤٥ ح ١٦٩ و ١٧٠، فردوس الأخبار ٢/ ١٧٨ ح ٤٨٨٤، تاريخ دمشق ٤٢/ ٦٧.

(٣) انظر: التحفة الاثنا عشرية: ٢١٥ - ٢١٦.

(٤) مرّ تخريجه في صفحة ٤١ هـ ٤.

(٥) انظر: منهاج السُّنّة ٧/ ٣٧١.

(٦) راجع تخريجه في صفحة ٣٨ هـ ٢.

(٧) انظر: هـ ٣ صفحة ٣٩.

(٨) انظر مثلاً: سنن الترمذي ٥/ ٦٢١ - ٦٢٢ ح ٣٧٨٦ و ٣٧٨٨، مسند أحمد ٣/ ١٤ و ١٧ و ٢٦ و ٥٩، سنن الدارمي ٢/ ٢٩٢ ح ٣٣١١، المستدرك علىٰ الصحيحين ٣/ ١١٨ ح ٤٥٧٦ و ٤٥٧٧، السنن الكبرىٰ - للبيهقي - ٧/ ٣٠، مجمع الزوائد ٩/ ١٦٣.

«... كتاب الله وسُنّتي»[١]..

وفي حديث سدّ الأبواب: «**أُمرت بسدّ الأبواب إلّا باب عليّ**»[٢]: «إنّ هذه الفضيلة كانت لأبي بكر فقلبته الرافضة إلىٰ عليّ»![٣]..

وفي حديث المنزلة: «**أما ترضىٰ أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسىٰ**»[٤]: «إنّه لا يدلّ علىٰ عموم المنزلة»[٥]...

إنّ كلّ واحدٍ من هذه الأقاويل سطر واحد أو سطران، لكن الجواب عنه يستدعي الكثير من البحث، وربّما يشكّل كتاباً برأسه، كما هو واضح.

فمن هنا نرىٰ كثرة كتب الردّ والنقض في مؤلّفات الإمامية، فهم ـ في الأغلب ـ في مقام الدفاع عن مباني المذهب، وأُسس الدين، وربّما لا نجد كتاباً لأحدهم وضعه للهجوم علىٰ الخصوم.

---

(١) الموطّأ: ٧٨٥ ح ٣، سنن الدارقطني ٤/١٣٦ ح ٤٥٥٩.

(٢) سنن الترمذي ٥/٥٩٩ ح ٣٧٣٢، السنن الكبرىٰ ـ للنسائي ـ ٥/١١٣ ح ٨٤٠٩ و ص ١١٨ ح ٨٤٢٣ و ٨٤٢٥، مسند أحمد ١/١٧٥، مسند أبي يعلىٰ ٢/٦١ ح ٧٠٣، المعجم الكبير ٢/٢٤٦ ح ٢٠٣١ و ج ١٢/٧٨ ح ١٢٥٩٤، المستدرك علىٰ الصحيحين ٣/١٣٥ ح ٤٦٣١ و ص ١٤٤ ذح ٤٦٥٢.

(٣) اُنظر: الموضوعات ـ لابن الجوزي ـ ١/٣٦٦، تذكرة الموضوعات ـ للفتني ـ: ٩٥.

(٤) اُنظر مثلاً: صحيح البخاري ٥/٨٩ ح ٢٠٢، صحيح مسلم ٧/١٢٠، سنن الترمذي ٥/٥٩٩ ح ٣٧٣١، سنن ابن ماجة ١/٤٢ ح ١١٥، السنن الكبرىٰ ـ للنسائي ـ ٥/٤٤ ح ٨١٣٨ ـ ٨١٤٣، مسند أحمد ١/١٧٠ و ١٧٧، مسند البزّار ٣/٢٧٨ ح ١٠٦٨.

(٥) اُنظر مؤدّاه في الإرشاد ـ للجويني ـ: ٣٥٥.

* فلقد ألّف الجاحظ ـ المتوفّىٰ سنة ٢٥٥ ـ كتاب **العثمانية** للهجوم علىٰ الشيعة، وقد شحنه بالكذب وإنكار الضروريات وجحد البديهيات، وحتّىٰ شجاعة أمير المؤمنين ـ عليه الصلاة والسلام ـ حاول إنكارها[١] ـ كما قال المسعودي ـ: «طلباً لإماتة الحقّ ومضادّةً لأهله، والله متمّ نوره ولو كره الكافرون»[٢].

لكنّه عاد فنقض ما كتبه، فكان أوّل من ردّ علىٰ **العثمانية**[٣].

ثمّ ردّ عليها جماعة من الإمامية وغيرهم بردود اشتهرت بـ «نقض العثمانية»، منهم: أبو جعفر الإسكافي المعتزلي ـ المتوفّىٰ سنة ٢٤٠ ـ، والمسعودي صاحب **مروج الذهب** ـ المتوفّىٰ سنة ٣٤٦ ـ، والسيّد جمال الدين ابن طاووس الحلّي ـ المتوفّىٰ سنة ٦٧٣ ـ في **بناء المقالة الفاطمية**، وهو مطبوع.

* وألّف القاضي عبد الجبّار بن أحمد المعتزلي ـ المتوفّىٰ سنة ٤١٥ ـ كتاب **المغني**، وتعرّض فيه لعقائد الإمامية بالردّ والنقد، وخصوصاً في باب الإمامة، إذ كان ـ كما جاء في خطبة كتاب **الشافي** ـ «قد بلغ النهاية في جمع الشُبه، وأورد قوي ما اعتمده شيوخه، مع زيادات يسيرة سبق إليها، وتهذيب مواضع تفرّد بها»[٤].

فكتب السيّد المرتضىٰ ـ المتوفّىٰ سنة ٤٣٦ ـ في الردّ عليه كتاب **الشافي في الإمامة**، ثمّ لخّصه تلميذه الشيخ أبو جعفر الطوسي ـ المتوفّىٰ

(١) راجع: العثمانية: ٤٥ ـ ٥٠.
(٢) مروج الذهب ٣/٢٣٧.
(٣) الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٩٤.
(٤) الشافي في الإمامة ١/٣٣.

سنة ٤٦٠ ـ وآشتهر كتابه بـ: **تلخيص الشافي**.

* ثمّ كتب شهاب الدين الشافعي الحنفي الرازي ـ من بني مشّاط ـ كتاباً سمّاه **بعض فضائح الروافض**، هاجم فيه الشيعة وتحامل عليهم.

فردّ عليه معاصره الشيخ نصير الدين عبد الجليل بن أبي الحسين القزويني[1] بكتاب **بعض مثالب النواصب في نقض بعض فضائح الروافض**، وهو مطبوع.

* ثمّ ظهر أحمد بن عبد الحليم الحرّاني، ابن تيميّة، فألّف كتاب **منهاج السُنّة**، زعم أنّه ردٌّ علىٰ كتاب **منهاج الكرامة** للعلّامة الحلّي، لكنّه ـ من أوّله إلىٰ آخره ـ مجموعة سباب وآفتراءات وما هو ـ في مجمله ـ إلّا بغض لأمير المؤمنين وأهل البيت الطاهرين عليهم الصلاة والسلام.

فكتب بعض معاصريه ردّاً عليه، هو كتاب **الإنصاف والانتصاف لأهل الحقّ من أهل الإسراف**، تمّ تأليفه سنة ٧٥٧.

وكتب في الردّ عليه أيضاً: السيّد مهدي القزويني ـ المتوفّىٰ سنة ١٣٤٨ ـ كتاب **منهاج الشريعة**.

ولهذا العبد العاجز ـ صاحب المقدّمة ـ كتاب **دراسات في منهاج السُنّة**، وهو كتاب جليل مطبوع منتشر في البلاد.

كما جاء الردّ علىٰ **منهاج السُنّة** في **شرح منهاج الكرامة** لهذا العبد، والجزء الأوّل منه مطبوع الآن.

* وألّف يوسف الأعور الواسطي الشافعي كتاب **الرسالة المعارضة في الردّ علىٰ الرافضة**.

---

(١) كان حيّاً سنة ٥٥٦؛ آنظر: معجم المؤلّفين ٢ / ٤٩ رقم ٦٥٥٨.

فردّ عليه: الشيخ عزّ الدين الحسن بن شمس الدين المهلّبي الحلّي، في سنة ٨٤٠ بكتاب **الأنوار البدرية في كشف شبه القدرية**، قال: «التزمت فيه علىٰ أنْ لا استدلّ من المنقول عن الرسول صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم إلّا بما ثبت من طريق الخصم، ولا أفعل كما فعل الناصب في كتابه»[1].

كما ردّ عليه أيضاً: الشيخ نجم الدين خضر بن محمّد الحبلرودي الرازي بكتاب **التوضيح الأنور في دفع شبه الأعور**، وذلك في سنة ٨٣٩ في مدينة الحلّة بالعراق.

* وألّف ابن حجر الهيتمي المكّي ـ المتوفّىٰ سنة ٩٧٤ ـ كتاب **الصواعق المحرقة في الردّ علىٰ أهل البدع والزندقة**، قال في خطبته: «فإنّي سئلت قديماً في تأليف كتابٍ يبيّن حقّية خلافة الصدّيق وإمارة ابن الخطّاب، فأجبت إلىٰ ذلك مسارعة في خدمة هذا الجناب، فجاء بحمد الله أُنموذجاً لطيفاً، ومنهاجاً شريفاً، ومسلكاً منيفاً.

ثمّ سئلت في إقرائه في رمضان سنة ٩٥٠ بالمسجد الحرام، لكثرة الشيعة والرافضة ونحوهما الآن بمكّة المشرّفة أشرف بلاد الإسلام، فأجبت إلىٰ ذلك، رجاء لهداية بعض من زلّ به قدمه عن أوضح المسالك...»[2].

فردّ عليه القاضي نور الله التستري ـ الشهيد في الديار الهندية سنة ١٠١٩ ـ بكتاب **الصوارم المهرقة في الردّ علىٰ الصواعق المحرقة**، وقد طبع

(١) أنظر: الذريعة ٢ / ٤١٩ رقم ١٦٥٧.
(٢) الصواعق المحرقة: ٩.

غير مرّة.

* وكتب من يدعىٰ محمّد نصر الله الكابلي ـ وهو نكرة لم يعرف، ولعلّه اسم مستعار ـ كتاب **الصواقع الموبقة**.

* ثمّ جاء المولوي عبد العزيز الدهلوي ـ المتوفّىٰ سنة ١٢٣٩ ـ فأخذ مطالبه وآنتحلها في كتابه **تحفة اثنا عشريه** بالفارسية.. وهو كتاب في التهجّم علىٰ الشيعة الاثني عشرية، في الأُصول والفقهيات وغير ذلك...

* ثمّ إنّ النعمان الآلوسي البغدادي نشره بالعربية ملخّصاً باسم **مختصر التحفة الاثنا عشرية**، فزاد عليه في الهوامش بعض أتباع بني أُميّة وأعداء الدين الحنيف ما سوّلت له نفسه الخبيثة من الأكاذيب والأراجيف، وطبعته الأيدي الأثيمة من أذناب الكفر العالمي مرّات عديدة.

فكُتبت علىٰ **التحفة** الردود الكثيرة من قبل كبار علماء الشيعة في البلاد الهندية، في الأبواب المختلفة، وفنّدوا مزاعمه، وكشفوا أباطيله، وزيّفوا تمويهاته، جملةً وتفصيلاً، وقد تناول السيّد مير حامد حسين النيسابوري اللكهنوي ـ المتوفّىٰ سنة ١٣٠٦ ـ باب الإمامة منه بالردّ والنقد، في كتابه العظيم **عبقات الأنوار في إثبات إمامة الأئمّة الأطهار**.

كما كُتبت علىٰ **مختصر التحفة** ردود أُخرىٰ كذلك.

ومن شاء التفصيل عنه وعن سائر الردود علىٰ كتاب **التحفة** فليرجع إلىٰ كتابنا **دراسات في كتاب العبقات**[1].

---

(١) طُبع مستقلاً وفي مقدّمة الجزء الأوّل من «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار».

وهكذا، توالت كتب التهجّم علىٰ الشيعة حتّىٰ زماننا هذا، بل كثرت فيه وتضاعفت، وما زالوا يكرّرون الشتائم والأكاذيب والتهم والأباطيل، التي تفوّه بها السابقون منهم، ورُدّ عليها الردّ الجميل من علماء الإمامية.

وما زال علماء الطائفة في موقف الدفاع عن المذهب وصدّ الهجمات الواردة من مختلف البلاد.

* * *

نهج الحقّ وكشف الصدق

للعلّامة الحلّي

وكتاب **نهج الحقّ وكشف الصدق** أحد كتب العلّامة الحلّي رحمه الله في الأُصولين والفقه، مع المقارنة بآراء المخالفين في مسائل العلوم الثلاثة، وهو من خيرة الكتب المقارنة بين المذاهب الإسلامية.

قال رحمه الله في المقدّمة: «وقد وضعنا هذا الكتاب الموسوم بـ **نهج الحقّ وكشف الصدق** طالبين فيه الاختصار وترك الإكثار، بل اقتصرنا فيه على مسائل ظاهرة معدودة، ومطالب واضحة محدودة، وأوضحت فيه لطائفة المقلّدين من طوائف المخالفين إنكار رؤسائهم ومقلّديهم القضايا البديهية، والمكابرة في المشاهدات الحسّيّة، ودخولهم تحت فرق السوفسطائية، وارتكاب الأحكام التي لا يرتضيها لنفسه ذو عقل ورويّة، لعلمي بأنّ المنصف منهم إذا وقف على مذهب من يقلّده تبرّأ منه وحاد عنه، وعرف أنّه ارتكب الخطأ والزلل، وخالف الحقّ في القول والعمل.

فإن اعتمدوا الإنصاف، وتركوا المعاندة والخلاف، وراجعوا أذهانهم الصحيحة، وما تقتضيه جودة القريحة، ورفضوا تقليد الآباء، والاعتماد على أقوال الرؤساء، الّذين طلبوا اللذّة العاجلة، وأهملوا أهوال الآجلة، حازوا القسط والدنوّ من الإخلاص، وحصلوا النصيب الأسنى من النجاة والخلاص، وإنْ أبوا إلّا استمراراً على التقليد، فالويل لهم من نار الوعيد،

وصدق عليهم قوله تعالىٰ: **﴿إذ تبرّأ الّذين اتُّبِعوا من الّذين اتّبَعوا ورأوا العذاب وتقطّعت بهم الأسباب﴾**(١).

وإنّما وضعنا هذا الكتاب حسبةً لله ورجاءً لثوابه، وطلباً للخلاص من أليم عقابه، بكتمان الحقّ وترك إرشاد الخلق...»(٢).

وكانت عناوين مسائل هذا الكتاب:

١ ـ في الإدراك.

٢ ـ في النظر.

٣ ـ في صفاته تعالىٰ.

٤ ـ في النبوّة.

٥ ـ في الإمامة.

٦ ـ في المعاد.

٧ ـ في أُصول الفقه.

٨ ـ في ما يتعلّق بالفقه.

وفي كلّ فرعٍ من فروع هذه المسائل يقول: «قالت الإمامية» و«قالت الأشاعرة» و«قالت المعتزلة»، معتمداً في الاحتجاج وكذا في نقل آراء الآخرين علىٰ أشهر كتب القوم وأتقنها، أمثال:

الصحاح الستّة..

والجمع بين الصحيحين..

ومسند أحمد بن حنبل..

---

(١) سورة البقرة ٢: ١٦٦.

(٢) نهج الحقّ وكشف الصدق: ٣٧.

والأُمّ، للشافعي..

وسنن البيهقي..

ومصابيح السُنّة، للبغوي..

والمغازي، للواقدي..

وتاريخ الطبري..

وأنساب الأشراف، للبلاذري..

والاستيعاب، لابن عبد البرّ..

وإحياء علوم الدين، للغزّالي..

والمغني، للقاضي عبد الجبّار..

والكشّاف، للزمخشري..

والتفسير الكبير، للرازي..

وهو في أغلب الموارد ـ حين يذكر القولين أو الأقوال ـ يخاطب الناظر فيها وأبناء المذاهب الأُخرىٰ، بكلمات الوعظ والنصيحة، كقوله في موضع:

«فلينظر العاقل في المقالتين، ويلمح المذهبين، وينصف في الترجيح، ويعتمد علىٰ الدليل الواضح الصحيح، ويترك تقليد الآباء والمشايخ الآخذين بالأهواء، وغرّتهم الحياة الدنيا، بل ينصح نفسه ولا يعوّل علىٰ غيره، ولا يُقبَل عذره غداً في القيامة: إنّي قلّدت شيخي الفلاني، أو وجدت آبائي وأجدادي علىٰ هذه المقالة، فإنّه لا ينفعه ذلك يوم القيامة، يوم يتبرّأ المتّبَعون من أتباعهم ويفرّون من أشياعهم، وقد نصّ الله تعالىٰ علىٰ ذلك في كتابه العزيز.

ولكن أين الآذان السامعة، والقلوب الواعية؟! وهل يشكّ العاقل في

الصحيح من المقالتين ؟! وأنّ مقالة الإمامية هي أحسن الأقاويل ، وأنّها أشبه بالدين ؟!...»[١] .

وكقوله في موضع آخر :

«فليعرض العاقل المنصف من نفسه هذه القضية علىٰ عقله ، ويتّبع ما يقوده عقله إليه ، ويرفض تقليد من يخطئ في ذلك ، ويعتقد ضدّ الصواب ، فإنّه لا يُقبل منه غداً يوم الحساب ، وليحذر من إدخال نفسه في زمرة الّذين قال الله تعالىٰ عنهم : **﴿ وإذْ يتحاجّون في النار فيقول الضعفاء للّذين استكبروا إنّا كنّا لكم تبعاً فهل أنتم مغنون عنّا نصيباً من النار ﴾**[٢]»[٣] .

فهذا هو أُسلوب العلّامة رحمه الله في كتابه .

*　　*　　*

(١) نهج الحقّ وكشف الصدق : ٧٩ .

(٢) سورة غافر ٤٠ : ٤٧ .

(٣) نهج الحقّ وكشف الصدق : ١٠٣ .

إبطال نهج الباطل وإهمال كشف العاطل[1]

لابن روزبهان

وقد كتب الفضل بن روزبهان، في نقض كتاب **نهج الحقّ وكشف الصدق** كتاباً أسماه بـ **إبطال نهج الباطل وإهمال كشف العاطل** افتتحه بسبّ الإماميّة عامّة والعلّامة الحلّي خاصّة! فإنّه قال بعد أن أثنىٰ علىٰ صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نصّه:

«ثمّ وثب فرقة بعد القرون المتطاولة والدول المتداولة، يلعنونهم ويشتمونهم، ولكلّ قبيح ينسبونهم، فويل لهذه الفئة الباغية التي يسخطون العصبة الرضية، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرَمِيّة، شاهت الوجوه، ونالت كلّ مكروه.

ثمّ إنّ زماننا قد أبدىٰ من الغرائب، ما لو رآه محتلم في رؤياه لطار من وكر الجفن نومه، ولو شاهده يقظان في يومه لاعتكر من ظلام الهموم يومه»[2].

---

(١) هذا الكتاب غير مطبوع في ما نعلم، إلّا أنّ متنه الكامل موجود في كتاب «دلائل الصدق لنهج الحقّ»، وفي «إحقاق الحقّ».

(٢) دلائل الصدق ١ / ١٣٨.

دراسات في مسائل الإمامة
من كتاب ابن روزبهان

أقول :

كانت تلك عبارات ابن روزبهان في بداية كتابه ، وقد رأيت من الضروري أن أقرأ كتابه من أوّله إلىٰ آخره ، لأتعرّف علىٰ عقائد هذا الرجل ونفسيّته ، ولأجل المقارنة بينه وبين العلّامة الحلّي وكتابه ، بل حتّىٰ أُعطي لكلّ منصفٍ نموذجاً من كتب الفريقين ، ليقرأه ويقف علىٰ أسلوبه ، ثمّ يختار ما شاء منهما كما يحكم عقله ودينه ، فإلىٰ القارئ الكريم هذه الفصول في أساليب ابن روزبهان في كتابه ، بذِكر موارد من كلّ أُسلوب :

أوّلاً ـ السبّ والشتم :

وسوّد الفضل صفحات كتابه بسبّ وشتم العلّامة والشيعة عامّة ، بما لا يُسمع عادةً إلّا من الجهلة الأرذال والسوقة الأنذال ، ومن الواضح أنّ مثل هذه الأشياء تدّل ـ مضافاً إلىٰ دلالتها علىٰ عدم الورع والتقوىٰ ، وعلىٰ سوء الأدب والأخلاق ـ علىٰ بطلان عقيدة الشخص وعجزه عن الدفاع عنها .

ونحن نورد بعض ما تفوّه به هذا الرجل :

«ثمّ ما ذكر ... من المبالغات والتقعقعات الشنيعة ، والكلمات الهائلة المرعدة المبرقة ، التي يميل بها خواطر القلندرية والعوامّ إلىٰ مذهبه الباطل ،

ورأيه الكاسد الفاسد»[١] .

«هذا غاية الجهل والتعصّب ، وهو رجلٌ يريد ترويج طامّاته ليعتقده القلندرية والأوباش ورعاع الحلّة من الرفضة والمبتدعة»[٢] .

«هذا الرجل الطامّاتي الذي يصنّف الكتاب ويردّ علىٰ أهل الحقّ ، ويبالغ في إنكار العلماء والأولياء ، طلباً لرضا السلطان محمّد خدا بنده ، ليعطيه إدراراً ويفيض عليه مدراراً»[٣] .

«هذا غاية التعصّب والخروج عن قواعد الإسلام ، نعوذ بالله من عقائده الفاسدة الكاسدة»[٤] .

«هذا غاية الجهل والعناد والخروج عن قاعدة البحث ، بحيث لو نسب هذا الكلام إلىٰ العوامّ استنكفوا منه»[٥] .

«والطامّات والخرافات التي يريد أنْ يميل بها خواطر السفهة إلىٰ مذهبه غير ملتفت إليها»[٦] .

«إنّ الرجل كَوْدَن طامّاتي متعصّب ، فتعصّب لنفسه لا لله ورسوله ، والعجب أنّه كان لا يأمل أن العقلاء ربّما ينظرون في هذا الكتاب فيفتضح عندهم ! ما أجهله من رجل متعصّب ! نعوذ بالله من شرّ الشيطان وشركه»[٧] .

---

(١) دلائل الصدق ١ / ١٧١ .
(٢) دلائل الصدق ١ / ٢١٨ .
(٣) دلائل الصدق ١ / ٢٤٦ .
(٤) دلائل الصدق ١ / ٢٤٧ .
(٥) دلائل الصدق ١ / ٢٧٦ .
(٦) دلائل الصدق ١ / ٣٠٨ .
(٧) دلائل الصدق ١ / ٣١٧ .

«وهذه الطامّات المميلة لقلوب العوامّ لا تنفع ذلك الرجل، وكلّ ما بثّه من الطامّات افتراء»[١].

«ولا عجب من هذه الشيعة، فإنّ الكذب والافتراء طبيعتهم وبه خلقت غريزتهم»[٢].

«يذكرون الأشياء عن الأئمّة، ويمزجون كلّ ما ينقلون عنهم بألف كذبة كالكهنة السامعة لأخبار الغيب»[٣].

«ما ذكره من الطامّات والتنفير فهو الجري علىٰ عادته في المزخرفات والترّهات»[٤].

«هذا الرجل أصمّ أُطروش لا يسمع نداء المنادي، وصوّر لنفسه مذهباً وآفترىٰ أنّه مذهب الأشاعرة ويورد عليه الاعتراضات... والعجب أنّه لا يخاف أنْ يلقىٰ الله بهذه العقيدة الباطلة التي هو إثبات الشركاء لله تعالىٰ في الخلق مثل المجوس، وذلك المذهب أردأ من مذهب المجوس بوجه؛ لأنّ المجوس لا يثبتون إلّا شريكاً واحداً يسمّونه: أهرمن، وهؤلاء يثبتون شركاء لا تحصر ولا تحصىٰ، إنّهم إذا قيل لهم: لا إلٰه إلّا الله يستكبرون»[٥].

«مع ذلك، افترىٰ علىٰ الصادق ـ عليه السلام ـ كذباً في حقّهم»[٦].

«فعُلم أنّ هذا الرجل مفتر كودن كذاب، مثل كوادن حلّة وبغداد،

---

(١) دلائل الصدق ١ / ٣٣١.
(٢) دلائل الصدق ١ / ٣٣٤.
(٣) دلائل الصدق ١ / ٣٤٩.
(٤) دلائل الصدق ١ / ٣٨١.
(٥) دلائل الصدق ١ / ٣٨٣.
(٦) دلائل الصدق ١ / ٤٠٠.

لا أفلح من رجل سوء»[١].

«والعجب أنّ هؤلاء لا يفرّقون بين هذين المعنيين، ثمّ من العجب كلّ العجب أنّهم لا يرجعون إلىٰ أنفسهم ولا يتأمّلون... فإذا بلغ أمر الخلق إلىٰ الفعل رقدوا كالحمار في الوحل ونسبوا إلىٰ أنفسهم الأفعال، وفيه خطر الشرك»[٢].

«وهذا يدلّ علىٰ غاية حمق الرجل وحيلته وتعصّبه وعدم فهمه، أما كان يستحي من ناظر في كتابه ؟!»[٣].

«نعم، ربّما فهم ذلك الأعرابي الجافي، الحلّي الوطن، ذلك المعنىٰ من كلام الله تعالىٰ»[٤].

«ورأينا المعتزلة ومن تابعهم من الشيعة كاليهود، يخفون مذهبهم ويسمّونه التقيّة، ويهربون من كل شاهق إلىٰ شاهق، ولو نسب إليهم أنّهم معتزليّون أو شيعة يستنكفون عن هذه النسبة»[٥].

«وكأنّ هذا الرجل لم يمارس قطّ شيئاً من المعقولات، والحقّ أنّه ليس أهلاً لأنْ يباحَث، لدناءة رتبته في العلم، ولكنْ ابتليت بهذا مرّةً فصبرت... وكلّ هذه الاستدلالات خرافات وهذيانات لا يتفوّه بها إلّا أمثاله في العلم والمعرفة»[٦].

«لكنّ المعتزلة ومن تابعهم يناسب حالهم ما قال الله تعالىٰ: ﴿ **وإذا**

---

(١) دلائل الصدق ١ / ٤٠١.
(٢) دلائل الصدق ١ / ٤٥٤.
(٣) دلائل الصدق ١ / ٤٥٦.
(٤) دلائل الصدق ١ / ٤٦٢.
(٥) دلائل الصدق ١ / ٤٧٦.
(٦) دلائل الصدق ١ / ٤٨٤.

ذُكر الله وحده اشمأزّت قلوب الّذين لا يؤمنون بالآخرة وإذا ذُكر الّذين من دونه إذا هم يستبشرون﴾[١]»[٢].

«انظروا معاشر المسلمين إلىٰ هذا السارق الحلّي الذي اعتاد سرقة الحطب من شاطئ الفرات، حسب أنّ هذا الكلام حطب يسرق؟! كيف أتىٰ بالدليل وجعله اعتراضاً؟! والحمد لله الذي فضحه في آخر الزمان وأظهر جهله وتعصّبه علىٰ أهل الإيمان»[٣].

«ومَثله مع المعتزلة في لحس فضلاتهم كمثل الزبّال يمرّ علىٰ نجاسة رجل أكل بالليل بعض الأطعمة الرقيقة كماء الحمّص، فجرىٰ في الطريق، فجاء الزبّال وأخذ من نجاسته وجعل يلحسه ويتلذّذ به.

فهذا ابن المطهّر النجس كالزبّال يمرّ علىٰ فضلات المعتزلة ويأخذ منها الاعتراضات، ويكفّر بها سادات العلماء، ينسبهم إلىٰ أقبح أنواع الكفر، يحسب أنّه يحسن صنعاً، نعوذ بالله من الضلال، والله الهادي»[٤].

«فانظر إلىٰ هذا الحلّي الجاهل، كيف افترىٰ في معنىٰ الكسب وخلط المذاهب والأقوال، كالحمار الراتع في جنّة عالية قطوفها دانية، والله تعالىٰ يجازيه»[٥].

«العجب من هذا الرجل، أنّه يفتري الكذب ثمّ يعترض عليه، فكأنّه لم يتّفق له مطالعة كتاب في الكلام علىٰ مذهب الأشاعرة، وسمع عقائدهم من مشايخه من الشيعة وتقرّر بينهم أنّ هذه عقائد الأشاعرة، ثمّ لم يستح

---

(١) سورة الزمر ٣٩ : ٤٥ .

(٢) دلائل الصدق ١ / ٥٠٨ .

(٣) دلائل الصدق ١ / ٥١٩ .

(٤) دلائل الصدق ١ / ٥٣٣ .

(٥) دلائل الصدق ١ / ٥٣٧ .

من الله تعالىٰ ومن الناظر في كتابه، وأتىٰ بهذه الترّهات والمزخرفات»[١].

«هذا الرجل السوء الفحّاش، وكأنّه حسب أنّ الأنبياء أمثاله من رعاع الحلّة الّذين يفسدون علىٰ شاطئ الفرات بكلّ ما ذكره، نعوذ بالله من التعصّب فإنّه أورده النار»[٢].

«فهذا كذب أظهر وأبين من كذب مسيلمة الكذّاب»[٣].

«فكيف هذا الرجل الجاهل بالحديث والأخبار، بل بكلّ شيء، حتّىٰ أنّي ندمت من معارضة كتابه وخرافاته بالجواب، لسقوطه عن مرتبة المعارضة، لانحطاط درجته في سائر العلوم، معقولها ومنقولها، أُصولها وفروعها، لكن ابتليت بهذا مرّة فصبرت»[٤].

«والعجب من هذا الرجل أنّه يبالغ في احتراز الأنبياء عن الكذب وينسب الكذب الصراح إلىٰ رسول الله ﷺ، نعوذ بالله من هذا»[٥].

«هذا الرجل لا يعرف ما يقول، وهو كالناقة العشواء يرتعي كلّ حشيش»[٦].

«أيّها الجاهل العامّي، الضالّ العاصي، الشيعة ينسبون أنفسهم إلىٰ الأئمّة الاثني عشر، أترىٰ أئمّة أهل السُنّة والجماعة يقدحون في أهل بيت النبوّة والولاية؟! أتراهم يا أعمىٰ القلب أنّهم يفترون مثلك ومثل أضرابك علىٰ الأئمّة، ويفترون المطاعن والمثالب ممّا لم يصحّ به خبر، بل ظاهر

---

(١) دلائل الصدق ١ / ٥٧٧.
(٢) دلائل الصدق ١ / ٦٩٥.
(٣) دلائل الصدق ٢ / ٣٢٢.
(٤) دلائل الصدق ٢ / ٣٥٠.
(٥) دلائل الصدق ٢ / ٤٤٧.
(٦) دلائل الصدق ٢ / ٥٢٦.

عليه آثار الوضع والبطلان ؟ !»[١].

«ثمّ جاء ابن المطهّر الأعرابي ، البوّال على عقبيه ، ويضع لهم المطاعن ، قاتله الله من رجل سوء بطّاط»[٢].

«إنّ هذا الرجل السوء يذكر لمثل هذا الرجل [يعني أبا بكر] المطاعن ، لعن الله كلّ مخالف طاعن ، وكنت حين بلغت باب المطاعن أردت أن أطوي عنه كشحاً ، ولا أذكر منه شيئاً ، لأنّها تؤلم خاطر المؤمن ويفرح بها المنافق الفاسد الدين ، لأنّ من المعلوم أنّ هذا الدين قام في خلافة هؤلاء الخلفاء الراشدين ، ولمّا سمع المنافق أنّ هؤلاء مطعونون فرح بأنّ الدين المحمّدي لا اعتداد به ، لأنّ هؤلاء المطعونين ـ حاشاهم ـ كانوا مؤسّسي هذا الدين ، وهذا ثلمة عظيمة في الإسلام ، وتقوية كاملة للكفر أقدم به الروافض لا أفلحوا ...»[٣].

«ثمّ جاء البوّال الذي استوى قوله وبوله ، فيجعله [أي : عثمان] كالكفّار ، ولا يقبل دفنه مع المسلمين ، أُفٍّ له وتُفٍّ ، والصفع على رقبته بكلّ كَفّ»[٤].

ثانياً ـ التعاطف مع بني أُميّة ومناوئي أمير المؤمنين :

والفضل وإنْ كان يتظاهر في كتابه بحبّ أمير المؤمنين وأهل البيت عليهم السلام ، ويعترف ببعض مناقبهم وفضائلهم ، لكنّه يحاول الدفاع عن

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٥٨٩ .
(٢) دلائل الصدق ٢ / ٥٩٣ .
(٣) دلائل الصدق ٢ / ٥٩٤ .
(٤) دلائل الصدق ٣ / ٣١٦ .

خصومهم وتبرئة مناوئيهم عن المثالب، وتبرير أو تهوين ما صدر عنهم تجاه النبيّ وأهل بيته الأطهار، ولا بأس بإيراد طرف من نصوص عباراته في ذلك:

١ ـ عائشة:

فمثلاً نجده يقول عن خروج عائشة ضدّ أمير المؤمنين عليه السلام، تقود الجيوش لحربه في البصرة، ما هذا لفظه:

«إنّها خرجت محتسبةً، لأنّ قتلة عثمان قتلوا الإمام وهتكوا حرمة الإسلام، فخرجت تريد الاحتساب وأخطأت في هذا الخروج مع الاجتهاد، فيكون الحقّ مع عليٍّ، وهي لم تكن عاصيةً، للاجتهاد... بل ذكر أرباب الأخبار أنّ بعد الفراغ من وقعة الجمل، دخل عليٌّ على عائشة، فقالت عائشة: ما كان بيني وبينك إلّا ما يكون بين المرأة وأحمائها! فقال أمير المؤمنين: والله ما كان إلّا هذا. وهذا يدلّ على نفي العداوة...»[١].

فاقرأ واحكم في دين هذا الرجل وعقله بما يقتضيه العلم بالقرآن والأحكام الشرعية ومجريات الأُمور.

٢ ـ أُمراء بني أُميّة:

ويقول عن الوليد بن عقبة وسعيد بن العاص وعبدالله بن سعد بن أبي سرح، وأمثالهم، ما نصّه:

«معظم ما يطعنون على عثمان هو تولية بني أُميّة على الممالك،

---

(١) دلائل الصدق ٣ / ٦١٤ ـ ٦١٥.

وذلك لأنّه رأىٰ أُمراء بني أُميّة أُولي رشد ونجابة وعلم بالسياسات... وكان بنو أُميّة علىٰ هذه النعوت»[1].

٣ ـ معاوية :

قال العلّامة تحت عنوان «مطاعن معاوية»: «وقد روىٰ الجمهور منها أشياء كثيرة، وهي أكثر من أن تحصىٰ، منها: ما روىٰ الحميدي، قال: قال رسول الله ﷺ: ويح عمّار! تقتله الفئة الباغية بصفّين، يدعوهم إلىٰ الجنّة ويدعونه إلىٰ النار[2]؛ فقتله معاوية؛ ولمّا سمع معاوية اعتذر فقال: قتله من جاء به. فقال ابن عبّاس: فقد قتل رسول الله حمزة لأنّه جاء به إلىٰ الكفّار!»[3].

فقال الفضل: «قول أهل السُنّة والجماعة في معاوية: إنّه رجل من أصحاب رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم، وصحبته ثابتة، لا ينكره الموافق والمخالف، وكان كاتبَ وحي رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم.

وبعد أنْ توفّي رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم... ولّاه عمر في إمارة الشام... ثم ولّاه عثمان الشام وأضافه ما فتحه من بلاد الروم، وكان علىٰ ولايتها مدّة خلافة عثمان بن عفّان. ثمّ لمّا تولّىٰ الخلافة أمير المؤمنين عليٌ عزله من إمارة الشام...

---

(١) دلائل الصدق ٣ / ٢٤٤.

(٢) الجمع بين الصحيحين ٢ / ٤٦١ ح ١٧٩٤، وانظر: صحيح البخاري ١ / ١٩٤ ح ١٠٧.

(٣) نهج الحقّ: ٣٠٦، وانظر: دلائل الصدق ٣ / ٣٥١.

ومذهب أهل السُنّة والجماعة : إنّ الإمام الحقّ بعد عثمان كان عليّ ابن أبي طالب ، ولا نزاع لأحد من أهل السُنّة في هذا ، وإنّ كلّ من خرج علىٰ عليٍّ كانوا بغاةً ، علىٰ الباطل ، ولكن كانوا من أصحاب رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم ، ينبغي أن يُحفظ اللسان عنهم ، ويُكَفّ عن ذِكرهم وما جرىٰ بين الصحابة ، لأنّه يورث الشحناء ويثير البغضاء ، ولا فائدة في ذِكره .

وأمّا ما ذكره من مطاعن معاوية فلا اهتمام لنا أصلاً بالذبّ عنه ، فإنّه لم يكن من الخلفاء الراشدين حتّىٰ يكون الذبّ عنه موجباً لإقامة سُنّة الخلفاء وذبّ الطعن عن حريمهم ، ليقتدوا بهم الناس ، ولا يشكّوا في كونهم الأئمّة ، لأنّ معظم الإسلام منوط بآرائهم ، فإنّهم كانوا خلفاء النبوّة ووارثي العلم والولاية .

وأمّا معاوية فإنّه كان من ملوك الإسلام ، والملوك في أعمالهم لا يخلون عن المطاعن ، ولكن كفّ اللسان عنهم أَوْلىٰ ، لأنّ ذِكر مطاعنه لا تتعلّق به فائدة ما أصلاً . . . وقد قال رسول الله : لا تذكروا موتاكم إلّا بالخير . . . »[١] .

أقـول :

في هذا الكلام ، ينصّ الفضل علىٰ عدم اهتمامهم بالذبّ عن معاوية ، لكنّ أبناء تيميّة وحجر وكثير والعربي وأمثالهم يهتمّون الاهتمام البالغ بالذبّ عنه ، ولو سلّمنا صدق الفضل ـ ولو في حقّ نفسه في الأقلّ ـ

---

(١) دلائل الصدق ٣ / ٣٥١ ـ ٣٥٣ .

في عدم الاهتمام بالذبّ عن معاوية والجواب عن مطاعنه، فقد وجدنا في كلامه المذكور:

١ ـ يصف معاوية بـ«كاتب وحي رسول الله»، وهو ما يزعمه أولياؤه له، وهو ممّا لا أساس له من الصحّة، ولا نصيب له من الحقيقة..

٢ ـ يدعو إلىٰ الكفّ وحفظ اللسان عنه، بل يرىٰ أولوية ذِكره بالخير، ولذا قال ـ في جواب رواية العلّامة «إنّ معاوية قتل أربعين ألفاً من المهاجرين والأنصار وأولادهم..»[1]، وروايته دخول أروىٰ بنت الحارث ابن عبد المطّلب علىٰ معاوية وقولها له: «لقد كفرت النعمة، وأسأت لابن عمّك الصحبة، وتسمّيت بغير اسمك، وأخذت غير حقّك...»[2] ـ: «إنّ هذه الحكايات والأخبار التي لم تصحّ بها رواية، ولم يقم بصحّتها برهان، ترك ذِكرها أَوْلىٰ وأليق، سيّما أنّها متضمّنة لنشر الفواحش وعظام هذه الجماعة رميمة، ولم يبق لهم آثار...»[3].

٣ ـ ويقول بأنّه رجل من الصحابة وصحبته ثابتة، مشيراً إلىٰ ما كرّره في كتابه من وجوب تعظيم الصحابة كلّهم! ومن ذلك قوله: «مذهب عامّة العلماء أنّه يجب تعظيم الصحابة كلّهم، والكفّ عن القدح فيهم، لأنّ الله عظّمهم وأثنىٰ عليهم في غير موضع من كتابه... والرسول قد أحبّهم وأثنىٰ عليهم في أحاديث كثيرة... ثمّ إن من تأمّل سيرتهم، ووقف علىٰ مآثرهم وجدّهم في نصرة الدين، وبذلهم أموالهم وأنفسهم في نصرة الله ورسوله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم، لم يتخالجه شكٌّ في عظم شأنهم، وبراءتهم

(١) دلائل الصدق ٣/٣٩٣.

(٢) دلائل الصدق ٣/٣٩٣ ـ ٣٩٤.

(٣) دلائل الصدق ٣/٣٩٥.

عمّا نسب إليهم المبطلون من المطاعن ، ومنعه ذلك عن الطعن فيهم ، ورأىٰ ذلك مجانباً للإيمان »[١] .

أقـول :

لكنّ المنصف إذا تأمّل في هذه الكلمات ومناقشاته في استدلالات العـلّامة ، حصل له الشكّ والتردّد في صدق الفضل في مقاله بأن لا اهتمام له بـالذبّ عـن مـعاوية ، لا سيّما بـالنظر إلى قـوله بـالنسبة إلىٰ الأخـبار والحكايات التي استدلّ بها العلّامة : «لم تصحّ بها رواية ، ولم يقم بصحّتها برهان» . .

بل قوله في قضيّة سبّ معاوية لأمير المؤمنين عليه السلام : «أمّا سبّ أمير المؤمنين ـ نعوذ بالله من هذا ـ فلم يثبت عند أرباب الثقة ، وبالغ العلماء في إنكار وقوعه ، حتّىٰ إنّ المغاربة وضعوا كتباً ورسائل ، وبـالغوا فـيه كـمال المبالغة . . .»[٢] يدلّ بوضوح علىٰ كونه في مقام الدفاع عن مـعاوية بكـلّ اهتمام ! وذلك لوجود أخـبار سـبّ مـعاوية لأمـير المـؤمنين عليه السلام ، وحثّ الناس علىٰ ذلك ، في كثير من الكـتب المـعتمدة عـند القـوم ، حـتّىٰ فـي الصحاح ! . .

أخرج مسلم في صحيحه : «أمر معاوية سعداً فـقال : مـا مـنعك أن تسبّ أبا تراب ؟ ! فقال : أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم فلنْ أسبّه ، لأن تكون لي واحدة مـنهنّ أحبّ إليّ مـن حمر النعم ، سمعت رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم يقول له ـ وقد

---

(١) دلائل الصدق ٣ / ٣٩٨ ـ ٤٠٠ .
(٢) دلائل الصدق ٣ / ٣٨٥ .

خلّفه في بعض مغازيه ، فقال له عليٌّ : يا رسول الله ! خلّفتني مع النساء والصبيان ؟ ! فقال له رسول الله ـ: أما ترضىٰ ... وسمعته يقول يوم خيبر : لأُعطينّ الراية ... ولمّا نزلت : هذه الآية ﴿ **تعالوا ...** ﴾[١] ...»[٢] .

فهذا الحديث في كتاب التزموا بصحّة رواياته ، ودلالته واضحة .

هـذا ، ولفظاعة صنع معاوية ، ولأنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم قال : «من سبّ عليّاً فقد سبّني»[٣] .. ومن سبّ رسول الله فهو كافر بالإجماع ، ولأنّ ثبوت كفر معاوية بهذا وغيره يؤدّي إلىٰ الطعن في من نصبه وفي من سبقه ، تحيّر القوم واضطربوا !! ..

أمّا تكذيب الخبر ـ كما فعل الفضل ـ فمردود بأنّه في الصحيح ..

وأمّا الالتزام به لصحّته فيترتّب عليه ما ذكرناه ، وهو هادم لأساس مذهبهم ، فكأنّهم لم يجدوا بُدّاً من التلاعب في متن الحديث :

فرواه بعضهم بلفظ : «قدم معاوية في بعض حجّاته ، فدخل علىٰ سعد ، فذكروا عليّاً ، فنال منه ، فغضب سعد ...»[٤] .

ثمّ جاء ابن كثير فأسقط جملة : «فنال منه ، فغضب سعد»[٥] .

ورواه أحمد في **المناقب** باللفظ التالي : «ذُكر عليٌّ عند رجل وعنده سعد بن أبي وقّاص ، فقال له سعد : أتذكر عليّاً ؟ ! ...»[٦] .

---

(١) سورة آل عمران ٣ : ٦١ .

(٢) صحيح مسلم ٧ / ١٢٠ .

(٣) أخرجه الحاكم وصحّحه ، وأقرّه الذهبي في التلخيص ؛ أنظر : المستدرك علىٰ الصحيحين ٣ / ١٣٠ ح ٤٦١٥ .

(٤) سنن ابن ماجة ١ / ٤٥ ح ١٢١ ، مصنّف ابن أبي شيبة ٧ / ٤٩٦ ح ١٥ .

(٥) البداية والنهاية ٨ / ٦٣ .

(٦) فضائل الصحابة ٢ / ٧٩٧ ح ١٠٩٣ .

ورواه النسائي في **الخصائص** بلفظ آخر، هو: «عن سعد، قال: كنت جالساً فتنقّصوا عليّ بن أبي طالب، فقلت: لقد سمعت رسول الله...»[١].

وأبو نعيم الأصفهاني أراح نفسه من المشكلة، فأسقط القصّة من أصلها! فلم يذكر إلّا: «عن سعد بن أبي وقّاص، قال: قال رسول الله في عليٍّ ثلاث خلال...»[٢].

٤ ـ عبد الله بن الزبير:

ومن ذا الذي يشكّ في عداء عبد الله بن الزبير لأمير المؤمنين عليه السلام؟! ومع ذلك يعدّه الفضل في الخلفاء الراشدين بزعمه! فيقول في معنىٰ حديث الاثني عشر خليفة: «ثمّ ما ذكر من عدد اثني عشر خليفة، فقد اختلف العلماء في معناه، فقال بعضهم: هم الخلفاء بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم، وكان اثنا عشر منهم ولاة الأمر إلىٰ ثلاثمائة سنة، وبعدها وقعت الفتن والحوادث، فيكون المعنىٰ أنّ أمر الدين عزيز في مدّة خلافة اثني عشر، كلّهم من قريش.

وقال بعضهم: إنّ عدد الصلحاء الخلفاء من قريش اثنا عشر، وهم: الخلفاء الراشدون، وهم خمسة، وعبد الله بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، وخمسة أُخر من خلفاء بني العبّاس. فيكون هذا إشارة إلىٰ الصلحاء من الخلفاء القرشية»[٣].

وإذا كان من «الخلفاء الراشدين» فما هو الأصل في أعمالهم بنظره؟!

---

(١) تهذيب خصائص الإمام عليّ عليه السلام: ٢٤ ح ١٠.

(٢) حلية الأولياء ٤/٣٥٦.

(٣) دلائل الصدق ٢/٤٨٦.

قال: «الأصل أن تحمل أعمال الخلفاء الراشدين على الصواب»[١]!

٥ ـ أنس بن مالك:

وقال الفضل ـ وهو في الحقيقة يقصد الدفاع عن أنس بن مالك ـ: «وأمّا ما ذكر أنّ أمير المؤمنين استشهد من أنس بن مالك، فاعتذر بالنسيان، فدعا عليه؛ فالظاهر أنّ هذا من موضوعات الروافض...»[٢].

وأقـول:

ذكر هذا الخبر: ابن السائب الكلبي في **جمهرة النسب**، والبلاذري في **أنساب الأشراف**، وابن قتيبة في **المعارف**، وعنه ابن أبي الحديد في **شرح نهج البلاغة**، وابن عساكر في **تاريخ دمشق**، وابن حجر في **الصواعق**، وغيرهم من أعلام الحديث والتاريخ[٣].

ثالثاً ـ التكذيب بقضايا ثابتة:

وكم من قضيّة ثابتة لا تقبل الجدل والتشكيك كذّبها الفضل

(١) دلائل الصدق ٣/٢٦٢.
(٢) دلائل الصدق ٢/٥٤٠.
(٣) انظر: جمهرة النسب ٢/٣٩٥، أنساب الأشراف ٢/٣٨٦، المعارف: ٣٢٠، شرح نهج البلاغة ١٩/٢١٨ وورد الخبر كذلك في ج ٤/٧٤ و ج ١٩/٢١٧، تاريخ دمشق ٩/٣٧٥ ـ ٣٧٦، الصواعق المحرقة: ١٩٨.
وراجع: فضائل الصحابة ـ لأحمد بن حنبل ـ ١/٦٦٣ ح ٩٠٠، حلية الأولياء ٥/٢٦ ـ ٢٧، مناقب الإمام عليّ عليه السلام ـ لابن المغازلي ـ: ٧٤ ح ٣٣، مناقب الإمام عليّ عليه السلام ـ للخوارزمي ـ: ٣٧٨ ح ٣٩٦، مجمع الزوائد ٩/١٠٦.

وأنكرها! وجعل يسبُّ ويشتم العلّامة لذِكرها!!

وقد رأينا أن نذكر عشرة موارد من هذا القبيل، تاركين الحكم للباحث المنصف الحرّ:

١ ـ كون أبي بكر في جيش أُسامة:

قال الفضل: «قد صحّ أنّ أبا بكر لم يكن في جيش أُسامة، وقد قال الجزيري: من ادّعىٰ أنّ أبا بكر كان في جيش أُسامة فقد أخطأ، لأنّ النبيّ بعد أن أنفذ جيش أُسامة قال: مُرُوا أبا بكر فليصلِّ بالناس؛ ولو كان مأموراً بالرواح مع أُسامة لم يكن رسول الله يأمره بالصلاة بالأُمّة»[1].

أقـول:

هـذا كلامه!

ونحن للاختصار نكتفي بكلام الحافظ ابن حجر العسقلاني في **شرح البخاري**، فإنّه يقول ما ملخّصه:

«كان تجهيز أُسامة يوم السبت، قبل موت النبيّ بيومين... فبدأ برسول الله وجعه في اليوم الثالث، فعقد لأُسامة لواءً بيده، فأخذه أُسامة، فدفعه إلىٰ بريدة، وعسكر بالجرف. وكان ممّن ندب مع أُسامة من كبار المهاجرين والأنصار، منهم: أبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة، وسعد، وسعيد، وقتادة بن النعمان، وسلمة بن أسلم. فتكلّم في ذلك قوم... ثمّ اشتدّ برسول الله وجعه فقال: أنفِذوا جيش أُسامة.

---

(١) دلائل الصدق ٣/ ١١.

وقد روي ذلك عن: الواقدي، وآبن سعد، وآبن إسحاق، وآبن الجوزي، وآبن عساكر...»[١].

٢ ـ تفرّد أبي بكر برواية حديث «نحن معاشر الأنبياء...»:

وقال الفضل: «وأمّا ما ذكر أنّ أبا بكر تفرّد برواية هذا الحديث من بين سائر المسلمين، فهذا كذب صراح... فكيف يقول هذا الفاجر الكاذب إنّ أبا بكر تفرّد برواية حديث عدم توريث رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم؟!»[٢].

أقـول:

هذا كلامه، ونحن نذكر أسماء بعض كبار أئمّة أهل السُـنّة ممّن نصّ علىٰ تفرّد أبي بكر بالحديث المزبور، ونشير إلىٰ محالّ كلماتهم في ذلك:

القاضي الإيجي[٣]..

الفخر الرازي[٤]..

أبو حامد الغزّالي[٥]..

---

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٨/١٩٢ ذح ٤٤٦٩.
وآنظر: المغازي ـ للواقدي ـ ٣/١١١٨، الطبقات الكبير ٢/١٤٦ وج ٤/٤٩، السيرة النبوية ـ لابن هشام ـ ٦/١٢ عن ابن إسحاق، المنتظم ٢/٤٥٨، تاريخ دمشق ٨/٦٠ و ٦٣.

(٢) دلائل الصدق ٣/٤٣ ـ ٤٤.

(٣) شرح مختصر ابن الحاجب في علم الأُصول ٢/٥٩ في مبحث خبر الواحد.

(٤) المحصول في علم الأُصول ٢/١٨٠ ـ ١٨١ في مبحث خبر الواحد.

(٥) المستصفىٰ في علم الأُصول ٢/١٢١ ـ ١٢٢ في مبحث خبر الواحد.

سيف الدين الآمدي[١]..

علاء الدين البخاري[٢]..

سعد الدين التفتازاني[٣]..

جلال الدين السيوطي عن: البغوي وأبي بكر الشافعي وآبن عساكر[٤].

المتّقي الهندي، عن: أحمد ومسلم وأبي داود وآبن جرير والبيهقي[٥]..

آبن حجر المكّي[٦].

٣ ـ كشف أبي بكر بيت فاطمة عليها السلام:

وقال الفضل: «وأمّا ما ذكره من كشف بيت فاطمة، فلم يصحّ بهذا رواية قطعاً»[٧].

أقول:

خبر كشف بيت فاطمة الزهراء عليها السلام من أصدق الأخبار

---

(١) الإحكام في أُصول الأحكام ٢ / ٢٩٨ و ٥٢٥ في مبحث خبر الواحد ومبحث تخصيص الكتاب بخبر الواحد ـ في التخصيص بالأدلّة المنفصلة ـ المسألة الخامسة.

(٢) كشف الأسرار في شرح أُصول البزدوي ٢ / ٦٨٨.

(٣) فواتح الرحموت في شرح مسألة الثبوت ـ هامش المستصفىٰ ـ ٢ / ١٣٢.

(٤) تاريخ الخلفاء: ٨٦.

(٥) كنز العمّال ٥ / ٦٠٥ ح ١٤٠٧١.

(٦) الصواعق المحرقة: ٢٥ و ٥٣.

(٧) دلائل الصدق ٣ / ٣٢.

وأثبتها، وقد رواه جمع كثير من الأئمّة الأعلام من أهل السُنّة في كتبهم المعروفة المشهورة، فمنهم من رواه بالإسناد، ومنهم من أرسله إرسال المسلّمات، وتنتهي أسانيدهم إلىٰ أبي بكر نفسه، في خبرٍ يبدي فيه أبو بكر أسفه علىٰ أُمورٍ فعلها ودّ لو تركها، في كلامٍ طويل، ونحن نذكر القدر المحتاج إليه هنا، وذلك قوله: «وددت أنّي لم أكشف بيت فاطمة عن شيء وإنْ غلّقوه علىٰ الحرب».

ومن رواته:

أبو جعفر الطبري، في التاريخ ٢/٣٥٣..

وأبو عبيد القاسم بن سلاّم، في كتاب الأموال: ١٧٤..

وابن عبد ربّه القرطبي، في العقد الفريد ٣/٢٧٩..

والمسعودي، في مروج الذهب ٢/٣٠١..

وابن قتيبة، في الإمامة والسياسة ١/٣٦..

وسعيد بن منصور..

والطبراني، في المعجم الكبير ١/٦٢ ح ٤٣..

وابن عساكر، في تاريخ دمشق ٣٠/٤١٨ ـ ٤٢٢..

وخيثمة بن سليمان الأطرابلسي..

والمتّقي الهندي، عن الأربعة الأواخر، في كنز العمّال ٥/٦٣١ ح ١٤١١٣.

ولقد رواه الطبري قائلاً: «حدّثنا يونس بن عبد الأعلىٰ، قال: حدّثنا يحيىٰ بن عبد الله بن بكير، قال: حدّثنا الليث بن سعد، قال: حدّثنا علوان، عن صالح بن كيسان، عن عمر بن عبد الرحمٰن بن عوف، عن أبيه، أنّه دخل علىٰ أبي بكر...» فأورد الخبر بطوله، وفيه: «فوددت أنّي

لم أكشف بيت فاطمة عن شيء وإنْ كانوا قد غلّقوه على الحرب» ثمّ قال بعد الخبر :

«قال لي يونس : قال لنا يحيىٰ : ثمّ قدم علينا علوان بعد وفاة الليث ، فسألته عن هذا الحديث ، فحدّثني به كما حدّثني الليث بن سعد حرفاً حرفاً ، وأخبرني أنّه هو حدّث به الليث بن سعد ، وسألته عن اسم أبيه فأخبرني أنّه علوان بن داود» .

ثمّ قال الطبري : «وحدّثني محمّد بن إسماعيل المرادي ، قال : حدّثنا عبدالله بن صالح المصري ، قال : حدّثني الليث ، عن علوان بن صالح ، عن صالح بن كيسان ، عن حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف ، أنّ أبا بكر الصدّيق قال ... ثمّ ذكر نحوه ولم يقل فيه : (عن أبيه)»[1] .

صحّة السند :

أقول : ورجال السند كلّهم ثقات ، وأكثرهم من الأئمّة الأعلام :

* فأمّا يونس بن عبد الأعلىٰ ، الصدفي المصري ، فهو من رجال مسلم والنسائي وابن ماجة ، ومن مشايخ أبي حاتم وأبي زرعة وابن خزيمة وأبي عوانة وأمثالهم من الأئمّة ؛ وقد وُصف بـ «ركن من أركان الإسلام» وقال الذهبي عنه : «كان كبير المعدّلين والعلماء في زمانه بمصر» .. «كان قرّة عين ، مقدّماً في العلم والخير والثقة» ، توفّي سنة ٢٦٤[2] .

* وأمّا يحيىٰ بن عبدالله بن بكير ، المصري ، فهو من رجال الصحيحين وغيرهما ، ووصفه الذهبي بـ «الإمام المحدّث ، الحافظ

---

(١) تاريخ الطبري ٢ / ٣٥٣ ـ ٣٥٤ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٤٨ رقم ١٤٤ .

الصدوق... كان غزير العلم، عارفاً بالحديث وأيّام الناس، بصيراً بالفتوىٰ، صادقاً، ديّناً... ما علمت له حديثاً منكَراً حتّىٰ أُورده» مات سنة ٢٣١[(١)].

* وأمّا الليث بن سعد، عالم الديار المصرية، فهو من رجال الصحاح الستّة.. قال الذهبي: «كان الليث رحمه الله فقيه مصر ومحدّثها ومحتشمها ورئيسها، ومن يفتخر بوجوده الإقليم...»[(٢)].

* وأمّا علوان بن داود، فقد أورده أبو حاتم في الثقات[(٣)]، وحسّنه سعيد بن منصور كما سيأتي، وكذا ورد في سند الحاكم في **مستدركه** كما ستعلم كذلك.

وآبن أبي حاتم ذكره بعنوان «علوان بن إسماعيل»، قال: «علوان بن إسماعيل الفرقسائي، روىٰ عن حميد بن عبد الرحمٰن بن حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف.. روىٰ عنه: الليث... سمعت أبي يقول ذلك»[(٤)].

وقيل: علوان بن صالح[(٥)]، وهكذا ورد في الإسناد الثاني للطبري[(٦)]، وفي بعض الكتب أنّه توفّي سنة ١٨٠[(٧)].

* وأمّا صالح بن كيسان، فهو من رجال الصحاح الستّة، قال الذهبي: «صالح بن كيسان، الإمام الحافظ الثقة، أبو محمّد، ويقال: أبو

(١) سير أعلام النبلاء ١٠/٦١٢ رقم ٢١٠.
(٢) سير أعلام النبلاء ٨/١٣٦ رقم ١٢.
(٣) كتاب الثقات ٨/٥٢٦.
(٤) الجرح والتعديل ٧/٣٨ رقم ٢٠٦.
(٥) الضعفاء الكبير ٣/٤١٩ رقم ١٤٦١، لسان الميزان ٤/١٨٨ رقم ٥٠٢.
(٦) تاريخ الطبري ٢/٣٥٤.
(٧) ميزان الاعتدال ٥/١٣٥ رقم ٥٧٦٩.

الحارث ، المدني . . .»[١] .

* وأمّا عمر بن عبد الرحمٰن بن عوف ، فهو من رجال أبي داود ، قال الحافظ ابن حجر : «مقبول»[٢] .

وتلخّص : صحّة الحديث علىٰ ضوء كلمات علماء القوم ، مضافاً إلىٰ :

١ ـ إنّ الحاكم النيسابوري أخرج قطعةً منه ، في كتاب الفرائض ، من **المستدرك علىٰ الصحيحين** ، بإسناده عن علوان بن داود ، عن صالح بن كيسان ، عن حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف ، عن أبيه ؛ وهي قوله : «وددت أنّي سألت النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم عن ميراث العمّة والخالة ، فإنّ في نفسي منها حاجة»[٣] .

٢ ـ إنّ المتّقي الهندي أخرج الحديث ، فأسنده إلىٰ : أبي عبيد في كتاب الأموال ، والعقيلي ، وخيثمة بن سليمان الأطرابلسي في فضائل الصحابة ، الطبراني ، ابن عساكر ، سعيد بن منصور ، وقال : «إنّه حديث حسن»[٤] .

وسعيد بن منصور الذي حسّن الحديث من أعلام الأئمّة في الحديث والرجال ، ومن رجال الصحاح الستّة .

فعن أحمد بن حنبل : كان سعيد من أهل الفضل والصدق .

وعن أبي حاتم الرازي : هو ثقة ، من المتقنين الأثبات ، ممّن جمع

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥ / ٤٥٤ رقم ٢٠٣ .

(٢) تقريب التهذيب ١ / ٧٢٢ رقم ٤٩٥٢ .

(٣) المستدرك علىٰ الصحيحين ٤ / ٣٨١ ح ٧٩٩٩ .

(٤) كنز العمّال ٥ / ٦٣١ ذ ح ١٤١١٣ .

وصنّف.

وقال الذهبي: الحافظ الإمام، شيخ الحرم، مؤلّف كتاب **السنن**[١][٢].

٣ ـ إنّ سعيد بن عفير، الراوي الآخر للحديث عن علوان بن داود، وهو سعيد بن كثير بن عفير المصري، وينسب إلىٰ جدّه، من رجال الصحيحين وغيرهما..

وقال ابن عديّ ما ملخّصه: «لم أسمع أحداً ولا بلغني عن أحدٍ من الناس كلام في سعيد بن كثير بن عفير، وهو عند الناس صدوق ثقة، وقد حدّث عن الأئمّة من الناس، ولا أعرف سعيد بن عفير غير المصري، ولم أجد لسعيد بعد استقصائي علىٰ حديثه شيئاً ممّا ينكر عليه أنّه أتىٰ بحديث به برأسه إلّا حديث مالك عن عمّه أبي سهيل، أو أتىٰ بحديث زاد في إسناده إلّا حديث غسل النبيّ، وكِلا الحديثين يرويهما عنه ابنه عبيدالله، ولعلّ البلاء من عبيدالله، لأنّي رأيت سعيد بن عفير مستقيم الحديث»[٣].

وذكر الذهبي كلام ابن عديّ وتعقّبه: «بلىٰ، لسعيد حديث منكَر من رواية عبدالله بن حمّاد الآملي، عن سعيد بن عفير، عن يحيىٰ بن أيّوب، عن عبيدالله بن عمر، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً، في عدم وجوب العمرة...»[٤].

وتلخّص: إنّ الرجل من أصدق الناس وأوثقهم، وإنّ حديثه عن «علوان» ليس حديثاً منكَراً.

---

(١) قسم الفضائل من كتاب «السنن» مفقود، فلم يُطبع مع ما طُبع منه.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠/٥٨٦ رقم ٢٠٧، تهذيب الكمال ٧/٣٠٥ رقم ٢٣٤٣.

(٣) الكامل في الضعفاء ٣/٤١١ رقم ٨٣٩.

(٤) ميزان الاعتدال ٣/٢٢٤ رقم ٣٢٦٠.

هذا، وقد رواه عن علوان بن داود رجل آخر أيضاً، اسمه الوليد بن الزبير، كما سيأتي في رواية ابن عساكر.

٤ ـ إنّ ابن عساكر أخرج هذا الحديث وليس فيه «علوان»، قال:

أخبرنا أبو البركات عبدالله بن محمّد بن الفضل الفراوي وأُمّ المؤيّد نازيين المعروفة بجمعة بنت أبي حرب محمّد بن الفضل بن أبي حرب، قالا: أنا أبو القاسم الفضل بن أبي حرب الجرجاني، أنبأ أبو بكر أحمد بن الحسن، نا أبو العبّاس أحمد بن يعقوب، نا الحسن بن مكرم بن حسّان البزّار أبو علي ببغداد، حدّثني أبو الهيثم خالد بن القاسم، قال: حدّثنا ليث ابن سعد، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف، عن أبيه، أنّه دخل علىٰ أبي بكر...».

قال ابن عساكر: «كذا رواه خالد بن القاسم المدائني عن الليث، وأسقط منه علوان بن داود.

وقد وقع لي عالياً من حديث الليث، وفيه ذكر علوان، أخبرناه...».

ثمّ قال: «ورواه غير الليث عن علوان، فزاد في إسناده رجلاً بينه وبين صالح بن كيسان، أخبرناه أبو القاسم بن السوسي وأبو طالب الحسيني، قالا: أنا علي بن محمّد، أنا أبو محمّد بن أبي نصر، أنا أبو الحسن خيثمة بن سليمان[1]، أنا أبو محمّد عبدالله بن زيد بن عبد الرحمٰن النهراني، نا الوليد بن الزبير، ثنا علوان بن داود البجلي، عن أبي محمّد المدني، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف، عن أبيه، قال: دخلت علىٰ أبي بكر...»[2].

---

(١) هو الأطرابلسي، صاحب «فضائل الصحابة».

(٢) تاريخ دمشق ٣٠/٤١٧ ـ ٤٢٠.

قلت :

والظاهر وقوع السهو في هذا السند ، فإنّ «أبو محمّد المدني» هو «صالح بن كيسان» لا غيره ، و «الوليد بن الزبير» كأنّه الذي ذكره ابن أبي حاتم ، قال : «سمع منه أبي بحمص وروىٰ عنه ... سئل أبي عنه فقال : صدوق»[1] .

٥ ـ إنّ أبا عبيد ... وهو القاسم بن سلّام ، الإمام الحافظ ، المجتهد ، ذو الفنون ، المقبول عند الكلّ ، قال إسحاق بن راهويه : إنّ الله لا يستحيي من الحقّ ، أبو عبيد أعلم منّي ومن ابن حنبل والشافعي ... توفّي سنة ٢٢٤[2] ، روىٰ في **كتاب الأموال** قال : «حدّثني سعيد بن عفير ، قال : حدّثني علوان بن داود ـ مولىٰ أبي زرعة بن عمرو بن جرير ـ ، عن حميد ابن عبد الرحمٰن بن حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف ، عن صالح بن كيسان ، عن حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف ، عن أبيه عبد الرحمٰن ، قال : دخلت علىٰ أبي بكر أعوده في مرضه الذي توفّي فيه ، فسلّمت عليه ، وقلت : ما أرىٰ بك بأساً والحمد لله ، ولا تأس علىٰ الدنيا ، فوالله إنْ علمناك إلّا كنت صالحاً مصلحاً .

فقال : أما إنّي لا آسىٰ علىٰ شيء إلّا علىٰ ثلاث فعلتهم وددت أنّي لم أفعلهم ، وثلاث لم أفعلهم وددت أنّي فعلتهم ، وثلاث وددت أنّي سألت رسول الله عنهم .

فأمّا التي فعلتها ووددت أنّي لم أفعلها : فوددت أنّي لم أكن فعلت

---

(١) الجرح والتعديل ٩/ ٥ رقم ١٩ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٤٩٠ رقم ١٦٤ .

كذا وكذا ـ لخلّة ذكرها ، قال أبو عبيد : لا أُريد ذِكرها[١] ـ . . . .»[٢] .

أقـول :

لو كان ما فعله أبو بكر حقّاً ، لَما أعرض أبو عبيد عن ذِكره ، ولو كان الخبر كذباً لكـذّب الخبر قبل أنْ يكتم تلك الخلّة ولا يذكرها ! !

٦ ـ وإنّ ابن تيميّة ـ المعروف بـنصبه وعـناده لأهـل البـيت عليهم السلام ـ يعترف بالقضيّة ثمّ يقول بلا حياء : «إنّه كبس البيت لينظر هل فيه شيء من مال الله الذي يقسّمه وأنْ يعطيه لمستحقّه ، ثمّ رأىٰ أنّه لو تركه لهم لجاز ، فإنّه يجوز أن يعطيهم من مال الفيء»[٣] .

٤ ـ تحريم عمر المغالاة في المهر :

وقال الفضل : «شأن أئمّة الإسلام وخلفاء النبوّة أن يـحفظوا صـورة سُـنّة رسول الله صلّىٰ الله عـليه [وآله] وسـلّم فـي الأُمّـة ، فأمـرهم بـترك المغـالاة ، والإجمـاع عـلىٰ أنّ الإمـام لـه أنْ يأمـر بالسُـنّة أن يحفـظوهـا ، ولا يخـتصّ أمره بالواجـبات ، بل له الأمر بإشـاعة المـندوبات ، وهذا ممّـا لا نزاع فيه ، كما أجاب قاضي القضاة بأنّه طلب الاستحباب في ترك المغالاة والتواضع في قوله ، وأمّا تخطئة قاضي القضاة في جوابه ، فخطأ بيّن ، لأنّه لم يرتكب المحرّم ، بل هدّد به . . .»[٤] .

---

(١) قال محقّقه هنا : وقد ذكرها الذهبي في **الميزان** وهي قوله : «وددت أنّي لم أكشف بيت فاطمة وتركته وإنْ أُغلق علىٰ الحرب» .

(٢) كتاب الأموال : ١٧٤ .

(٣) منهاج السُـنّة ٨ / ٢٩١ .

(٤) دلائل الصدق ٣ / ١٣٣ ـ ١٣٤ .

أقــول :

لقد حرّم عمر المغالاة بالمهر ، وهذا ما فهمه الناس من كلامه ، وهو ما رواه وفهمه كذلك أئمّة القوم من قوله .

أمّا أصل خطبته في ذلك ، فقد أخرجه أحمد في **المسند**[1] ، والدارمي والترمذي وابن ماجة والنسائي والبيهقي في **سننهم** في كتاب النكاح[2] ، وقال الحاكم بعد أن روىٰ الحديث ببعض طرقه : «فقد تواترت الأسانيد الصحيحة بصحّة خطبة أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب . وهذا الباب لي مجموع في جزء كبير ، ولم يخرّجاه» .

فقد نصّ علىٰ تواتر الخبر ، ووافقه الذهبي[3] . ولكنْ لم يذكر اعتراض المرأة ، ولا كلام عمر ، ثمّ عدوله عمّا قاله ! . .

قال السيوطي : «وأخرج سعيد بن منصور وأبو يعلىٰ ـ بسند جيّد ـ عن مسروق ، قال : ركب عمر بن الخطّاب المنبر ثمّ قال : أيّها الناس ! ما إكثاركم في صداق النساء ، وقد كان رسول الله وأصحابه وإنّما الصدقات في ما بينهم أربعمائة درهم فما دون ذلك ، ولو كان الإكثار في ذلك تقوىٰ عند الله أو مكرمة لم تسبقوهم إليها ؛ فلا أعرفنّ ما زاد رجل في صداق امرأة علىٰ أربعمائة درهم . ثمّ نزل .

فاعترضته امرأة من قريش فقالت له : يا أمير المؤمنين ! نهيت الناس

---

(١) مسند أحمد ١ / ٤٠ ـ ٤١ و ٤٨ .

(٢) مسند الدارمي ٢ / ٩٩ ح ٢١٩٦ ، سنن الترمذي ٣ / ٤٢٢ ح ١١١٤ ، سنن ابن ماجة ١ / ٦٠٧ ح ١٨٨٧ ، سنن النسائي ٦ / ١١٧ ، سنن البيهقي ٧ / ٢٣٣ .

(٣) المستدرك علىٰ الصحيحين ٢ / ١٩١ ـ ١٩٣ ح ٢٧٢٥ ـ ٢٧٢٨ .

أن يزيدوا النساء في صدقاتهنّ علىٰ أربعمائة درهم ؟! قال : نعم . فقالت : أما سمعت ما أنزل الله ، يقول : ﴿ **وآتيتم إحداهنّ قنطاراً** ﴾[1] فقال : اللّهمّ غفرانك ، كلّ الناس أفقه من عمر .

ثمّ رجع ، فركب المنبر فقال : يا أيّها الناس ! إنّي كنت قد نهيتكم أن تزيدوا النساء في صدقاتهنّ علىٰ أربعمائة درهم ، فمن شاء أن يعطي من ماله ما أحبّ .

وأخرج عبد الرزّاق وآبن المنذر ، عن أبي عبد الرحمٰن السلمي ، قال : قال عمر بن الخطّاب : لا تغالوا في مهور النساء . فقالت امرأة : ليس ذلك لك يا عمر ، إنّ الله يقول : ﴿ **وآتيتم إحداهنّ قنطاراً** ﴾ ـ من ذهب . قال : وكذلك هي في قراءة ابن مسعود ـ ، فقال عمر : إنّ امرأة خاصمت عمر فخصمته .

وأخرج الزبير بن بكّار في **الموفقيات** ، عن عبد الله بن مصعب ، قال : قال عمر : لا تزيدوا في مهور النساء علىٰ أربعين أوقية ، فمن زاد ألقيت الزيادة في بيت المال . فقالت امرأة : ما ذاك لك ! قال : ولِمَ ؟! قالت : لأنّ الله يقول : ﴿ **وآتيتم إحداهنّ قنطاراً** ﴾ . فقال عمر : امرأة أصابت ورجل أخطأ »[2] .

وتلخّص :

١ ـ إنّ عمر حرّم .

٢ ـ وهدّد بإلقاء الزيادة في بيت المال .

---

(١) سورة النساء ٤ : ٢٠ .

(٢) الدرّ المنثور ٢ / ٤٦٦ ، وآنظر : الأخبار الموفّقيات : ٥٠٧ رقم ٤٣٠ .

٣ ـ وإنّ الناس فهموا من كلامه التحريم ، فاعترضته المرأة القرشية .

٤ ـ وخصمته بالقرآن ، فرجع عن تحريمه .

٥ ـ وظهرت جرأته علىٰ الله تعالىٰ ، أو جهله بالأحكام الشرعية .

وهذا الموضع أيضاً من جملة المواضع التي يظهر فيها الفرق بين ابن روزبهان وابن تيميّة ، فإنّ ابن تيميّة يصرّح بكون قوله مخالفاً للنصّ ، وإنّه قد أخطأ فيه ، إلّا أنّه كان مجتهداً ، وهو لم ينفّذ اجتهاده لمّا علم ببطلانه(١) .

٥ ـ ابتداع عمر صلاة التراويح :

وقال الفضل : «قد ثبت في الصحاح عن زيد بن ثابت أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم اتّخذ حجرةً في المسجد . . . ، وعن أبي هريرة : كان رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم يرغب في قيام رمضان من غير أنْ يأمرهم فيه بعزيمة . . . ثمّ كان الأمر علىٰ ذلك في خلافة أبي بكر وصدراً من خلافة عمر ، وعن أبي ذرّ . . .

وهذه الأخبار كلّها في الصحاح ، وهذا يدلّ علىٰ إنّ رسول الله كان يصلّي التراويح بالجماعة أحياناً ولم يداوم عليها مخافة أنْ تُفرض علىٰ المسلمين فلم يطيقوا . .

فلمّا انتهىٰ هذه المخافة جمعهم عمر وصلّىٰ التراويح . . . فقال عمر : بدعة ونعمت البدعة ! أراد به أنّه لم يتقرّر أمرها في زمان رسول الله ، وهذا لا ينافي كونها معمولة في بعض الأوقات . . .»(٢) .

---

(١) منهاج السُنّة ٦ / ٧٦ .

(٢) دلائل الصدق ٣ / ٢١٣ ـ ٢١٤ .

أقـول :

ذكر الحافظ السيوطي في رسالته **المصابيح في صلاة التراويح** ما ملخّصه :

«سئلت مرّات : هل صلّىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم التراويح وهي العشرون ركعة المعهودة الآن ؟ وأنا أُجيب بلا ، ولا يقنع منّي بذلك ، فأردت تحرير القول فيها ؛ فأقول : الذي وردت بـه الأحـاديث الصـحيحة والحسان والضعيفة : الأمر بقيام رمضان والترغيب فيه ، من غير تخصيصٍ بعدد ، وإنّه لم يثبت أنّه صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم صلّىٰ عشرين ركعة ، وإنّما صلّىٰ ليالي صلاةً لم يذكر عددها ، ثمّ تأخّر في الليلة الرابعة خشية أن تفرض عليهم فيعجزوا عنها .

وقد تـمسّك بـعض مـن أثـبت ذلك بـحديث ورد فـيه ، لا يـصلح الاحتجاج به ، وأنا أُورده و أُبيّن وهاءه ، ثمّ أُبيّن ما ثبت بخلافه :

روىٰ ابن أبي شيبة في مسنده ، قال : حدّثنا يزيد ، أنا إبـراهـيم بـن عثمان ، عن الحكم بن مقسم ، عن ابن عبّـاس : أنّ رسول الله كان يصلّي في رمضان عشرين ركعة والوتر . . .

قلت : هذا الحديث ضعيف جدّاً لا تقوم به حجّة . قال الذهبي في **الميزان** : إبراهيم بن عثمان ، أبو شيبة الكوفي ، قـاضي واسـط . . . (فـذكر الكلمات في تجريحه) . قال الذهبي : ومن مناكيره ما رواه عن الحكم بن مقسم عن ابن عبّـاس ، قال : كان رسول الله يصلّي في رمـضان فـي غـير جماعةٍ عشرين ركعة والوتر . . .

الوجه الثاني : إنّه قد ثبت في صحيح البخاري وغيره عـن عـائشة :

سئلت عن قيام رسول الله في رمضان فقالت: ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره علىٰ إحدىٰ عشرة ركعة.

الثالث: قد ثبت في صحيح البخاري عن عمر أنّه قال في التراويح: نعمت البدعة هذه، والتي ينامون عنها أفضل. فسمّاها بدعة، يعني بدعة حسنة. وذلك صريح في أنّها لم تكن في عهد رسول الله. وقد نصّ علىٰ ذلك الإمام الشافعي وصرّح به جماعات من الأئمّة، منهم الشيخ عزّ الدين ابن عبد السلام حيث قسّم البدعة إلىٰ خمسة أقسام وقال: ومثال المندوبة صلاة التراويح، ونقله عنه النووي في تهذيب الأسماء واللغات. ثمّ قال: وروىٰ البيهقي بإسناده في مناقب الشافعي عن الشافعي... وقد قال عمر في قيام شهر رمضان: نعمت البدعة هذه. يعني: إنّها محدثة لم تكن. هذا آخر كلام الشافعي.

الرابع: إنّ العلماء اختلفوا في عددها، ولو ثبت ذلك من فعل النبيّ لم يُختلف فيه.

وفي **الأوائل** للعسكري: أوّل من سنّ قيام رمضان عمر، سنة أربع عشرة. وأخرج البيهقي وغيره من طريق هشام بن عروة عن أبيه، قال: إنّ عمر بن الخطّاب أوّل من جمع الناس علىٰ قيام شهر رمضان، الرجال علىٰ أُبيّ بن كعب، والنساء علىٰ سليمان بن أبي حثمة. وأخرج ابن سعد عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، نحوه...

وأخرج أحمد بسند حسن عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله يرغّب في قيام رمضان ولم يكن رسول الله جمع الناس علىٰ القيام»[1].

---

(١) المصابيح في صلاة التراويح ـ المطبوعة ضمن كتاب «الحاوي للفتاوي» ـ ١/٣٤٧ ـ ٣٥٠.

هذه خلاصة ما ذكره السيوطي في رسالته .

فالحاصل : أوّلاً : إنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم لم يصلّ الركعات المعهودة عندهم في شهر رمضان ، أصلاً .

وثانياً : إنّه لم يصلّ تلك الركعات جماعةً .

وثالثاً : إنّ القيام بهذه الصلاة جماعة من أوّليّات عمر وبدعه ، وإنّ ذلك رأي الشافعي وجماعات كبيرة من الأئمّة الأعلام .

• ٦ ـ حكم عمر برجم الحامل والمجنونة :

وقال الفضل : «الأئمّة المجتهدون قد يعرض لهم الخطأ في الأحكام . . .

وإنْ صحّ ما ذكر من حكم عمر في الحامل والمجنونة ، فربّما كان لشيء ممّا ذكرناه ، ولا يكون هذا طعناً .

وكيف يصحّ لأحدٍ أنْ يطعن في علم عمر وقد شاركه النبيّ في علمه كما ورد في الصحاح عن ابن عمر ؟! . . .»[١] .

أقول :

قد ثبت جهل عمر بآيات الكتاب والأحكام الشرعية ، في موارد كثيرة ، فإنْ أصرّ أولياؤه علىٰ كونه عالماً بالكتاب والأحكام ، لزمهم القول بجرأته علىٰ الله والرسول في تلك المواضع ، ومخالفته للنصوص عن علم وعمدٍ . .

---

(١) دلائل الصدق ٣ / ١٣٠ .

ومن ذلك هذان الموضعان وقد ثبت في المصادر أنّ أمير المؤمنين عليه السلام هو الذي منعه من رجمها، وتشكيك ابن روزبهان في صحّة الخبر مكابرة واضحة، تبع فيها ابن تيميّة الحرّاني[١].

أمّا قضيّة المرأة الحامل التي ولدت لستّة أشهر فهمّ عمر برجمها، فقد أخرجها:

عبد الرزّاق بن همّام الصنعاني[٢]..

وعبد بن حميد[٣]..

وآبن المنذر[٤]..

وآبن أبي حاتم[٥]..

والبيهقي[٦]..

وآبن عبد البرّ[٧]..

والمحبّ الطبري[٨]..

والمتّقي الهندي[٩]..

قال ابن عبد البرّ: فكان عمر يقول: لولا عليٌّ لهلك عمر[١٠].

---

(١) منهاج السُّنّة ٦/٤١ و ٤٥.
(٢) المصنّف ٧/٣٥٠ ح ١٣٤٤٤.
(٣ و ٤) آنظر: الدرّ المنثور ٧/٤٤١ ـ ٤٤٢.
(٥) كما في كنز العمّال ٥/٤٥٧ ح ١٣٥٩٨.
(٦) السنن الكبرىٰ ٧/٤٤٢.
(٧) مختصر جامع بيان العلم وفضله: ٢٦٥.
(٨) الرياض النضرة ٣/١٦١.
(٩) كنز العمّال ٥/٤٥٧ ح ١٣٥٩٨.
(١٠) الاستيعاب ٣/١١٠٣.

وأمّا قضية المرأة المجنونة التي زنت ، فقد أخرجها :

عبد الرزّاق بن همّام[١] ..

والبخاري[٢] ..

وأحمد[٣] ..

والدارقطني[٤] ..

وغيرهم من الأئمّة الأعلام[٥] .. قال المناوي : «فقال عمر : لولا عليٌّ هلك عمر»[٦] .

فكيف يكون عمر مشاركاً للنبيّ في علمه والحال هذه ؟!

ألا تكذّب هذه الواقعة الثابتة مثل تلك الأخبار ، لا سيّما وأنّها مروية عن ابن عمر ؟!

---

(١) المصنّف ٧ / ٨٠ ح ١٢٢٨٨ .

(٢) صحيح البخاري ٨ / ٢٩٥ .

وفيه في «كتاب المحاربين من أهل الكفر والردّة / باب لا يُرجم المجنون والمجنونة» قول أمير المؤمنين الإمام عليّ عليه السلام لعمر : «أما علمتَ أنّ القلم رُفع عن المجنون حتّىٰ يفيق . . .» . .

قال العلّامة الأميني قدس سره : «أخرج البخاري هذا الحديث في صحيحه ، غير إنّه لمّا وجد فيه مسّةً بكرامة الخليفة حذف صدره تحفّظاً عليها ، ولم يرقه إيقاف الأُمّة علىٰ قضية تُعرب عن جهله بالسُنّة الشائعة أو ذهوله عنها عند القضاء . . .» .

هذا ، وقد ذكر ابن حجر العسقلاني هذا الخبر من عدّة طرق عند شرحه إيّاه !

راجع : الغدير ٦ / ١٣١ ، فتح الباري ١٢ / ١٤٥ .

(٣) مسند أحمد ١ / ١٤٠ .

(٤) سنن الدارقطني ٣ / ٩٠ ح ٣٢٤٠ .

(٥) انظر مثلاً : سنن أبي داود ٤ / ١٣٧ ح ٤٣٩٩ و ٤٤٠٢ .

(٦) فيض القدير ـ شرح الجامع الصغير ٤ / ٤٧٠ ح ٥٥٩٤ .

٧ ـ ضرب عثمان عبدالله بن مسعود :

وقال الفضل : «ضرب عثمان عبدالله بن مسعود ممّا لا رواية فيه أصلاً إلّا لأهل الرفض ، وأجمع الرواة من أهل السُنّة أنّ هذا كذب وآفتراء ، وكيف يضرب عثمان عبدالله بن مسعود وهو من أخصّ أصحاب رسول الله ومن علمائهم ؟ ! . . .»(١) .

أقول :

قال ابن قتيبة : «وكان ممّا نقموا علىٰ عثمان أنّه . . . طلب إليه عبدالله ابن خالد بن أسيد صلةً ، فأعطاه أربعمئة ألف درهم من بيت مال المسلمين ، فقال عبدالله بن مسعود في ذلك ، فضربه إلىٰ أنْ دقّ له ضلعين»(٢) .

وتجد ما كان بينه وبين ابن مسعود في :

تاريخ الطبري ٢/٥٩٥ ـ ٥٩٦ . .

العقد الفريد ٣/٣٠٨ . .

الأوائل ـ لأبي هلال العسكري ـ : ١٢٩ . .

الكامل في التاريخ ٢/٤٧٧ . .

أُسد الغابة ٣/٢٨٥ رقم ٣١٧٧ . .

الرياض النضرة ٣/٨٤ . .

---

(١) دلائل الصدق ٣/٢٧٣ .

(٢) آنظر : المعارف : ١١٢ ـ ١١٣ .

تاريخ الخلفاء : ١٨٥ . .

تاريخ الخميس ٢ / ٢٦١ . .

ومصادر كثيرة غيرها في التاريخ والسير ومباحث الإمامة [١] .

فهل هؤلاء من أهل الرفض ؟ !

٨ ـ ضرب عثمان عمّار بن ياسر :

وقال الفضل : «وضرب عمّار بن ياسر ممّا لا رواية به في كتابٍ من الكتب ، ونحن نقول في جملته : إنّ هذه الأخبار وقائع عظيمة تتوفّر الدواعي علىٰ نقلها وروايتها ، أترىٰ جميع أرباب الروايات سكتوا عنه إلّا شرذمة يسيرة من الروافض ؟ ! ولقد صدق مأمون الخليفة حيث قال : أربعة في أربعة . . . والكذب في الروافض . . .» [٢] .

أقول :

إنْ كان هذا الخبر كذباً ، فالقوم أكذب من غيرهم ؛ لأنّهم يكذبون علىٰ الخلفاء الراشدين عندهم ! !

إنّ خبر ضرب عثمان عمّار بن ياسر رضي الله عنه موجود في أشهر كتب القوم في التواريخ والسير ، وغيرها . .

قال ابن عبد ربّه : «ومن حديث الأعمش ـ يرويه أبو بكر بن أبي شيبة ـ قال : كتب أصحاب عثمان عيبه وما ينقم الناس عليه ، في صحيفة ،

---

(١) انظر مثلاً : أنساب الأشراف ٦ / ١٤٦ .

(٢) دلائل الصدق ٣ / ٢٨٧ .

فقالوا من يذهب بها إليه ؟ فقال عمار : أنا . فذهب بها إليه ، فلمّا قرأها قال : أرغم الله أنفك . قال : وأنف أبي بكر وعمر . قال : فقام إليه فوطئه حتّىٰ غشي عليه . ثمّ ندم عثمان وبعث إليه طلحة والزبير يقولان له : اختر إحدىٰ ثلاث ، إمّا أن تعفو ، وإمّا أن تأخذ الأرش ، وإمّا أن تقتصّ . فقال : والله لا قبلت واحدة منها حتّىٰ ألقىٰ الله . قال أبو بكر : فذكرت هذا الحديث للحسن بن صالح ، فقال : ما كان علىٰ عثمان أكثر ممّا صنع »[١] .

وفي **الاستيعاب** : «فاجتمعت بنو مخزوم وقالوا : والله لئن مات لا قتلنا به أحداً غير عثمان »[٢] .

وروىٰ الطبري وآبن الأثير ـ في خبرٍ ـ : قال مسروق بن الأجدع لعمّار : « يا أبا اليقظان ، على ما قتلتم عثمان ؟ ! قال : علىٰ شتم أعراضنا وضرب أبشارنا . فقال : والله ما عاقبتم بمثل ما عوقبتم به ، ولئن صبرتم لكان خيراً للصابرين »[٣] .

وحتّىٰ أئمّة اللغة أوردوا القصّة ، ففي مادّة « صبر » ما نصّه عن ابن الأثير وآبن منظور والزبيدي : « وفي حديث عمّار حين ضربه عثمان ، فلمّا عوتب في ضربه إيّاه قال : هذه يدي لعمّار فليصطبر . معناه : فليقتصّ »[٤] .

٩ ـ سبّ معاوية أمير المؤمنين عليه السلام :

وقال الفضل : « أمّا سبّ أمير المؤمنين ـ نعوذ بالله من هذا ـ فلم يثبت

---

(١) العقد الفريد ٣ / ٣٠٨ .

(٢) الاستيعاب ٣ / ١١٣٦ رقم ١٨٦٣ .

(٣) تاريخ الطبري ٣ / ٢٦ ، الكامل في التاريخ ٣ / ١١٩ .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣ / ٨ ، لسان العرب ٧ / ٢٧٧ ، تاج العروس ٧ / ٧٥ .

عند أرباب الثقة، وبالغ العلماء في إنكار وقوعه، حتّىٰ إنّ المغاربة وضعوا كتباً ورسائل وبالغوا فيه كمال المبالغة. وأنا أقول شعراً...»[١].

أقـول:

لا يدافع عن معاوية ـ رئيس الفرقة الباغية ـ إلّا النواصب، بل إنّ أكثرهم وقاحة وأشدّهم نصباً لا يجرأ علىٰ تكذيب سبّ معاوية لأمير المؤمنين عليه السلام، لأنّ ذلك من ضروريات التاريخ..

وقوله: «فلم يثبت عند أرباب الثقة» يكفي في كذبه ما أخرجه مسلم في صحيحه: «قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسبّ أبا التراب؟! فقال: أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله فلن أسبّه...»[٢].

وقال السيوطي: «كان بنو أُميّة يسبّون عليّ بن أبي طالب في الخطبة، فلمّا ولّي عمر بن عبد العزيز أبطله وكتب إلىٰ نوّابه بإبطاله وقرأ مكانه **﴿إنّ الله يأمر بالعدل والإحسان﴾**[٣] الآية. فاستمرّت قراءتها إلىٰ الآن»[٤].

وقال الجاحظ: «إنّ قوماً من بني أُميّة قالوا لمعاوية: يا أمير المؤمنين! إنّك قد بلغت ما أمّلت، فلو كففت عن هذا الرجل؟ فقال: لا والله حتّىٰ يربو عليه الصغير، ويهرم عليه الكبير، ولا يذكر له ذاكر

---

(١) دلائل الصدق ٣ / ٣٨٥.

(٢) صحيح مسلم ٧ / ١٢٠ باب فضائل عليّ بن أبي طالب.

(٣) سورة النحل ١٦ : ٩٠.

(٤) تاريخ الخلفاء : ٢٩٠.

فضـلاً»[١].

هذا، وآبن تيميّة لم ينكر سـبّ معاوية لأمير المؤمنين وأمره بذلك، وإنّما جَعَلَ يدافع عن ذلك! وكان ممّا صرّح به قوله: «ومعاوية رضي الله عنه وأصحابه ما كانوا يكفّرون عليّاً... ومن سـبّ أبا بكر وعمر وعثمان فهو أعظم إثماً ممّن سـبّ عليّاً وإنْ كان متأوّلاً»[٢] فاقرأ وآحكم!!

١٠ ـ قراءة الشافعي علىٰ محمّـد بن الحسن الشـيباني:

وقال الفضل ـ بجواب بيان العلاّمة كيفية استناد العلوم الإسلامية كلّها ورجوعها إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام ـ: «وأمّا قوله: إنّ الشافعي قرأ علىٰ محمّـد بن الحسن، فهو كذبٌ باطل»[٣].

أقـول:

قـال المـزّي بـترجـمة الشـافعي: «روىٰ عـن: إبـراهيم بـن سـعد الزهـري... ومـحمّـد بـن الحسـن الشـيباني، ومـحمّـد بـن خـالد الجندي...»[٤].

وقال الخطيب: «سمع من مالك بن أنس... ومحمّـد بـن الحسـن الشيباني، وعبـد الوهّاب بن عبـد المجيد الثقفي...»[٥].

(١) شرح نهج البلاغة ـ لابـن أبـي الحـديد ـ ٤ / ٥٧، النـصائح الكـافية لمـن يـتولّىٰ معاوية: ١٢٦، كلاهما عن كتاب الجاحظ في الدفاع عن النواصب.
(٢) منهاج السُـنّة ٤ / ٤٦٨.
(٣) دلائل الصدق ٢ / ٥٢٢.
(٤) تهذيب الكمال ١٦ / ٣٩ رقم ٥٦٣٦.
(٥) تاريخ بغداد ٢ / ٥٦ رقم ٤٥٤.

بل قال الذهبي : «وأخذ باليمن عن ... وببغداد عن : محمّد بن الحسن فقيه العراق ، ولازمه ، وحمل عنه وقر بعير ...»[١] .

فإنْ كان ابن روزبهان جاهلاً بمثل هذه الأُمور ، فكيف يتكلّم في القضايا العقلية والمسائل العلمية ، وإنْ كان عالِماً متعمّداً في تكذيبه للعلّامة ، فالله حسيبه !

رابعاً ـ الطعن في علماء أهل السُنّة :

ثمّ إنّه عندما يستدلُّ العلّامة بروايةٍ من كتب علماء أهل السُنّة وينقل عنها الأخبار في مقام الاحتجاج بها ، يضطرّ الفضل إلىٰ الطعن فيهم أو في الكتب أو إلىٰ إنكار كونهم من أهل السُنّة ، ليردّ بذلك الحديث الذي استدلّ به العلّامة وأراد إلزام القوم به ، ومن ذلك :

* قوله : «وأحمد بن حنبل قد جمع في مسنده الضعيف والمنكر ، لأنّه مسند لا صحيح ، وهو لا يعرف المسند من الصحيح ولا يفرّق بين الغثّ والسمين»[٢] .

أقـول :

بل الفضل لا يعرف المسند من الصحيح ، وكأنّه توهّم أنّ من سمّىٰ كتابه بـ **المسند** فلا يكون ملتزماً بالصحّة كما التزم البخاري مثلاً في كتابه الموسوم بـ **الصحيح** ، والحال أنّ جماعةً من كبار أئمّة أهل السُنّة كالحافظ

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٠ / ٧ رقم ١ .

(٢) دلائل الصدق ٢ / ٣٥١ .

أبي موسىٰ المديني، والحافظ عبد المغيث بن زهير الحنبلي البغدادي، وغيرهما يصرّحون بالتزام أحمد بن حنبل في **مسنده** بـ «الصحّة»(١)، وقد فصّلنا الكلام في ذلك في بعض كتبنا(٢).

* وقوله: «فنحن لا نعرف ابن المغازلي وأشباهه ممّن يذكر عنهم المناكير والشواذّ»(٣).

وقال أيضاً في ابن المغازلي: «رجل مجهول، لا يعرفه أحد من العلماء، من جملة المصنّفين والمحدّثين»(٤).

أقول:

ونحن نذكر بعض من يعرفه من العلماء ليتبيّن صدق الفضل من كذبه!

قال السمعاني في (الجُلّابي): «بضم الجيم وتشديد اللام وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة. هذه النسبة إلىٰ الجُلّاب. والمشهور بهذه النسبة:

أبو الحسن علي بن محمّد بن محمّد بن الطيّب الجُلّابي، المعروف بابن المغازلي، من أهل واسط العراق، كان فاضلاً عارفاً برجالات واسط وحديثهم، وكان حريصاً علىٰ سماع الحديث وطلبه، رأيت له **ذيل التاريخ لواسط**، وطالعته وانتخبت منه.

---

(١) انظر: خصائص المسند ـ لأبي موسىٰ المديني ـ: ١٢ و ١٤.
(٢) انظر: نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار ٢ / ١٠ ـ ١٦.
(٣) دلائل الصدق ٣ / ٤٧٤.
(٤) دلائل الصدق ٢ / ٣٥١.

سمع أبا الحسن علي بن عبد الصمد الهاشمي، وأبا بكر أحمد بن محمّد الخطيب، وأبا الحسن أحمد بن مظفّر العطّار، وغيرهم.

روىٰ لنا عنه ابنه بواسط، وأبو القاسم علي بن طرّاد، الوزير ببغداد.

وغرق ببغداد في الدجلة، في صفر سنة ٤٨٣، وحمل ميّتاً إلىٰ واسط، فدفن بها.

وابنه: أبو عبد الله، محمّد بن علي بن محمّد الجُلّابي. كان ولي القضاء والحكومة بواسط، نيابةً عن أبي العبّاس أحمد بن بختيار الماندائي. وكان شيخاً فاضلاً عالماً، سمع أباه، وأبا الحسن محمّد بن محمّد بن مخلّد الأزدي، وأبا علي إسماعيل بن أحمد بن كماري القاضي، وغيرهم.

سمعت منه الكثير بواسط في النوبتين جميعاً، وكنت أُلازمه مدّة مقامي بواسط، وقرأت عليه الكثير بالإجازة له عن أبي غالب محمّد بن أحمد بن بشران النحوي الواسطي»[1].

* وقوله: «أكثر ما ذكر من مناقب الخوارزمي موضوعات»[2].

وقال: «هذا حديث موضوع منكَر لا يرتضيه العلماء. وأكثر ما ذكر من مناقب الخوارزمي فكذلك. وهذا الخوارزمي رجل كأنّه شيعي مجهول لا يعرف بحال، ولا يعدّه العلماء من أهل العلم، بل لا يعرفه أحد، ولا اعتداد برواياته وأخباره»[3].

---

(١) الأنساب ٢ / ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٢) دلائل الصدق ٢ / ٤٩٩.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ٥٨٤.

أقـول :

ونحن نذكر طرفاً ممّا قال العلماء بترجمة (الخوارزمي) ليتبيّن صدق الفضل من كذبه كذلك !..

١ ـ قال الحافظ تقي الدين الفاسي : «الموفّق بن أحمد بن محمّد بن محمّد المكّي ، أبو المؤيّد ، العلّامة ، خطيب خوارزم ، كان أديباً فصيحاً مفوَّهاً ، خطب بخوارزم دهراً ، وأنشأ الخطب ، وأقرأ الناس ، وتخرَّج به جماعة ، وتوفّي بخوارزم في صفر سنة ٥٦٨ ..

وذكره الذهبي هكذا في **تاريخ الإسلام**»[١] .

وذكره الشيخ محيي الدين ابن أبي الوفاء عبد القادر القرشي الحنفي في **طبقات الحنفية** ، وقال : «الموفّق بن أحمد بن محمّد المكّي ، خطيب خوارزم ، أُستاذ ناصر بن عبد السيّد ، صاحب المغرب ، أبو المؤيّد ، مولده في حدود سنة ٤٨٤ . ذكره القفطي في **أخبار النحاة** ، أديب فاضل ، له معرفة بالفقه والأدب . وروىٰ مصنّفات محمّد بن الحسن عن عمر بن محمّد بن أحمد النسفي ، ومات سنة ٥٦٨ . فأخذ علم العربية عن الزمخشري»[٢] .

٢ ـ وقال الحافظ السيوطي : «الموفّق بن أحمد بن ... المعروف بأخطب خوارزم ، قال الصفدي : كان متمكّناً في العربية ، غزير العلم ، فقيهاً ، فاضلاً ، أديباً ، شاعراً ، قرأ علىٰ الزمخشري ، وله خطب وشعر . قال

---

(١) العقد الثمين في أخبار البلد الأمين ٧ / ٣١٠ .

(٢) الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٣ / ٥٢٣ رقم ١٧١٨ .

القفطي : وقرأ عليه ناصر المطرزي ، وُلد في حدود سنة ٤٨٤ ، ومات سنة ٥٦٨»[١] .

هـذا ، وقد اعتمد علىٰ الخطيب الخوارزمي ونقل عنه كبار العلماء ، مع وصفه بالأوصاف الحميدة والألقاب الجميلة ، كالشيخ الإمام أبي المؤيّد محمّد بن محمود الخوارزمي ، صاحب **جامع مسانيد أبي حنيفة** ، فقد روىٰ عنه في الكتاب المذكور في مواضع عديدة ، مع وصفه بـ «العلّامة ، أخطب خطباء خوارزم ، صدر الأئمّة» ونحو ذلك[٢] .

* قوله : «فالطبري من الروافض مشهور بالتشيّع ، مع إنّ علماء بغداد هجروه لغلوّه في الرفض والتعصّب ، وهجروا كتبه ورواياته وأخباره»[٣] .

أقـول :

لقد ناقض الفضل نفسه ، فاعتمد علىٰ الطبري في كلامٍ له ، كما ستعرف في فصل «التناقضات» . . . ولنذكر جملةً من كلمات علماء قومه في شأن الطبري ليتبيّن صدق الفضل من كذبه !

قال الذهبي : «محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير ، الإمام العلم المجتهد ، عالم العصر ، أبو جعفر الطبري ، صاحب التصانيف البديعة ، من أهل آمل طبرستان ، مولده سنة ٢٢٤ ، وطلب العلم بعد ٢٤٠ ، وأكثر الترحال ، ولقي نبلاء الرجال ، وكان من أفراد الدهر علماً وذكاءً وكثرة تصانيف ، قلّ أنْ ترىٰ العيون مثله . . . وآستقرّ في أواخر أمره ببغداد ، وكان

(١) بغية الوعاة في أخبار اللغويّين والنحاة : ٣٥٨ .

(٢) جامع مسانيد أبي حنيفة ١ / ١٤ و ٣٠ و ٣١ .

(٣) دلائل الصدق ٣ / ٧٩ .

من كبار أئمّة الاجتهاد ...

وقال الخطيب : كان أحد أئمّة العلماء ، يحكم بقوله ويرجع إلىٰ رأيه ، لمعرفته وفضله ، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره ، فكان حافظاً لكتاب الله ، عارفاً بالقراءات ، بصيراً بالمعاني ، فقيهاً في أحكام القرآن ، عالماً بالسنن وطرقها ، صحيحها وسقيمها ، وناسخها ومنسوخها ، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين ، عارفاً بأيّام الناس وأخبارهم ، وله الكتاب المشهور في أخبار الأُمم وتأريخهم ، وله كتاب التفسير لم يصنّف مثله ، وكتاب سمّاه لم أر سواه في معناه ، لكن لم يتمّه ...

قلت : كان ثقة صادقاً حافظاً ، رأساً في التفسير ، إماماً في الفقه والإجماع والاختلاف ، علّامة في التاريخ وأيّام الناس ، عارفاً بالقراءات وباللغة وغير ذلك ...

قال الحاكم : سمعت حسينك بن علي يقول : أوّل ما سألني ابن خزيمة فقال لي : كتبتَ عن محمّد بن جرير الطبري ؟ قلت : لا . قال : ولم ؟! قلت : لأنّه كان لا يظهر ، وكانت الحنابلة تمنع من الدخول عليه . قال : بئس ما فعلت ، ليتك لم تكتب عن كلّ من كتبت عنهم وسمعت من أبي جعفر »[1] .

إذاً ، كان بينه وبين الحنابلة فقط شيء ، لا بينه وبين « علماء بغداد » ، وإنّهم كانوا يمنعون من الدخول عليه ، لا أنّ العلماء « هجروه » !

وكم فرق بين كلام ابن روزبهان ، وبين الحقيقة والواقع ؟!

وأمّا رمي الطبري بالتشيّع أو الرفض ، فلروايته حديث الغدير ،

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٤ / ٢٦٧ ـ ٢٧٢ رقم ١٧٥ ، وآنظر قول الخطيب في تاريخ بغداد ٢ / ١٦٣ رقم ٥٨٩ .

وآحتجاجه لتصحيحه ، ردّاً علىٰ ابن أبي داود !

وأيضاً : لقوله بجواز مسح الرجلين في الوضوء . .

وقد قال الذهبي : «وكان ممّن لا تأخذه في الله لومة لائم ، مع عظيم ما يلحقه من الأذىٰ والشناعات ، من جاهل وحاسد وملحد ، فأمّا أهل الدين والعلم فغير منكرين علمه وزهده في الدنيا ورفضه لها وقناعته بما كان يرد عليه من حصّةٍ من ضيعةٍ خلّفها له أبوه بطبرستان يسيرة»[1] .

أقـول :

فليلاحظ حال ابن روزبهان علىٰ ضوء كلام الذهبي !

خامساً ـ النقل والاعتماد على المتعصّبين :

هـذا ، وفي المـقابل نـراه يـعتمد عـلىٰ مَـن هـو مـوصوف عـندهم بالتعصّب ، ويدافع عمّن ذكروا له القوادح الكثيرة المسقطة عن الاعـتبار ؛ ومن ذلك :

*** دفاعه عن الجاحظ :**

لقد نقل العلّامة ﷺ عن الجاحظ مطلباً في مقام الاحـتجاج والإلزام قائلاً : «قال الجاحظ ، وهو من أعظم الناس عداوةً لأمـير المـؤمنين عـليه السلام»[2] .

فقال الفضل : «وأمّا مـا ذكـر أنّ الجـاحظ كـان مـن أعـدائـه ، فـهذا

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٤ / ٢٧٤ .

(٢) نهج الحقّ : ٢٥٣ ، وآنظر : دلائل الصدق ٢ / ٥٦٤ .

كذب»[1].

أقـول :

قال ابن تيميّة في كلام له : «نـعم ، مـع مـعاوية طـائفة كـثيرة مـن المروانية وغيرهم ، كالّذين قاتلوا معه وأتباعهم بعدهم ، يقولون : إنّه كان في قتاله علىٰ الحقّ مجتهداً مـصيباً ، وإنّ عـليّـاً ومـن مـعه كـانوا ظـالمين أو مجتهدين مخطئين ، وقد صنّف لهم في ذلك مصنّفات ، مثل **المروانية** الذي صنّفه الجاحظ»[2].

فانظر مَن الكاذب ؟! وهل الفضل أكثر تعنّتاً من ابن تيميّة ؟!

وإن شئت التفصيل فارجع إلىٰ الجزء السادس من كتابنا الكبير[3].

*** اعتماده علىٰ ابن الجوزي في كتاب «الموضوعات» :**

لقد حكم الفضل علىٰ كثير من أحاديث مناقب أمير المؤمنين عـليه السلام بالبطلان والوضع ، ولمّا لم يكن عنده أيّ دليلٍ علىٰ مدّعاه ، ذكـر كلام أبي الفرج ابن الجوزي في كتابه **الموضوعات** !

فمن ذلك ردّه علىٰ استدلال العلّامة بقوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم : «كنت أنا وعليٌّ بن أبي طالب نوراً بين يدي الله ...» بـقوله : «ذكـر ابـن الجوزي هذا الحديث في **كتاب المـوضوعات** مـن طـريقين ، وقـال : هـذا

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٥٦٥ .

(٢) منهاج السُـنّة ٤ / ٣٩٩ .

(٣) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار ٦ / ٢٦٠ ـ ٣١٠ .

حديث موضوع علىٰ رسول الله...»[١].

كما إنّه طعن في بعض الرواة الّذين نقل عنهم العلّامة، ولم يذكر دليلاً علىٰ طعنه إلّا كلام ابن الجوزي في **كتاب الموضوعات**..

ومن ذلك قوله في الكلبي: «قال ابن الجوزي في **كتاب الموضوعات**: «وكان من كبار الكذّابين: وهب بن وهب القاضي، ومحمّد بن السائب الكلبي، و...» قال: «والغرض أنّ محمّد بن السائب الكلبي من الكذّابين الوضّاعين»[٢].

أقول:

ونحن مضطرّون هنا إلىٰ ذِكر بعض كلمات أئمّة القوم في ابن الجوزي وفي خصوص **كتاب الموضوعات**، ليتبيّن السبب الحقيقي لاعتماد الفضل عليه وعلىٰ كتابه في مقابلة العلّامة في مثل هذه المواضع، ولكي تعرف حقيقة حال الفضل أيضاً!

قال الذهبي ـ بترجمة أبان بن يزيد العطّار ـ: «قد أورده العلّامة أبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثّقه. وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق»[٣].

وقال بترجمة ابن الجوزي: «كان كثير الغلط في ما يصنّفه... له وهم كثير في تواليفه...»[٤].

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٣٤٩.

(٢) دلائل الصدق ٣ / ٥٧٢.

(٣) ميزان الاعتدال ١ / ١٣٠ رقم ٢٠.

(٤) تذكرة الحفّاظ ٤ / ١٣٤٧ رقم ١٠٩٨.

وقال ابن حجر الحافظ ـ بترجمة ثمامة بن الأشرس ، بعد قصّة ـ : «دلّت هذه القصّة علىٰ إنّ ابن الجوزي حاطب ليلٍ لا ينقد ما يحدّث به»[١] .

وقال السيوطي : «قال الذهبي في **التاريخ الكبير** : لا يوصف ابن الجوزي بالحفظ عندنا باعتبار الصنعة ، بل باعتبار كثرة اطّلاعه وجمعه»[٢] .

وقال السيوطي : «واعلم أنّه جرت عادة الحفّاظ ـ كالحاكم وابن حبّان والعقيلي وغيرهم ـ أنّهم يحكمون علىٰ حديثٍ بالبطلان من حيثية سندٍ مخصوص ، لكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن ، ويكون ذلك المتن معروفاً من وجهٍ آخر ، ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي يجرحونه به ، فيغترّ ابن الجوزي بذلك ويحكم علىٰ المتن بالوضع مطلقاً ، ويورده في **كتاب الموضوعات** ، وليس هذا بلائق ، وقد عاب عليه الناس ذلك ، آخرهم الحافظ ابن حجر»[٣] .

وقال السيوطي بشرح النواوي مازجاً بالمتن : «وقد أكثر جامع الموضوعات في نحو مجلّدين ، أعني أبا الفرج ابن الجوزي ، فذكر في كتابه كثيراً ممّا لا دليل علىٰ وضعه ، بل هو ضعيف ، بل وفيه الحسن والصحيح ، وأغرب من ذلك أنّ فيها حديثاً من صحيح مسلم ! قال الذهبي : ربّما ذكر ابن الجوزي في الموضوعات أحاديث حساناً قويّة»[٤] .

---

(١) لسان الميزان ٢ / ٨٣ .

(٢) طبقات الحفّاظ : ٤٨٠ .

(٣) التعقيبات علىٰ الموضوعات ـ مقدّمة الكتاب / طبعة الهند .

(٤) تدريب الراوي ـ شرح تقريب النواوي ١ / ٢٧٨ .

أقـول :

فهل كان ابن روزبهان جاهلاً بحال ابن الجوزي وكتابه ؟ !

سادساً ـ نقل المطلب عن كتابٍ وليس فيه ، ونفي وجوده فـي كـتابٍ وهو فيه :

ثمّ إنّه قد ينقل الحديث أو غيره من كتابٍ من الكتب ، ويظهر بعد المراجعة عدم وجوده فيه .. وبالعكس ، عندما يستدل العلّامة بحديث أو ينسب إلىٰ القوم عقيدةً أو قولاً ، فينفي وجوده أو ما يفيده في الكتاب أو شيء من الكتب .. وهذه موارد من ذلك :

* ذكر العلّامة أقوالاً للأشاعرة في الجواب عمّا أورد عليهم في مسألة الكسب ، فقال الفضل :

«وأمّا هذه الأقوال التي نقلها عن الأصحاب فما رأيناها في كتبهم» .

فذكر الشيخ المظفّر أنّها موجودة في **شرح المقاصد** .

والعجيب أنّه مع قوله : «فما رأيناها في كتبهم» يقول بالنسبة إلىٰ القول الثاني من تلك الأقوال : «هو مذهب القاضي أبي بكر الباقلّاني من الأشاعرة»[1] .

* وذكر الفضل قصّة زنا المغيرة ودرء عمر الحدّ عنه ، بنحوٍ ينزّه فيه المغيرة عن ذلك الفعل الشنيع وعمر عن تعطيل حدّ الله فيه ، فقال :

---

(١) دلائل الصدق ١ / ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٧ .

«هذا رواية الثقات، ذكره الطبري في تاريخه بهذه الصورة، وذكره البخاري في تاريخه، وٱبن الجوزي، وٱبن خلّكان، وٱبن كثير، وسائر المحدّثين، وأرباب التاريخ في كتبهم»..

قال: «وعلىٰ هذا الوجه هل يلزم طعن؟!»[(١)].

فقال الشيخ المظفّر في الجواب: «قبح الكذب عقلي وشرعي، ولا سيّما في مقام تحقيق المذهب الحقّ الذي يسأل الله العبد عنه، وأقبح منه عدم المبالاة به وعدم الحياء ممّن يطّلع عليه.

أنت ترىٰ هذا الرجل يفتعل قصّةً وينسبها إلىٰ كتبٍ معروفة، وما رأيناه منها خالٍ عن أكثر هذه القصّة، كتاريخ الطبري ووفيات الأعيان... ولنذكر ما في تاريخ الطبري ووفيات الأعيان لتعلم كذبه في ما نسبه إليهما، ونستدلّ به علىٰ كذبه في ما نسبه إلىٰ غيرهما...»[(٢)].

* وقال الفضل ـ في الدفاع عن عثمان في إيوائه الحكم بن أبي العاص وأهله ـ:

«روىٰ أرباب الصحاح أنّ عثمان لمّا قيل له: لِمَ أدخلت الحكم بن أبي العاص؟! قال: استأذنت رسول الله في إدخاله فأذن لي، وذكرت ذلك لأبي بكر وعمر فلم يصدّقاني، فلمّا صرت والياً عملت بعلمي في إعادتهم إلىٰ المدينة. وهذا مذكور في الصحاح، وإنكار هذا النقل من قاضي القضاة إنكار باطل لا يوافقه نقل الصحاح...»[(٣)].

---

(١) دلائل الصدق ٣/ ١٤٩.
(٢) دلائل الصدق ٣/ ١٤٩ ـ ١٥٠.
(٣) دلائل الصدق ٣/ ٢٥٨.

أقـول :

قد ادّعىٰ هذا قاضي القضاة عبـد الجبّار المعتزلي ، واَعـترض عـليه السيّد المرتضىٰ علم الهدى ـ كما نقل العلّامة عنه ـ بأنّ هذا ـ قول قاضي القضاة ـ لم يُسمع من أحدٍ ، ولا نُقل في كتاب ، ولا يُعلم من أيـن نـقله القاضي ؟! أو في أيّ كتابٍ وجده ؟![1] .

وهنا أيضاً يقول الشيخ المظفّر : «لا أثر لهذا الخبر فـي صـحاحهم بحسب التتبّع ، ولم أجد من نقله عنها ، ولو كان موجوداً فيها فلِمَ لمْ يعيّن الكتاب ومحلّ ذِكره منه بعد إنكار المرتضىٰ ﷺ ...»[2] .

* وذكر الفضل مطلباً ـ في مقام الدفاع عن عثمان وتبرئته عن تعطيل حدّ الله في عبيـدالله بن عمر ـ ونسبه إلىٰ التواريخ قائلاً :

«هذا ما كان من أمر الهرمزان علىٰ ما ذكره أرباب صحاح التواريخ ، ونقله الطبري وغيره ...»[3] .

فقال الشيخ المظفّر : «عجباً لهذا الرجل من عدم حيائه من الكـذب وعدم مبالاته به ، فإنّه نسب ما ذكره في قصّة الهرمزان إلىٰ الطبري وغيره ، وقد نظرت تاريخ الطـبري وغـيره مـمّا حـضرني مـن كـتبهم ، فـلم أجـد بها ...»[4] .

---

(١) نهج الحقّ : ٢٩٢ ، وآنظر : دلائل الصدق ٣ / ٢٥٦ .

(٢) دلائل الصدق ٣ / ٢٥٩ .

(٣) دلائل الصدق ٣ / ٣١٠ .

(٤) دلائل الصدق ٣ / ٣١٠ .

سابعاً ـ التحريفات في الروايات والكلمات :

وما أكثر تحريفات الفضل في الأخبار والروايات وكلمات العلماء ، بزيادةٍ أو نقيصة ، وهو في نفس الوقت يتّهم العلّامة والشيعة بالاختلاق والافتراء ، ونحن نذكر من ذلك موارد ، ليزداد الباحث المنصف بصيرةً وآطّلاعاً علىٰ واقع حال الفضل وقومه :

* قال العلّامة ـ في مبحث أنّ الأنبياء معصومون ، في ذكر ما في كتب القوم من الإهانة والقدح في الأنبياء ـ : «وفي الصحيحين ، عن عبدالله بن عمر : أنّه كان يحدّث عن رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم أنّه دعا زيد بن عمرو بن نفيل ، وذلك قبل أن ينزل الوحي علىٰ رسول الله ، فقدّم إليه رسول الله سفرةً فيها لحم ، فأبىٰ أن يأكل منها ، ثمّ قال : إنّي لا آكل ما تذبحون علىٰ أنصابكم ، ولا آكل ممّا لم يذكر اسم الله عليه» .

قال العلّامة : «فلينظر العاقل : هل يجوز له أنْ ينسب نبيّه إلىٰ عبادة الأصنام والذبح علىٰ الأنصاب ويأكل منه ، وأنّ زيد بن عمرو بن نفيل كان أعرف بالله منه وأتمّ حفظاً ورعاية لجانب الله تعالىٰ ؛ نعوذ بالله من هذه الاعتقادات الفاسدة»[1] .

فقال الفضل :

«من غرائب ما يستدلّ به علىٰ ترك أمانة هذا الرجل وعدم الاعتماد والوثوق علىٰ نقله : رواية هذا الحديث . فقد روى بعض الحديث ليستدلّ به علىٰ مطلوبه ، وهو الطعن في رواية الصحاح ، وما ذكر تمامه ، وتمام

(١) نهج الحقّ : ١٥٥ ، وآنظر : دلائل الصدق ١ / ٦٦٢ .

الحديث : أنّ رسول الله لمّا قال زيد بن عمرو بن نفيل هذا الكلام قال : وأنا أيضاً لا آكل من ذبيحتهم وممّا لم يُذكر اسم الله عليه ؛ فأكلا معاً .

وهذا الرجل لم يذكر هذه التتمّة من الطعن في الرواية ، نسأل الله العصمة من التعصّب ، فإنّه بئس الضجيع »[١] .

أقـول :

قد ذكر العلّامة الحديث عن « الصحيحين » ، أمّا الفضل فادّعىٰ وجود التتمّة ولم ينسبها إلىٰ كتاب ! وجعل يتّهم العلّامة ! وقد قال الشيخ المظفّر : « قد راجعنا صحيح البخاري ، فوجدنا الحديث أثر أبواب المناقب ، وفي باب ما ذُبح علىٰ النصب والأصنام من كتاب الذبائح ، وما رأينا لهذه التتمّة أثـراً[٢] .

وقد رواه أحمد في مسنده ، ولم يذكر ما أضافه الخصم[٣] .

وليست هذه أوّل كلمة وضعها ، بل سبق له مثلها قريباً في روايات اللهو ، وسيأتي له أمثالها .

ولا عجب ، فإنّها سُنّة لهم في غالب أخبارهم ، ومنها أصل هذا الحديث ، ولكنّي أعجب من إرعاده وإبراقه وسؤاله العصمة عن التعصّب ، ونسبته إلىٰ المصنّف عدم الأمانة ! وكأنّه يريد بذلك أن يدعو قومه إلىٰ

---

(١) دلائل الصدق ١ / ٦٦٢ .

(٢) صحيح البخاري ٥ / ١٢٤ ح ٣١٢ و ج ٧ / ١٦٥ ح ٣١ ، ولم نجده في صحيح مسلم ، وٱنظر : السنن الكبرىٰ ـ للنسائي ـ ٥ / ٥٥ ح ٨١٨٩ ، دلائل النبوّة ـ للبيهقي ـ ٢ / ١٢١ ـ ١٢٢ ، الجمع بين الصحيحين ـ للحميدي ـ ٢ / ٢٧٥ ح ١٤٢٤ .

(٣) ٱنظر : مسند أحمد ١ / ١٨٩ و ج ٢ / ٦٩ و ٨٩ و ١٢٧ .

إضافة هذه التتمّة»[١].

* وقال العلّامة: «من مسند أحمد..: لمّا نزل ﴿**وأنذر عشيرتك الأقربين**﴾[٢] جمع النبيّ من أهل بيته ثلاثين، فأكلوا وشربوا ثلاثاً، ثمّ قال لهم: من يضمن عنّي ديني ومواعيدي ويكون خليفتي، ويكون معي في الجنّة؟ فقال عليٌّ: أنا؛ فقال: أنت»[٣].

فقال الفضل: «وفي مسند أحمد بن حنبل (ويكون خليفتي) غير موجود، بل هو من إلحاقات الرافضة. وهذان الكتابان اليوم موجودان وهم لا يبالون من خجلة الكذب والافتراء»[٤].

أقـول:

الحديث رواه العلّامة عن **مسند أحمد** والكتابان موجودان ـ كما ذكر الفضل ـ، وقد قال الشيخ المظفّر في جوابه: «من أعجب العجب أن يكذب هذا الرجل وينسب الكذب إلىٰ آية الله المصنّف ﷺ، وشدّد النكير عليه وعلىٰ علمائنا أهل الصدق والأمانة.

وإذا أردت أنْ تعرف كذبه فراجع المسند ص ١١١ من الجزء الأوّل، تجد الحديث مشتملاً على لفظ (خليفتي).

وهكذا نقله في الكنز عن المسند، وعن ابن جرير، قال: وصحّحه،

---

(١) دلائل الصدق ١ / ٦٦٢ ـ ٦٦٣.
(٢) سورة الشعراء ٢٦ : ٢١٤.
(٣) نهج الحقّ : ٢١٣، وآنظر : دلائل الصدق ٢ / ٣٥٩.
(٤) دلائل الصدق ٢ / ٣٥٩.

وعن الطحاوي والضياء في المختارة[١] ...»[٢].

* وقال العلّامة في حديث تزويج أمير المؤمنين بالزهراء عليهما السلام: «في مسند أحمد بن حنبل: إنّ أبا بكر وعمر خطبا إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم فاطمة عليها السلام، فقال: إنّها صغيرة؛ فخطبها عليٌّ فزوّجها منه[٣]»[٤].

فقال الفضل: «صحّ في الأخبار أنّ أبا بكر وعمر خطبا فاطمة فقال رسول الله: إنّي أنتظر أمر الله فيها، ولم يقل: إنّها صغيرة، وهذا افتراء علىٰ أحمد بن حنبل، وكلّ من قال هذا فهو مفتر علىٰ رسول الله وناسباً[٥] للكذب إليه ...»[٦].

فقال الشيخ المظفّر: «ما نقله المصنّف ﵀ عن **المسند** قد رواه بعينه النسائي في أوائل كتاب النكاح من سننه، في باب تزويج المرأة مثلها في السنّ[٧]، ورواه الحاكم وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ولم يتعقّبه الذهبي[٨] ...»[٩].

---

(١) كنز العمّال ١٣ / ١٢٨ ح ٣٦٤٠٨.
(٢) دلائل الصدق ٢ / ٣٦٠.
(٣) فضائل الصحابة ـ لأحمد بن حنبل ـ ٢ / ٧٦١ ح ١٠٥١.
(٤) نهج الحقّ: ٢٢٢، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٤٤٧.
(٥) كذا في الأصل، والصحيح: «ناسبٌ» بالرفع.
(٦) دلائل الصدق ٢ / ٤٤٧.
(٧) سنن النسائي ٦ / ٦٢، السنن الكبرىٰ ـ للنسائي أيضاً ـ ٣ / ٢٦٥ ح ٥٣٢٩ و ج ٥ / ١٤٣ ح ٨٥٠٨.
(٨) المستدرك علىٰ الصحيحين ٢ / ١٨١ ح ٢٧٠٥، ورواه ابن حبّان في صحيحه ٩ / ٥١ ح ٦٩٠٩.
(٩) دلائل الصدق ٢ / ٤٤٧ ـ ٤٤٨.

* وقال العلّامة ـ في اعتراضات عمر علىٰ النبيّ بسوء أدب ـ: «وفي **الجمع بين الصحيحين** للحميدي، في مسند عبدالله بن عمر بن الخطّاب: إنّه لمّا توفّي عبدالله بن أبي سلول، جاء ابنه عبدالله إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم فسأله أن يصلّي عليه، فقام رسول الله ليصلّي عليه، فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله فقال: يا رسول الله! أتصلّي عليه وقد نهاك ربّك أنْ تصلّي عليه؟! فقال رسول الله: إنّما خيّرني الله تعالىٰ[1]...»[2].

فقال الفضل: «غيَّر الحديث عن صورته، والصواب ـ من رواية الصحاح ـ أنّ عمر قال لرسول الله: أتصلّي عليه وهو قال كذا وكذا؟! وطفق يعدّ مثالبه وما ظهر عليه من نفاقه، فقال رسول الله: دعني! فأنا مأمور ومخيَّر؛ فصلّىٰ عليه، فأنزل الله تصديقاً لفعل عمر ونهيه عن الصلاة عليه قوله: ﴿**ولا تصلِّ علىٰ أحد منهم مات أبداً ولا تقم علىٰ قبره...**﴾[3] الآية؛ وهذا من مناقب عمر حيث وافقه الله علىٰ فعله وأنزل علىٰ تصديق قوله القرآن...»[4].

فقال الشيخ المظفّر في جوابه: «قد روىٰ البخاري هذا الحديث بألفاظه التي ذكرها المصنّف ﷺ[5]، وكذلك مسلم في فضائل عمر[6]، وفي أوّل كتاب صفات المنافقين وأحكامهم[7].. فما نسبه الفضل إلىٰ

(١) الجمع بين الصحيحين ٢/٢١٩ ح ١٣٣٥.
(٢) نهج الحقّ: ٣٣٨، وانظر: دلائل الصدق ٣/٥٠٣.
(٣) سورة التوبة ٩: ٨٤.
(٤) دلائل الصدق ٣/٥٠٣.
(٥) صحيح البخاري ٦/١٢٩ ح ١٩٠ و ١٩٢.
(٦) صحيح مسلم ٧/١١٦.
(٧) صحيح مسلم ٨/١٢٠.

المصنّف ﷺ من تغيير صورة الحديث جهل وتحامل.

بل الفضل هو الذي غيّر صورة الحديث الذي صوّبه...»[١].

* وقال العلّامة ـ في زيادة عمر في الأذان: الصلاة خير من النوم ـ:

«روىٰ الحميدي في **الجمع بين الصحيحين** في حديث أبي محذورة سمرة ابن مِعْيَر لمّا علّمه الأذان[٢]...»[٣] فلم يذكر فيه: «الصلاة خير من النوم».

فقال الفضل: «روىٰ مسلم في صحيحه، وكذا الترمذي والنسائي في صحيحهما، عن أبي محذورة، قال: قلت: يا رسول الله! علّمني الأذان، فذكر الأذان وقال بعد (حيّ علىٰ الفلاح): فإنْ كانت صلاة الصبح قلت: الصلاة خير من النوم»[٤].

فقال الشيخ المظفّر: «ما أصلف وجهه وأقلّ حيائه، كيف افترىٰ في حديث أبي محذورة هذه الزيادة على صحيح مسلم وهو بأيدي الناس، ولا أثر لها فيه[٥]، كما إنّه لا وجود لهذا الحديث في صحيح الترمذي حتّىٰ بدون الزيادة، وإنّما أشار إليه إشارة[٦].

نعم، هو موجود بالزيادة في صحيح النسائي، في الأذان في السفر، من طريق واحدٍ ضعيف[٧]، ورواه قبله من طرق بدون هذه الزيادة[٨]...»[٩].

---

(١) دلائل الصدق ٣/٥٠٤.

(٢) الجمع بين الصحيحين ٣/٥٠٣ ح ٣٠٦١.

(٣) نهج الحقّ: ٣٥١، وأنظر: دلائل الصدق ٣/٥٥٤.

(٤) دلائل الصدق ٣/٥٥٥.

(٥) صحيح مسلم ٢/٣ الحديث الأوّل من باب صفة الأذان.

(٦) سنن الترمذي ١/٣٦٦ ح ١٩١ و ١٩٢.

(٧) سنن النسائي ٢/٧.

(٨) سنن النسائي ٢/٤ ـ ٦.

(٩) دلائل الصدق ٣/٥٥٥.

* وقال العلّامة: «روىٰ البخاري ومسلم في صحيحهما: قال عمر للعبّاس وعليّ: فلمّا توفّي رسول الله قال أبو بكر: أنا وليّ رسول الله، فجئتما أنت تطلب ميراثك من ابن أخيك ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها.. فقال أبو بكر: قال رسول الله: لا نورّث ما تركنا صدقة.

فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خائناً؛ والله يعلم أنّه لصادق بارّ راشد تابع للحقّ.

ثمّ توفّي أبو بكر فقلتُ: أنا وليّ رسول الله ووليّ أبي بكر؛ فرأيتماني كاذباً آثماً غادراً خائناً، والله يعلم أنّي لصادق بارّ راشد تابع للحقّ...».

قال العلّامة: «... إنّه وصف اعتقاد عليّ والعبّاس في حقّه وحقّ أبي بكر بأنّهما كاذبان آثمان غادران خائنان.. فإنْ كان اعتقاده فيهما حقّاً وكان قولهما صدقاً، لزم تطرّق الذمّ إلىٰ أبي بكر وعمر، وأنّهما لا يصلحان للخلافة.. وإنْ لم يكن كذلك، لزم أن يكون قد قال عنهما بهتاناً وزوراً إنْ كان اعتقاده مخطئاً، وإنْ كان مصيباً لزم تطرّق الذمّ إلىٰ عليّ والعبّاس حيث اعتقدا في أبي بكر وعمر ما ليس فيهما[1]...»[2].

أقول:

هذا ما نقله العلّامة من الصحيحين وعلّق عليه بأُمور منها ما ذكرناه.

فقال الفضل: «هذا كلام أدخله هذا الكاذب في الحديث الصحيح من رواية البخاري... وليس فيه ما قال: (فرأيتماه كاذباً غادراً خائناً) حتّىٰ

---

(١) صحيح مسلم ٥/١٥٢، وسيأتي ما في صحيح البخاري.

(٢) نهج الحقّ: ٣٦٤ ـ ٣٦٦، وأنظر: دلائل الصدق ٣/٦٠٠.

يحتاج إلىٰ الاعتذار»[١].

أقـول :

قال العلّامة : «روىٰ البخاري ومسلم في صحيحهما...» فذكر القصّة عنهما ، ونحن نذكر لك واقع حال اللفظ الذي أنكره الفضل ونسب إدخاله في الحديث إلىٰ العلّامة ، كي تعرف الحقيقة ، وأنّ العلّامة لم يُـدخِل فـي الحديث ، وإنّما الخيانة من البخاري ومن لفّ لفّه !!

أخرج مسلم في صحيحه عن مالك بن أوس : إنّ عمر قال مخاطباً لعليٍّ والعبّاس :

«فلمّا توفّي رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم قال أبو بكر : أنا وليُّ رسول الله ؛ فجئتما تطلب ميراثك من ابن أخيك ، ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها . فقال أبو بكر : قال رسول الله : ما نورّث ما تركنا صدقة ؛ فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خائناً ، والله يعلم أنّه لصادق بارّ راشد تابع للحقّ . ثمّ توفّي أبو بكر ، وأنا وليّ رسول الله ووليّ أبي بكر ، فرأيتماني كاذباً آثماً غادراً خائناً ، والله يعلم أنّي لصادق بارّ راشد تابع للحقّ»[٢] .

هذا نصُّ الحديث في صحيح مسلم .

وقد أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه ، ولكنّه في كلّ موضع بلفظٍ يختلف عن غيره !

* فأخرجه في باب فرض الخمس باللفظ التالي : «... فقبضها أبو بكر ، فعمل فيها بما عمل رسول الله صلّىٰ الله عـليه [وآله] وسـلّم ، والله

---

(١) دلائل الصدق ٣ / ٦٠٣ .

(٢) صحيح مسلم ٥ / ١٥٢ ، كتاب الجهاد ، باب حكم الفيء .

يعلم أنّه فيها لصادق بارّ راشد تابع للحقّ ؛ ثمّ توفّىٰ الله أبا بكر ، فكنت أنا وليّ أبي بكر ، فقبضتها سنتين من إمارتي ، أعمل فيها بما عمله رسول الله وما عمل فيها أبو بكر ، والله يعلم أنّي فيها لصادق بارّ راشد تابع للحقّ »(١) .

فحذف البخاري من الحديث كلتا الفقرتين : « فرأيتماه . . . » و « فرأيتماني . . . » .

* وأخرجه في كتاب المغازي في حديث بني النضير : « فقبضه أبو بكر ، فعمل فيه بما عمل رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم ، وأنتم حينئذٍ ـ فأقبل علىٰ عليٍّ وعبّاس وقال : ـ تذكران أنّ أبا بكر فيه كما تقولان ، والله يعلم أنّه فيه لصادق بارّ راشد تابع للحقّ . ثمّ توفّىٰ اللهُ أبا بكر ، فقلت : أنا وليّ رسول الله وأبي بكر ، فقبضته سنتين من إمارتي ، أعمل فيه بما عمل فيه رسول الله وأبو بكر ، والله يعلم أنّي فيه صادق بارّ راشد تابع للحقّ . . . »(٢) .

فأسقط فقرة : « فرأيتماه . . . » وجعل مكانها « تذكران أنّ أبا بكر فيه كما تقولان » ، وحذف الفقرة الثانية .

* وأخرجه في كتاب النفقات ، باب حبس نفقة الرجل قوت سنته :

« فقبضها أبو بكر يعمل فيها بما عمل به فيها رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم ، وأنتما حينئذٍ ـ وأقبل علىٰ عليٍّ وعبّاس ـ تزعمان أنّ أبا بكر كذا وكذا ؛ والله يعلم أنّه فيها صادق بارّ راشد تابع للحقّ ؛ ثمّ توفّىٰ الله أبا بكر فقلتُ : أنا وليّ رسول الله وأبي بكر ، فقبضتها سنتين أعمل فيها بما

(١) صحيح البخاري ٤ / ١٨٠ ضمن ح ٣ .
(٢) صحيح البخاري ٥ / ٢٠٧ ضمن ح ٧٨ .

عمل رسول الله وأبو بكر...»[١].

فأسقط الفقرة الأُولىٰ وجعل مكانها: «تزعمان أنّ أبا بكر كذا وكذا» وأسقط الفقرة الثانية.

* وأخرجه في كتاب الفرائض، باب قول النبيّ: لا نورّث ما تركنا صدقة:

«فتوفّىٰ الله نبيّه فقال أبو بكر: أنا وليّ رسول الله، فقبضها فعمل بما عمل به رسول الله، ثمّ توفّىٰ الله أبا بكر فقلت: أنا وليّ وليّ رسول الله، فقبضتها سنتين أعمل فيها بما عمل رسول الله وأبو بكر...»[٢].

فحذف الفقرتين معاً، ولم يجعل شيئاً مكانهما!

* وأخرجه في كتاب الاعتصام، باب ما يكره من التعمّق والتنازع:

«ثمّ توفّىٰ الله نبيّه فقال أبو بكر: أنا وليّ رسول الله، فقبضها أبو بكر فعمل فيها بما عمل فيها رسول الله، وأنتما حينئذٍ ـ وأقبل علىٰ عليٍّ وعبّاس فقال: ـ تزعمان أنّ أبا بكر فيها كذا، والله يعلم أنّه فيها صادق بارّ راشد تابع للحقّ؛ ثمّ توفّىٰ الله أبا بكر فقلت: أنا وليّ رسول الله وأبي بكر، فقبضتها سنتين أعمل فيها بما عمل به رسول الله وأبو بكر...»[٣].

فحذف الفقرة الأُولىٰ، ووضع مكانها «تزعمان أنّ أبا بكر فيها كذا»، أمّا الفقرة الثانية فقد حذفها!

فممّن هذا التلاعب بالأخبار؟! وهل الفضل يجهل هذا أو يتجاهل؟! ولماذا يتّهم العلّامة والإماميّة؟!

---

(١) صحيح البخاري ٧ / ١١٤ ضمن ح ٩٣.

(٢) صحيح البخاري ٨ / ٢٦٧ ضمن ح ٥.

(٣) صحيح البخاري ٩ / ١٧٨ ضمن ح ٧٦.

* وقال العلّامة ـ في مبحث عصمة الأنبياء ـ: «وروىٰ الحميدي في **الجمع بين الصحيحين**، قالت عائشة: رأيت النبيّ يسترني بردائه وأنا أنظر إلىٰ الحبشة وهم يلعبون في المسجد، فزجرهم عمر[١].

وروىٰ الحميدي عن عائشة، قالت: دخل علَيَّ رسول الله وعندي جاريتان تغنّيان بغناء بعاث، فاضطجع علىٰ الفراش وحوّل وجهه، ودخل أبو بكر فانتهرني وقال: مزمارة الشيطان عند النبيّ. فأقبل عليه رسول الله وقال: دعها. فلمّا غفل غمزتهما فخرجتا[٢]...»[٣].

فقال الفضل: «وأمّا منع أبي بكر عنه، فإنّه كان يعلم جوازه في أيّام العيد، وتتمّة الحديث: أنّ النبيّ قال لأبي بكر: (دعهما، فإنّها أيّام عيد) فلذلك منعه أبو بكر، فعلّمه رسول الله أنّ ضرب الدفّ والغناء ليس بحرام في أيّام العيد»[٤].

أقول:

أين هذه التتمّة؟! ومن أين جاء بها الفضل؟!

قال الشيخ المظفّر: «وأمّا ما ذكره من تتمّة الحديث، فمن إضافاته، على إنّها لا تنفعه بالنظر إلىٰ تلك الأُمور السابقة، ومن أحبّ الاطّلاع علىٰ كذبه في هذه الإضافة ـ أعني قوله: (فإنّها أيّام عيد) ـ تعليلاً لقوله لأبي بكر: «دعها» فليراجع الباب الثاني من كتاب العيدين من صحيح البخاري[٥]،

---

(١) الجمع بين الصحيحين ٤/٥٢ ح ٣١٦٨.
(٢) الجمع بين الصحيحين ٤/٥٣ ضمن ح ٣١٦٨.
(٣) نهج الحقّ: ١٤٩، وانظر: دلائل الصدق ١/٦٣١.
(٤) دلائل الصدق ١/٦٣٢.
(٥) صحيح البخاري ٢/٥٤ ح ٢.

وآخر كتاب العيدين من صحيح مسلم[١]»[٢].

* وآخر تحريف من الفضل نذكره: تحريفه كلام الحافظ القاضي عياض، وتفصيل ذلك:

إنّ العلّامة رحمه الله ذكر ـ في معرض ما في كتب القوم من الصحاح وغيرها من الهتك لنبيّنا وسائر الأنبياء عليهم السلام ـ قصّة «الغرانيق»[٣].

فأنكر الفضل وجود القصّة في الصحاح.. ثمّ قال في آخر كلامه: «وذكر الشيخ الإمام القاضي أبو الفضل موسىٰ بن عياض[٤] اليحصبي المغربي في كتاب **الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ** أنّ هذا من مفتريات الملاحدة ولا أصل له، وبالغ في هذا كلّ المبالغة»[٥].

فقال الشيخ المظفّر: «وأمّا ما نسبه إلىٰ القاضي عياض في كتاب **الشفا** فافتراء عليه؛ لأنّه إنّما قال: «صدق القاضي بكر بن العلاء المالكي حيث قال: لقد بُلي الناس ببعض الأهواء والتفسير وتعلّق بذلك الملحدون[٦]»[٧].

---

(١) صحيح مسلم ٣ / ٢٢.

(٢) دلائل الصدق ١ / ٦٣٧.

نقول: إنّ جملة «فإنّها أيّام عيد» غير موجودة في الحديثين المشار إليهما، والتي ادّعىٰ الفضل أنّها موجودة فيهما؛ ولذلك تمسّك الشيخ المظفّر قدس سره بتكذيبه.. إلّا أنّ هذه الجملة مذكورة بعينها في حديث آخر من صحيح البخاري هي غير محلّ النزاع، فانظر: صحيح البخاري ٢ / ٦٨ ح ٣٤؛ فلاحظ!

(٣) نهج الحقّ: ١٤٣، دلائل الصدق ١ / ٥٩٨.

(٤) كذا! والصواب: أبو الفضل عياض بن موسىٰ بن عياض.

(٥) دلائل الصدق ١ / ٦٠٤.

(٦) الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ ٢ / ١٢٥.

(٧) دلائل الصدق ١ / ٦٠٤.

ثامناً ـ التناقض :

وكم من مورد ناقض الفضل فيه نفسه.. نكتفي من ذلك بذِكر موردين :

* قال العلّامة طاب ثراه في مباحث أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام المستلزمة لإمامته : «المطلب الثاني : العِلم. والناس كلّهم ـ بلا خلاف ـ عيال عليه في المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية والأحكام الشرعية والقضايا النقلية . . . وروىٰ الترمذي في صحيحه : إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها[1] . . .»[2] .

فقال الفضل في جوابه : «ما ذكره من علم أمير المؤمنين ، فلا شكّ أنّه من علماء الأُمّة ، والناس محتاجون إليه فيه ، وكيف لا ؟ ! وهو وصيّ النبيّ في إبلاغ العلم وودائع حقائق المعارف ، فلا نزاع لأحدٍ فيه .

وأمّا ما ذكره من صحيح الترمذي ، فصحيح[3] . . .»[4] .

---

(١) اللفظ الموجود فعلاً في سنن الترمذي هو : «أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها» وجاء في ذيله : «وفي الباب عن ابن عبّاس» . . ومن المعروف أنّ حديث ابن عبّاس هو : «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها» كما في مصادر الحديث ، وقد ذكر ابن حجر هذا الحديث نقلاً عن الترمذي وغيره .

انظر : سنن الترمذي ٥ / ٥٩٦ ح ٣٧٢٣ ، الصواعق المحرقة : ١٨٩ .

(٢) نهج الحقّ : ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ، وانظر : دلائل الصدق ٢ / ٥١٥ .

(٣) نقل غير واحد من علماء الشيعة والسُنّة حديث : «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها» من صحيح الترمذي وصرّحوا وأقرّوا بوجوده فيه وبصحّته ، لكنّ هذا الحديث غير موجود في نسخ صحيح الترمذي المتداولة اليوم ، فهو من الأحاديث الصحيحة التي أسقطتها يد الخيانة والعداء لأهل البيت عليهم السلام من الصحاح والمسانيد والسنن !

وقد تقدّم تخريج الحديث في صفحة ٣٩ هـ ٦ وصفحة ٤٠ هـ ١ ؛ فراجع .

(٤) دلائل الصدق ٢ / ٥١٥ .

وأقـول :

قال الفضل في حقّ أمير المؤمنين عليه السلام بأنّه «من علماء الأُمّة».. فإنْ أراد أنّه «من علماء الأُمّة» بمعنىٰ أنّ في الأُمّة من يساويه في العلم، فهـذا لا يجتمع مع كونه «وصيّ النبيّ في إبلاغ العلم وودائع حقائق المعارف»، فيحصل التناقض.

وإنْ أراد أنّه «من علماء الأُمّة» لكـنْ لا يسـاويه غـيره فـيه، لكـونه «وصيّ النبي...» فقد اعترف بأعلمية الإمام عليه السلام بالنسبة إلىٰ غيره، وهذا هو المطلوب، ولكـنّه لا يعترف به مكابرة وعناداً للحقّ.

* وٱستدلّ العلّامة رحمه الله برواية أبي جعفر محمّـد بن جرير الطبري، صاحب التاريخ والتفسير المشهورَين، في قضيّة إقدام عـمر عـلىٰ إحـراق بيت أمير المؤمنين عليه السلام[1][2].

فأجاب الفضل قائلاً: «من أسمج ما افتراه الروافض هذا الخبر، وهو إحراق عمر بيت فاطمة.

وما ذكر أنّ الطبري ذكره في التاريخ، فالطبري من الروافض، مشهور بالتشيّع، مع إنّ علماء بغداد هجروه لغلوّه في الرفض والتعصّب، وهجروا كتبه ورواياته وأخباره، وكلّ من نقل هـذا الخبر فـلا يشكّ أنّـه رافـضي متعصّب، يريد إبداء القدح والطعن علىٰ الأصحاب، لأنّ العـاقل المـؤمن الخبير بأخبار السـلف ظـاهر عـليه أنّ هـذا الخـبر كـذب صـراح وٱفـتراء

---

(١) تاريخ الطبري ٢ / ٢٣٣.

(٢) نهج الحقّ: ٢٧١، وٱنظر: دلائل الصدق ٣ / ٧٨.

بيّن ...»[1].

فهنا يطعن في الطبري صاحب التاريخ وفي كتابه، ويسقطه عن الاعتبار.

لكنّه في بعض الموارد الأُخرىٰ يعتمد عليه ويحتجّ بروايته..

فمثلاً: عندما يريد الدفاع عن عمر في قضيّة تعطيله حدّ المغيرة بن شعبة في الزنا، يقول بعد نقل الخبر: «هذا رواية الثقات، ذكره الطبري في تاريخه بهذه الصورة»[2][3].

ومثلاً: عندما يريد الدفاع عن عثمان في تعطيله حدّ عبيدالله بن عمر في قتل الهرمزان، يأتي بخبرٍ فيقول:

«هذا ما كان من أمر الهرمزان على ما ذكره أرباب صحاح التواريخ، ونقله الطبري وغيره[4]»[5].

فاعتماده على الطبري بعد كلامه المذكور في جرحه تناقض.

بل نقل في موردٍ آخر عنه وعن ابن الجوزي مع النصّ علىٰ كونهما «من أرباب صحّة الخبر»! وهذا لفظه:

«خروج أبي ذرّ ـ علىٰ ما ذكره أرباب الصحاح، وذكره الطبري[6] وابن الجوزي من أرباب صحّة الخبر ـ أنّه ذهب إلىٰ الشام، وكان مذهب أبي ذرّ

---

(١) دلائل الصدق ٣ / ٧٩.

(٢) ولا يخفىٰ أنّ الخبر الذي أورده غير موجود في تاريخ الطبري، وإنّما ذُكرت القصّة باختلاف؛ راجع: تاريخ الطبري ٢ / ٤٩٢ ـ ٤٩٤.

(٣) دلائل الصدق ٣ / ١٤٩.

(٤) ولا يخفىٰ أنّ الخبر الذي أورده غير موجود في تاريخ الطبري.

(٥) دلائل الصدق ٣ / ٣١٠.

(٦) أنظر: تاريخ الطبري ٢ / ٦١٥.

أنّ قوله تعالىٰ: ﴿**والّذين يكنزون الذهب والفضّة**﴾[١] محكم غير منسوخ، وكنز الذهب والفضّة حرام وإنْ أخرجوا زكاته، ومذهب عامة الصحابة والعلماء أنّها منسوخة بالزكاة...»[٢].

* ومن تناقضاته: إنّه عدّ عمر بن عبد العزيز في الخلفاء الراشدين، في معنىٰ حديث الأئمّة بعدي اثنا عشر...[٣].

وهو مع ذلك ذكر نزول الآية ﴿**والشجرة الملعونة في القرآن**﴾[٤] في أولاد مروان.. وهذا كلامه في الدفاع عن معاوية، حين قال العلّامة: «إنّه نزل في حقّه وحقّ أنسابه ﴿**والشجرة الملعونة في القرآن**﴾»[٥] قال:

«هذه الآية اختلف في شأن نزولها، قال بعضهم: نزلت في رؤيا رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم، وأنّه رأىٰ في الرؤيا أولاد مروان ينزون علىٰ منبره؛ ولم يذكر أحد من علماء السُنّة أنّه نزل في معاوية[٦]»[٧].

* ومن تناقضاته: إنّه منع من لعن معاوية وذكر مساوئه، وقال بأنّ ذِكر مطاعنه محض الغِيبة الضارّة وقد قال رسول الله: لا تذكروا موتاكم إلّا بالخير. وهو يقرّ بصحة حديث «ويح عمّار تقتله الفئة الباغية» ويعترف

---

(١) سورة التوبة ٩: ٣٤.

(٢) دلائل الصدق ٣/ ٢٩٨.

(٣) دلائل الصدق ٢/ ٤٨٦.

(٤) سورة الإسراء ١٧: ٦٠.

(٥) نهج الحقّ: ٣١٢، وانظر: دلائل الصدق ٣/ ٣٩٠.

(٦) وهذا منه مغالطة، فالعلّامة لم يذكر نزولها في معاوية خصوصاً، بل مراده أنّها نزلت في بني أُميّة، ومعاوية منهم.

(٧) دلائل الصدق ٣/ ٣٩٠.

بأنّ أصحاب معاوية قتلوا عمّاراً، وهم الفئة الباغية[١].

* ومن تناقضاته قوله: «مذهب عامّة العلماء أنّه يجب تعظيم الصحابة كلّهم والكفّ عن القدح فيهم، لأنّ الله تعالىٰ عظّمهم وأثنىٰ عليهم في غير موضع من كتابه»[٢] ثمّ قوله عن سورة الجمعة: «فأنزل الله الآية في شأن من يذهب ويترك رسول الله قائماً، وفي كلّ طائفةٍ يكون عوامّ وخواصّ، ولا يبعد هذا عن الإنسان»[٣].

أقول:

فهل يرىٰ وجوب تعظيم هؤلاء أيضاً؟!

تاسعاً ـ الخروج عن البحث، والإباء عن الإقرار بالحقّ:

وهذا أيضاً ممّا يلوح للناظر في كتابه بكثرة:

* فمثلاً: قال العلّامة طاب ثراه: «الرابع عشر ـ من مسند أحمد بن حنبل، وفي الصحاح الستّة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من عدّة طرق: إنّ عليّاً منّي وأنا من عليّ، وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي، لا يؤدّي عنّي إلّا أنا أو عليّ...»[٤].

فانظر إلىٰ كلام الفضل في جوابه: «اتّصال النبيّ بعليٍّ في النسب، وأُخوّة الإسلام، والنصرة والمؤازرة، غير خفيّ علىٰ أحدٍ، ولا دلالة علىٰ

---

(١) دلائل الصدق ٣ / ٣٥٣.
(٢) دلائل الصدق ٣ / ٣٩٨.
(٣) دلائل الصدق ٣ / ٤٢٣ ـ ٤٢٤.
(٤) نهج الحقّ: ٢١٨، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٤٢٠.

النصّ بخلافته، لأنّ مثل هذا الكلام قال رسول الله لغير عليٍّ، كما ذُكر أنّه قال: الأشعريّون إذا قحطوا أرملوا، أنا منهم وهم منّي؛ ولا شكّ أنّ الأشعريّين بهذا الكلام لم يصيروا خلفاء، فلا يكون هذا نصّاً»[1].

أقـول:

وهكذا عارض الفضل حديث الصحاح الستّة وغيرها بحديث رووه في الأشعريّين..

ألا يعلم الفضل عدم ورود جملة «وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي» في حقّ أحدٍ غير عليٍّ عليه السلام؟!

ألا يعلم عدم ورود جملة «لا يؤدّي عنّي إلّا أنا أو عليّ» في حقّ أحدٍ سواه؟!

هذا، وقد جاءت جملة: «إنّ عليّاً منّي وأنا من عليّ» متعقّبةً بهاتين الجملتين، لتدلّ على معنىً غير المعنى المراد منها في حديث الاشعريّين إنْ صحّ...

وكلّ هذه الأُمور يعلمها الفضل، لكنّه يخرج عن البحث فراراً من الإقرار بالحقّ!

* وكذلك تجده يأبى الإقرار بالحقّ في مسألة أشجعية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، فالعلّامة رحمه الله يقول: «أجمع الناس كافّة على إنّ عليّاً عليه السلام كان أشجع الناس بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ...»[2].

وهل في هذا كلام لأحدٍ حتّى لا يعترف الفضل بالأشجعية، بل

(١) دلائل الصدق ٢ / ٤٢٠.

(٢) نهج الحقّ: ٢٤٤، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٥٣٥.

يقول: «شجاعة أمير المؤمنين أمر لا ينكره إلّا من أنكر وجود الرمح السماك في السماء...»[١].

* وكذلك في آية التطهير وحديث الكساء، فالعلّامة ﷺ ينقل عن مسند أحمد والجمع بين الصحاح الستّة عن أُمّ سلمة... ثمّ يقول: «وقد روي نحو هذا المعنىٰ من صحيح أبي داود وموطّأ مالك وصحيح مسلم في عدّة مواضع وعدّة طرق»[٢].

فإنْ كان العلّامة كاذباً ـ والعياذ بالله ـ فليردّ عليه الفضل بعدم وجود الحديث في الصحاح، وإنْ كان صادقاً في النقل فليعترف بالحقّ.. لكنّه يقول:

«إنّ الأُمّة اختلفت فيها أنّها في من نزلت، وظاهر القرآن يدلّ علىٰ إنّها نزلت في أزواج النبيّ؛ وإنْ صدقَ في النقل عن الصحاح فكانت نازلة في آل العبا، وهي من فضائلهم، ولا تدلّ علىٰ النصّ بالإمامة»[٣].

فلماذا هذا العناد؟!

عاشراً ـ إنكار فضائل أمير المؤمنين عليه السلام:

وهو بالإضافة إلىٰ مناقشته في دلالات أحاديث مناقب أمير المؤمنين عليه السلام، فقد أنكر جملةً من الأحاديث والقضايا الواضحة الدلالة علىٰ أفضليّته عليه السلام، ومنها ما هو من خصائصه التي لا يشاركه فيها أحد أصلاً!

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٥٣٥.

(٢) نهج الحقّ: ٢٢٨ ـ ٢٢٩، وآنظر: دلائل الصدق ٢ / ٤٨٠.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ٤٨٠.

* فقد أنكر ولادة الإمام عليه السلام في الكعبة المعظّمة، وهذه عبارته:

«المشهور بين الشيعة أنّ أمير المؤمنين وُلد في الكعبة، ولم يصحّحه علماء التواريخ، بل عند أهل التواريخ أنّ حكيم بن حزام وُلد في الكعبة ولم يولد فيها غيره»(١).

أقول:

ليس هذا مشهوراً بين الشيعة فحسب، بل هو مشهور عند الآخرين كذلك، بل الخبر به متواتر عندهم وكذا عند غيرهم كما نصّ عليه الحاكم النيسابوري(٢).

* وأنكر أن تكون الراية يوم حنين بيد أمير المؤمنين عليه السلام، وادّعىٰ كونها بيد أبي بكر!

قال العلّامة قدس سره: «وفي غزاة حنين حين استظهر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بالكثرة، فخرج بعشرة آلاف من المسلمين، فعانهم أبو بكر وقال: لن نُغلب اليوم من قلّة؛ فانهزموا بأجمعهم...»(٣).

فأجاب الفضل بقوله: «وأمّا ما ذكر من أمر حنين وأنّ أبا بكر عانهم، فهذا من أكاذيبه، وكيف يعين أبو بكر أصحاب رسول الله، وكان هو ذلك اليوم شيخ المهاجرين وصاحب رايتهم...»(٤).

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٥٠٧.

(٢) المستدرك علىٰ الصحيحين ٣ / ٥٥٠ ذ ح ٦٠٤٤.

(٣) نهج الحقّ: ٢٥١، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٥٤٩.

(٤) دلائل الصدق ٢ / ٥٥١.

أقـول :

هنا مطالب :

١ ـ إنّ أبا بكر قد عان المسلمين في ذلك اليوم ، وإنّ ما ذكره العلّامة موجود في غير واحدٍ من التفاسير ، بتفسير قوله تعالىٰ : ﴿ **ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم . . .** ﴾[1][2].

٢ ـ إنّ الراية كانت بيد أبي بكر ؟ ! . . من قال هذا ؟ !

٣ ـ بل إنّ من خصائص أميرِ المؤمنين عليه السلام كون الراية بيده في جميع الحروب والغزوات ، وهذا ما نصّ عليه غير واحدٍ من أعلام أهل السُـنّة[3].

فمن الكاذب إذاً ؟ !

* ومن خصائصه عليه السلام أنّه أوّل من أسلم ، وإليك عبارة الفضل فـي ذلك :

« ما ذُكر أنّ عليّاً أوّل الناس إسلاماً ، فهذا أمر مختلف فيه ، وأكـثر العلماء علىٰ إنّ أوّل الناس إسلاماً هو خديجة ، وقال بعضهم : أبـو بكـر ، وقال بعضهم : زيد بن حارثة . . . »[4].

* وقال في آية التطهير : « أكثر المفسّرين علىٰ إنّ الآية نزلت في شأن الأزواج »[5].

---

(١) سورة التوبة ٩ : ٢٥ .

(٢) راجع منها مثلاً : الكشّاف ٢ / ١٨٢ ، تفسير الرازي ١٦ / ٢٣ .

(٣) أنظر : الاستيعاب ٣ / ١٠٩٠ رقم ١٨٥٥ ، أُسد الغابة ٣ / ٥٩٤ رقم ٣٧٨٣ ، فـرائـد السمطين ١ / ٣٦٢ ح ٢٨٩ .

(٤) دلائل الصدق ٢ / ٥١١ .

(٥) دلائل الصدق ٢ / ١٠٣ .

أقـول :

نصّ عبارة ابن حجر المكّي : «أكثر المفسّرين علىٰ إنّها نـزلت فـي عليّ وفاطمة والحسـن والحسـين»[١] .

* وقال في الآية ﴿ **ومن الناس من يشري نفسه ابـتغاء مـرضات الله . . . .** ﴾[٢] :

«اختلف المفسّرون في الآية نزلت في من ؟ قال كثير منهم : نزلت في صهيب الرومي . . . وأكثر المفسّرين علىٰ إنّها نزلت في الزبير بـن العـوّام ومقداد بن الأسود . . .

ولو كان نازلاً في شأن أمير المؤمنين عليّ . . . ليس هـو بـنصّ فـي إمامته»[٣] .

أقـول :

فكثير من المفسّرين يقولون : «صهيب» ، وأكثر المفسّرين يقولون : «الزبير والمقداد» .

أمّا أمير المؤمنين «لو كان نازلاً في شأنه . . .» . .

لكنّك تجد القول بنزول الآية المباركة في أمـير المـؤمنين عليه السلام فـي ذيلها ، لأنّه بات في مكان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الهجرة ، في كثير من التفاسير المشهورة لأهل السُـنّة ، كتفاسير : الرازي والقرطبي والثـعلبي وأبـي حـيّان

(١) الصواعق المحرقة : ٢٢٠ .
(٢) سورة البقرة ٢ : ٢٠٧ .
(٣) دلائل الصدق ٢ / ١٢٧ ـ ١٢٨ .

الأندلسي والنيسابوري والآلوسي[١]، بل في شرح النهج عن أبي جعفر الإسكافي: «وقد روىٰ المفسّرون كلّهم أنّ قول الله تعالىٰ: ﴿**ومن الناس من يشري**﴾ الآية، نزلت في عليٍّ ليلة المبيت علىٰ الفراش»[٢].

وتجد الخبر بترجمة الإمام عليه السلام، من تاريخ ابن عساكر وأُسد الغابة وتاريخ الخميس، وغيرها من كتب التواريخ والسير[٣].

وتجده في باب الإيثار من كتاب **إحياء علوم الدين** للغزّالي ٣٧/٤.

وتجد الإيعاز إليه في حديث عمرو بن ميمون عن ابن عبّاس، المشتمل علىٰ الفضائل العشر، التي هي خصائص لأمير المؤمنين، والصحيح سنداً بالقطع واليقين، وهو في مسند أحمد بن حنبل ٣٣٠/١ ـ ٣٣١، والخصائص ـ للنسائي ـ: ٣٤ ح ٢٣، والمستدرك علىٰ الصحيحين ١٤٣/٣ ح ٤٦٥٢.

وأخرج الحاكم في المستدرك بسندٍ ـ وافقه عليه الذهبي ـ عن عليّ ابن الحسين عليه السلام قال: «إنّ أوّل من شرىٰ نفسه ابتغاء رضوان الله عليّ بن أبي طالب. وقال عليٌّ عند مبيته علىٰ فراش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [من الطويل]:

---

(١) تفسير الفخر الرازي ٢٢٢/٥، تفسير القرطبي ١٦/٣، البحر المحيط ١١٨/٢، روح المعاني ١٤٦/٢، وانظر: أُسد الغابة ٦٠٠/٣ رقم ٣٧٨٣، وكفاية الطالب: ٢٣٩ كلاهما نقلاً عن الثعلبي.

(٢) شرح نهج البلاغة ٢٦١/١٣.

(٣) تاريخ دمشق ٦٧/٤٢، أُسد الغابة ٦٠٠/٣ رقم ٣٧٨٣، تاريخ الخميس ٣٢٥/١، تاريخ الطبري ٥٦٧/١، الطبقات الكبرىٰ ١٧٦/١، تاريخ اليعقوبي ٣٥٨/١، السيرة النبوية ـ لابن هشام ـ ٨/٣، السيرة الحلبية ١٩١/٢.

وقيتُ بنفسي خيرَ مَن وطئ الحَصا

ومَن طافَ بالبيتِ العتيقِ وبالحِجْرِ

رسول إلٰهٍ خافَ أن يمكروا به

فنجّاه ذو الطَوْلِ الإلٰهُ مِن المَكرِ

وباتَ رسولُ الله في الغارِ آمناً

مُوقّىً وفي حفظِ الإلٰهِ وفي سِتْرِ

وبِتُّ أُراعيهم ولم يَتْهَمُونني

وقد وطّنتُ نفسي علىٰ القتلِ والأَسرِ»[1]

* وقال العلّامة في أدلّة إمامة أمير المؤمنين عليه السلام من الآيات الشريفة:

«الثامنة: قوله تعالىٰ: ﴿**إنّي جاعلك للناس إماماً قال ومن ذرّيتي**﴾[2]..

روىٰ الجمهور عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: انتهت الدعوة إليَّ وإلىٰ عليّ، لم يسجد أحدنا لصنم قطّ، فاتّخذني نبيّاً واتّخذ عليّاً وصيّاً»[3].

فقال الفضل: «هذه الرواية ليست في كتب أهل السُنّة والجماعة...»[4].

---

(١) المستدرك علىٰ الصحيحين ٣ / ٥ ح ٤٢٦٤.

(٢) سورة البقرة ٢: ١٢٤.

(٣) نهج الحقّ: ١٧٩ ـ ١٨٠، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ١٣٩.

(٤) دلائل الصدق ٢ / ١٣٩.

أقـول :

هذه الرواية رواها الحافظ ابن المغازلي في كتابه **مناقب الإمام عليّ ابن أبي طالب** بسندٍ له عن ابن مسعود(١).

وقد استدلّ بها العلّامة في كتابه **منهاج الكرامة** فلم ينكرها ابن تيميّة في ردّه عليه(٢)، لكنّ الفضل ينكر أصل وجودها في كتبهم، وكأنّه هنا أشدّ تعصّباً من ابن تيميّة المعروف بالنصب!!

* وقال العلّامة: «العاشرة: قوله تعالىٰ: **﴿إنّما أنت منذر ولكلّ قوم هاد﴾**(٣)..

نقل الجمهور عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنا المنذر وعليٌّ الهادي، وبك يا عليّ يهتدي المهتدون»(٤).

فقال الفضل: «ليس هذا في تفاسير أهل السُنّة، ولو صحّ دلّ علىٰ أنّ عليّاً هادي، وهو مسلّم؛ وكذا أصحاب رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم هداة، لقوله: أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم. ولا دلالة فيه على النصّ»(٥).

أقـول :

وفي مثل هذا الموضع يمكن للباحث أنْ يطّلع علىٰ حال الفضل

(١) مناقب الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام: ٢٣٩ ح ٣٢٢.
(٢) آنظر: منهاج السُنّة ٧/ ١٣٢.
(٣) سورة الرعد ١٣: ٧.
(٤) نهج الحقّ: ١٨٠، وآنظر: دلائل الصدق ٢/ ١٤٥.
(٥) دلائل الصدق ٢/ ١٤٥.

عقيدةً وعلماً وعدالةً !!

أمّا أوّلاً : فلأنّه أنكر أن يكون تفسير «الهادي» في الآية المباركة في شيء من تفاسير السُنّة ، مع إنّ الأقوال بذلك عندهم كثيرة ، والروايات به معتبرة ، فلاحظ :

مسند أحمد ١/١٢٦ ، تفسير الطبري ٧/٣٤٣ ح ٢٠١٦٠ و ٢٠١٦١ ، المستدرك على الصحيحين ٣/١٤٠ ح ٤٦٤٦ ، المعجم الصغير ١/٢٦١ ، مجمع الزوائد ٧/٤١ ، تاريخ بغداد ١٢/٣٧٢ رقم ٦٨١٦ ، تاريخ دمشق ٤٢/٣٥٩ ، الدرّ المنثور ٤/٦٠٨ ، وغيرها[1] .

ثمّ إنّ من رواته : ابن أبي حاتم ، في تفسيره الخالي عن الموضوعات ، كما ذكر ابن تيميّة[2] ، وأيضاً فإنّ الهيثمي قال : رجال المسند ثقات[3] ، وكذلك فقد صحّحه الحاكم ، وأخرجه الضياء في **المختارة** ، وبعض أسانيد ابن عساكر صحيح بلا كلام .

هذا ، وقد رَووا هذا الحديث عن جمعٍ من الصحابة ، منهم : عليٌّ عليه السلام ، عبد الله بن العبّاس ، عبد الله بن مسعود ، جابر بن عبد الله ، بريدة ، سعد بن معاذ ، أبو برزة الأسلمي . . . وغيرهم .

---

(١) أنظر مثلاً : تفسير الحبري : ٢٨١ ، شواهد التنزيل ١/٢٩٣ ـ ٣٠٣ ح ٣٩٨ ـ ٤١٦ ، فرائد السمطين ١/١٤٨ ح ١١١ و ١١٢ ، تفسير ابن كثير ٢/٤٨٣ ، جامع الأحاديث ـ للسيوطي ـ ٣/٢٨١ ح ٨٦٤٤ ، كنز العمّال ١١/٦٢٠ ح ٣٣٠١٢ ، ينابيع المودّة ١/٢٩٦ ـ ٢٩٧ .

وراجع ما فصّلناه حول الآية في الجزء الثاني من كتابنا «تشييد المراجعات وتفنيد المكابرات» ، ص : ١٠٤ ـ ١٨٢ .

(٢) منهاج السُنّة ٧/١٣ .

(٣) مجمع الزوائد ٧/٤١ .

وأمّا ثانياً: فلأنّه ادّعىٰ التساوي في الهداية بين «أمير المؤمنين» عليه الصلاة والسلام وبين سائر «أصحاب رسول الله» صلّى الله عليه وآله وسلّم، علىٰ الإطلاق، وهذا ما لا يدّعيه أدنىٰ الناس إنصافاً وأقلّهم عقلاً.

وأمّا ثالثاً: فلأنّه عارض الأحاديث الواردة في تفسير الآية المباركة بحديث «أصحابي كالنجوم»، وهي معارضة باطلة لا يزعمها إلّا جاهل أو متعصّب، وذلك لوجهين.

الأوّل: إنّ أحاديث تفسير الآية بأمير المؤمنين عليه السلام متّفق عليها بين الطرفين، معتبرة عند الفريقين، كثيرة عدداً، وصحيحة سنداً... وحديث «أصحابي كالنجوم» خبر واحد انفرد به أهل السُـنّة، ولا يكون حجّةً علىٰ الإماميّة حتّىٰ لو كان صحيحاً سنداً عندهم.

والثاني: إنّ حديث «أصحابي كالنجوم» باطلٌ موضوعٌ عند كبار أئمّة القوم، فهل يجهل الفضل ذلك أو يتجاهل؟!

قال أحمد بن حنبل: حديثٌ غيرُ صحيح[1].

وقال ابن حزم: خبر مكذوب، موضوع، باطل، لم يصحّ قطّ[2].

وقال أبو حيّان: حديث موضوع، لا يصحّ بوجهٍ عن رسول الله[3].

وقال ابن القيّم عن طرق الحديث: لا يثبت شيء منها... فهذا كلام لا يصحّ عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم[4].

وقال ابن الهمّام: حديث لم يُعرف[5].

---

(١) التيسير في شرح التحرير ٣ / ٢٤٣.

(٢) رسائل ابن حزم ٣ / ٩٦، وانظر: البحر المحيط ـ لأبي حيّان ـ ٥ / ٥٢٨.

(٣) البحر المحيط ٥ / ٥٢٨.

(٤) إعلام الموقّعين ٢ / ٢٤٢.

(٥) التحرير في أُصول الفقه ـ بشرح أمير بادشاه ـ ٣ / ٢٤٣.

وقال الشوكاني : فيه مقال معروف[١] .

وأورده الألباني المعاصر في الأحاديث الموضوعة والضعيفة[٢] .

* وقال العلّامة : «الثانية عشرة ـ قوله تعالىٰ : ﴿ **ولتعرفنّهم في لحن القول** ﴾[٣] .. روىٰ الجمهور عن أبي سعيد الخدري ، قال : ببغضهم عليّاً عليه السلام »[٤] .

فقال الفضل : «ليس في تفسير أهل السُنّة . وإنْ صحّ دلّ علىٰ فضيلته لا نصّ علىٰ إمامته »[٥] .

أقـول :

أليس كتاب **الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور** من تفاسير السُنّة ، ومؤلّفه الحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي الشافعي ، صاحب المؤلّفات الكثيرة الشهيرة ، رواه فيه بتفسير الآية عن غير واحدٍ من أئمّة الحديث والتفسير[٦] ؟ !

فإنْ كان الفضل جاهلاً بهذا فما الذي يحمله علىٰ الإنكار إلّا العناد لأهل بيت النبيّ الأطهار ؟ !

* وقال العلّامة : «روىٰ ابن عبد البرّ وغيره من السُنّة في قوله

---

(١) إرشاد الفحول إلىٰ تحقيق علم الأُصول : ١٢٧ .

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١ / ٧٨ .

(٣) سورة محمّد ٤٧ : ٣٠ .

(٤) نهج الحقّ : ١٨١ ، وانظر : دلائل الصدق ٢ / ١٥٣ .

(٥) دلائل الصدق ٢ / ١٥٤ .

(٦) الدرّ المنثور ٧ / ٥٠٤ .

تعالىٰ: ﴿ **وآسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا** ﴾[١]، قال: إنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم ليلة أُسري به جمع الله بينه وبين الأنبياء ثمّ قال له: سلهم يا محمّد علىٰ ماذا بُعثتم؟ قالوا: بُعثنا علىٰ شهادة أنْ لا إلٰه إلّا الله، وعلىٰ الإقرار بنبوّتك، والولاية لعليّ بن أبي طالب»[٢].

فقال الفضل: «ليس هذا من رواية أهل السُنّة...»[٣].

أقـول:

وهذا الإنكار كسابقه.. ومن رواة هذا الخبر من أعلام السُنّة:

الحاكم النيسابوري، في كتاب **معرفة علوم الحديث**: ٩٦.

أبو إسحاق الثعلبي، في تفسيره الكبير، المخطوط.

أبو نعيم الحافظ، في كتاب **ما نزل في عليّ**، كما ذكر غير واحدٍ من الحفّاظ[٤].

الديلمي، صاحب **فردوس الأخبار**[٥].

والحافظ ابن حجر في **زهرة الفردوس**، كما ذكر ابن عَراق[٦].

ورواه الحاكم الحسكاني، والخطيب الخوارزمي، وشيخ الإسلام

---

(١) سورة الزخرف ٤٣: ٤٥.
(٢) نهج الحقّ: ١٨٣، وآنظر: دلائل الصدق ٢/ ١٦٧.
(٣) دلائل الصدق ٢/ ١٦٧.
(٤) آنظر: ينابيع المودّة ١/ ٢٤٣ ح ١٩ وج ٢/ ٢٤٦ ح ٦٩٢، تنزيه الشريعة المرفوعة - لابن عَراق - ١/ ٣٩٧ ح ١٤٧.
(٥) آنظر: ينابيع المودّة ١/ ٢٤٤ ذ ح ١٩.
(٦) تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٣٩٧ ح ١٤٧.

الحمويني، والحافظ أبو عبد الله الكنجي، وغيرهم[١].

رووه عن أمير المؤمنين، وعن عبد الله بن مسعود، وابن عبّاس، وأبي هريرة... وبعض أسانيدهم صحيح بلا ريب...

* وقال العلّامة: «الثامنة عشرة ـ سورة ﴿ **هل أتىٰ** ﴾[٢].. روىٰ الجمهور: إنّ الحسن والحسين مرضا فعادهما رسول الله...»[٣].

فقال الفضل: «ذكر بعض المفسّرين في شأن نزول السورة ما ذكره؛ ولكن أنكر علىٰ هذه الرواية كثير من المحدّثين وأهل التفسير، وتكلّموا في أنّه يجوز أنْ يبالغ الإنسان في الصدقة إلىٰ هذا الحدّ، ويجوّع نفسه وأهله حتّىٰ يشرف علىٰ الهلاك؟... وإنْ صحّ، الرواية لا تدلّ علىٰ النصّ كما علمته»[٤].

أقول:

الرواة لنزول السورة في أهل البيت عليهم السلام من السُنّة كثيرون جدّاً، ومنهم:

أبو جعفر الطبري، وابن عبد ربّه القرطبي، وأبو القاسم الطبراني، والحاكم النيسابوري، وابن مردويه الأصبهاني، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو إسحاق الثعلبي، والحاكم الحسكاني، وابن المغازلي الشافعي، وأبو الحسن

---

(١) شواهد التنزيل ٢ / ١٥٦ ـ ١٥٨ ح ٨٥٥ ـ ٨٥٨، مناقب الإمام عليّ عليه السلام: ٣١٢ ح ٣١٢، فرائد السمطين ١ / ٨١ ح ٦٢، كفاية الطالب: ٧٥، تاريخ دمشق ٤٢ / ٢٤١.

(٢) سورة الإنسان (الدهر) ٧٦: ١.

(٣) نهج الحقّ: ١٨٤، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ١٧٢.

(٤) دلائل الصدق ٢ / ١٧٣.

الواحدي ، وأبو عبدالله الحميدي ، والبغوي ، والزمخشري ، والخوارزمي ، وأبو موسىٰ المديني ، والفخر الرازي ، وآبن الأثير ، وأبو عمرو ابن الصلاح ، وآبن طلحة الشافعي ، والقاضي البيضاوي ، والمحبّ الطبري ، والنسفي ، والحمويني ، والخازن ، والقاضي الإيجي ، وآبن حجر العسقلاني ، والجلال السيوطي ، وأبو السعود العمادي ، والشوكاني ، والآلوسي ... وغيرهم من أئمّة الحديث والتفسير .

رووه عن : أمير المؤمنين عليه السلام ، وعن ابن عبّاس ، وزيد بن أرقم ، وسعيد بن جبير ، والأصبغ بن نباتة ، وقنبر ، والحسن ، ومجاهد ، وعطاء ، وأبي صالح ، وقتادة ، والضحّاك ... وغيرهم من الصحابة وأعلام التابعين ، العلماء في علوم القرآن .

قال القرطبي : «وقال أهل التفسير : نزلت في عليّ وفاطمة ...»[١] .

وقال سبط ابن الجوزي : «قال علماء التأويل : فيهم نزل ...»[٢] .

وقال الآلوسي : «والخبر مشهور»[٣] .

وكان هذا الخبر ممّا احتجّ به المأمون علىٰ علماء بغداد في أفضليّة عليّ وأهل البيت عليهم السلام ، في خبر طويل رواه ابن عبد ربّه القرطبي الأندلسي[٤] ...

وورد في أشعار السيّد الحميري وغيره في عداد فضائل الإمام عليٍّ عليه الصلاة والسلام[٥] .

---

(١) تفسير القرطبي ١٩ / ٨٥ .
(٢) تذكرة خواصّ الأُمّة : ٢٨١ .
(٣) روح المعاني ٢٩ / ٢٧٠ .
(٤) العقد الفريد ٤ / ٧٧ .
(٥) آنظر : شواهد التنزيل ٢ / ٤١٥ الهامش .

وذكر غير واحدٍ من العلماء: إنّ السؤّال كانوا ملائكةً من عند ربّ العالمين، أراد بذلك اختبار أهل البيت عليهم السلام[(١)].

وإذا كان هذا اختباراً من الله، وفضيلةً من فضائلهم عليهم السلام عند قاطبة العلماء، فأيّ قيمةٍ لقول من يقول بعدم جواز فعلهم؟!

وبه أسانيد معتبرة من طرقهم...

فقول الفضل: «إنْ صحّ» ومناقشته في القضيّة ـ نقلاً عن كثير من المحدّثين وأهل التفسير كما زعم ـ الظاهرة في تكذيبه للخبر أو تشكيكه، دليلٌ آخر علىٰ جهله أو تعصّبه!

وأمّا المناقشة المذكورة فقد أجاب عنها علماؤنا.. ويكفي في الردّ علىٰ الفضل ما قاله الشيخ المظفّر: كيف استشكل من جواز تلك الصدقة وهو قد ذكر في مبحث الحلول أنّ أبا يزيد البسطامي ترك شرب الماء سنةً تأديباً لنفسه[(٢)]، وعدّه منقبةً له[(٣)]؟!

* وقال العلّامة: «قوله تعالىٰ: ﴿ **إنّ الّذين آمنوا وعملوا الصالحات أُولئك هم خير البريّة** ﴾[(٤)].. روىٰ الجمهور عن ابن عبّاس، قال: لمّا نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: هم أنت يا عليّ وشيعتك...»[(٥)].

فقال الفضل: «هذا غير مذكور في التفاسير، بل الظاهر العموم. وإن

---

(١) تفسير النيسابوري ـ هامش تفسير الطبري ـ ٢٩ / ١١٢، كفاية الطالب: ٣٤٨ عن الحافظ أبي عمرو ابن الصلاح وشيخ الحرم بشير التبريزي وغيرهما.

(٢) دلائل الصدق ١ / ٢٤٦.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ١٧٧.

(٤) سورة البيّنة ٩٨: ٧.

(٥) نهج الحقّ: ١٨٩، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٢١٠.

سُلّم فلا نصّ»[١].

أقـول :

أليس **الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور** من كتب التفاسير ؟! رواه فيه عن ابن عديّ عن ابن عبّاس . وعن ابن مردويه عن عليّ عليه السلام . وعن ابن عساكر عن جابر بن عبدالله الأنصاري . وعن ابن عديّ وآبن عساكر عن أبي سعيد الخدري[٢].

فهم يروونه عن جماعةٍ من الأصحاب ، بأسانيدهم ، في الكتب قبل زمان الفضل وبعده . . . وآبن مردويه ـ بالخصوص ـ من أشهر أئمّتهم في التفسير والحديث .

* وقـال العـلّامة : «الرابعة والثلاثون ـ قـوله تـعالىٰ : ﴿ **وصـالح المؤمنين** ﴾[٣] . . أجمع المفسّرون وروىٰ الجمهور أنّه عليٌّ عليه السلام »[٤].

فقال الفضل : «اتّفق المفسّرون أنّ المراد من صالح المؤمنين أبو بكر وعمر . . . وإنْ صحّ نزوله في أمير المؤمنين فلا شكّ أنّه صالح المؤمنين ، ولكن لا يدلّ علىٰ النصّ المدّعىٰ»[٥].

أقـول :

أخرجه الحافظ السيوطي في **الدرّ المنثور** عن ابـن أبـي حـاتم عـن

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٢١٠ .

(٢) الدرّ المنثور ٨ / ٥٨٩ .

(٣) سورة التحريم ٦٦ : ٤ .

(٤) نهج الحقّ : ١٩١ ـ ١٩٢ ، وآنظر : دلائل الصدق ٢ / ٢٢٧ .

(٥) دلائل الصدق ٢ / ٢٢٨ .

عليّ عليه السلام . وعن ابن مردويه وابن عساكر عن ابن عبّاس . وعن ابن مردويه عن أسماء بنت عميس[١] .

ورواه الثعلبي في التفسير الكبير عن أسماء[٢] .

وكذا الحافظ أبو نعيم عنها ، في كتابه **في ما نزل في عليّ من القرآن**[٣] .

ولعلّ العمدة هنا رواية ابن أبي حاتم هذا الخبر في تفسيره ، فقد نصّ ابن تيميّة علىٰ إنّ تفسيره خالٍ من الموضوعات كما مرّ بنا سابقاً .

هـذا ، بالاضافة إلىٰ روايات أصحابنا الإمامية .. فيكون الخبر متّفقاً عليه بين الفريقين . فما الحامل للفضل علىٰ الإنكار ؟ !

* وقال العلّامة : «الخامسة والثلاثون ـ قوله تعالىٰ : ﴿ **اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي** ... ﴾[٤] ..

روىٰ الجمهور عن أبي سعيد الخدري ، أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم دعا الناس إلىٰ عليّ عليه السلام في يوم غدير خمّ ...»[٥] .

فقال الفضل : « ... الذي ذكره من مفتريات الشيعة ...»[٦] .

أقـول :

وماذا تقول للفضل إذا علمت أنّ من رواة هذا الحديث ـ نزول الآية

---

(١) الدرّ المنثور ٨ / ٢٢٤ .

(٢) كما في : مطالب السؤول : ٨١ ، وينابيع المودّة ١ / ٢٧٨ ح ٢ .

(٣) أنظر : ينابيع المودّة ١ / ٢٧٨ ح ٢ .

(٤) سورة المائدة ٥ : ٣ .

(٥) نهج الحقّ : ١٩٢ ، وأنظر : دلائل الصدق ٢ / ٢٣١ .

(٦) دلائل الصدق ٢ / ٢٣٢ .

في أمير المؤمنين عليه السلام في يوم الغدير ـ من أهل السُنّة هم :

أبو جعفر الطبري ..

وأبو الحسن الدارقطني ..

وأبو حفص ابن شاهين ، كما في شواهد التنزيل ١/١٥٦ ح ٢١٠ ..

والحاكم النيسابوري ، في المستدرك علىٰ الصحيحين ٣/١١٨ ح ٤٥٧٦ ..

وآبن مردويه الأصفهاني ، كما في الدرّ المنثور ٣/١٩ ..

وأبو نعيم الأصفهاني ..

وأبو بكر البيهقي ..

والخطيب البغدادي ، كما في تاريخ بغداد ٨/٢٩٠ رقم ٤٣٩٢ ..

وأبو سعيد السجستاني ..

وآبن المغازلي ، كما في مناقب الإمام عليّ عليه السلام : ٦٩ ح ٢٤ ..

والحاكم الحسكاني ، كما في شواهد التنزيل ١/١٥٦ ـ ١٦٠ ح ٢١٠ ـ ٢١٥ ..

وأبو القاسم ابن السمرقندي ..

وأبو منصور الديلمي ، كما في مناقب الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام ـ للخوارزمي ـ: ١٣٥ ح ١٥٢ ..

وآبن عساكر الدمشقي ، كما في تاريخ دمشق ٤٢/٢٣٧ ..

وآبن كثير الدمشقي ، كما في البداية والنهاية ٧/٢٧٩ ..

وجلال الدين السيوطي ، كما في الدرّ المنثور ٣/١٩[1].

---

(١) وللتفصيل راجع كتاب : تشييد المراجعات وتفنيد المكابرات ٢/٢٦٧ ـ ٢٩٠ .

وغيرهم من أئمّة الحديث والتفسير .. فكيف يقول : إنّه من مفتريات الشـيعة ؟ !

* وقال العلّامة : «السـادسة والستّون ـ ﴿ **وأُولو الأرحـام بـعضهم أَوْلىٰ ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين** ﴾[1] .. هو عـليٌّ ، لأنّه كان مؤمناً مهاجراً ذا رحم»[2] .

فقال الفضل : «ظاهر الآية العموم ، ولم يذكر المـفسّرون تـخصيصاً بأحد ، ولو خصّ فلا دلالة له علىٰ النصّ ، والاستدلال بأنّه مؤمن مهاجر ذو رحم لا يوجب التخصيص ، لشمول الأوصاف المذكورة لغيره»[3] .

أقـول :

لماذا هذه المكابرة الواضحة الفاضحة ؟ !

أوّلاً : البحث يدور بين أمير المؤمنين عليه السلام وبين أبـي بكـر ، والآية المباركة تثبت الأولوية لمن جمع الأوصاف الثلاثة ، وأبو بكـر غـير جامع لها كما لا يخفىٰ علىٰ الفضل ، ولعلّه لذا قال : «لغيره» ولم يقل : أبو بكر .

وثانياً : وإذا كان «الغير» ليس ابن أبي قحافة ، فـمن يـقصد الفـضل بـه ؟ !

ثمّ لماذا يدّعي الحبّ لأمير المؤمنين عـليه السـلام ويسـعىٰ لإنكـار فضائله ومناقبه حتّىٰ بالأكاذيب والأباطيل ؟ !

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣ : ٦ .

(٢) نهج الحقّ : ٢٠٣ ، وآنظر : دلائل الصدق ٢ / ٢٨٧ .

(٣) دلائل الصدق ٢ / ٢٨٧ .

* وقال العلّامة : «وأمّا السُـنّة ، فالأخبار المتواترة عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم الدالّة علىٰ إمامته ، وهي أكثر من أن تحصىٰ ، وقد صنّف الجمهور وأصحابنا في ذلك وأكثروا»(١) .

فقال الفضل : «وأمّا ما ذكر من أنّ الأخبار متواترة عن النبيّ صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم علىٰ إمامة عليّ ، فنسأله أوّلاً عن معنىٰ التواتر ؟ !

فإن قال : أن يبلغ عدد الرواة حدّاً لا يمكن للعقل أن يحكم بتواطئهم علىٰ الكذب .

فنقول : اتّفق جميع المحدّثين أنّه ليس لنا حديث متواتر إلّا قوله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم : من كذب علَيَّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار .

فهذا الحديث في كلّ عصر رواه جماعة ، يحكم العقل علىٰ امتناع تواطئهم علىٰ الكذب . وبعضهم ألحق حديث : «البيّنة علىٰ المدّعي واليمين علىٰ من أنكر» بالتواتر .

فكيف هذا الرجل الجاهل بالحديث والأخبار ، بل بكلّ شيء حتّىٰ إنّي ندمت من معارضة كتابه وخرافاته بالجواب ، لسقوطه عن مرتبة المعارضة ، لانحطاط درجته في سائر العلوم ، معقولها ومنقولها ، أُصولها وفروعها ، ولكن ابتليت بهذا مرّة فصبرت . . .»(٢) .

أقـول :

يقال لهذا الشيخ العالم بالحديث والأخبار ، بل بكلّ شيء ! ! وبغضّ

---

(١) نهج الحقّ : ٢١٢ ، وأنظر : دلائل الصدق ٢ / ٢٤٩ .

(٢) دلائل الصدق ٢ / ٣٥٠ .

النظر عمّا ادّعاه من الاتّفاق علىٰ انحصار التواتر بما ذكره: من أين لك القطع بأنّ العلّامة كان يقصد من «التواتر» خصوص التواتر «اللفظي»؟!

أليس التواتر ينقسم إلىٰ: «لفظي» و«معنوي» و«إجمالي»؟!

لماذا هذا التهجّم وهذه السباب والشتائم؟!

فما الذي قاله العلّامة حتّىٰ استحقّ كلّ ذلك وأمثاله، بل الأشدّ والأقبح منه، كما ذكرنا في فصل «السباب والشتائم»؟! هذا أوّلاً..

وثانياً: فإنّ جملةً من الأخبار الدالّة علىٰ إمامته متواترة يقيناً، وقد أقرّ كبار علماء القوم بذلك، وابن روزبهان جاهل أو يتجاهل لتعصّبه!

وسنذكر مناقشات الفضل في بعض استدلالات العلّامة من السُنّة، ليرىٰ الباحث المنصف مدىٰ التزام الرجل بالآداب الدينية ورعايته لجانب الصدق والإنصاف، وليجد الفرق الواضح بين طريقة العلّامة وعلماء الإمامية، وبين طريقة الفضل وعلماء العامة في النظر والبحث والاستدلال.

* قال العلّامة: «الثاني: من مسند أحمد ـ: «لمّا نزل ﴿ **وأنذِر عشيرتك الأقربين** ﴾[1] جمع النبيّ صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم من أهل بيته ثلاثين، فأكلوا وشربوا ثلاثاً، ثمّ قال لهم: من يضمن عنّي دَيني ومواعيدي ويكون خليفتي ويكون معي في الجنّة؟ فقال عليٌّ: أنا. فقال: أنت...»[2].

فقال الفضل: «هذا الحديث ذكره ابن الجوزي في **الموضوعات** في قصّة طويلة، وليس فيه (ويكون خليفتي)، وهذا من وضعه أو من وضع

---

(١) سورة الشعراء ٢٦: ٢١٤.

(٢) نهج الحقّ: ٢١٣، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٣٥٩:

مشايخه من شيوخ الرفض وأهل التهمة والافتراء.

وفي مسند أحمد بن حنبل: (ويكون خليفتي) غير موجود، بل هو من إلحاقات الرفضة.

وهذان الكتابان اليوم موجودان، وهم لا يبالون من خجلة الكذب والافتراء...»[١].

أقـول:

ماذا لو وجد الباحث «ويكون خليفتي» في «مسند أحمد»؟! وماذا لو وجد في **الموضوعات** حديثين في أوّلهما «وخليفتي من أهلي» وفي الثاني «وخليفتي في أهلي»؟! هل يبالي الفضل وأمثاله من خجلة الكذب؟! وهل يبقىٰ مناص لهم من قبول الحديث ودلالته علىٰ الإمامة والخلافة لأمير المؤمنين بعد النبيّ بلا فصل؟! وهل يبقىٰ لهم من عذر في القول بإمامة غيره؟!

ولفظ الحديث في **مسند أحمد** كما يلي:

«عن الأسود بن عامر، عن شريك، عن الأعمش، عن المنهال، عن عبّاد بن عبدالله الأسدي، عن عليّ عليه السلام، قال: لمّا نزلت هذه الآية: ﴿ **وأنذِر عشيرتك الأقربين** ﴾ قال: جمع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم من أهل بيته، فاجتمع ثلاثون، فأكلوا وشربوا؛ قال: فقال لهم: من يضمن عنّي دَيني ومواعيدي ويكون معي في الجنّة، ويكون خليفتي في أهلي؟

فقال رجل ـ لم يسمّه شريك ـ: يا رسول الله! أنت كنت بحراً، مَن

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٣٥٩.

يقوم بهذا ؟ !

قال : ثمّ قال الآخر . . .

قال : فعرض ذلك علىٰ أهل بيته .

فقال عليٌّ رضي الله عنه : أنـا »[1] .

أقـول :

ولو كان ثمّة إلحاقٌ فهو في كلمة « في أهلي » ، فإنّها وإنْ كانت لا تضرّ بالاستدلال ؛ لعدم الفرق بين أهله وغيرهم مـن المسـلمين ، إلّا أنّـها غـير موجودة في بعض المصادر . .

وفي بعضها الآخر كلمة « فيكم » بدل « في أهلي » . . روىٰ ذلك ابن إسحاق وآبن جرير وآبن أبي حاتم وآبن مردويه وأبو نعيم والبيهقي ، قال صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم : « يا بني عبـد المطّلب ! إنّي والله ما أعلم شابّاً في العرب جاء قومه بأفضل ما جئتكم به ، إنّـي قـد جـئتكم بـخير الدنـيا والآخـرة ، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه ؛ فأيّـكم يـؤازرنـي عـلىٰ أمـري هـذا ؟

[قال عليٌّ] : فقلت ـ وأنا أحدثهم سنّاً ، وأرمصهم عيناً ، وأعـظمهم بطناً ، وأحمشهم ساقاً ـ : أنا يا نبيّ الله أكون وزيرك عليه .

فأخذ برقبتي فقال : إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم ، فاسمعوا له وأطيعوا !

فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب : قد أمرك أن تسمع وتطيع

---

(١) مسند أحمد ١ / ١١١ ، وآنظر : الموضوعات ١ / ٣٤٧ ح ٨ و ص ٣٧٤ ح ٢٤ .

لعليّ»[١].

وفي تفسير البغوي بعد: فأيّكم يؤازرني علىٰ أمري هذا: «ويكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم»[٢].

وفي لفظ ابن مردويه: «من يبايعني علىٰ أن يكون أخي وصاحبي ووليّكم من بعدي»[٣].

وفي لفظ آخرجه أحمد وآبن جرير **والضياء المقدسي**: «فأيّكم يبايعني علىٰ أن يكون أخي وصاحبي ووارثي؟»[٤].

وليس هذا الحديث في **مسند أحمد** فقط.. فقد أخرجه باللفظ المذكور:

١ ـ أبو جعفر الطبري وصحّحه، تاريخ الطبري ١/٥٤٣..

٢ ـ أبو جعفر الطحاوي..

٣ ـ الضّياء المقدسي في كتاب **المختارة** الذي التزم فيه بالصحّة[٥]، وربّما قدّمه بعضهم علىٰ بعض الكتب المعتبرة المشهورة..

٤ ـ ابن أبي حاتم، الذي نصّ ابن تيميّة علىٰ إنّه لا يروي في تفسيره شيئاً من الموضوعات[٦].

٥ ـ أبو بكر ابن مردويه الأصبهاني..

٦ ـ أبو نعيم الأصفهاني..

---

(١) كنز العمّال ١٣ / ١٣١ ـ ١٣٣ ح ٣٦٤١٩.

(٢) تفسير البغوي ٣ / ٣٤٢.

(٣) كنز العمّال ١٣ / ١٤٩ ح ٣٦٤٦٥.

(٤) كنز العمّال ١٣ / ١٧٤ ح ٣٦٥٢٠.

(٥) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١ / ١٤٤.

(٦) منهاج السُـنّة ٧ / ١٣.

٧ ـ أبو بكر البيهقي ، في دلائل النبوّة ٢ / ١٧٩ . .

٨ ـ ابن الأثير الجزري ، في الكامل في التاريخ ١ / ٥٨٥ ـ ٥٨٦ . .

٩ ـ الشيخ علي المتّقي الهندي ، في كنز العمّال ١٣ / ١٣١ ح ٣٦٤١٩ و ص ١٧٤ ح ٣٦٥٢٠ . .

فهؤلاء جملة من رواة هذا الحديث العظيم ، الذي هو نصّ في إمامة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ، وإن رغمت أُنوف النواصب اللئام .

ومن أعجب العجب أن يكذب الفضل ويفتري علىٰ العلّامة الكذب !

* وقال العلّامة : «السادس ـ في مسند أحمد وفي الجمع بين الصحاح الستّة ما معناه : إنّ رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم بعث براءة مع أبي بكر إلىٰ أهل مكّة ، فلمّا بلغ ذا الحليفة بعث إليه عليّاً فردّه ، فرجع أبو بكر إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم فقال : يا رسول الله ! أنزل فيَّ شيء ؟ ! قال : لا ، ولكنّ جبرائيل جاءني وقال : لا يؤدّي عنك إلّا أنت أو رجل منك»[1] .

فذكر الفضل الخبر بنحوٍ آخر بلا ذِكر مصدر ، ثمّ قال : «هذا حقيقة الخبر ، وليس فيه دلالة علىٰ نصّ ، ولا قدح في أبي بكر . وأمّا ما ذكر أنّ رسول الله قال : لا ، ولكنّ جبرائيل أتاني ... فهذا من ملحقاته وليس في أصل الحديث هذا الكلام»[2] .

أقـول :

أوّلاً : إنّ العلّامة رحمه الله ذكر مصدر حديثه ، والفضل لم يذكر لِما ذكره

---

(١) نهج الحقّ : ٢١٥ ، وآنظر : دلائل الصدق ٢ / ٣٧٩ .

(٢) دلائل الصدق ٢ / ٣٨٠ .

مصدراً ، وإنْ دقّقت فيه النظر وجدته مختلَقاً موضوعاً !

وثانياً : الجملة المذكورة موجودة في **مسند أحمد** بنصّ الحديث ، وهذا لفظه :

«عن عليٍّ ، قال : لمّا نزلت عشر آيات من براءة علىٰ النبيّ ، دعا النبيّ أبا بكر فبعثه بها ليقرأها علىٰ أهل مكّة ، ثمّ دعاني النبيّ فقال لي : أدرك أبا بكر ، فحيثما لحقته فخذ الكتاب منه فاذهب به إلىٰ أهل مكّة فاقرأه عليهم ؛ فلحقته بالجحفة ، فأخذت الكتاب منه ، ورجع أبو بكر إلىٰ النبيّ فقال : يا رسول الله ، نزل فيَّ شيء ؟ !

قال : لا ، ولكنّ جبريل جاءني فقال : لن يؤدّي عنك إلّا أنت أو رجل منك»[١] .

فانظر من الكاذب المختلِق ؟ !

* وقال العلّامة : «روىٰ الخوارزمي عن ابن عبّاس ، قال : قال رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم : عليٌّ يوم القيامة علىٰ الحوض ، لا يدخل الجنّة إلّا من جاء بجواز من عليّ»[٢] .

فقال الفضل : «من ضروريات الدين أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم صاحب الحوض المورود والشفاعة العظمى والمقام المحمود يوم القيامة . وأمّا أنّ عليّاً صاحب الحوض فهو من مخترعات الشيعة ، ولم يرد به نقل صحيح . وهذا الرجل الذي ينقل كلّ مطالبه من كتب أصحابنا لم ينقل هذا منهم ، وذلك لأنّه لم يصحّ فيه نقل عندنا . . .»[٣] .

---

(١) مسند أحمد ١ / ١٥١ .

(٢) نهج الحقّ : ٢٦١ ، وأنظر : دلائل الصدق ٢ / ٥٨٧ .

(٣) دلائل الصدق ٢ / ٥٨٨ .

أقـول :

إنّما ينقل العلّامة الأحاديث من كتاب أو كتابين من كتب أهل السُـنّة ولم يكن يقصد الاستيعاب والاستقصاء ، وإنّما مراده بيان أنّ مناقب الإمام عليه السلام متّفق عليها بين الطرفين .

وهذا الحديث رواه من كتاب الخوارزمي[1] ، وهو من عـلماء أهـل السُـنّة كما ذكرنا في فصل «الطعن في علماء السُـنّة» .

ومن رواته أيضاً :

١ ـ أحمد بن حنبل ، كما في الصواعق المحرقة : ٢٦٥ .

٢ ـ أبو القاسم الطبراني ، كما في الصواعق المحرقة : ٢٦٥ .

٣ ـ أبو عبدالله الحاكم ، في المستدرك علىٰ الصحيحين ٣/١٤٨ ح ٤٦٦٩ وصحّحه .

٤ ـ ابن حجر المكّي ، في الصواعق المحرقة : ٢٦٥ .

٥ ـ علي المتّقي الهندي ، في كنز العمّال ١٣/١٤٥ ح ٣٦٤٥٥ و ص ١٥٧ ح ٣٦٤٨٤ .

فاقرأ واْحكم من الكذّاب المفتري !!

أقـول :

وبهذا القدر ممّن ذكرتُه كفايةٌ .. وقد قال الشيخ المظفّر ـ في بـيان موقف القوم من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام المخرجّة في كتبهم ، وما

---

(١) مناقب الإمام عليّ عليه السلام : ٣١٩ ح ٣٢٤ .

يروونه فضيلة لغيره ـ: «... ولذا لا يروون له عليه السلام فضيلة إلّا وطعنوا مهما أمكن بسندها أو دلالتها، ولا تنشرح نفوسهم لها، بخلاف ما إذا رووا فضيلة لغيره! ولا بُـدّ أن يظهر الله مخفيّات سرائرهم علىٰ صفحات أرقامهم وطفحات أقلامهم، كما رأيته من هذا الرجل في كثير من كلماته»[١].

أقـول:

خصوصاً في ما رووه بفضل عمر! فقد ذكر ابن روزبهان: «وكان عمر من المحدَّثين، وكان وزير رسول الله»[٢].. «وكيف يصحّ لأحدٍ أن يطعن في علم عمر؟! وقد شاركه النبيّ في علمه، كما ورد في الصحاح عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله يقول: بينا أنا نائم أُتيتُ بقدح لبن فشربت...»[٣].

بل قال: «فضائله لا تعدّ ولا تحصىٰ»[٤]!

والأعجب من ذلك محاولة إلزام الإمامية بما رواه قومه في حقّ الآخرين، خصوصاً عمر!! يقول: «روي في الصحاح عن سعد بن أبي وقّاص، قال: استأذن عمر بن الخطّاب علىٰ رسول الله وعنده نسوة من قريش تكلّمنه، عاليةً أصواتهنّ... فقلن: نعم، أنت أفظّ وأغلظ. فقال رسول الله: يابن الخطّاب! والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان سالكاً فجّاً إلّا سلك غير فجّك»[٥].

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٥٦٦.
(٢) دلائل الصدق ٣ / ١٢٣.
(٣) دلائل الصدق ٣ / ١٣٠.
(٤) دلائل الصدق ٣ / ٨٥.
(٥) دلائل الصدق ٣ / ٨٤.

فقال ابن روزبهان: «هذا حديث نقله جمهور أرباب الصحاح، ولا شكّ في صحّته لأحدٍ، وهذا حجّة على الروافض حيث يقولون: إنّ بيعة أبي بكر كانت باختيار عمر بن الخطّاب؛ فإنّه لو صحّ ما ذكروا أنّه باختياره فهو حقّ لا شكّ فيه، بدليل هذا الحديث، لأنّه سلك فجّاً يسلك الشيطان فجّاً غيره...».

قال: «وهذا من الإلزاميات العجيبة التي ليس لهم جواب عن هذا ألبتّة»[1].

قلت:

إي والله، إلزام الإمامية بما لا يروونه ولا يرون صحّته من الإلزاميات العجيبة!!

وبقيت هنا عدّة نقاط..

الأُولىٰ: إنّ هذا الرجل يحاول تنزيل بعض الفضائل الصحيحة الثابتة لأمير المؤمنين عليه السلام علىٰ حقّيّة خلافة المشايخ، فقد قال في حديث: «عليٌّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ»: «هذا دليل علىٰ حقّيّة الخلفاء، لأنّ الحقّ كان مع عليّ، وعليّ كان معهم، حيث تابعهم وناصحهم، فثبت من هذا خلافة الخلفاء»[2].

الثانية: إنّه يحاول الجمع بين حبّ عليّ وأهل البيت عليهم السلام، وبين حبّ الشيخين وعموم الصحابة؛ فهو يقول في موضع من كتابه، في حبّ الإمام عليه السلام: «الحمد لله الذي جعلنا من أهل محبّته، وملأ

---

(١) دلائل الصدق ٣ / ٨٥.

(٢) دلائل الصدق ٢ / ٤٦٨.

قلوبنا من صفو مودّته»[١].. ثمّ يقول في موضع آخر: «الروافض لا يحكمون بالمحبّة إلّا بمثالب الغير»[٢]..

ويقول في موضع ثالث: «كلّ ما نقل من فضائله وفضائل أهل بيت النبيّ ما لم يكن سبباً إلىٰ الطعن في أفاضل الصحابة. فنتسلّمه ونوافقه فيه، لأنّ فضائلهم لا تحصىٰ، ولا ينكره إلّا منكر نور الشمس والقمر...

فإنّ أهل السُنّة يعملون بكلّ حديث وخبر صحيح بشرائطها. ولكن كما صحّ عندهم الأحاديث الدالّة علىٰ فضل عليّ بن أبي طالب وأهل بيت رسول الله، كذلك صحّ عندهم الأحاديث الدالّة علىٰ فضائل الخلفاء الراشدين، فهم يجمعون بين الأحاديث الصحاح وينزلون كلّاً منزله الذي أنزله الله، ولا ينقصون أحداً ممّن صحّ فيه هذا الحديث.

والشيعة ينقلون الأحاديث من كتب أصحابنا ممّا يتعلّق بفضائل أهل البيت، ويسكتون عن فضائل الخلفاء وأكابر الصحابة، ليتمشّىٰ لهم الطعن والقدح، وهذا غاية الخيانة في الدين، وأيّة خيانة أعظم من أنّ رجلاً ذكر بعض كلام أحدٍ ممّا يتعلّق بشيء، وترك البعض الآخر ممّا يتعلّق بعين ذلك الشيء، ليتمشّىٰ به مذهبه ومعتقده؟! ونعوذ بالله من هذه العقائد الفاسدة»[٣].

بل إنّه يرىٰ في كلام آخر له أنّ التشكيك في فضائل أكابر الصحابة ـ كالخلفاء ـ ينافي الإيمان، وهذه عبارته:

«لا يشكّ مؤمن في فضائل عليّ بن أبي طالب، ولا في فضائل أكابر

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٤٢٧.

(٢) دلائل الصدق ٢ / ٥٦٥.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ٥٨٨.

الصحابة كالخلفاء»[١].

فأوّلاً: إنّه يشترط في قبول الخبر الصحيح الوارد عندهم في فضل أمير المؤمنين عليه السلام أن لا يكون سبباً إلىٰ الطعن في من تقدّم عليه في الخلافة، وإلّا فالخبر غير مقبول؛ هذا كلامه.

وأيّ خبر في فضله عليه السلام لا يكون سبباً في القدح في القوم وإبطال تقدّمهم عليه؟!

وثانياً: إنّه في الوقت الذي لا يروي في كتابه روايةً واحدة من كتب الإمامية ليستدلّ بها علىٰ العلّامة الحلّي أو يلزمه بها، يريد من الإماميّة قبول كلّ ما ورد في كتب قومه في فضل الصحابة، بل يقول إنّ التشكيك في ذلك منافٍ للإيمان!

وثالثاً: إنّه لم يرو في كتابه رواية مسندةً ـ ولا واحدةً ـ عن شيء من كتب قومه، فكأنّه لم يكن له إلمام بعلوم الحديث والأسانيد والرجال، ومع ذلك يدّعي صحّة ما رووه في حقّ الصحابة!

ورابعاً: إنّه ينصّ هنا علىٰ التسليم بما صحّ في فضل عليّ عليه السلام، ولكنّه في كثير من الموارد التي يستدلّ العلّامة الحلّي فيها بالأحاديث الصحاح يكذّب بالحديث أو يشكّك في صحّته، تبعاً لابن تيميّة وإنْ لم يصرّح باسمه والأخذ منه!

وخامساً: إذا كان يدّعي حبّ عليّ عليه السلام، وكان صادقاً بحمد الله علىٰ ذلك، فما باله قد والىٰ أشدّ أعدائه وأكبر مبغضيه كمعاوية وابن العاص ومروان وأشباههم، ولم يحكم عليهم بالنفاق، مع اتّضاح حالهم في

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٤٩٨.

بغض الإمام وآستمرارهم علىٰ عداوته وسبّه ؛ كما قال الشيخ المظفّر ؟ !

وسادساً : إنّه يتّهم الإمامية بالخيانة ، وكأنّه يجهل أدنىٰ شرائط البحث والجدل !

وقد كرّر هذا الرجل أمثال هذه الكلمات ، مع افتراءات وأباطيل أُخرىٰ ، فمثلاً : يقول في موضع : «والعجب ، إنّ هذا الرجل لا ينقل حديثاً إلّا من جماعة أهل السُنّة ، لأنّ الشيعة ليس لهم كتاب ولا رواة ولا علماء مجتهدون مستخرجون للأخبار ، فهو في إثبات ما يدّعيه عيال علىٰ كتب أهل السُنّة ، فإذا صار كذلك ، فلِمَ لا يروي عن كتب الصحاح ؟ ! . . .»[1] .

يقول هذا ، وكأنّه يجهل أنّ ما يصنعه العلّامة الحلّي هو الصواب في مقام المناظرة ! ويدّعي مع ذلك أنْ لا كتاب للشيعة ولا علماء ، وأنّهم في إثبات إمامة أمير المؤمنين وإبطال خلافة من تقدّم عليه عيال علىٰ أهل السُنّة !

لكنّه في موضع آخر يعترف بوجود كتب للشيعة ، غير إنّه يرميها بأنّها من موضوعات يهودي ! ! فيقول : «وصحاحنا ليس ككتب الشيعة التي اشتهر عند السُنّة أنّها موضوعات يهودي كان يريد تخريب بناء الإسلام ، فعملها وجعلها وديعةً عند الإمام جعفر الصادق ، فلمّا توفّي حسب الناس أنّه من كلامه ، والله أعلم بحقيقة هذا الكلام ، وهذا من المشهورات ، ومع هذا لا ثقة لأهل السُنّة بالمشهورات ، بل لا بُدّ من الإسناد الصحيح حتّىٰ تصحّ الرواية .

وأمّا صحاحنا ، فقد اتّفق العلماء أنّ كلّ ما عُدّ من الصحاح ـ سوىٰ

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٣٥١ .

التعليقات في الصحاح الستّة ـ لو حُلف بالطلاق أنّه من قول رسول الله أو من فعله وتقريره، لم يقع الطلاق، ولم يحنث»(١).

فانظر، كيف يتجاسر علىٰ الإمام الصادق عليه السلام، وعلىٰ عامّة الإمامية، ثمّ يحاول الخروج من عهدة ذلك!!

الثالثة: لقد قال في كلٍّ من عليٍّ وأبي بكر وعمر: «له فضائل لا تُعدّ ولا تحصىٰ»..

لكن مَن الأفضل؟!

وهل تقديم المفضول علىٰ الفاضل جائز أو قبيح؟!

لا يخفىٰ أنّ العلّامة الحلّي ﷺ استدلّ لإمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بالنقل والعقل..

أمّا النقل، فالكتاب ونصوص السُنّة الصحيحة عند القوم والمعتبرة عند الفريقين..

وأمّا العقل، فبأفضلية أمير المؤمنين، وأنّ الأفضل هو الإمام.

وقد أجاب ابن روزبهان عن الأدلّة النقلية بأنّها ليست بنصّ علىٰ الإمامة، وأمّا عن الوجوه العقلية فقد صرّح قائلاً: «إمامة المفضول عندنا جائزة»(٢).

وهذا من أهمّ مواضع المقارنة بين آراء ابن روزبهان وآراء ابن تيميّة، فإنّه علىٰ شدّة نصبه وعداوته لأمير المؤمنين عليه السلام، ينصّ في غير موضع من كتابه **منهاج السُنّة** ـ كغيره من أعلام القوم ـ علىٰ عدم جواز

(١) دلائل الصدق ٢ / ٥٩٠.
(٢) دلائل الصدق ٣ / ٤٦٣.

تولية المفضول مع وجود الفاضل[١].

أمّا ابن روزبهان فيجوّز ذلك ، بل يدّعي كونه مذهب أهل السُنّة ـ إن كان مراده من قوله : «عندنا» ذلك ـ، ليتمكّن من تبرير إمامة أبي بكر بعد رسول الله !

وهكذا ، فقد وجدنا ابن روزبهان ـ في مواضع من كتابه ـ أشدّ عداءً لأمير المؤمنين من ابن تيميّة..

فمثلاً : لمّا استدلّ العلاّمة في كتابه **منهاج الكرامة** بقوله تعالىٰ : ﴿**إنّي جاعلك للناس إماماً**﴾[٢] وذكر الرواية الواردة في ذيلها عن طريق الفقيه ابن المغازلي الواسطي الشافعي[٣] ، لم يكذّب ابن تيميّة تلك الرواية ، وإنّما طالب بصحّتها[٤] !

أمّا ابن روزبهان فيقول : «هذه الرواية ليست من كتب أهل السُنّة والجماعة ، ولا أحد من المفسّرين ذكر هذا»[٥].. بل قد تكلّم في ابن المغازلي وطعن فيه كما تقدّم.

ووجدنا إقرار ابن تيميّة بحكم عمر برجم الحامل والمجنونة[٦] ، وابن روزبهان يكذّب أو يشكّك في الخبر كما تقدّم.

هذا ، وقد كان في النيّة أن نقارن بين ابن روزبهان وبين ابن تيميّة

---

(١) منهاج السُنّة ٧ / ١٣٤ و ج ٨ / ٢٢٨.

(٢) سورة البقرة ٢ : ١٢٤.

(٣) منهاج الكرامة : ١٢٥ طبعة إيران ، وانظر : مناقب الإمام عليّ عليه السلام : ٢٣٩ ح ٣٢٢ ، دلائل الصدق ٢ / ١٣٩.

(٤) منهاج السُنّة ٧ / ١٣٣.

(٥) دلائل الصدق ٢ / ١٣٩.

(٦) منهاج السُنّة ٦ / ٤١ و ٤٥.

وكتابيهما في الردّ علىٰ العلّامة الحلّي ، ولكنّا تـركنا ذلك إلىٰ مـجال آخـر خوفاً من الإطالة .

والحمـد لله أوّلاً وآخراً ، وصلّىٰ الله علىٰ سيّدنا محمّـد وآله الطيّبين الطاهرين وسلّم تسليماً كثيراً .

عليّ الحسـيني الميلاني

العلّامة الحلّي[1]

هو الشيخ الأجلّ أبو منصور جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهّر، المعروف بالعلّامة الحلّي، والعلّامة علىٰ الإطلاق، ويطلق عليه العلماء: آية الله، وإمام المعقول والمنقول.

وُلد في ٢٩ شهر رمضان سنة ٦٤٧ هـ كما ذكره هو نفسه في **الخُلاصة**، وتوفّي ليلة السبت ٢١ من المحرّم سنة ٧٢٦ هـ.

ذكره معاصره ابن دوواد الحلّي في **رجاله** فقال: «شيخ الطائفة، وعلّامة وقته، وصاحب التحقيق والتدقيق، كثير التصانيف، انتهت رئاسة الإمامية إليه في المعقول والمنقول، مولده سنة ٦٤٨، وكان والده ـ قدّس الله روحه ـ فقيهاً محقّقاً، عظيم الشأن».

وما ذكره ابن داوود من تاريخ ولادته هو الأشهر والأصحّ.

ووصفه معاصره القاضي البيضاوي بـ: «إمام المجتهدين في علم الأُصول».

وقال ابن كثير: «شيخ الروافض بتلك النواحي، وله التصانيف

---

(١) راجع في تفصيل ترجمته: رجال ابن داود: ١١٩ رقم ٤٦١، تاريخ ابن الوردي ٢ / ٢٦٩ ـ ٢٧٠، ذيول العبر ـ للذهبي ـ ٤ / ٧٧، البداية والنهاية ١٤ / ١٠٠، الوافي بالوفيات ١٣ / ٨٥ رقم ٧٩، لسان الميزان ٢ / ٣١٧ رقم ١٢٩٥، الدرر الكامنة ٢ / ٤٠ رقم ١٦١٩، النجوم الزاهرة ٩ / ٢٦٧، مرآة الجنان ٤ / ١٠٨، رياض العلماء ١ / ٣٥٨، الأعلام ٢ / ٢٢٧، معجم المؤلّفين ١ / ٥٩٨ رقم ٤٤٩٦، وغيرها.

الكثيرة، يقال: تزيد علىٰ مئة وعشرين مجلّداً، وعدّتها خمسة وخمسون مصنّفاً، في الفقه والنحو والأُصول والفلسفة والرفض وغير ذلك، من كبار وصغار، وأشهرها بين الطلبة شرح ابن الحاجب في أُصول الفقه».

وذكره الصفدي فقال: «الإمام العلّامة ذو الفنون، عالم الشيعة وفقيههم، صاحب التصانيف التي اشتهرت في حياته... وكان يصنّف وهو راكب، وكان ريّض الأخلاق، حليماً، قائماً بالعلوم، حكيماً، طار ذِكره في الأقطار، وآقتحم الناس إليه وتخرّج به أقوام كثيرة».

ووصفه ابن حجر في **لسان الميزان** فقال: «عالم الشيعة وإمامهم ومصنّفهم، وكان آيةً في الذكاء، شرح مختصر ابن الحاجب شرحاً جيّداً سهل المأخذ غايةً في الإيضاح، وآشتهرت تصانيفه في حياته، وهو الذي ردّ عليه الشيخ تقي الدين ابن تيميّة في كتابه المعروف بالردّ علىٰ الرافضي، وكان ابن المطهّر مشتهر الذِكر وحسن الأخلاق، ولمّا بلغه بعض كتاب ابن تيميّة قال: لو كان يفهم ما أقول أجبته».

وقال في **الدرر الكامنة**: «لازم النصير الطوسي، وآشتغل في العلوم العقلية فمهر فيها، وصنّف في الأُصول والحكمة، وكان رأس الشيعة بالحلّة، وآشتهرت تصانيفه، وتخرّج به جماعة، وشرحه علىٰ مختصر ابن الحاجب في غاية الحسن في حلّ ألفاظه وتقريب معانيه، وصنّف في فقه الإمامية وكان قيّماً بذلك داعياً إليه.

ولمّا وصل إليه كتاب ابن تيميّة في الردّ عليه كتب أبياتاً أوّلها:

لو كنتَ تعلمُ كلَّ ما عَلِمَ الوَرىٰ ... طُرّاً لَصِرتَ صديقَ كلِّ العالَمِ

لكنْ جَهِلتَ فقلتَ: إنّ جميعَ مَن ... يَهوىٰ خلافَ هَواكَ ليسَ بعالِمِ»

وقال ابن تغري بردي: «كان عالماً بالمعقولات، وكان رضي الخُلق

حليماً، وله وجاهةٌ عند خربنده ملك التتر، وله عدّة مصنّفات».

وقصّته مع أُولجايتو وآنتقاله إلىٰ مذهب الإمامية مشهورة.

قرأ رحمه الله علىٰ عدد كثير من العلماء كالخواجة نصير الدين الطوسي، وآبن مِيثم البحراني، وشمس الدين الكشّي الشافعي، الذي كان يعترض عليه العلّامة أحياناً فيحير الشيخ بجوابه ويعترف له بالعجز.

وقد تتلمذ علىٰ يديه خَلق كثير.

توفّي بالحلّة المزيدية[1]، ونقل إلىٰ النجف الأشرف فدفن في حجرة عن يمين الداخل إلىٰ الحضرة الشريفة من جهة الشمال، وقبره ظاهر معروف مزور إلىٰ اليوم.

* * *

---

(١) المزيديّة: نسبةً إلىٰ سيف الدولة صدقة بن منصور بن دبيس بن علي بن مزيد الأسدي، أوّل من عمرها ونزلها في سنة ٤٩٥هـ.

الفضل بن روزبهان[1]

هو أبو الخير فضل الله بن روزبهان ـ القاضي بأصبهان ـ بن فضل الله الأمين بن أمين الدين، الخنجي الأصل، الأصبهاني الشيرازي الشافعي الصوفي، الشهير بـ: خواجه مولانا ـ أو: خواجه ملّا ـ، مؤرّخ، مشارك في بعض العلوم.

ذكره السخاوي في **الضوء اللامع** فقال: «لازم جماعة كعميد الدين الشيرازي، وتسلّك بالجمال الأردستاني وتجرّد معه، وتقدّم في فنون من عربية ومعانٍ وأصلين وغيرها، مع حسن سلوك وتوجّه وتقشّف ولطف عشرة وآنطراح[2] وذوق وتقنّع.

قدم القاهرة فتوفّيت أُمّه بها، وزار بيت المقدس، والخليل، ومات شيخه الجمال ببيت المقدس فشهد دفنه، وسافر إلىٰ المدينة النبويّة فجاور بها أشهراً من سنة سبع وثمانين، ولقيني بها فسُرّ بعد أن تكدّر حين لم يجدني بالقاهرة، مع إنّه حسن له الاجتماع بالخيضري فما انشرح به، وقرأ علَيَّ **البخاري** بالروضة، وسمع دروساً في الاصطلاح، وآغتبط بذلك كلّه، وكان يبالغ في المدح بحيث عمل قصيدة بديعة يوم ختمه أُنشدت

---

(١) آنظر تفصيل ترجمته في: الضوء اللامع ٦ / ١٧١ رقم ٥٨٠، هديّة العارفين ٥ / ٨٢٠، معجم المؤلّفين ٢ / ٦٢٣ رقم ١٠٨٢٩، مقدّمة «إحقاق الحقّ».

(٢) الانطراح: أراد به هنا الانبساط مع الإخوان ورفع الكلفة ودماثة الخلق، مأخوذ من الانطراح علىٰ الوسادة؛ والأَوْلىٰ لغةً أن يعبّر بـ «الانشراح».

بحضرتنا في الروضة، أوّلها:

رَوَىٰ النســـيمُ حــديثَ الأحــبّاءِ فصحّ ممّا روىٰ أسقامُ أحشائي[١]

وهي عندي بخطّه الحسن مع ما قيل نظماً من غيره، وكذا عمل أُخرىٰ في ختم **مسلم**، وقد قرأه علىٰ أبي عبدالله محمّد بن أبي الفرج المراغي حينئذٍ، أوّلها:

صَحّحتُ عَنكُم حديثاً في الهوىٰ حَسَنا

أنْ ليسَ يعشَقُ مَن لمْ يَهجُرِ الوَسَنا

وهي بخطّه أيضاً في ترجمته من **التاريخ الكبير**، وكتبتُ له إجازة حافلة، افتتحتها بقولي:

أحمد الله، ففضل الله لا يجحد، وأشكره فَحَقٌّ له أنْ يُشكر ويُحمد، وأُصلّي علىٰ عبده المصطفىٰ سيّدنا محمّد..

ووصفته بما أثبتُّه أيضاً في التاريخ المذكور..

وقال لي: إنّه جمع مناقب شيخه الأردستاني، وإنّ مولدهُ فما بين الخمسين إلىٰ الستّين، ثمّ لقيني بمكّة في موسمها، فحجّ ورجع إلىٰ بلاده مبلّغاً إن شاء الله سائر مقاصده ومراده، وبلغني في سنة سبع وتسعين أنّه كان كاتباً في ديوان السلطان يعقوب لبلاغته وحسن إشارته».

وذكر السيّد نعمة الله الجزائري في **مقاماته** بأنّه كانت له بنت، فلمّا بلغت مبلغ النساء خطبها منه شرفاء مكّة وعلماء الحرمين، فقال: بنتي هذا[٢]

---

(١) البيت من البحر البسيط، ووزنه: مستفعلن فاعلن مستفعلن فَعْلُن، وصدرُه مختلُّ الوزن، ولكي يستقيم كان عليه أن يقول مثلاً: «روّىٰ النسيمُ أحاديثَ الأحبّاءِ»..
ولكنّه موزونٌ علىٰ طريقته في الشعر!

(٢) كذا.

لا كفو لها ، لأنّ سلطان العجم وإنْ كان علوياً ـ أي السلطان الشاه إسماعيل الصفوي ـ إلّا أنّه من الرَّفَضَة ، وسلطان الروم وإنْ كان من أهل السُّنّة إلّا أنّه ليس بعلويٍّ» .. إلىٰ آخر ما قال .

وكان صاحب أسفار ، فسافر إلىٰ الحرمين ، وبيت المقدس ، والقاهرة ، والخليل ، وما وراء النهر ـ سمرقند وبخارىٰ ـ ، وكان يصحب معه أُسرته ، وتولّىٰ القضاء بمصر والحرمين .

له من المصنّفات :

«إبطال المنهج الباطل» في الردّ علىٰ ابن المطهّر ..

و «بديع الزمان» في قصّة حيّ بن يقظان ..

و «شرح الوصايا» لعبد الخالق الغجدواني ..

و «عالم آرا» في تاريخ الدولة البايندرية ـ فارسي ـ ..

وتعليقة علىٰ «إحياء العلوم» للغزّالي ..

وتعليقة علىٰ «تفسير الكشّاف» للزمخشري ..

وتعليقة علىٰ شرح المواقف ..

وتعليقة علىٰ شرح الطوالع ..

وتعليقة علىٰ تفسير البيضاوي ..

وشرح المقاصد في الكلام ..

وكتاب في الإجازات ..

وكتاب في ترجمة شيخه الأردستاني .

* * *

القاضي التُستري[1]

هو السيّد الشريف نور الله بن شريف الدين عبدالله بن ضياء الدين نور الله بن محمّد شاه الحسيني المرعشي التستري، المعروف بـ: الشهيد الثالث.

وُلد في تستر بخوزستان سنة ٩٥٦ هـ، ونشأ بها، وأخذ العلوم الأوّلية عن أفاضل مدينة تستر، ومنهم والده، ثمّ انتقل إلىٰ مشهد الإمام الرضا عليه السلام سنة ٩٧٩ وكان عمره نحو ٢٣ عاماً، وحضر دروس العلّامة المحقّق المولىٰ عبد الواحد التستري وغيره، بقي في مدينة مشهد نحو ١٤ عاماً.

ثمّ انتقل سنة ٩٩٣ إلىٰ البلاد الهندية، وتقرّب إلىٰ أبي الفتح ابن عبد الرزّاق الگيلاني وكان له جاه في بلاط أكبر شاه (٩٤٢ ـ ١٠٢٥ هـ) فولّاه القضاء بمدينة لاهور، فاستقلّ إلىٰ أيّام جهانگير، وكان يخفي مذهبه عن الناس تقيّة، ويقضي علىٰ مذهبه بما وافقه من مذهب أهل السُنّة.

وقال صاحب **رياض العلماء**: «هو أوّل من أظهر التشيّع في بلاد الهند من العلماء علانية، وصدع بالحقّ الصريح والصدق الفصيح تقريراً

---

(١) راجع تفصيل ترجمته في: رياض العلماء ٤/ ٢٦٠، أمل الآمل ٢/ ٣٣٦، أعيان الشيعة ١٠/ ٢٢٨، شهداء الفضيلة: ١٧١، هديّة العارفين ٦/ ٤٩٨، الأعلام ٨/ ٥٢، معجم المؤلّفين ٤/ ٤٤ رقم ١٧٧٤٣.

وتحريراً ، نظماً ونثراً ، وجاهد في إعلاء كلمة الله ، وجاهر بإمامة عترة رسول الله ، حتّىٰ استشهد جوراً في بلدة لاهور من بلاد الهند ، وقتل ظلماً فيها لأجل تشيّعه وتأليفه **إحقاق الحقّ** ، وقصّة قتله مشهورة ، وذلك في عام ١٠١٩ هـ» .

مصنّفاته :

له سبعة وتسعون كتاباً ورسالة ، أشهرها :

إحقاق الحقّ ؛ وهو الذي أوجب قتله ، ألّفه ردّاً علىٰ الفضل بن روزبهان في كتابه «إبطال نهج الباطل» . .

مجالس المؤمنين . .

مصائب النواصب . .

الصوارم المهرقة في الردّ علىٰ الصواعق المحرقة . .

حاشية علىٰ تفسير البيضاوي . .

الحسن والقبح . .

وغيرها .

* * *

الشيخ المظفّر[1]

نسبه وأُسرته :

هو : العلّامة الحجّة الشيخ محمّد حسن بن الشيخ محمّد بن الشيخ عبدالله بن الشيخ محمّد بن الشيخ أحمد بن مظفّر الصيمري[2] الجزائري[3] .

زعيم ديني كبير ، متكلّم وباحث قدير ، أديب وكاتب معروف ، وصاحب قريحة شِعرية رقيقة .

يرجع نسب شيخنا المترجَم إلىٰ أُسرة عريقة بالفضل والعلم ، عرفت في النجف الأشرف أواسط القرن الثاني عشر ، ولها فروع كثيرة وآنتشر أفرادها في كثير من المدن ، كالبصرة ، والقرنة ، والمدَيْنَة ، والمحمّرة ، والأهواز ، وكربلاء ، والحيرة ، وعفك ، وبغداد ، ويسكن قسم منهم مدينة حلب .

---

(١) راجع في تفصيل ترجمته ﷺ : شعراء الغريّ ٧ / ٥٢٨ ـ ٥٣٩ و ج ٢ / ٣٧٤ و ج ٦ / ١٦١ ، ماضي النجف وحاضرها ٣ / ٣٦٩ رقم ١٣ ، معارف الرجال ٢ / ٢٤٦ ، أعيان الشيعة ٩ / ١٤٠ ، طبقات أعلام الشيعة ـ نقباء البشر في القرن الرابع عشر ـ ج ١ ـ ق ١ ـ / ٤٣١ رقم ٨٥٤ ، الذريعة ٨ / ٢٥١ رقم ١٠٣٣ ، الأعلام ٦ / ٩٥ ، معجم المؤلّفين ٣ / ٢٣٦ رقم ١٢٨٨٤ ، ديوان السيّد مصطفىٰ جمال الدين : ٤٤١ ـ ٤٤٨ ، مقدّمة « دلائل الصدق » ط . القاهرة بقلم : الشيخ محمّد طاهر آل الشيخ راضي .

(٢) نسبة إلىٰ الصيامر ، وهي قبيلة في رساتيق البصرة وضواحيها ، وقيل سمّي باسم نهر من أنهار البصرة القديمة .

(٣) نسبة إلىٰ منطقة الجزائر في جنوب العراق .

ويـرجـع نسب آل المـظفّر إلىٰ آل مسروح مـن أُصـول آل عـلي المضريّين، القاطنين في أرض العوالي بالحجاز، ولا تزال بـعض فـروعها تسكن في عوالي المدينة المنـوّرة حتّىٰ يومنا هذا، وقد كان لأحـد أفـراد الأُسرة الماضين ـ وهو الشيخ يونس بن الشيخ أحمد ـ مـراسـلات مـعهم وآتّصال وثيق بهم.

وقد هاجر مظفّر بن عطاء الله ـ جدّ الأُسرة الأعلىٰ ـ من مدينة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم قبل القرن العاشر الهجري وقصد النجـف الأشرف، فـقطن فيها وآخـتلف عـلىٰ عـلمائها فـاستفاد مـنهم، أمّا وجـودهم فـي البـصرة والمَدَيْـنَة فيتّصل بالقرن الحادي عشر.

وقد نبغ من هذه الأُسرة أعلام كثيرون، أشهرهم الشيخ إبراهيم بـن محمّـد بن عبـد الحسين، المعروف بالجزائـري، المـعاصر للشـيخ جـعفر الكبير، رحل من النجف إلىٰ الكاظمية فتوطّنها وقرأ عـلىٰ أسـاتذتها، وله مؤلّفات ذهبت ضمن كتبه التي بيعت بعد وفاته، وتوفّي بها فدفن في رواق المرقد الكاظمي، وله مسجد فيها يعرف باسمه إلىٰ اليوم، وقد وُجدت له أحكامٌ مُمضاة من علماء وقته.

والـده:

ووالد المترجَم هو العلّامة الشيخ محمّـد المظفّر، مـن كـبار عـلماء الإمامية في مطلع القرن الرابع عشر، وقد توفّي في أوّل ربـيع الأوّل سـنة ١٣٢٢ هـ في سنّ الستّين بمرض الوباء، وله عدّة مصنّفات، منها: توضيح الكلام في شرح شرائع الإسلام، وهو دورة فقهية كاملة شرح فيها كـتاب «شرائع الإسلام» للمحقّق الحلّي بإيجاز وتركيز، وهو لا يزال مخطوطاً.

والـدتـه :

ويرجع نسبه من جهة الأُمّ إلىٰ عائلة الطريحي ، وهي عـائلة عـربية علمية استوطنت النجف الأشرف منذ عدّة قرون ، وتُعدّ من أقدم العوائـل العربية في النجف ، فأُمّه الفاضلة ابنة الشيخ عبـد الحسين الطريحي .

إخوتـه :

وللمترجَم ثلاثة إخوة كانوا من العلماء الأعلام ، وهم :

١ ـ الحجّة الشيخ عبـد النبي ، المتوفّىٰ سنة ١٣٣٧ هـ ، وهو الذي تولّىٰ رعاية شيخنا المترجَم بعد وفاة والدهم .

٢ ـ الشيخ محمّـد حسين ، المتوفّىٰ سنة ١٣٨١ هـ ، بـاحث عـالم بالأدب والتاريخ ، له تصانيف عديدة منها : الإمام الصـادق عليه‌السلام ، الإسـلام نشوؤه وارتقاؤه ، تاريخ الشيعة ، ميثم التمّار ، مؤمن الطاق .

٣ ـ العلّامة الكبير الشيخ محمّـد رضا ، المتوفّىٰ سنة ١٣٨٤ هـ ، عميد كلّية الفقه في النجف الأشرف ، صاحب المصنّفات الجليلة : أُصول الفقه ، المنطق ، عـقائد الإمـامية ، السـقيفة ، والكـتب الثـلاثة الأُولىٰ مـن الكـتب الأساسية في منهج الحوزات العلمية ، وعليها المدار اليوم في دروس مرحلة المقدّمات ، وهو مضافاً إلىٰ كونه عالماً مجتهداً وفقيهاً أُصولياً فقد كان أديباً وشاعراً مجيداً .

ولادتـه ونشأته وسجاياه :

وُلد شيخنا المترجَم له في النجف الأشرف في ١٢ صفر عام ١٣٠١ ،

ونشأ فيها، وترعرع في أنديتها ومحافلها، درس علىٰ والده وغيره النحو، والصرف، وعلوم البلاغة، والمنطق، والحساب، والفلك، وعلم الكلام، والحديث، والفقه وأُصوله، وعلوم الدين والأدب، ونال منها حظّاً وافراً.

حضر دروس الشيخ الآخوند محمّد كاظم الخراساني، والسيّد محمّد كاظم الطباطبائي اليزدي، وشيخ الشريعة الأصفهاني، والشيخ علي ابن الشيخ باقر الجواهري، وقد أجازه معظم هؤلاء المراجع العظام إجازة الاجتهاد عام ١٣٣٢ هـ، كما أجازه بالرواية شيخه شيخ الشريعة..

فاستقلّ برأيه وباشر في مواصلة الأبحاث الخارجية منذ ذلك الحين، فأتمّ عشرات الدورات الفقهية والأُصولية، حضرها رعيل كبير من أهل الفضل والعلم، وقد تخرّج علىٰ يديه جملة من الأفاضل.

وقد تنبّه إلىٰ مقامه العلمي عشرات الرجال من أهل اليقين والمعرفة فقلّدوه مع وجود زعماء مشتهرين آنذاك، أمثال الميرزا النائيني والسيّد أبو الحسن الأصفهاني، وكان السيّد أبو الحسن يحترمه ويجلّه وقد رجاه غير مرّة أن يُرجِع إليه كلّ ما يتعلّق بالقضاء إليه، ولكنّه رفض رفضاً باتّاً، وآثر الانعزال والانصراف إلىٰ التأليف والتدريس والعبادة، كما كرّر عليه أن يقيم صلاةَ الجماعة بمكانه في الجامع الهندي فرفض أيضاً، ولم يخرج من العراق طيلة حياته إلّا مرّة واحدة سافر فيها إلىٰ إيران عام ١٣٦٨ هـ لزيارة الإمام عليّ الرضا عليه السلام للاستشفاء بعد إجراء عملية جراحية أُجريت له في النجف الأشرف.

وبعد وفاة السيّد أبو الحسن الأصفهاني سنة ١٣٦٥ هـ ظهر شيخنا المظفّر إماماً مبرّزاً ومرجعاً من مراجع المسلمين، رغم أنّه كان قد آثر العزلة.

وصفه الشيخ جعفر آل محبوبة بأنّه من العلماء الأبرار ، والمجتهدين الأخيار ، لم يناقَش في ورعه وصلاحه ، وللناس فيه أتمُّ الوثوق ، صلّىٰ خلفه كثير من أهل الفهم والمعرفة ، ورجع إليه في التقليد جماعةٌ من الناس ، تقرأ في غضون جبينه آثار الأبرار ، وتلوح علىٰ مخايله سماتُ أهل الورع ، يغلب عليه الهدوء والسكون .

ثمّ قال : رأيته رجلاً صالحاً نقي الضمير ، طاهر النفس ، متعفّفاً ، صادقاً في القول .

ووصفه صاحب **شعراء الغريّ** بقوله : عرفته معرفة حقّة ، وآتّصلت بشخصه ـ شأن غيري ممّن اتّخذوا العلم صفة لهم ـ فوجدته إنساناً فذّاً قد حصل علىٰ كافّة الصفات الطيّبة والخلال الحميدة ، قد نُزّه عن كلّ ما يوصم به المرء من زَهْوٍ وتدليس أو حبٍّ للظهور والغطرسة ، يتواضع للكبير والصغير بصورة لم تُفقده قوّةَ الشخصية ، وجلال الزعيم ، ولَطُف مزاجه حتّىٰ عاد كالزجاجة الصافية التي لا درن عليها أو غبار ، وبهذا أخذ بمجامع قلوب مختلف الطبقات ورجال الدين ، وقلّ من حاز علىٰ رضا الناس إلّا هو وأفرادٌ يُعدّون بالأصابع قد تجرّدوا عن زَهْوِ الحياة وزخرفها ، وآبتعدوا عن كلّ ما يوجد الريبة والشكّ ، وتمشّىٰ باحتياطه في سيرته حتّىٰ لا يكاد أن يتطرّق الوهم إلىٰ نفسه ، فقد بلغ مرتبة من الصفاء والتجرّد أهّلته أن يرتفع في جوّه الذي زخر بالأصفياء والأولياء ارتفاعاً بيّناً ، وظهر في مجتمعه الذي كثر فيه مراجع الدين ظهوراً دون أن يرغب به أو يقصده ، وكم جاءه المال فتغاضىٰ عنه ، وآتّبعته الزعامة فأعرض عنها ، وهو بقية السلف الصالح الّذين تتواتر عنهم القصص والأخبار بهذا الشأن .

ثمّ قال : عرفته معرفة جعلتني أُكبِر مقامه لا لغاية ، وأُحبّه لا لقصد ،

سوىٰ ما احتفظ به من شخصية رصينة مُحكَمة الروح والعقل ، محكمة الدين والخُلُق ، لهذه الصفات أحببته وأحبّه الآلاف مثلي من الّذين لم يحترموا إلّا الحقّ والعدل والدين ، ولهذه الصفات أكبرته ؛ لأنّه سخر بالزعامات المزيّفة ، والشخصيات المرهّلة ، والنفسيّات التي أتعبت هواها فقادها إلىٰ مصير مظلم وهُوّة عميقة من محاسبة الله والضمير ، ولهذه الصفات عرفت أنّ الأرض لا تخلو من حجّة ،... ليعيد إلىٰ النفوس الساخطة اطمئنانها ، والقلوب المرتبكة سكونها ، والعقائد المتزلزلة إرجاعها ، لهذه الصفات أصبح المترجَم له علماً من أعلام الدين ، لا يرجع له إلّا من عرف الله وتبع تعاليم الدين الصحيحة .

وقال في حقّه الشيخ محمّد شيخ الشريعة ـ من علماء باكستان ، بمناسبة ذكرىٰ مرور أربعين يوماً علىٰ وفاة شيخنا الفقيد ، والتي أُقيمت في النجف الأشرف ـ: اعتدتُ ألّا أكتب إلّا ما يترجم شعوري ، وأبتدئ بإرضاء ضميري قبلَ غيري ، فحقّاً أقول : إنّا فقدنا بارتحال شيخنا الأعظم آية الله المظفّر أطهر وأطيب وأزكىٰ شخص عرفته في حياتي ، وأعتقد أنّ الهيئة العلمية الدينية النجفية والجامعة الإسلامية العامّة قد انثلمت بوفاة فقيدنا الأكبر ، فقد كان منهلاً لروّاد العلم ، ومقتدىً للمؤمنين ، وأباً بارّاً للمسلمين .

ثمّ قال : لا يجتمع التواضع والمرونة مع الكبرياء ولكنّهما يجامعان العظمة ، فقد كان رحمه الله عظيماً متواضعاً ، مهاب الجانب محبوباً ، يغمر جليسه بعظمته الروحية الأخلاقية ، ويصهره حتّىٰ يصبح منطق الجليس نزيهاً عارياً من الغمز واللمز ، فلم تكن ترىٰ في مجلسه غير الأدب الديني من دون أن يحدّد أحداً في منطقه ، إذا ذهبت إليه بحاجة كان يتضاءل كأنّه

المحتاج ولم تتركه إلّا وأنت راضٍ عنه سواءً أجابك أم ردّك، وإنْ قلّ الأخير.

كان جواداً بذولاً، في شخصيّته وماله، وكلّ ما أُوتي، فقد كان رحمه الله يعتقد أنّ شخصيّته مِلْك للمسلمين يجب أن ينتفعوا بها، ولم يبخل بها علىٰ أحد، وأعتقد أنّ التصدّق بالشخصية أعظمُ وأصعبُ علىٰ الرجل من التصدّق بماله، بل أشدّ من التصدّق بنفسه بمراتب.

وقال الشيخ محمّد طاهر آل راضي: كلٌّ يعلم علقة آل المظفّر بجمعية منتدىٰ النشر، وقد آزر المرحوم جميع خطوات الجمعية، لا لأنّ إخوانه منسوبون إليها، بل لاعتقاده أنّ تلك الحركة خطوة إصلاحية للدين والمجتمع.

ثمّ قال: أُقسم بالله ـ وهو علَيَّ شهيد ـ إنّي مع قربي بجواره وحظوتي بمجالسته ـ سفراً وحضراً ـ ما وجدّته نصر الجمعية أو جهات أُخرىٰ بدوافع الانتماءات الفردية والتعصّبات الخاصّة، بل لم يكن يفهم التعصّبات القبلية أو القومية، ولا أُغالِ إنْ قلتُ: إنّ أخاه وأيَّ مسلمٍ آخرَ كان عنده سيّان إلّا بما ميّز الشارع بينهما، وكان التمايز عنده بالتقوىٰ لا بالبياض والسواد، وكان مجبولاً علىٰ هذا الخلق الكريم، لا أنّه يعمل به إطاعة للشرع الحنيف فقط.

وكمال الدين أن تُصبح الأحكامُ أخلاقاً مزيجاً بدم الرجل ولحمه.

كان فرداً عامّاً محذوفاً عنه جميع الإضافات الخاصّة، ولمثله الحقّ أن يكون علىٰ رأس أُمّة إسلامية عالمية، مع إنّه كان قدوة في التقوىٰ، بعيداً عن التقشّف والرياء، يحضر علىٰ المائدة الفخمة، ويشارك الفقراء في مآكلهم البسيطة، لا ينكر الأوّل تقشّفاً، ولا الثاني تكبّراً، يبتسم للفقير،

ولا يخضع لذوي الجاه والسلطان، متواضع مع الأوّل وعظيم مع الثاني، وكان عظيماً مع الناس أكثر من عظمته عند نفسه علىٰ حدّ قول إمامنا السجّاد عليه السلام: «**ولا ترفعني في الناس درجة إلّا حططتني عند نفسي مثلها**».

ثمّ قال: وإنّي لأحفظ له كلمة، وكم له من كلمات خالدة! وهي: «إنّ الرياء في زماننا لا معنىٰ له؛ لأنّ سوء الظنّ بلغ بالناس حدّاً يتوهّمون العبادة الخالصة من المؤمن رياءً، فلا فائدة للمرائي، ورياؤه لا ينخدع به الناس».

ثمّ قال الشيخ محمّد طاهر آل راضي في كلمته: ولا تظنّ أنّه لدماثة أخلاقه كان ممّن تقتحمه العين، فلقد كانت له هيبة تكاد أن ترتعد لها الفرائص، وتصطكّ لها الأخامص، ويخفق لها القلب.

كلّ ذلك في ما أعتقد سرّ هيبته الطاعة، وعلوّ مكانته منها، من غير أن يكون في شيء من ذلك متكلّفاً أو متزمّتاً، فإنّه المجبول علىٰ الترسّل والتبسّط، ولكنّه خُلِق خيّراً زكيّاً.

ثمّ قال: وقد ذكر لي بعض ثقات أقاربه، وكان أكبر من شيخنا سنّاً: إنّ الشيخ لمّا كان صبيّاً ما كانت له بطبعه هواية أن يلهو أو يلعب، بل كان يحشر نفسه مع الصبيان، ولكنّه يقف منهم علىٰ كثب فلا يشاركهم لعبهم ولهوهم، فكأنّه خُلِق علىٰ الاتّزان، وطُبع علىٰ الوقار.

وإنّي كنت أجتمع به، وأعدّ اجتماعي به من توفيقاتي، كمن يجتمع مع ملك من ملائكة الله، ولم أسمع منه مدّة العمر أن تعرّض لأحدٍ إلّا بالخير والإطراء إذا كان ممّن يستحقّ ذلك، وإلّا فلا يتعرّض له، وربّما يتعرّض غيره له فتكون خطّته خِطّة الدفاع عنه وحمله علىٰ الصحّة.

وهو ميمون النقيبة، مبارك الذات والفعل، أمّا بركة ذاته فلطهارتها بالطاعة والمعرفة والفناء في مرضاة الله مع علمه البالغ وفضله العظيم الجمّ، وأمّا بركة الفعل فقد شاهدته عقد الزواجَ لشابٍّ علىٰ فتاة، وبعد العقد ابتُلي الزوج بداء كان منه علىٰ أشدّ نواحي الخطر، يكاد أن يكون ميؤساً منه، ثمّ عافاه الله وعاد إلىٰ الصحّة الكاملة، وتزوّج الزوجة التي عقدها الشيخ له، فاتّفق أن اجتمعت بأحد العلماء فتذاكرنا ما جرىٰ لهذا الشابّ فقال لي: أمّا أنا فكنت علىٰ رجاء قوي، لم أيأس كما يئس الناس؛ لأنّ العاقد له كان الشيخَ، فإنّه الميمون المبارك، قد جُرّب أنّه ما عقد لشخص فخاب زواجه.

وكان ـ طاب مثواه ـ حليماً، يسعني أن أقول: إنّه ما رُئيَ غضب لنفسه أو لأمر من أُمور الدنيا، ولكنّه كان يتأجّج ناراً ويتميّز غيظاً إذا هتكت عصمة من عصم الدين.

لقد كان أعلىٰ الله مقامه مضرب المثل في التقوىٰ والعدالة عند الناس، حتّىٰ إنّي كنت أتصوّره أنّه معصوم غير واجب العصمة، والناظر إليه يحسّ أنّه يواجه وجهاً تنطق أساريره بمعنوية الهداية ونور الهدىٰ، وكنت أقصده للائتمام به في الصلاة، فإنّه ـ مضافاً إلىٰ كونه في أقصىٰ درجات العدالة ـ فقد كانت له في الصلاة نغمة، ولا سيّما في قنوته، فكأنّها تأخذ بيدك فترفعك إلىٰ نور معرفة الله، وكأنّك ترىٰ الجنّة والنار ماثلتين بين عينيك بإيحاء من تأثير صوته الخاشع، وعذوبة لهجته، وكمال معرفته، ومعراجيّة نفسه، وآتّصالها به تبارك وتعالىٰ فناءً وعرفاناً.

وكان ـ رحمه الله ـ من المجتهدين القلائل الّذين تلقّوا حوادث تطوّر الزمن بنفسٍ متفتّحة بعيدة عن التزمّت، فنظر بذلك إلىٰ الحياة نظرةً سمحاءَ، ومتىٰ واتاه الدليلُ أو قامت عنده الحجّة الشرعية أجاز ما يسهّل

علىٰ الناس أمرَ حياتهم . .

فمثلاً كان يرىٰ طهارة الكتابيّين وجوازَ الزواج منهم . .

كما كان يرىٰ أنّ الأدلّة غير متوفّرة علىٰ إنّ المتنجِّس يُنجِّس . .

وكان أعلىٰ الله مقامه يرىٰ لزومَ ترتيب الأثر في ما تعلّق بإثبات الأهلّة علىٰ وفق حكم الحاكم الشرعي ؛ معلّلاً بأنّ الحاكم بالهلال مجتهدٌ أهلٌ للحكم إذا تمّت الموازين ، وقد رتّب الأثر علىٰ ذلك في بعض أهلّة عيد فطر شهر رمضان ، عندما حكم بالهلال بعض المراجع وخالفه الآخرون ، لقد نظر شيخنا في ذلك إلىٰ الواقع دون أن يلتفت إلىٰ زاوية غير الحقّ ، وفي نفس الوقت فإنّ هذه الحادثة تكشف عن فنائه في ذات الله وتجرّده وبعده عن الأنانية .

وله من أمثال ذلك الكثير ، يترصّد الحقّ دائماً ولا يحيد عنه ، ولا تصدّه عنه نزوة من حبّ الذات وخلجاتها ، ولا نزعة من نزعات الكبرياء وتخيّلاتها .

وكان شيخنا من مشايخ التدريس ، دقيقَ النظر ، عميقَ التفكير والتحقيق ، حسنَ الأُسلوب في التفهيم ، فقد كان يحرّر المسألة بتحرير واضح يتبيّن فيه موضع الخلاف جليّاً ، لئلّا تلتبس الآراء من حيث تداخل بعض المصاديق ببعض ، ثمّ يُبدي رأيه معتضداً بالحجّة ، ذابّاً عمّا اختاره في تفنيد ما قيل أو يمكن أن يقال علىٰ خلافه ، مؤيّداً بالذوق الصحيح العالي ، والفطرة السليمة الحرّة ، غيرَ مأخوذ بما يستدعي اتّباع المشهور لكونه مشهوراً من دون أن تسانده الأدلّة .

وبالإمكان مراجعةُ كتبه الاستدلالية ـ ومنها كتابه المطبوع في مباحث

الحجّ ـ لتجد أُسلوبه بارزاً في عرض الأدلّة ومناقشتها، والانتهاء إلىٰ الرأي السديد.

شِعره:

والمترجَم له بالإضافة إلىٰ تفوّقه في الفقه والأُصول، وسُمُوّه في فهمها، فقد نال حظوةً كبرىٰ في الأدب والنظم، وله مع الشيخ جواد الشبيبي رحمه الله ـ الذي صاهره علىٰ ابنته الكبرىٰ ـ مساجلاتٌ أدبية.. ومنها قول الشبيبي من أبيات مطلعها:

فخرتُ بأعمامي وطُلْتُ بأخوالي
فزاحمتُ في الأفلاكِ كوكبَها العالي

فأجابه شيخنا المظفّر، وذلك في ٢٦ رمضان ١٣٥٢ بقصيدة، منها:

سَهرتُ الليالي في أَمانٍ وآمالِ
فإنّ الأماني بَعْدَكُم رأسُ أموالي

وَكَمْ جُبتُ ليلَ البَيْنِ أقطعُ جَوَّهُ
بسيّارةٍ للفِكرِ تحملُ أثقالي

أقولُ لعينِ الشمسِ: لا تَبزُغي بهِ
فقد سارَ بي فِكري علىٰ برقِ آمالي

تُبشّرني يا شمسُ أنْ سوفَ نلتقي
وأحظىٰ برؤيا كوكبِ الشَرفِ العالي

وأنتَ إذا وافيتَ وآستترَ الدُجىٰ
وأَنْجُمُهُ مَنْ يُخبرُ النَدبَ عَن حالي

وإنّـــيَ لا أرضـــىٰ لِـضوئك مِـنّـةً
إذا بَزغتْ شمسُ العُلىٰ فـوقَ أطـلالي

بـــغُـــرّتِها نـــورُ الجـلالةِ سـاطعٌ
بها يهتدي الساري إلىٰ المَفْخَرِ العـالي

أضـاءتْ عـلىٰ أُفْـقِ الكـمالِ مُطِلّةً
وجَرّتْ بروضِ الفـضلِ فـاضلَ أذيـالِ

وألقتْ سَـناها فـي خـمائلَ للـعُلىٰ
فزانتْ بلادَ الشَرقِ في الحَسَبِ الغالي

وبـــدرُ الهـــدىٰ أنـوارُه يَسـتفيدُها
لأبـنائهِ مِـن نـورِها السـاطعِ الحـالي

جَـلا اليـومَ ذِكـراهـا لنفسٍ تُـفيدُها
نـــفائسُ فـــخرٍ لا نـفائسُ أمـوالِ

* * *

وكتب من مدينة القرنة إلىٰ صديقه الشيخ محمّـد رضا الخزاعي في صدر كتاب عام ١٣٢٩ هـ:

صَبوتُ وقد سقاني الشَوقُ صَابا ... ولَـم أرَ صَـبْوتي إلّا صَـوابـا

وبِـــنْتُ ولي فـــؤادٌ مُسـتَهامٌ ... يَـرىٰ عَـذْبَ السلُـوٍّ لهُ عَـذابـا

رحـلتُ وقـلبيَ المـعمودُ آبـا ... إليكَ ، فقلتُ : ترجعُ ؟ قال : آبىٰ

وقـد أَوْدَعْـتُه لكَ فَـارْعَ فـيهِ ... ودادي ، إنّـــهُ لهَـــواكَ ذابـا

فأَمْسَـتْ تحسدُ القـلبَ المُـعنّىٰ ... عُـيوني كـي يُـعاني ذا الجـنابا

فَـيـا قـلبي ألا أبْـلِغْهُ حـالي ... وقُـلْ : ودّعـتُه صَـبّـاً مُـصابا

يَـبيتُ مُسـهَّداً سَـهرانَ طَرْفٍ قَريحَ الجَـفْنِ يَـنسكبُ آنسِكـابا

فمَنْ لي لَـو يَـحلّ سـوادَ عـيني كما هو في سُوَيْدا القـلبِ ذابـا

وتَـجْمَعُني وخـيرَ أخٍ وَدودٍ دِيـارٌ أخـصبَتْ فـيهِ جـنابا

فأُشـهِدُ واحـداً فـي العِزِّ فَـرداً فَـتَـىً طـابتْ مآثـرُهُ وَطـابا

حليفَ الفضلِ والإفـضالِ قِـدماً ومَـنْ مـلأتْ أيـاديهِ الرِحـابا

مـحمّدٌ الرِضـا الزاكـي أُصـولاً رضـيُّ الفـرعِ نَـدْباً مُسـتطابا

ألا يـا نَسـمةَ الأسـحارِ هُبّي لِـمَنْ مَـلَكَتْ مَـواهِـبُه الرِقـابا

وَعَـنّي بَـلّغيهِ سَـلامَ عـانٍ بـهِ حَـضَرتْ مـودّتُه وغـابا

* * *

وله قصيدة يخاطب بها أمير المؤمنين الإمام عليّ عليه السلام:

دَهـتـني الهـمومُ ولا مُـنجدُ وقـلبي بـها مُـتْهِمٌ مُـنْجِدُ

وَلاكَ فـمُ الضُـرِّ قَـلبي وقَـدْ طَـوىٰ صَـبْرِيَ الزَمـنُ الأنْـكَدُ

فـأَقْـوَتْ مَـعالِمُهُ بَـعدما وَهىٰ عَن قِوىٰ جَـلَدي الجَـلْمَدُ

ولَـمّا هَـفا كَـبِدي لـلضَنَىٰ وأجْـهَدَهُ الشَـجَنُ المُـكْـمِدُ

رَبـطْتُ فـؤادي بكَـفِّ المُـنىٰ زَمـاناً ومَـا لي سِـواهـا يَـدُ

فَمُذْ خـابَ ظَنّي وَرَدْتُ الأمـيرَ ومـا طـابَ لي غـيرَهُ مَـوْرِدُ

فـيا رحـمةَ اللهِ عَـطْفاً فَـقَدْ تَـجهّمني الصـاحبُ المُسْـعِدُ

عَـهِدْتُـكَ لِـلْمُـلْتَجي جُـنّةً إذا مـا دهـىٰ جَـلَلٌ مُـجْهِدُ

وقـد كـنتَ مَـقصَدَ أهـلِ الرَجـا لَـدىٰ الضُـرِّ إذْ عَـزّ مَـن يُـقصَدُ

ولولاكَ غـاضَتْ بِـحارُ النَدىٰ ومـا كـان رِفْـدٌ ولا مُـرْفِدُ

ولـولاكَ مـا دَرَّ دَرُّ الـحَيا ولا دارَ فـي أُفْـقِـهِ فَـرْقَدُ

فـــحـقِّـقْ رَجـاي بِـما أبـتَغي ... فَـقَدْ حُـقّ لي مِـنكمُ المَـوعدُ
أتـــرضىٰ بأنّـيَ أشـقىٰ وفـي ... فـؤادي لظـىٰ شَـجَني تُـوقَدُ ؟ !
وتَـرضىٰ أبـيتُ ليـالي الأسىٰ ... وعـينُ الرَجـا طَـرْفُها أرمدُ ؟ !
وتَـرضىٰ أَضـلُّ ومـنكَ الرشـادُ ... وأنتَ لِـما نـابَني تَشْـهَدُ ؟ !
ولولاكَ مـا سـارَ فُـلْكُ الهُـدىٰ ... ولا بـانَ رُشْـدٌ ولا مُـرْشِدُ !
فـإنْ لَـمْ يَسَـعْنا مَـدىٰ فَضلِكم ... وضـاقَ بِـنا فَـلِمَنْ نَـقْصِدُ ؟ !
وَحَـاشا يَـضيقُ وأنتَ الجَـوادُ ... وآيـةُ جُـودِك لا تُـجْحَدُ
أتُـغْـضِي وأنتَ الوَليُّ الذي ... يُـحَلُّ بأمـرِكَ مـا يُـعْـقَدُ ؟ !
أتُـغْـضِي وأنتَ القَـديرُ الذي ... لكَ الأمـرُ والنَـهيُ والسُـؤدَدُ
فـإنْ لَـم تَغِثْ فَـلِمَنْ نَـلْتَجي ... وما في الوَرىٰ مَقْصَدٌ يُـحْمَدُ ؟ !
بـبابِ الرَجـا عَـكَـفَتْ هِـمّتي ... ويَـصْرُخُ فـي نَـبَئِي المِـذْوَدُ
إلىٰ المُـصطفىٰ وإليكَ آنـتهىٰ ... رَجـائي وحَـقّـاً بـه أُسْـعَدُ

* * *

وله يرثي الإمام الحسن السبط عليه‌السلام بقوله :

الرُّسْـلُ تَـفْخَرُ والأمـلاكُ والأُمَـمُ ... بـالطاهِرِ المُـجتبىٰ والبَـيتُ والحَـرَمُ
والأرضُ تَـخضعُ إجـلالاً لهـيبتهِ ... والعـقلُ يَـخدمهُ واللَّـوحُ والقَـلمُ
مـا الإنسُ والجِـنُّ والأمـلاكُ قـاطبةً ... إلّا لهُ خُـلِقوا قِـدْماً وإنْ عَـظَموا
مِـن مَـعشرٍ أَحـدَقتْ بـالعَرشِ مُشْـرِقةً ... أنـوارُهـمْ وَهُـمُ الأسـحارُ والكَـلِمُ

وعـصبةٍ كـان فـي نـصّ الغـديرِ لَـهُمْ
فَـضْلٌ جَـلِيٌّ وفـيهِ تَـمّتِ النِّـعَمُ
أئـمّـةٌ للـهُدىٰ طـابَتْ أُرُومَـتُـهُـمْ
وفـي بُـيُوتِهِمُ الآيـاتُ والحِكَـمُ
لَهُمْ إيابُ الوَرىٰ يومَ الحِسابِ وفي
أيْـدِيهُمُ الحَـوضُ والنَّـعْماءُ والنِّـقَمُ
فَـمِنهُمُ الحَسـنُ الزاكـي ومَن شَرُفَتْ
بِـحُسنهِ الخِـصلتانُ الحُكْـمُ والكَـرَمُ
رُوحُ النبيِّ ونَفْسُ المُرتضىٰ وأخُ الشهيـ
ـدِ وآبـنُ التـي تُـجْلىٰ بـها الظُّـلَمُ
هُـوَ المَـلاذُ ومَـن فـيهِ المَـعاذُ غـداً
وفـيه لِـلْمُـلْتَجي مَنْجَىً ومُعْتَصَمُ
الدِيـنُ والعِـلمُ والعَـليا بِـه جُـمِعَتْ
لكـنْ تَـفرّقَ عـنهُ النـاسُ حينَ عَـمُوا
مـا رُوعِـيَتْ لرسـولِ اللهِ حُـرمتُـهُ
فـيهِ ولا عَـهدُه، كـلّا ولا الرَّحِـمُ
بـاعوا بـدُنياهُـمُ الأُخرىٰ عـلىٰ خَـطَلٍ
ويَـمّموا قَـتْلَهُ يـا بِـئسَما أَمَـمُوا
تَـعْساً لَـهُمْ تَـركوا الوَغـدَ اللـئيمَ علىٰ
مـنابرِ المُـصطفىٰ يَـنْـزُو وَيَـحْـتَكِمُ
لا غَـرْوَ أنّـهمُ أَحـرىٰ بَـمِثلِـهُمُ
إذ سادَهُمْ بعدَ يَـعسُوبِ الهُـدىٰ الرَّخَـمُ

قَــدْ عــاهدَ المُــجتبىٰ والغَـدرُ شِـيمتُـهُ
فَــخانَــهُ وَهْــوَ مَــن تُـرعىٰ بـهِ الذِّمَـمُ
وَدَسَّ سُــــمّاً نَـقيعاً قــد أصــابَ بــهِ
فــــؤادَه يـــا فِـداهُ العُــرْبُ والعَــجَمُ
ومـــنهُ ألقـــىٰ لِـــما يَـلْـقاه طـائفةً
مِــن قــلبِه قِـطَعاً فـي الطَّسْتِ وَهْـوَ دَمُ

* * *

ومن شعره يستنجد بالإمام المهديّ عليه السلام قوله :

إلامَ أُقـــــاسي الأســـىٰ والوَصَبْ
وحَـــتّامَ أَضْـــنىٰ وقـــلبي يَـجِبْ
فـــيا رَحـــمةَ اللهِ عَـــطْفاً عـــلىٰ
مُـــقيمٍ بِـــجَنبِكَ رَهْـــنِ النُّـــوَبْ
تَـــرامَـــتْ إليـكَ رِكـابُ الـــهَوىٰ
تَـــخُبُّ بِـــرَكْبِ الرَّجــا والطَـلَبْ

* * *

وقال يتشوّق إلىٰ وطنه وهو في البصرة :

رُبـــوعَ الحِـــمىٰ هَـلْ إليكِ رجــوعُ
وهَــلْ لي بِــداراتِ الديــارِ طُلوعُ ؟ !
وهــل تَــرِدُ الألحــاظُ مَــنْهَلَ أُنسِـها
ويَـجمعُـها والمـاجِدِينَ شُــروعُ ؟ !
وهـــل يــبلغُ المَـعمودُ مأمَــنَ عِــزِّهِ
فَـــيأمَـــنُ رَوْعٌ للكَـئيبِ مَـرُوعُ ؟ !

وهـلْ لي فـي تـلكَ المَنازِلِ وَقْفةٌ
تُـبَثُّ لَـدَيها لَـوعةٌ ووُلوعُ؟!
فَقَدْ مَلَكَتْ قَلْبي الأبيَّ هُمومُهُ
وعـاصي دُمـوعي للغَرامِ مُطيعُ
وكَمْ بِتُّ مِنْ بَعدِ الوَداعِ مُسَهَّداً
أُعـاني الأَسىٰ والوادِعونَ هُجُوعُ
فَمَن لي بِكَوْماءٍ بَرىٰ جِسمَها السُّرىٰ
وشَـوقي بُـراها والغَرامُ نُسوعُ
لِـتُبْلِغني أرضَ الغَريِّ ورَوضَـ
ـةَ الوصيِّ التي مِنها الزمانُ يَضُوعُ
فأُمْسِكُ أَطرافَ العِتابِ بِمِذْوَدي
وأَفـرُشُ خَـدّاً مـا عَـلاهُ خُـضُوعُ

وله هذه المقطوعة الجميلة:

حـيّاكَ يـا قـلبُ فأحياكا ... رِيـمُ الحِمىٰ إذْ زارَ مَغْناكا
بُشـراكَ فـيه زائـراً بَـعْدَما ... أبْـعَدَ لُـقياكَ وأَشـجاكا
أخْـلَفَكَ الوعـدَ ولَـم يَـتَّئِبْ ... وعِـندما وافـاكَ أَوْفـاكا
لقد قـضىٰ بـالعدلِ مـا بـينَنا ... وبَـعْدَما راعـاكَ أَرْعـاكا
جَنيتُ مِن فِيهِ جَناهُ وَقَـدْ ... عَـدا بـريّاه وأَرْواكـا

* * *

وله في صدر كتاب عن لسان بعض الأصحاب:

يا مَن بـه الأحكـامُ والحِكَـمُ ... دارتْ فأَمَّتْ دارَهُ الأُمَـمُ
لكَ في الأنامِ مَناقِبٌ ظَهرَتْ ... لَم يُحصِها القِرطاسُ والقَلمُ

فَـنَداكَ قـامَ لكَ الفَـخارُ بـهِ ... إنّ الفَـخارَ دِعـامَةُ الكَـرمُ
وجميلُ خُلْقِكَ دانَ فـيهِ لكَ ... العربُ الكُماةُ الصِّيدُ والعَجَمُ
وعَظيمُ حِلمِكَ قد بَلَغتَ بـهِ ... ما ليسَ يـبلُـغُ نَـعْـتَـهُ الكَـلِمُ
ما هَـزّتِ الأيّـامُ رُكـنَكَ فـي ... مـا فـيه رُكـنُ الطَـوْدِ يَـنهَدِمُ
هَبّتْ عَـليكَ زَعـازِعٌ فَـغَدَتْ ... مـنها بِـحارُ البَـغْـيِ تَـلتطِمُ
لَـكِـنّما قـابَلْتَ عـاصِفَها ... بِـرَزينِ حِـلْمٍ زانَـهُ الحُـلُمُ
هذا تراثُـكَ مِـن نَـبيٍّ هُـدىً ... تُـجْلىٰ بِـنُورِ جَـبينِه الظُّـلَمُ
ووصـيِّهِ الزاكـي وآلِـهِما ... أسْمىٰ الوَرىٰ وسِواهُمُ الخَدَمُ
فـاهْـنَـأْ بأنّكَ يـا وَلـيَّـهُمُ ... ومُـطيعَـهُمْ مِـنهُمْ ونَـجْـلَـهُمُ
فَـهُمُ الأُسـودُ وأنتَ شِـبلُهُمُ ... وهُمُ الأُصـولُ وأنتَ فَـرْعُهُمُ
وتَـبِعْتَهُمْ فـي كـلّ مَـكْـرُمةٍ ... لِتَنالَ يـومَ الفَـصلِ وَصْـلَـهُمُ
فَغَدَوتَ ربَّ الفَـخرِ مُـنفَرِداً ... ونَـدىٰ يَـديكَ وإنّـه قَـسَمُ
قَـسَمَ الإلٰـهُ لكَ العَـلاءَ رِضاً ... دُونَ الوَرىٰ إنّ العُـلىٰ قَـسَـمُ
أُهدي إليكَ سَلامَ ذي كَـلَفٍ ... عـاني الحُشـاشةَ شَـفّهُ الألمُ
ما غَـرَّدتْ بِـنتُ الأراكِ ومـا ... سَقَتِ الوَرىٰ مِن كَفّكَ الدِّيَمُ

* * *

وله مؤرّخاً عام ولادة عبد الأمير بن الشيخ محمّد رضا الخزاعي :

بِـرَبْعِ العِزِّ عِندَك رَوضُ مَـجدِكْ ... يُغرِّدُ في هَـناكَ ونُـجْحِ قَـصدِكْ
ويَـنشُرُ فـيه أعـلامَ التَّـهاني ... ويَـنشُرُ لؤلؤَ الـبُشرىٰ بـجهدِكْ
بِـمولودٍ لِـذاتِـك قـلتُ : أرِّخْ ... (تَصَوَّرَ نُورُهُ مِن بَـدرِ مَـجدِكْ)
١٣٢٠

وله تشطيرٌ لأبياتٍ جاءته في رسالةٍ من أحد أصدقائه، يقول فيها:

(دَهري أراني عَجَبا) دامَ لهُ تَعَجُّبي
تاهَ بِهِ سَرْحُ النُهىٰ (وهو كثيرُ العَجَبِ)
(مِن عَيْلَمٍ علّامةٍ) أظهرَ ما لم أحسَبِ
ناهيكَ فيهِ مِن فتىً (حِلْفِ النُهىٰ والأدبِ)
(مهذبٌ راسي الحِجَىٰ) خفيفُ طَبعٍ عَربي
إنّي وإنْ قلَّ الفِدا (أفديه مِن مهذَّبِ)
وما سمِعنا عن فتىً مِثْلٍ لهُ في الأدبِ
قد حالَ عن وُدٍّ أخٍ ذا حسبٍ ونسبِ
صدَّقَ ما يسمعُهُ مِن كَذِبِ الأوهامِ بي
ولَمْ يُصَدِّقْ نَبَئي وإنْ يَكُنْ عنِ النَّبي
وكَذَّبَ الوُجدانَ مِنْ صِدْقِ فِعالِ الأنجبِ
قَد طُبِعَتْ نفسي علىٰ طَبْعٍ عَنِ العَرْجِ أبي
يا فئةٌ طابوا وما تدنّسوا بالرِّيَبِ
مَذاقُهم طابَ وما طابَ لَهم ذو وَصَبِ
أَقولُها لأنّهُمْ يَقْلونَ مَن لَمْ يُذنبِ
لَمْ يَحْفَظُوني وَهُمُ يَنْسَوْنَ ذَنْبَ المُذْنبِ
نَفْثَةُ سُوءٍ صَدرتْ مِن ذي أسىً مُعذَّبِ
يَقدحُ منها شَررٌ مِنْ مُهجةِ ذِي لَهَبِ
إنّ أخاكَ طَيِّبٌ نفساً لِطيبِ الحَسَبِ
نَما بِحِجْرٍ طَيِّبِ مِن طَيِّبِ مِن طَيِّبِ

نَـــفْسٌ لـهُ عــزيـزةٌ أَنْـــفَــسُ نَـفْسٍ لأبــي
كانت كما تَهوىٰ العُـلىٰ مَـــقرُّها فــي الشُّـــهُبِ
قَـدْ أَنْـــجَبَتْهُ عُـصْبةٌ حَـلّتْ بأعـلىٰ مَنصِبِ
لَـــمّا تَــنادَتْ للـعُلىٰ حَـوَتْ جَـميعَ الرُّتَبِ
عِـــلماً وحِـلماً ، عـفّةً عــفواً بـيومِ الغـضبِ
فَـــضلاً سَـــخاءً وَرَعاً حَـــيَـاً كـمالَ الأدبَ
مـا السـبـبُ الذي بِهِ آسـتحقَّ سُـوءَ العَـتَبِ
وليسَ بـالجاني الـذي آستوجَبَ ما لَـم يـجِبِ
لَــم يَـجْنِ غـيرَ إنّـهُ أَجَـــنَّ حُبَّ النُّـــجُبِ
قَـــلَـوْتُـمُ مُــتَيَّمـاً قــال: هـواكُـم مَـذْهَبي
ومِـــلّـتــي حُــبُّكُمُ وإنْ قَـــطَعتُمْ سَـــبَبي
ولَم يَـزلْ دِيـني الهـوىٰ وَعَـــنْهُ لَـــم أنـــقَلِبِ
حــتّىٰ أُواریٰ قَـبلَـكُمْ تــحتَ صـفيحِ النُّـوَبِ
ويَـــدفُنوني دُونَـكُـمْ فـديتُـكُمْ فـي التُّـرَبِ
ولِـــلحِسابِ يَـنشُـرُو نَ كــلِّ جِسـمٍ تَـرِبِ
ولِلــجَـوابِ يـسـألـو نـي عِـندَ نَشْـرِ الكُتُبِ
فأُفْـــصِحُ القـولَ الذي لَــقِيتُ مِــنه وَصَـبي
مُـــنادياً فـــيهِ بــما مَـنْ قـالَه لَـمْ يَـخِبِ
آلَ مـــحمّـــدٍ هَــوِيْـ ـتُ حَـسـبُنا ذا الأدبِ
مِـنهُمْ وفِـيهِمْ قَـدْ طَـلَبْـ ـتُ ولِـقاهُم مَـطْـلَبي
طُــوبىٰ لِـمَن أَحَـبَّـهُـمْ وَهْـيَ أَعـزُّ الـــرُّتَــبِ

وَدانَ فــــي وِلاهُــــمُ وعَــنْــهُمْ لَـمْ يَــرْغَبِ
أنّـــىٰ وَفَـــوْا لِـــحُبّهِ وَعْـــداً وَوَفَّــوْا أَرَبــي
فــإنّني عــلىٰ الإبــا أفــدي وَفــاهُم بِأَبــي
دامُـــوا ودامَ وُدُّهُـــمْ مــا دام عُــمْرُ الحِــقَبِ
ومـا زَهَتْ زَهْــرُ الرُّبىٰ تــحتَ سَقيطِ الحَبِـبِ

* * *

وكتب في صدر رسالة :

كتابي قد تضمّنَ منكَ ذِكرا يُـحَـلِّي فـيهِ نـاظِرُهُ نشـيدَه
إذا نَشـرَ المَـلا ما فيه يطوي ويُــملي مــن مزايـاكَ العَـديدَه
ذكـــا فـــيه النـديُّ كأنّ فـيه غَدَتْ تجني مساعيكَ الحميدَه

* * *

وكتب في صدر كتاب :

سَــلامٌ مــا لَـمَىٰ شَفتَيْ غَـريرِ تَــــرَشَّــفُــهُ الذي فـيهِ شِـفَاهُ
يـبيتُ مُسـهَّداً سكرانَ صاحِ حَـليفَ الحُـزنِ تَـيَّمهُ هَـواهُ
رَمَـتهُ يـدُ النَّوىٰ عـنهُ فأمسىٰ يُــكـابِدُ مــا تـحمَّلَ فـي نَـواهُ
بَــكــاه لِــجُودِه بـالصدِّ حـتّىٰ جَرَتْ فـي صَوبِ أدمُعِه دِماهُ
غَريقاً في بـحورِ الهَـمِّ أضـحىٰ ونـارُ لظىٰ الصَّبابةِ فـي حَشـاهُ
بأَطْيَبَ منهُ نَشـراً حِينَ يَـهدي ويَـنشرُ مِـن فَـمِ الذِكـرىٰ شَـذاهُ
ولا رَشفُ الحُـمَيّا حِينَ تُـجتنىٰ بأشــهىٰ للــنّدامــىٰ مِــن جَـناهُ
ولا نَـقرُ المَـثاني حِينَ تَشـدو بأحــلىٰ للــخواطــرِ مِــن ثَــناهُ
ولا زُهْــرُ الدَّراري حِينَ تَـبدو بأزهــىٰ للــنواظــرِ مِــن سَــناهُ

إلىٰ عَـلياكَ يُـهْدىٰ مِن مُـعَنّىً نَـحيلِ الجسـمِ أنـحلَهُ عَـناهُ
فـيا مَـلِكَ الفَـواضـلِ أنتَ بـحرٌ وأين البدرُ من سـامي عُـلاهُ ؟ !
بـه العَـليا تُـباهي كـلَّ مَـولىً فَهل مَـن رامَ مَـفْخَرَهُ حَكـاهُ ؟ !
وكان إلىٰ الفَواضـلِ خـيرَ مأوىً فـهل سـاوىٰ فـضائلَه سِـواهُ ؟ !
جَوادٌ مـا جـرىٰ فـي الجُـودِ إلّا وقـالَ النـاسُ مـا أقـصىٰ مَـداهُ !
هُـمامٌ مـا يَـهُمُّ بِـغَيرِ حَـزمٍ ولا يَـهْمِي الحَـيَا كَـحَيا حِـباهُ
فتىٰ العَلْيا الذي خَطَبَتْهُ قِـدماً فأمـهرَها بـما مَـلكَتْ يَـداهُ
فـيا دامتْ مسـاعيه ودامتْ له البُشـرىٰ لِـتُبلِغَـهُ مُـناهُ
ولا زالَ الفَـخارُ بـه يُـنادي وفـي إظـهارِ عَـلياهُ نِـداهُ

وله مؤرّخاً بناء دار لأحد أصدقائه :

شَـيَّدَ بـيتاً للـنَّدىٰ نَـدْبٌ سَـما أنـدادَهُ
بيتاً سما هامَ السَما لمّـا غَـدا عِـمادَهُ
أبو الحَسْنَيْنِ مَنْ بِهِ نـالَ الهُـدىٰ مُـرادَهُ
إنّ الفَـخارَ جُـملةً ألقـىٰ لهُ قِـيادَهُ
فَصَحَّ فـي تـاريخِهِ (لفخرِهِ قد شـادَهُ)

١٣٢٩

* * *

وله يهنّئ الشيخ جواد بن الشيخ صافي الطُّريحي بقرانه سنة ١٣٢١ ، وهو من أوائل شعره :

غـادةٌ دارتْ رَحـاها بـفؤادي مِـن شَـجاها
تُـخْجِلُ الشـمسَ إذا مـا بـزغتْ رأدَ ضُـحاها

أَحـرَقتْ قـلبَ المُعَنّىٰ   وشَـــجَـتْـهُ بـهَواهـا
بـــنهارِ الحُسـنِ يُـهْدىٰ   وبِـــلَيلِ الجَـــعْدِ تـاها
يـــا خَـــليلَيَّ إذا عُـجْـ   تُـــمْ إلىٰ الحـيِّ سَلاها
أتُـــراهـــا يـومَ بـانَتْ   حَـــنَّ قـلبي لسِـواهـا
وسَـــلاها عَـن فـؤادي   أتُـــرىٰ يـــوماً سَـلاها
عَــــلّها رَقّتْ لصَبٍّ   بـاتَ رِقّـاً فـي هَـواهـا
مَـلكتْ قـلبي فسـاءتْ   وبـــإحسانِ جَـــزاهـــا
إنْ تكنْ قـدْ أَسْخَطْتَني   ونَـــفَتْ عـنّي رِضـاها
فَـــبِـمَـدحي لِـجَـوادٍ   حَـقَّـقَتْ نـفسي مُناها
مِـن بُـيوتِ المـجدِ لكـن   فَـــضلُهم فـوقَ ذُراهـا
أُســـرةٌ فـــوقَ الثُّـــرَيّا   رَفَـــعَ الفَـــخرُ بِـــناها
قَد سَمَتْ قَـدْراً فَشَـدَّتْ   أنْـــمُلَ العَـــلْيا حِباها
هِـــيَ عَـــينٌ لِـلمَعالي   رَغِـمَتْ أَنـفُ عِـداهـا
أدركـــوا العَـلياءَ حـتّىٰ   بَـــلغوا أقـصىٰ مَـداهـا
مَـــلكوا قَـــيْدَ المَـعالي   فَـــقَضَوْا حـــقَّ عُـلاها
دُمْـتُمُ فـي غَـضٍّ عيشٍ   والعُـــلىٰ غَـــضٌّ بِـناها

مصنّفاته :

وقد أغنىٰ السيخ المظفّر ﷺ المكتبة الإسلامية بمصنّفات جليلة فـي شتّىٰ العلوم ، منها :

١ ـ دلائل الصدق لنهج الحقّ : وهو من أنفس الكتب في بابه ، طبع

غير مرّة في النجف الأشرف، وطهران، والقاهرة، وهو الذي تقرأ له هذه المقدّمة.

٢ ـ شرح القواعد، وهو شرح كبير علىٰ **قواعد الأحكام** للعلّامة الحلّي.

٣ ـ الإفصاح عن أحوال رجال الصحاح: كتاب وحيد في بابه، وهو قيد التحقيق في مؤسّستنا، وسيصدر قريباً إن شاء الله تعالىٰ.

٤ ـ شرح كفاية الأُصول للآخوند الخراساني.

٥ ـ حاشية علىٰ العروة الوثقىٰ.

٦ ـ رسالة في فروع العلم الإجمالي.

٧ ـ وجيزة المسائل: وهي رسالة عملية مطبوعة تتضمّن خلاصة آرائه وفتاواه في المسائل الفقهية، كتبها لتكون مرجعاً لمقلّديه.

٨ ـ حاشية علىٰ رسالة السيّد أبو الحسن الأصفهاني.

٩ ـ حاشية علىٰ رسالته الصغيرة.

١٠ ـ حاشية علىٰ مناسك الحجّ للسيّد أبو الحسن الأصفهاني.

١١ ـ حاشية علىٰ الرسالة العملية للشيخ عبد الحسين مبارك.

١٢ ـ مضافاً إلىٰ مجموعة شعره.

وفاته:

توفّي رحمه الله ظهيرة يوم الأربعاء ٢٣ ربيع الأوّل سنة ١٣٧٥ هـ بمستشفىٰ الكرخ ببغداد، بعد مرض عضال، وحين أُعلن عن وفاته اهتزّت الأوساط الشيعية في العراق وغيره لهذا النبأ المروّع، ونقل جثمانه الطاهر

إلىٰ النجف الأشرف يوم الخميس ٢٤ ربيع الأوّل بموكب قلّ نظيرُه، وقد رقد في جوار إمامه أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، في مقبرته الخاصّة الكائنة علىٰ الشارع العامّ من طريق الكوفة اليوم.

وقد كان يومه يوماً مشهوداً شاركت فيه جماهير المؤمنين، وتعطّلت فيه الأعمال، وأُغلقت الأسواق، وتوقّفت الدراسات الدينية لمدّة عشرة أيّام حزناً علىٰ شيخنا العظيم، وأُقيمت مجالس الفاتحة في النجف وفي كثير من أنحاء العراق وخارجه، وآمتدّت إلىٰ يوم الأربعين.

كما أُقيم في ذكرىٰ أربعينيّته حفل تأبينيّ كبير في مدرسة الإمام البروجردي في النجف الأشرف يوم ٨ جمادىٰ الآخرة سنة ١٣٧٥ هـ، وأُخرىٰ في مدينة البصرة في ٢٢ جمادىٰ الآخرة، أُلقيت فيها قصائد الرثاء وكلمات التأبين من قِبل علماء الأُمّة وأُدبائها عبّرت عمّا لشيخنا رضوان الله عليه من مكانة سامية في نفوس المؤمنين؛ وقد أرّخ وفاته شعراً عدد من الأفاضل، كان من بينهم العلّامة السيّد محمّد الحلّي، الذي قال:

كم للهدىٰ بعد أبي أحمدٍ ... مِن أملٍ خابَ ونجمٍ خَبا

فشِرْعَةُ الحقِّ بتاريخها ... تنعىٰ رجالُها (الحسنَ) المجتبىٰ

وقد رثاه السيّد مصطفىٰ جمال الدين بقصيدة عنوانها «الفتنة الكبرىٰ» قالها بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٣ في حفل التأبين، رثاءً له وتأييداً لأخيه الشيخ محمّد رضا المظفّر، الذي قاد حملة التجديد في الحوزة العلمية، يقول في مطلعها:

تبقىٰ - يَتيهُ بها الخُلودُ ويَفْخَرُ -

ذِكْراكَ في شَفَةِ الزمانِ تَكَرَّرُ

اللـــيـلُ يَـطوِيــها : خُشــوعاً ذابِـلاً
والصُـــبحُ يُـطلِقُها : قِـوىً تَـتَـفجّرُ

وَلأَنْتَ فــي الحــالَينِ : أقـوىٰ ضَـارعٍ
يَـــعنو .. وأَلْـيَــنُ قـائدٍ يَـــتحرّرُ

شَـمَختْ طَـهارةُ أصْـغَرَيْكَ : فـمنطِقٌ
صَـــافٍ ، وقـــلبٌ بـالحنانِ مُـفجَّرُ

وصَـــلابةٌ فـــي الحـقِّ دُونَ مَـنالِها
فِكــرٌ أَشَـــلُّ ، وخـــاطِرٌ مُـتحجِّرُ

تَـعِبتْ عـيونُ الركبِ .. ليس بـمُدرِكٍ
أذيـــالَ شَـــوطِكَ طـرفُهُ المـتحيِّرُ

وَكَـبَتْ بِـهم صَـهَواتُ مَـجدٍ خَـيلُها
هَـزْلىٰ ، مـن العُشْبِ المُـهَوَّمِ تَـعثُرُ

وتَـدرّعوا جُـبَباً بَـلَيْنَ ، يَكـادُ مِـن
مِـــزَقٍ بـها تَـرَفُ الغَـضارةِ يَـطفُرُ

آمـــنتُ أنّ الصِـــدْقَ أبـلَقُ دُونَـهُ
سَـعَةُ المَـدىٰ .. والزَيْـفَ أعـرجُ أَزْوَرُ

* * *

أأبا (الدلائـلِ) مِـن ضَـميركَ (صِـدقُها)
يُسـقىٰ .. ومِـن وَضَـحٍ بـطبعِكَ تُسـفِرِ

ومِـــن الصَـفاءِ العَـذْبِ تَـجري رِقّـةً
وصَـفاءَ طَـبعٍ ، فـي مَـداها ، الأسـطرُ

فـالنفسُ ـ وَاضِحةَ السُلوكِ وَجْـهَمَةً ـ
لا بُـدَّ فـي مـا أنْـتَجَتْ تَـتصوَّرُ
فـإذا صَـفا طَبْعُ النجومِ وَجَـدتَ فـي
وَضَـحِ الغـديرِ صَـفاءَها يَـتموَّرُ
وإذا غَـرَسْتَ الكَـرْمَ فـي مُسـتَنْقَعٍ
سَبِخٍ.. طَعِمْتَ المِلحَ في ما يُثمِرُ
يُـهنِيكَ أنّكَ قـد وَصَلْتَ إلىٰ المدىٰ
عَـفَّ اليَـدَيْنِ، وَوَجْـهُ يومِكَ مُسـفِرُ
وبَـلَغْتَ مَـرماها، وثـوبُكَ لم يكـن
أبـداً بِـلَونِ غُـبارِها يَـتغيَّرُ
فـي حـينَ صَـفَّقَتِ الجُموعُ لفارسٍ
يَـطَـأُ الـعِنانَ جَـوادُهُ فَـيُقَصِّرُ
ومُساهِمٍ فـي الشـوطِ أكـبرُ حِـذْقِهِ:
لو يَـعتليهِ مِـن الغُـبارِ الأكـثَرُ!!
ومُـجانِبٍ سَـمْتَ الجـميعِ وهَـمُّهُ
فـي: كيفَ يَختَزِلُ الطـريقَ فـيَظْهَرُ!!
ومُـحشِّدِ الأنـصارِ، يُـوهِمُ نَـفْسَهُ
أنّ المُـصفِّقَ مُـعجَبٌ مُـتأثِّرُ!!
تَـعِبوا... فَـدُونَ الغـايةِ الكـبرىٰ يـدٌ
تُـوهِي العِـنانَ، وحَـاجِزٌ لا يُـطفَرُ

* * *

ومنهـا :

أأبـا (الدلائـلِ) هـل تَـراك قـصيدتي
سَمْحاً، كعهدِكَ في الحـياة فـتَعْذِرُ ؟!

فلقد حَشَدْتُ خـواطـري ليَطِيبَ مِـن
ذِكـراكَ هـذا المِـنبرُ المُـتذكِّرُ

لـكـنّها ثـارتْ، وأَطْـبَقَ أُفـقُها
بـدُخانِ قَـلبٍ لم يَـزلْ يَـتفجّرُ

حتّىٰ إذا انـحسَرَ الدُخـانُ وَلُـحْتَ فـي
طُرَرِ الغُروبِ، وضَوءُ وجـهِكَ أصـفرُ

أدركتُ أنّـا قـادِمونَ للـيلةٍ
عُسـرىٰ، يَـغيمُ بـها الرجـاءُ الخـيِّرُ

يُـهْنِـيكَ أنّكَ قـد بـلغتَ مَـغِيبَها
كـالشمسِ، لم يَـحْجُبْ سَـناكَ العِـثْيَرُ

وتَركتَ في (القَمَريْنِ) بعدكَ للسُـرىٰ
فـي اللـيلةِ الظَـلماءِ مـا يُـتَـنَوَّرُ

فـالجيلُ مِـن هَـدي (الرِضـا) مُـتقدِّمٌ
فـي شـوطِهِ، ومـن (الحسـينِ مُـظفَّرُ)

* * *

أُسلوب العمل ومنهج التحقيق

لأهمّيّة الكتاب المتمثّلة بكونه دورة كلامية عقائدية كاملة، جاءت علىٰ مباحث الإلٰهيّات والنبوّة والإمامة بأُسلوب علميّ رصين، قويّ السبك، وبلغة سهلة، مع خُلق رفيع في أدب المناظرة والحوار، ممّا جعله في نظر الأوساط العلمية الردّ الأمثل علىٰ كتاب ابن روزبهان، والكتاب الأفضل في تبيين عقائد الإمامية الاثني عشرية وإبراز معالمها، فأصبح «دلائل الصدق» في موقع الريادة علىٰ المستويين الحِجاجي والكلامي.

مضافاً إلىٰ ذلك أنّ أيّاً من طبعتَي الكتاب في طهران والقاهرة غير متوفّرتين في المكتبات لمن يروم اقتناءها، بعد مضيّ أكثر من ربع قرن علىٰ آخر طبعاته، ممّا جعل الحصول علىٰ إحداها عسيراً.

هذا، مع حاجة الكتاب إلىٰ مزيد من التحقيق والتعضيد بشكل يليق بمستواه، خصوصاً بعد أن أصبحت أكثر المصادر الإسلامية ـ سواءً الشيعية منها أو السُنّية ـ متوفّرة في زماننا الحاضر بشكل ملحوظ، علاوة علىٰ تطوّر وسائل الطباعة بمستوىً عالٍ ممّا يجعل إمكانية إخراج الكتاب بشكل أنيق وبطباعة فنّية حديثة قليلة الأخطاء تساعد القرّاء وطلّاب الحقيقة علىٰ مطالعته بسهولة..

لذلك كلّه فقد شرعت مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بتحقيق هذا السفر الجليل وفق أُسلوب العمل الجماعي، الذي تميّزت به أعمالها.

هذا، وقد جرت خطوات العمل كالآتي:

النسـخ المعتمـدة :

اعتمدنا في عملنا علىٰ مخطوطة ومطبوعتين ، هي :

١ ـ **النسخة المخطوطة :** وهي التي أتحفنا بها نجل المؤلّف الأُستاذ الدكتور محمود المظفّر ـ حفظه الله تعالىٰ ـ ، دوّنـها الشـيخ المـصنّف قدس سره بخطّه الشريف ، وهي كاملة المـحتوىٰ ، واضـحة الخـطّ ، كُـتبت عـناوينها بشكل بارز ، ويشاهد فيها بـعض التـصحيحات والتـعليقات كـتبها الشـيخ المؤلّف رحمه الله في الحاشية .

وتتألّف هذه النسخة من ثلاثة أجزاء ، وقع الفراغ منها في ٢٩ ربـيع الآخر ١٣٥٠ هـ ، تضمّنت هذه الأجزاء أُصول الدين ، ولم يتعرّض فيها إلىٰ أُصول الفقه وفروعه في ردّه علىٰ ابن روزبهان ، وقد أشار إلىٰ سبب ذلك بقوله : « وليقف إلىٰ هنا جواد القلم ، فإنّ أُصول الدين هي الأصل ، فإنْ وفّق الله سبحانه الناظرَ في هذا الكتاب لاتّباع الحقِّ فهو في غنىً عن الكلام في أُصول الفقه وفروعه ، وإلّا فهو بعيد عن الهداية ، وعسانا إذا سنحت الفرصة نُتمّ الكتاب ، والله هو الموفّق » .

وذكر الشيخ المظفّر قدس سره في خاتمة الكتاب منهجيّته في النقل من كتب أهل السُـنّة ، فقد قال فيها :

« **خاتمة :** نقدّم فيها العذر لإخواننا الكرام عن قلّة ما ننقل من كتب أهل السُـنّة ، فنقول :

أنت تعلم أنّ النجف الأشرف بلدة إمامية ، ولا حاجة لأهلها في اقتناء كتب القوم ، ولكن قد توجد في بعض المكتبات ، وأنا بالخصوص لا أملك شيئاً منها سوىٰ **كنز العمّال** في أثناء تأليفي لهذا الكتاب ، وما كنت أعرف

أكثر كتبهم مسمّىً ولا اسماً .

ولمّا شرعت في هذا الكتاب التـزمت بـاستعارة مـا أحـتاجه مـنها ، فاستعرت ما تيسّر لي منها ، فقلَّ لذلك نقلي عن كتبهم ، وقد كان لا يهون علىٰ نفسي أن تطول عندي إقامة كتاب غيري ، فأنا ربّما استعرت الكتاب حيناً وأعدته إلىٰ صاحبه ، ولذا تراني أنقل عن الكـتاب الواحـد مـرّة عـنه بنفسه ومرّة بالواسطة ، وربّما أنقل عن الكتاب شيئاً في مقام وفـيه أشـياء نافعة لمقامات أُخر لا أعلم بها ، مضافاً إلىٰ ضيق الوقت وآهتمامي بما هو أهمّ لديّ . . ومع ذلك قد جاء بحمد الله تـعالىٰ وافـياً بـالمطلوب ، كـافياً لطالب الحقّ .

وأنا أرجو ممّن يطّلع من إخواني علىٰ أكثر ممّا ضمّنته هذا الكتاب ، أن يعلّق عليه ، وله الفضل علَيَّ ، والجزاء الأسنىٰ من الله عزّ وجلّ .

فممّا نقلت عنه كثيراً :

صحيحا مسلم والبخاري ، وعيّنت المـحلّ الذي فـيه الروايـة بـذِكر الباب والكتاب من الصحيحين ، لسهولة الوصول إليها بـذلك ، ولم أُعـيّن الصحيفة لتعدّد طبعهما ، لا سيّما البخاري ، مع إنّه يقرب حدوث طبعات أُخر لهما . .

ونقلت أيضاً عن صحيح الترمذي في جملة من المقامات . .

كما نقلت قليلاً عن صحيحي النسـائي وأبـي داود ومـوطّأ مـالك ، وعيّـنت المحلّ بالباب والكتاب ونحو ذلك . .

ونقلت كثيراً عن الدرّ المنثور للسيوطي ، وتعرف المحلّ منه بالآية . .

كما ربّما نقلت عـن تـفسير الزمـخشري والرازي وبـعض التـفاسير

الأُخر، وتعرف المحلّ أيضاً بالآية..

ونقلت أيضاً عن مستدرك الحاكم أبي عبدالله، المطبوع بالطبعة الأُولىٰ بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن..

وعن كنز العمّال، المطبوع أيضاً بهذه المطبعة..

وعن تاريخ الطبري، المطبوع بالطبعة الأُولىٰ بالمطبعة الحسينية المصرية..

وعن كامل ابن الأثير، المطبوع أيضاً بالطبعة الأُولىٰ بالمطبعة الأزهرية المصرية..

وعن مسند أحمد بن حنبل، المطبوع بالمطبعة الميمنية بمصر، الذي انتهىٰ طبعه سنة ١٣١٣ هجرية..

وعن شرح النهج لابن أبي الحديد، المطبوع بمطبعة دار الكتب العربية الكبرىٰ بمصر، الذي انتهىٰ طبعه سنة ١٣٢٩ هجرية..

وعن العقد الفريد لابن عبد ربّه، المطبوع بمصر، المجزّأ إلىٰ أربعة أجزاء، الذي انتهىٰ طبعه سنة ١٣٣١ هجرية، وقد أنقل عن المطبوع في غير هذه السنة..

وعيّنت المحلّ في هذه المذكورات أخيراً بالصحيفة من الجزء، ليكون أسهل للتناول..

ونقلت أيضاً كثيراً عن صواعق ابن حجر، وعيّنت المحلّ بالفصل والباب..

وعلىٰ هذا القياس..

وقد وقع الفراغ من تأليف هذا الكتاب في اليوم...».

٢ ـ **طبعة طهران**: وقد طُبعت في حياة المؤلّف ﷺ، وأشرف علىٰ تصحيحها بنفسه، فجاءت مختلفة عن النسخة المخطوطة في موارد كثيرة، فقد غيّر وأصلح كثيراً من الموارد في ردّه علىٰ الفضل بن روزبهان، ورتّب بعض فقراتها ـ قياساً لِما كانت عليه في النسخة المخطوطة ـ كتغيير جملة بجملة أُخرىٰ، أو تقديم حديث علىٰ آخر، كما أضاف إليها عناوين للمطالب.

وجاءت هذه الطبعة في ثلاثة أجزاء.. طُبع الجزء الأوّل منها بمطبعة «بو ذر جمهري» في طهران، سنة ١٣٦٩ هـ.

وطُبع الجزء الثاني بالمطبعة الحيدرية في النجف الأشرف، سنة ١٣٧٢ هـ.

أمّا الجزء الثالث فقد طُبع بمطبعتَي «بو ذر جمهري» و«مروي چاپخانهٔ عالي علوي» في طهران، سنة ١٣٧٣ هـ.

وقد عبّرنا عن هذه الطبعة بـ«طبعة طهران» من باب التغليب.

وقد طُبعت هذه الطبعة مرّة أُخرىٰ في كلٍّ من طهران وبيروت بالتصوير «الأُوفسيت»، إلّا أنّ طبعة لبنان لم ترَ النور، لِما كانت تمرّ بلبنان من ظروف عصيبة في تلك الفترة.

٣ ـ **طبعة القاهرة**: وهي التي طُبعت بعد وفاة الشيخ المظفّر ﷺ، وبعد مرور نحو ربع قرن علىٰ الطبعة الأُولىٰ، وهي في ثلاثة أجزاء ضخام، تمّ طبعها بصفٍّ جديد في مطبعة «دار المعلّم للطباعة» في القاهرة، سنة ١٣٩٦ هـ.

ثمّ أعادت مؤسّسة الثقافة الإسلامية «بنياد فرهنگي كوشانپور» في طهران طبع الكتاب بالتصوير علىٰ هذه الطبعة.

وقد كانت هذه الطبعة كثيرة الأسقاط والأغلاط ، وتوجد فيها اختلافات كثيرة مقارنة بالنسخة المخطوطة وطبعة طهران ، المذكورتين آنفاً ، لذا فقد جعلناها نسخة مساعدة في تحقيقنا للكتاب .

وعبّرنا عن هذه الطبعة بـ: «طبعة القاهرة» .

وبما أنّ «طبعة القاهرة» هي الأكثر تداولاً اليوم ، فقد اعتمدها سماحة السيّد الميلاني حفظه الله في كتابته «أجلىٰ البرهان» مقدّمةً لهذه الطبعة المحقّقة من الكتاب ، والتي مرّت بنا سابقاً .

عملنا في الكتاب :

١ ـ قمنا بعملية المقابلة بين النسخة المخطوطة وبين المطبوعتين ومعارضتها علىٰ بعضها ، وتثبيت ما ورد من اختلافات مهمّة ، وذلك باتّباع أُسلوب التلفيق بين النسخة المخطوطة وبين طبعة طهران ، اللتين اعتبرناهما نسختَي الأصل ، وجعلنا طبعة القاهرة نسخة مساعدة لِما فيها من أغلاط وأسقاط كما أشرنا إلىٰ ذلك سابقاً .

فإنْ كان هناك خلاف مع المصدر وكانتا متّفقتين علىٰ شيء ، قلنا في الهامش : «في الأصل :... كذا وكذا» ، وإنْ لم تكونا كذلك ، ذكرنا صفة النسخة للتمييز بينهما ، وربّما ذكرنا الاختلاف الوارد في طبعة القاهرة ـ ولم يحدث ذلك إلّا نادراً جدّاً ـ فنذكر مكان الطبع تمييزاً لها عمّا في المطبوعة الأُخرىٰ .

كما قمنا بمقابلة كلام العلّامة الحلّي قدس سره علىٰ «نهج الحقّ» و «إحقاق الحقّ» المطبوع والمخطوط .

أمّا بالنسبة إلىٰ كلام ابن روزبهان ، فقد قابلناه وطبّقناه علىٰ كتاب

«إحقاق الحقّ» ، لأنّ كتابه «إبطال نهج الباطل» لم يُطبع مستقلاً ، كما أنّه لم يُطبع كاملاً في «إحقاق الحقّ» المطبوع ، لأنّه هو الآخر لم يُطبع بتمامه ، ممّا حدا بنا لمقابلة نصوص ابن روزبهان علىٰ ما طُبع من «إحقاق الحقّ» والبقية علىٰ المخطوط منه ، الذي نمتلك منه عدّة نسخ مخطوطة.

٢ ـ استخراج النصوص والأقوال الأُخرىٰ الواردة في الكتاب مع المصادر المنقولة عنها مباشرة أو بالواسطة إنْ لم يتوفّر لدينا ذلك المصدر ،

ولم نُـعْـنَ بالاختلافات البسيطة والطفيفة والجزئية منها ، ولم نُشِر في الهامش إلّا إلىٰ ما كان منها ذا تأثير علىٰ المعنىٰ ، أو ما كان منها اختلافاً مهمّاً ضرورياً ، فلم نُشِر إلىٰ تقديم كلمة علىٰ أُخرىٰ ، أو جملة علىٰ أُختها ، أو ما نقله الشيخ المظفّر ﷺ بالمعنىٰ أو مختصراً ، إلّا في حالات الضرورة .

٣ ـ تصحيح الأخطاء المطبعية أو الإملائية أو النحوية دون الإشارة إليها في الهامش .

٤ ـ ضبط بعض المفردات بالشكل ، تلافياً لوقوع اللبس في قراءتها ، وشرحنا بعضاً آخر منها ، لتوضيح معناها والمراد منها .

٥ ـ التعريف ببعض الأعلام والوقائع المذكورة في ثنايا الكتاب ، وتوسّعنا في استخراج بعض الأحاديث والمطالب إنْ دعت الضرورة إلىٰ ذلك .

٦ ـ التنسيق في ما بين العمليات السابقة وصياغة الهوامش بعد سبر غور الاختلافات والتعليقات الموجودة ، وآنتقاء الصحيح والمناسب منها ضمن نسق واحد .

٧ ـ تقطيع النصّ وتوزيعه وتقويمه ، تجري بصورة تبادلية تكاملية ، أي إنّ ما ورد من اختلافات سواءً ما بين النسخ المعتمدة في التحقيق ، أو

في المصادر التي استخرجت منها الأقوال والنصوص ، أو ما كتب من تعليقات وتوضيحات ، فإنّها تخضع لقراءتين مختلفتَي الذوق والأُسلوب ، لنحصل علىٰ أكمل وأفضل صورة ممكنة .

٨ ـ صفّ الحروف وتنضيدها إلكترونياً .

٩ ـ مراجعة نهائية لكلّ ما ورد في متن الكتاب وهامشه ، وملاحظة كلّ الأعمال التي جرت علىٰ الكتاب في النقاط السابقة علىٰ شاشة الكمبيوتر .

تنبيهات :

١ ـ كلّ ما بين القوسين المعقوفتين [ ] في المتن ـ ما عدا العناوين الرئيسة أو الفرعية ، أو أسماء الأوزان الشِعرية ـ هو من المصدر ، إلّا ما أُشير إليه في الهامش .

٢ ـ كانت هناك بعض التخريجات في الهامش أثبتها المصنّف قدس سره وفق طبعات المصادر القديمة ، فأبقيناها علىٰ ما هي عليه ، وألحقنا بها عبارة : « منه قدس سره » محافظة منّا علىٰ الأصل ، ثمّ أضفنا إلىٰ ذلك التخريجات الجديدة وفق طبعات المصادر الجديدة ، لتعسّر الحصول علىٰ تلك الطبعات أوّلاً ، ولأنّ الطبعات الجديدة أكثر تداولاً وأسهل تناولاً ثانياً ، وجعلنا ذلك بين القوسين المعقوفتين [ ] .

٣ ـ وفي تراجم الرجال من مقدّمة الشيخ المظفّر قدس سره اكتفينا بتخريج الأقوال من المصدرَين المعتمَدَين من قِبله ، وهما « ميزان الاعتدال » و « تهذيب التهذيب » إلّا إذا دعت الضرورة إلىٰ غير ذلك ، أو جاء التصريح باسم مصدرٍ ما في أحد الأقوال المنقولة .

٤ ـ وكذا الحال بالنسـبة إلىٰ النقولات الأُخـرىٰ فـي الكـتاب، فـقد التزمنا بالتخريج عن المصادر المنقول عـنها فـي المـتن، إلّا إذا اضـطررنا لإيضاح مبهم أو توضيح مطلب.

شـكر وثـناء:

نسدي شكرنا إلىٰ مرشد العمل في الكتاب وموجّهه والمشرف عليه: سماحة العلّامة حجّة الإسلام والمسلمين السـيّد علي الحسـيني الميلاني.

ولا يفوتنا أن نشكر كلّ من ساهم وأدلىٰ بدلوه في سبيل إخراج هذا السِفر القيّم إلىٰ الملأ العلمي، لا سيّما الإخوة منتسبي المؤسّسة في دمشق، الّذين قاموا بإنجاز عملية التحقيق بمختلف مراحلها بأفضل صورة ممكنة، وهم: رباح كاظم ناصر الفتلي، علي جمعة باروني، عامر عبـد الحسـين عبّـاس، علي جلال باقر، عبـد الكريم حسن الجوهر، جواد حسين محمّـد الورد، عبـد الأمير عبـد علي مشهد، بشير حسين اللامي.

كما نثمن الدور القيّم الذي اضطلع به مدير فرع المؤسسة فـي دمشـق الاستاذ المحقق الفاضل السيّد محمّد علي الحكيم فـي تـقويم نـص الكـتاب وإدارة أعماله.

ونسأله جلّ شأنه أن يتقبّل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، ويجعله هديّة مزجـاة إلىٰ وليّ نـعمتنا، وليّ الله الأعـظم، الإمـام الحـجّة المـنتـظر المهديّ، عجّل الله تعالىٰ فرجه الشريـف، ملتمسين منه نظرة لطف وعطف ورحمـة.

مؤسسة آل البيت عليهم‌السلام
لاحياء التراث



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلّ أن تدركه المشاعر والأبصار، وتنزّه أن تحيط به أوهام الأغيار،

صورة الصفحة الأُولىٰ من المجلد الأوّل بخط المصنف

لا يقنع في منع بحثه من يوصف بتلك القبائح فلو حفظ وأتم

والله هو الموفق وله الحمد حمدا دائما ونسأله العصمة

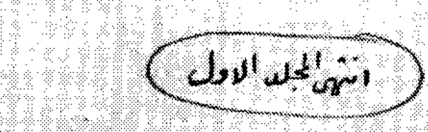
عن الخلل في القول والعمل انه أكرم المسؤولين

وأجود المعطين

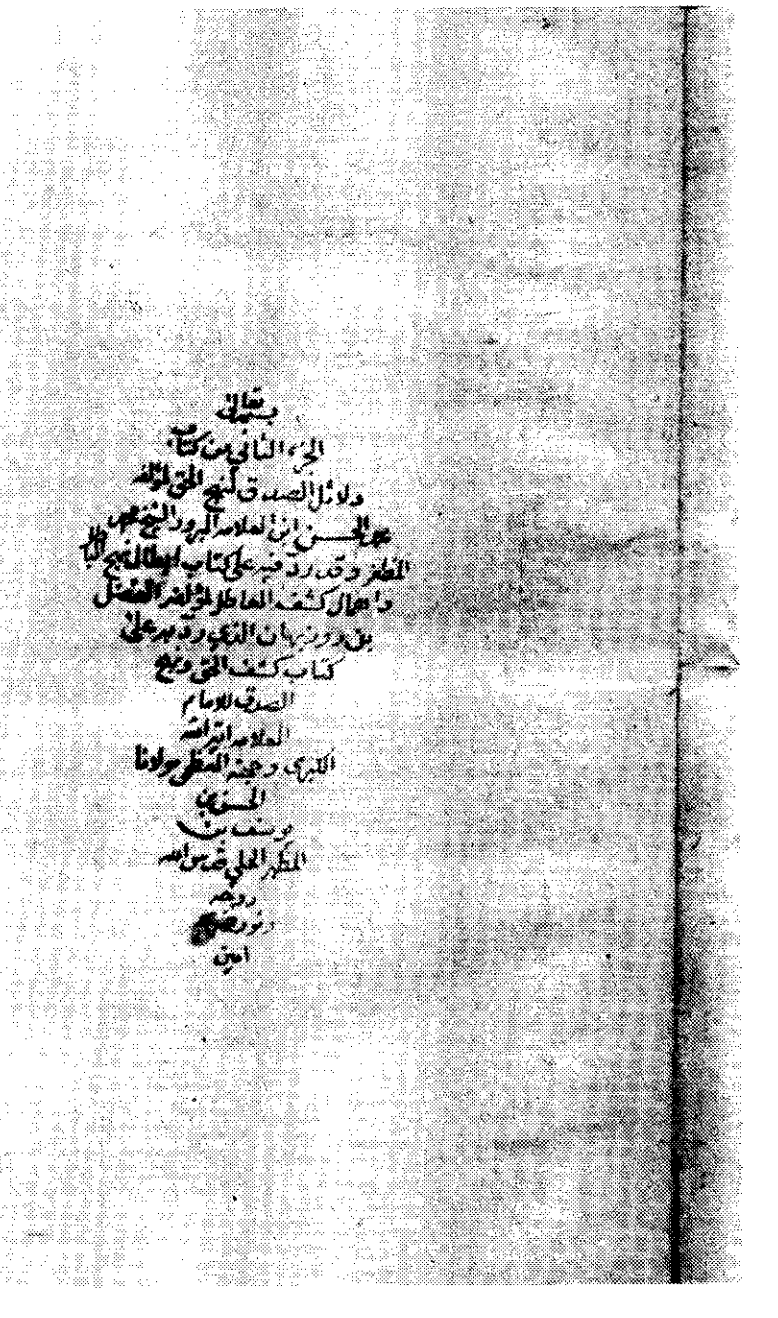
والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين

تم تأليف مصنفه

ابن الشيخ ... مظفر



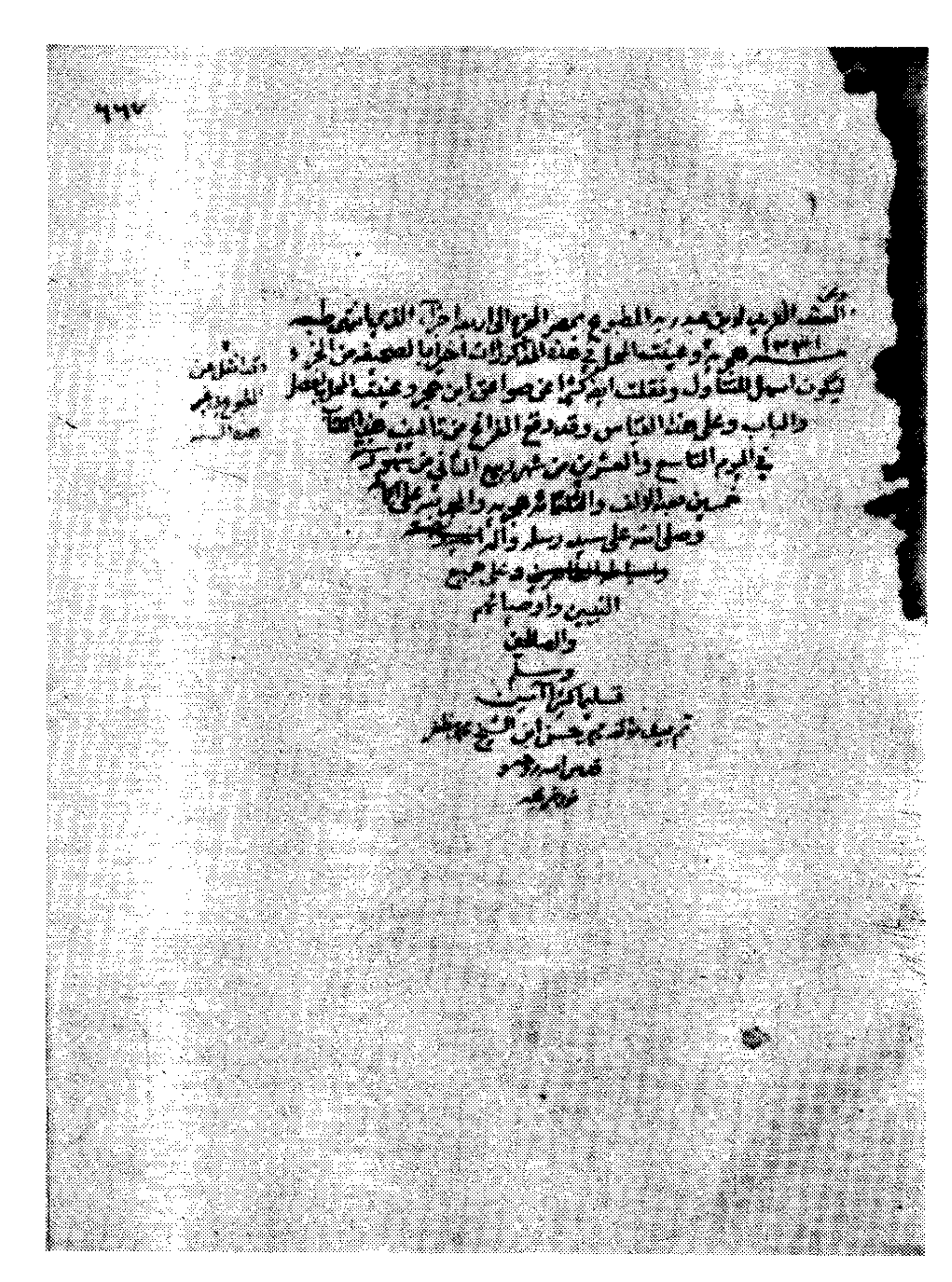
صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الأول بخط المصنف



بسمه تعالى
الجزء الثاني من كتاب
دلائل الصدق لنهج الحق لمؤلفه
محمد حسن ابن العلامة الحبر الشيخ محمد
المظفر وقد رد فيه على كتاب ابطال نهج الباطل
واهمال كشف العاطل لفضل الله
بن روزبهان الذي رد به على
كتاب كشف الحق ونهج
الصدق للامام
العلامة آية الله
الكبرى وحجته العظمى مولانا
الحسن بن
يوسف بن
المطهر الحلي قدس الله
روحه
ونور ضريحه
آمين

صورة الصفحة الأولىٰ من المجلد الثاني بخط المصنف

صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الثاني بخط المصنف



صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الثاني بخط المصنف

صورة الصفحة الأُولىٰ من المجلد الثالث بخط المصنف

صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الثالث بخط المصنف







تأليف

آية الله العلامة

الشيخ محمد حسن المظفر

(١٣٠١ ـ ١٣٧٥ هـ)

الجزء الأول

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث





الحمـد لله الذي جلّ أن تدركه المشاعر والأبصار ، وتنـزّه أن يتّحد بغيره ، أو يشبه الأغيار .

العدل الذي لا يعذّب مع الجبر والاضطرار ، ولا يكلّف بدون الوسع والاختيار .

والصلاة الزاكية علىٰ طيّب الذِكر والآثار ، سـيّدنا ونـبيّـنا المـعصوم بالجهر والإسرار ، وعلىٰ آله المصطفَـيْنَ حجج الملك الجبّار ، وسلّم عليهم تسليماً دائماً ما اختلف الليل والنهار ، وجعلنا من أوليائهم ومعهم في دار القرار .

وبعـد :

فإنّي لمّا سُعِدت بالنظر إلىٰ كتاب «**نهج الحـقّ وكشـف الصـدق**» للإمام العلّامة ، الذي انتهت إليه في العلم والعمل الزعامة ، الطاهر المطهَّر ، الحسن بن يوسف بن المطهّر ، قدّس الله روحه ، ونوّر ضريحه ، وجـدتُه كتاباً حافلاً بالفضل ، مشحوناً بالقول الفصل .

وقد ردّ عليه فاضل الأشاعرة بوقته : الفضل بن روزبهان ، وأجاب عنه

سيّدنا الشريف، الحاوي لمرتبتَي السعادة: العلم والشهادة، السيّد نور الله الحسيني، قدّس الله نفسه، وطيّب رمسه، فجاء وافياً شافياً كما يهواه الحقّ ويرتضيه الإنصاف.

لكنّي أحببت أن أقتدي به وأُصنّف غيره، عسىٰ أن أفوز مثله بالأجر والشهادة، ونقلت عنه كثيراً، وعبّرت عنه بـ: السيّد السعيد.

وتعرّضت في بعض المقامات ـ تتميماً للفائدة ـ إلىٰ بعض كلمات ابن تيميّة التي يليق التعرّض لها، ممّا ردّ بها كتاب «**منهاج الكرامة**» للإمام المصنّف العلّامة، وإنْ لم أُصرّح باسمه غالباً..

ولولا سفالةُ مطالبه، وبذاءة لسان قلمه، وطول عباراته، وظهور نصبه وعداوته، لنفس النبيّ الأمين وأبنائه الطاهرين، لكان هو الأحقّ بالبحث معه؛ لأنّي ـ إلىٰ الآن ـ لم أجد لأحد من علمائنا ردّاً عليه، لكنّي نزهت قلمي عن مجاراته، كما نزّه العلماء أقلامهم وآراءهم عن ردّه.

ولمّا كان عمدة جوابه وجواب غيره ـ في مسألة الإمامة ـ هو المناقشة في سند الأحاديث الواردة في فضائل أهل البيت ومطاعن أعدائهم، وضعت المقدّمة الآتية لتستغني بها عن جواب هذا علىٰ وجه الإجمال، ولنفعها في المقصود.

ولقد سمّيت كتابي هذا:

دلائل الصدق لنهج الحقّ

فأسأل الله ربّي أن يعينني علىٰ إتمامه، ويوفّقني لحسن ختامه، إنّه أكرم المسؤولين وأرحم الراحمين.

المقدّمة

إعلم أنّه لا يصحّ الاستدلال علىٰ خصم إلّا بما هو حجّة عليه، ولذا ترىٰ المصنّفَ رحمه الله وغيره من علمائنا إذا كتبوا في الاحتجاج علىٰ أهل السُنّة التزموا بذِكر أخبارهم لا أخبارنا.

والقومُ لم يلتزموا بقاعدة البحث، ولم يسلكوا طريق المناظرة! فإنّهم يستدلّون في مقام البحث بأخبارهم علىٰ مذهبهم، ويستندون إليها في الجواب عمّا نورده عليهم، وهو خطأٌ ظاهر!

علىٰ أنّ أحاديثهم ـ كما ستعرف ـ حَرِيّةٌ بأنْ لا تصلح للاستدلال بها في سائر مطالبهم ـ حتّىٰ عندهم! ـ وإنْ كانت ممّا تُوسَمُ بالصحّة بينهم!

لكنّها صالحة للاستدلال عليهم وإثبات مناقب آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، ومثالب أعدائهم وإنْ ضعّفوا جملة منها.

وبيان المدّعىٰ يحتاج إلىٰ البحث في مطالب:



[المطلب] الأوّل
أخبار العامّة حُجّة عليهم

إنّ عامّة أخبارهم ـ التي نستدلّ بها عليهم ـ حجّةٌ عليهم ؛ لأمرين :

[الأمر] الأوّل :

إنّها إمّا صحيحة السند عندهم ، أو متعدّدة الطرق بينهم ؛ والتعدّد يوجب الوثوق والاعتبار كما ستعرفه في طيّ مباحث الكتاب .

الأمر الثاني :

إنّها ممّا يُقطع ـ عادةً ـ بصحّتها ؛ لأنّ كلّ رواية لهم في مناقب أهل البيت ومثالب أعدائهم ، محكومة بوثاقة رجال سندها وصدقهم في تلك الرواية وإنْ لم يكونوا ثقاتٍ في أنفسهم !

ضرورةَ أنّ من جملة ما تُعرف به وثاقة الرجل وصدقه في روايته التي يرويها : عدم اغتراره بالجاه والمال ، وعدم مبالاته ـ في سبيلها ـ بالخطر الواقع عليه ، فإنّ غير الصادق لا يتحمّل المضارّ بأنواعها لأجل كذبة يكذبها لا يعود عليه فيها نفع ، ولا يجد في سبيلها إلّا الضرر !

ومن المعلوم أنّ من يروي في تلك العصور السالفة فضيلةً لأمير المؤمنين عليه السلام أو منقصةً لأعدائه فقد غرّر بنفسه ، وجلب البلاء إليه ، كما هو واضح لكلّ ذي أُذُنٍ وعين .

ذكر الذهبي في « تذكرة الحفّاظ » بترجمة الحافظ ابن السقّاء عبد الله

ابن محمّد الواسطي ، قال : «إنّه أملىٰ حديث الطير في واسط[1] فوثبوا به وأقاموه وغسلوا موضعه» ![2].

---

(١) في المصدر بدل «في واسط» : «فلم تحتمله نفوسهم» ، ولعلّ هذه العبارة إضافة منه ﷺ لبيان أين أملىٰ الحديث .

(٢) تذكرة الحفّاظ ٣ / ٩٦٦ .

وحديث الطير حديث صحيح متواتر مسلّم الصدور عن رسول الله ﷺ وفق القواعد المقرّرة ، خلاصته أنّه أُهدي إلىٰ رسول الله ﷺ طائر مشويّ فدعا الله تعالىٰ قائلاً : «اللّهمّ آئتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير» فجاء عليٌّ عليه السلام فأكل معه .

وقد رواه ١٢ صحابيّاً ، أحدهم أنس بن مالك ، ورواه عن أنس وحده مئةٌ من التابعين أو أكثر .

ورواه مشاهير الأئمّة والحفّاظ والمحدّثين والعلماء في كلّ قرن ، وأفرده بعضهم بالتأليف ، فجمعوا طرقه وألفاظه بمؤلّفات خاصّة ، نذكر منها :

١ ـ **حديث الطير** ، للمفسّر والمؤرّخ أبي جعفر محمّد بن جرير الطبري (٢٢٤ ـ ٣١٠ هـ) .

ذكره له ابن كثير في البداية والنهاية ٧ / ٢٨١ و ١١ / ١٢٥ .

٢ ـ **قصّة الطير** ، للحاكم النيسابوري ، أبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن محمّد بن حمدويه ، ابن البيّع الشافعي (٣٢١ ـ ٤٠٥ هـ) .

ذكره هو لنفسه في كتابه معرفة علوم الحديث : ٢٥٢ في النوع الخمسين ، والذهبي في سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٧٦ .

٣ ـ **حديث الطير** ، للحافظ المحدّث أبي بكر بن مردويه ، أحمد بن موسىٰ الأصبهاني (٣١٣ ـ ٤١٠ هـ) .

ذكره له ابن كثير في البداية والنهاية ٧ / ٢٨١ .

٤ ـ **حديث الطير** ، للحافظ أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٣٣٦ ـ ٤٣٠ هـ) .

ذكره له السمعاني في التحبير ١ / ١٨١ ، والذهبي في سير أعلام النبلاء ١٩ / ٣٠٦ .

٥ ـ **طرق حديث الطير** ، للحافظ أبي طاهر محمّد بن أحمد بن علي بن

ﷺ حمدان الخراساني ، من أعلام القرن الخامس الهجري .

ذكره له الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٧ / ٦٦٣ وتذكرة الحفّاظ ٣ / ١١١٢ ، وابن كثير في البداية والنهاية ٧ / ٢٨١ .

٦ ـ **حديث الطير** ، لشمس الدين الذهبي ، أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الدمشقي الشافعي (٦٧٣ ـ ٧٤٨ هـ) .

ذكره هو لنفسه بترجمة الحاكم النيسابوري من كتابيه سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٦٩ وتذكرة الحفّاظ ٣ / ١٠٤٢ ـ ١٠٤٣ وقال فيه : «وأمّا حديث الطير فله طرق كثيرة جدّاً قد أفردتُها بمصنّف ، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل» !

وقد ورد الحديث بألفاظ مختلفة في العديد من أُمّهات مصنّفاتهم ، نذكر منها :

التاريخ الكبير ـ للبخاري ـ ٢ / ٢ رقم ١٤٨٨ ، سنن الترمذي ٥ / ٥٩٥ ح ٣٧٢١ ، فضائل الصحابة ـ لابن حنبل ـ ٢ / ٦٩٢ ـ ٦٩٣ ح ٩٤٥ ، أنساب الأشراف ٢ / ٣٧٨ ، خصائص الإمام عليّ عليه السلام ـ للنسائي ـ : ٢٥ ـ ٢٦ ح ١٢ ، مسند أبي يعلىٰ ٧ / ١٠٥ ح ١٢٩٧ ، المعجم الكبير ١ / ٢٥٣ ح ٧٣٠ و ج ٧ / ٨٢ ح ٦٤٣٧ و ج ١٠ / ٢٨٢ ح ١٠٦٦٧ ، مروج الذهب ٢ / ٤٢٥ ، تاريخ أصبهان ١ / ٢٧٩ رقم ٤٦٨ ، المستدرك علىٰ الصحيحين ٣ / ١٤١ و ١٤٢ ح ٤٦٥٠ و ٤٦٥١ ، قال الحاكم في ذيل الحديث الأوّل : «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرّجاه ، وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة علىٰ ثلاثين نفساً ، ثمّ صحّت الرواية عن عليّ وأبي سعيد الخدري وسفينة» ، حلية الأولياء ٦ / ٣٣٩ ، مناقب الإمام عليّ عليه السلام ـ لابن المغازلي ـ : ١٦٣ ـ ١٧٦ ح ١٨٩ ـ ٢١٢ ، مصابيح السُنّة ٤ / ١٧٣ ح ٤٧٧٠ ، تاريخ بغداد ٣ / ١٧١ ، مناقب الإمام عليّ عليه السلام ـ للخوارزمي ـ : ١٠٧ ح ١١٣ و ١١٤ و ص ١١٤ ح ١٢٥ و ص ٢٠٠ ذح ٢٤٠ ، تاريخ دمشق ٣٧ / ٤٠٦ ح ٧٥٤٨ و ج ٤٢ / ٢٤٥ ـ ٢٥٩ ح ٨٧٦٣ ـ ٨٧٨٨ ، أُسد الغابة ٣ / ٦٠٨ ، كفاية الطالب : ١٤٤ ـ ١٥٦ ب ٣٣ و ص ٣٨٧ ، الرياض النضرة ٣ / ١١٤ ـ ١١٥ ، ذخائر العقبىٰ : ١١٦ ـ ١١٧ ، جامع الأُصول ٨ / ٦٥٣ ح ٦٤٩٤ ، مختصر تاريخ دمشق ١٥ / ٣٠٤ ح ٣٠٥ و ج ١٧ / ٣٦٢ ـ ٣٦٤ و ج ٢١ / ٢٧٨ ح ١٩٢ ، الخلفاء الراشدون ـ للذهبي ـ : ٣٨٥ ، البداية والنهاية ٧ / ٢٧٩ ـ ٢٨١ ، جامع المسانيد والسنن ١٩ / ٤٢ و ج ٢١ / ٦٣ ح ٩٣ و ج ٢٢ / ٥١٣ ح ١٩٧١ و ج ٣٢ / ١٣٦ ح ٢٨٩٤ ، مجمع الزوائد ٩ / ١٢٥ ﷺ

وذكر ابن خلّكان في «وفيات الأعيان» بترجمة النسائي أحمد بن شعيب، صاحب كتاب «السُنن» أحد الصحاح الستّة، أنّه: «خرج إلىٰ دمشق فسُئل عن معاوية وما رُوي في فضائله، فقال: أما يرضىٰ معاوية أنْ يخرج رأساً برأس حتّىٰ يُفَضَّلَ؟!

وفي رواية أُخرىٰ: لا أعرف له فضيلة إلّا: **لا أشبع الله بطنه**... فما زالوا يدفعون في حضنه... ـ وفي رواية: يدفعون في خصييه ـ وداسوه، حتّىٰ حُمل إلىٰ الرملة ومات بها...

وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني: لمّا داسوه بدمشق مات بسبب ذلك الدوس وهو منقول»[1].

↩ و ١٢٦، قال الهيثمي عن حديث سفينة: «رواه البزّار والطبراني باختصار، ورجال الطبراني رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة»، جامع الأحاديث الكبير ١٩/ ٤٢ ـ ٤٣ ح ١٣٤٤٧ و ١٣٤٤٨، كنز العمّال ١٣/ ١٦٦ ح ٣٦٥٠٥ و ص ١٦٧ ح ٣٦٥٠٧ و ٣٦٥٠٨، تحفة الأحوذي ١٠/ ١٥٣ ح ٣٩٦٩، درّ السحابة في مناقب القرابة والصحابة: ٢٢٠ ـ ٢٢٢ ح ٩٨ ـ ١٠٢.

وقد فصّل وأسهب المحقّق السيّد عبد العزيز الطباطبائي ﵀ في ذِكر رواة الحديث ـ من الصحابة والتابعين ـ وطرقه وألفاظه ومصادره، وعلّق بدقّة علىٰ أقوال الحفّاظ والمحدّثين فيه، عند كلامه علىٰ كتاب الحاكم النيسابوري بهذا الخصوص ـ المارّ ذِكره آنفاً ـ في كتابه: أهل البيت ﵈ في المكتبة العربية: ٣٨٤ ـ ٤١٣ رقم ٥٩٤.

كما توسّع العلّامة السيّد عليّ الحسيني الميلاني ـ حفظه الله ورعاه ـ بدراسة الحديث دراسة موسّعة، سنداً ودلالةً، في الجزءين ١٣ و ١٤ من موسوعته القيّمة: «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمّة الأطهار».

فأحسنا وأجادا، فراجع.

(١) وفيات الأعيان ١/ ٧٧ رقم ٢٩ باختلاف يسير.

وقال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٤/ ٥٥: تظاهرت الأخبار أنّ ↩

فإذا كان هذا فعلهم مع أشهر علمائهم لمجرّد إنكار فضل معاوية ، فما ظنّك بفعلهم مع غيره إذا روىٰ ما فيه طعن علىٰ الخلفاء الأُوَل ؟ !

وذكر ابن حجر في «تهذيب التهذيب» بترجمة نصر بن عليّ بن صهبان ، نقلاً عن عبدالله بن أحمد بن حنبل ، قال : «لمّا حدّث نصر بأنّ رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم أخذ بيد حسن وحسين ، فقال :

من أحبّني وأحبّ هذين وأباهما وأُمّهما كان في درجتي يوم القيامة[1] ..

رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله دعا علىٰ معاوية لمّا بعث إليه يستدعيه فوجده يأكل ، ثمّ بعث [إليه] فوجده يأكل ! فقال : «اللّهمّ لا تُشْبِع بطنه» .

قال الشاعر :

وصاحِبٍ لي بَطْنُهُ كالهاوِيَةْ كأنّ في أحشائهِ مُعاوِيَةْ

وانظر بخصوص حديث : «لا أشبع الله بطنه» : صحيح مسلم ٨ / ٢٧ ، مسند أبي داود الطيالسي : ٣٥٩ ح ٢٧٤٦ ، أنساب الأشراف ٢ / ١٩٣ ، تاريخ الطبري ٥ / ٦٢٢ ، دلائل النبوّة ـ للبيهقي ـ ٦ / ٢٤٣ ، الاستيعاب ٣ / ١٤٢١ ، أُسد الغابة ٤ / ٤٣٤ ، مختصر تاريخ دمشق ٣ / ١٠١ ، البداية والنهاية ٦ / ١٢٩ ، سير أعلام النبلاء ١٤ / ١٢٩ ، تذكرة الحفّاظ ٢ / ٦٩٩ ، تهذيب الكمال ١ / ١٥٧ ، تهذيب التهذيب ١ / ٦٩ ، شذرات الذهب ٢ / ٢٤٠ ، الإشاعة لأشراط الساعة : ٥٩ .

(١) مسند أحمد ١ / ٧٧ ، سنن الترمذي ٥ / ٥٩٩ ح ٣٧٣٣ كتاب المناقب ، المعجم الكبير ٣ / ٥٠ ح ٢٦٥٤ ، المعجم الصغير ٢ / ٧٠ ، تاريخ أصبهان ١ / ٢٣٣ رقم ٣٦١ ، تاريخ بغداد ١٣ / ٢٨٨ ، مناقب الإمام عليّ عليه‌السلام ـ لابن المغازلي ـ : ٢٩٧ ذح ٤١٧ ، الشفا ـ للقاضي عياض ـ ٢ / ٤٩ ، مناقب الإمام عليّ عليه‌السلام ـ للخوارزمي ـ : ١٣٨ ح ١٥٦ ، تاريخ دمشق ١٣ / ١٦٩ ح ٣١٦٣ و ٣١٦٤ ، أُسد الغابة ٣ / ٦٠٧ في ترجمة الإمام أمير المؤمنين عليه‌السلام ، كفاية الطالب : ٨١ ، الرياض النضرة ٣ / ١٨٩ ، ذخائر العقبىٰ : ١٦٤ و ٢١٤ ، مختصر تاريخ دمشق ٧ / ١١ ، فرائد السمطين ٢ / ٢٥ ـ ٢٦ ح ٣٦٦ ، جامع المسانيد والسنن ١٩ / ١٦٥ ح ١٤٥ ، جامع الأحاديث الكبير ٦ / ٤٨٥ ح ٢٠١١١ وج ١١ / ١٦٠ ح ٣٢٦٣٣ ، الصواعق المحرقة : ٢١٣ ذح ١٣

أمر المتوكّل بضربه ألفَ سوط !

فكلّمه فيه جعفرُ بن عبد الواحد وجعل يقول له : هذا من أهل السُّنّة ؛ فلم يزل به حتّىٰ تركه» ![1].

ونقل ابن حجر أيضاً في الكتاب المذكور بترجمة أبي الأزهر أحمد ابن الأزهر النيسابوري ، أنّه لمّا حدّث أبو الأزهر ، عن عبد الرزّاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيدالله ، عن ابن عبّاس ، قال :

«نظر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إلىٰ عليّ عليه السلام فقال :

أنت سيّدٌ في الدنيا ، سيّدٌ في الآخرة .. الحديث[2] ..

أُخبر بذلك يحيىٰ بن معين ، فبينا هو عنده في جماعة [من أهل الحديث] إذ قال يحيىٰ : مَن هذا الكذّاب النيسابوري الذي يحدّث عن عبد الرزّاق بهذا الحديث ؟ !

فقام أبو الأزهر فقال : هو ذا أنا !

فتبسّم يحيىٰ فقال : أما إنّك لست بكذّاب ؛ وتعجّب من سلامته

↩ وص ٢٨٤ ح ١٨ ، كنز العمّال ١٢ / ٩٧ ح ٣٤١٦١ وج ١٣ / ٦٣٩ ح ٣٧٦١٣ ، ينابيع المودّة ٢ / ٣٣ ح ١ وص ١٧٩ ح ٥١٥ وج ٣ / ٤٦٠ ، نور الأبصار : ١٢٦ .

(١) تهذيب التهذيب ٨ / ٤٩٥ .

(٢) ورد الحديث بألفاظ مختلفة ومعنىً واحد في العديد من المصادر ؛ انظر مثلاً :
المستدرك علىٰ الصحيحين ٣ / ١٣٨ ح ٤٦٤٠ ، وقال : صحيح علىٰ شرط الشيخين ، مناقب الإمام عليّ عليه السلام ـ لابن المغازلي ـ : ١٣٠ ح ١٤٥ وص ٣٠٤ ح ٤٣١ ، تاريخ بغداد ٤ / ٤١ ، مناقب الإمام عليّ عليه السلام ـ للخوارزمي ـ : ٣٢٧ ح ٣٣٧ ، تاريخ دمشق ٤٢ / ٢٩٢ ح ٨٨٢٢ ، الرياض النضرة ٣ / ١٢٢ ، مختصر تاريخ دمشق ٣ / ٢٠ وج ١٧ / ٣٧٣ ، البداية والنهاية ٧ / ٢٨٣ حوادث سنة ٤٠ هـ ، مجمع الزوائد ٩ / ١٣٣ من دون صدر الحديث ، درّ السحابة : ٢١٢ ح ٦٨ ، ينابيع المودّة ١ / ٢٧١ ح ٦ وج ٢ / ٢٧٨ ح ٧٩٩ ، نور الأبصار : ٩٠ .

وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث!»[١]. انتهىٰ.

وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» بترجمة أبي الأزهر: «كان عبد الرزّاق يعرف الأُمور، فما جسر يحدّث بهذا الأثر إلّا أحمد بن الأزهر والذنب لغيره»[٢].

ويعني بغيره: محمّد بن عليّ بن سفيان النجّاري[٣] كما بيّنه الذهبي.

فليت شعري ما الذي يخافه عبد الرزّاق مع شرفه وشهرته وفضله، لولا عادِيَةُ[٤] النواصب، وداعية السوء، وأنْ يواجهه مثل ابن معين بالتكذيب، وأن يشيطوا[٥] بدمه؟!

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٤٤.

(٢) كذا في الأصل؛ وفي ميزان الاعتدال ١/ ٢١٣ هكذا: «وكان عبد الرزّاق يعرف الأُمور، فما جسر يحدّث بهذا إلّا سرّاً لأحمد بن الأزهر ولغيره؛ فقد رواه محمّد ابن حمدون النيسابوري، عن محمّد بن علي بن سفيان النجّار، عن عبد الرزّاق؛ فبرئ أبو الأزهر من عهدته».

(٣) كان في الأصل: «البخاري»، وهو تصحيف، وما أثبتناه من تهذيب التهذيب ١/ ٤٤.

وفي ميزان الاعتدال ١/ ٢١٣، وتاريخ بغداد ٤/ ٤٢، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٦٦: «النجّار».

و«النجّار» أو «النجّاري» نسبة إلىٰ بني النجّار؛ آنظر: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ١/ ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٤) العادِيَة: الحِدّة والغضب، والظلم والشرّ، وعادِيَةُ الرجل: عَدْوُه عليك بالمكروه.

آنظر مادّة «عَدَا» في: الصحاح ٦/ ٢٤٢٢، لسان العرب ٩/ ٩٥، ومادّة «عَدَوَ» في: تاج العروس ١٩/ ٦٦٦.

(٥) شاط دمه: ذَهَب دمه هدراً، وعُرِّض للقتل. آنظر: الصحاح ٣/ ١١٣٩، لسان العرب ٧/ ٢٥٦، مادّة «شَيَطَ».

ويا عجباً من ابن معين ! لم يرضَ بكتمانه فضائل أمير المؤمنين عليه السلام حتّىٰ صار يقيم الحواجز دون روايتها !

وأعجب من ذلك قوله : «الذنب فيه لغيرك» فإنّ رجال سند الحديث كلّهم من كبار علماء القوم وثقاتهم ![1].

وما أدري ما الذي أنكره من هذا الحديث ؟ ! وهو لم يدلّ إلّا علىٰ فضيلة مسلَّمة مشهورة ، من أيسر فضائل أمير المؤمنين .

ولعلّه أنكر تمام الحديث ، وهو : «**مَن أحبّك فقد أحبّني ، ومَن أبغضك فقد أبغضني ، وحبيبك حبيب الله ، وبغيضك بغيض الله ، والويل لمن أبغضك [بعدي]**» !

وذلك لأنّهم يجدون من أنفسهم بُغْضَ إمامِ المتّقين ، ويعسوب الدِين[2] ، وهم يزعمون أنّهم لا يبغضون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم !

---

(١) وهم : أحمد بن الأزهر النيسابوري الحافظ ، عبد الرزّاق بن همّام بن نافع الحميري ، معمر بن راشد الأزدي ، محمّد بن مسلم بن عبيد الله القرشي الزهري ، عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور القرشي ، وعبد الله بن عبّاس بن عبد المطّلب القرشي الهاشمي ؛ ذكرهم جميعاً ابن حبّان في «الثقات» ، وورد تعديلهم في أُمّهات المصادر الرجالية عندهم .

(٢) ورد وصف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأمير المؤمنين عليه السلام بأنّه : سيّد المسلمين ، وإمام المتّقين ، ويعسوب المؤمنين ، وقائد الغرّ المحجّلين ، في أحاديث كثيرة وبألفاظ مختلفة ؛ انظر :

المعجم الكبير ٦ / ٢٦٩ ح ٦١٨٤ ، المعجم الصغير ٢ / ٨٨ ، المستدرك علىٰ الصحيحين ٣ / ١٤٨ ح ٤٦٦٨ ، حلية الأولياء ١ / ٦٣ و ٦٦ ، تاريخ بغداد ١١ / ١١٣ وج ١٣ / ١٢٣ ، مناقب الإمام عليّ عليه السلام ـ لابن المغازلي ـ : ١٠٦ ح ٩٣ وص ١٣١ ح ١٤٦ و ١٤٧ ، مناقب الإمام عليّ عليه السلام ـ للخوارزمي ـ : ٨٥ ح ٧٥ وص ١١٣ ح ١٢٣ وص ٢٩٥ ح ٢٨٧ وص ٣٢٨ ح ٣٤٠ ، تاريخ دمشق ٤٢ / ٤١ ـ ٤٣ ح ٨٣٦٨ ←

كما يعلمون بُغْضَ معاوية وسائر البغاة لأمير المؤمنين، وأنّهم أشدُّ أعدائه، والبغيضون له، وهم يَرَوْنهم أولياء الله وأحبّاءه!

ولذا، لمّا أشار الذهبي في (الميزان) إلىٰ الحديث قال: «يشهد القلب بأنّه باطل»![(١)].

وأنا أشهد له بشهادة قلبه ببطلانه، إذ لم يخالط قلبَه حبّ ذلك الإمامِ الأعظم، فكيف يُصدِّق بصحّته؟! ـ وإن استفاضت بمضمونه الرواية ـ حتّىٰ روىٰ مسلم أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال: «**والذي فلق الحبّة وبَرَأَ النَسَمة**[(٢)] **[إنّه] لَعهدُ النبيّ الأُمّيّ إليَّ أنّه لا يُحبّني إلّا مؤمن، ولا يُبغضني إلّا منافق**»[(٣)].

و ٨٣٧٠ و ٨٣٧١ و ٨٣٧٣ وص ٣٠٢ ـ ٣٠٤ ح ٨٨٣٣ ـ ٨٨٣٨ وص ٣٢٦ ح ٨٨٨٦ وص ٣٢٧ ح ٨٨٨٧ وص ٣٨٦ ح ٨٩٩٤، أُسد الغابة ٣ / ٧٠، كفاية الطالب: ١٨٧ و ٢١٦، الرياض النضرة ٣ / ١٠٧ و ١٣٨، ذخائر العقبىٰ: ١٠٨ و ١٣٠، مختصر تاريخ دمشق ١٧ / ٣٠٦ ـ ٣٠٧ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٨٢ وج ١٨ / ١٣، مجمع الزوائد ٩ / ١٠٢ و ١٢١، الإصابة ٤ / ٦ وج ٧ / ٣٥٤، كنز العمّال ١١ / ٦٠٤ ح ٣٢٩١٨ وص ٦١٩ ـ ٦٢٠ ح ٣٣٠٠٩ ـ ٣٣٠١١، درّ السحابة: ٢٢٩.

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٢١٣.

(٢) النَسَمة: الإنسان، وكلّ ذي روح أو نَفَس، والجمع: نَسَمٌ ونَسَماتٌ؛ انظر: النهاية ٥ / ٤٩، لسان العرب ١٤ / ١٣٠، تاج العروس ١٧ / ٦٨٤، مادّة «نَسَمَ».

(٣) صحيح مسلم [١ / ٦١] كتاب الإيمان، باب الدليل علىٰ أنّ حبّ الأنصار وعليٍّ من الإيمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق. منه قدس سره.

وقد ورد الحديث بألفاظ مختلفة وأسانيد عديدة في مصادر كثيرة، منها:

مسند الحميدي ١ / ٣١ ح ٥٨، مصنّف ابن أبي شيبة ٧ / ٥٠٣ ح ٥١، مسند أحمد ١ / ٩٥، سنن ابن ماجة ١ / ٤٢ ح ١١٤، سنن الترمذي ٥ / ٥٩٤ ح ٣٧١٧ وص ٦٠١ ح ٣٧٣٦، أنساب الأشراف ٢ / ٣٥٠ و ٣٨٣، السُنّة ـ لابن أبي عاصم ـ: ٣٤٠ ح ٧٦٠ وص ٥٨٣ ح ١٣١٩ وص ٥٨٤ ح ١٣٢٥، مسند البزّار ٢ / ١٨٢ ح

فإذا كان هذا حال ملوكهم وعلمائهم وعوامّهم في عصر العبّاسيّين،. فكيف ترىٰ الحال في عصر الأُمويّين، الذي صار فيه سبُّ أخِ النبيّ ﷺ ونفسِهِ شعاراً ودِيناً لهم، والتسمية باسمه الشريف ذنباً موبقاً عندهم؟!

قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» بترجمة عليّ بن رباح: «قال المقرئ: كان بنو أُميّة إذا سمعوا بمولودٍ اسمه عَلِيّ قتلوه! فبلغ ذلك رباحاً فقال: هو عُلَيٌّ ـ مصغّراً[1] ـ، وكان يغضب مِن (عَلِيّ) ويُحرِّج علىٰ مَن

٥٦٠، سنن النسائي ٨/١١٦ و ١١٧، خصائص الإمام عليّ عليه السلام: ٨٣ ح ٩٥ ـ ٩٧، فضائل الصحابة ـ للنسائي ـ: ١٧ ح ٥٠، مسند أبي يعلىٰ ١٢/٣٣١ ح ٦٩٠٤ و ص ٣٦٢ ح ٦٩٣١، المعجم الكبير ٢٣/٣٧٤ ـ ٣٧٥ ح ٨٨٥ و ٨٨٦، الإيمان ـ لابن مندة ـ ١/٤١٤ ـ ٤١٥ ح ٢٦١، المستدرك علىٰ الصحيحين ٣/١٤١ ح ٤٦٤٨ وقال: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرّجاه» ووافقه الذهبي في التلخيص، معرفة علوم الحديث: ١٨٠، الاستيعاب ٣/١١٠٠ و ١١٠١، حلية الأولياء ٤/١٨٥، تاريخ بغداد ٨/٤١٧ و ج ١٤/٤٢٦، مناقب الإمام عليّ عليه السلام ـ لابن المغازلي ـ: ١٨٥ ـ ١٨٩ ح ٢٢٥ ـ ٢٣٣، فردوس الأخبار ٢/٤٨٢ ح ٨٣١٣، مصابيح السُـنّة ٤/١٧١ ح ٤٧٦٣، الشفا ـ للقاضي عياض ـ ٢/٤٨، مناقب الإمام عليّ عليه السلام ـ للخوارزمي ـ: ٦٩ ح ٤٤ و ص ٣٢٦ ح ٣٣٦، تاريخ دمشق ٤٢/٣٣ و ٦٠ و ٢٦٨ ـ ٣٠١ ح ٨٧٩٤ ـ ٨٨٣٢، صفة الصفوة ١/١٣١، جامع الأُصول ٨/٦٥٦ ح ٦٤٩٩ و ٦٥٠٠، الرياض النضرة ٣/١٨٩ ـ ١٩٠، ذخائر العقبىٰ: ١٦٤، مختصر تاريخ دمشق ١٧/٣٦٨ ـ ٣٦٩ و ٣٧٥، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان ٩/٤٠ ح ٦٨٨٥، مشكاة المصابيح ٣/٣٥٥ ح ٦٠٨٨ و ص ٣٥٩ ح ٦١٠٠، الخلفاء الراشدون ـ للذهبي ـ: ٣٨٥، البداية والنهاية ٧/٢٨٢، جامع المسانيد والسنن ١٩/٢٦ ـ ٢٨ و ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ح ٢٢٨ ـ ٢٣٠، فتح الباري ٧/٩٠، مجمع الزوائد ٩/١٣٣، الصواعق المحرقة: ١٨٨ ح ٨، كنز العمّال ١١/٥٩٨ ح ٣٢٨٧٨ و ص ٥٩٩ ح ٣٢٨٨٤ و ص ٦٢٢ ح ٣٣٠٢٦ ـ ٣٣٠٢٩، ينابيع المودّة ٢/١٥٥ ح ٤٣٤ و ٤٣٥ و ص ١٧٩ ح ٥١٦، نور الأبصار: ٨٨ و ٨٩.

(١) كلمة «مصغَّراً» ليست في المصدر، وهي إضافة توضيحية منه قدس سره.

سمّاه به.

وقال الليث: قال عليّ بن رباح: لا أجعل في حلٍّ مَن سمّاني عُلَيّ[١]، فإنّ اسمي: عَلِيّ»[٢]. انتهىٰ.

ونقل ابن أبي الحديد، عن أبي الحسن عليّ بن محمّد بن أبي سيف المدائني في «كتاب الأحداث» أنّ معاوية كتب نسخة واحدة إلىٰ عمّاله بعد عام الجماعة، أنْ: برئتِ الذمّةُ ممّن روىٰ شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته![٣].

إلىٰ أن قال ما حاصله: وكتب إلىٰ عمّاله أنْ يدعوا الناس إلىٰ الرواية في فضل عثمان والصحابة والخلفاء الأوّلين! وأنْ لا يتركوا خبراً يُروىٰ في عليٍّ إلّا وأتوه بمناقض له في الصحابة!

وقُرئت كتُبُه علىٰ الناس، وبَذَلَ الأموال، فرُويت أخبارٌ كثيرة في مناقبهم مفتعَلة، فعلّموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع، حتّىٰ تعلّموه كما يتعلّمون القرآن، ومضىٰ علىٰ ذلك الفقهاء والقضاة والولاة.

وكان أعظم الناس ـ في ذلك ـ بليّةً: القرّاء المراؤون، والمستضعَفون، الّذين يُظهرون الخشوع والنُسك، فيفتعلون الأحاديث ليحظوا عند ولاتهم، ويصيبوا الأموال، حتّىٰ انتقلت تلك الأخبار إلىٰ أيدي الديّانين الّذين لا يستحلّون الكذب والبهتان، فقبلوها

---

(١) كذا في المصدر، والصحيح لغةً: عُلَيّاً.

(٢) تهذيب التهذيب ٥ / ٦٨٣.

(٣) ج ٣ ص ١٥ من شرح النهج. منه ﷺ. [شرح نهج البلاغة ١١ / ٤٤].

وررووهـا .

ثمّ قال : وقد روىٰ ابن عرفة ـ المعروف بـ : نِفْطَوَيْه ، وهو من أكابر المحدّثين وأعلامهم[1] ـ في تاريخه ما يناسب هذا الخبر[2] .

ولهذه الأُمور ونحوها خَفِيَ جُلُّ فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وإنْ جَلَّ الباقي عن الإحصاء ، ونأىٰ عن العدّ والاستقصاء ، وليس بقاؤه إلّا عنايةً من الله تعالىٰ بوليّه والدينِ الحنيف .

ويشهد لإخفائهم فضائله ما رواه البخاري ، عن أبي إسحاق ، قال : «سأل رجل البَراء ـ وأنا أسمع ـ : أَشَهِدَ عليٌّ بدراً ؟ قال : بارَزَ وظاهَرَ»[3] .

أترىٰ أنّه يمكن أنْ يخفىٰ في الصدر الأوّل محلُّ أمير المؤمنين عليه السلام ببدر ، حتّىٰ يحتاج إلىٰ السؤال عن مشهده بها ؟ ! وهي إنّما قامت بسيفه ، لولا اجتهاد الناس في كتمان فضائله ![4] .

---

(١) هو الإمام الحافظ ، النحوي العلّامة ، الأخباري ، أبو عبد الله إبراهيم بن محمّد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة العتكي الأزدي الواسطي ، عالم بالعربية واللغة والحديث ، وُلد بواسط سنة ٢٤٤ هـ ، وسكن بغداد ومات فيها في صفر من عام ٣٢٣ هـ ، أخذ عن ثعلب والمبرّد وغيرهما ، من مؤلّفاته : غريب القرآن ، تاريخ الخلفاء ، المصادر ، القوافي ، المقنع في النحو .

انظر : تاريخ بغداد ٦ / ١٥٩ ـ ١٦٢ رقم ٣٢٠٥ ، سير أعلام النبلاء ١٥ / ٧٥ رقم ٤٢ ، لسان الميزان ١ / ١٠٩ رقم ٣٢٧ ، معجم المؤلّفين ١ / ٦٧ رقم ٤٩٨ .

(٢) شرح نهج البلاغة ١١ / ٤٤ ـ ٤٦ .

(٣) صحيح البخاري ، ج ٣ باب قتل أبي جهل من كتاب المغازي [٥ / ١٨٤ ح ٢٢] . منه قدس سره .

(٤) اللّهمّ إلّا أن يقال : إنّ الرجل لم يستطع أن يصرّح بفضيلة لأمير المؤمنين عليه السلام أو أن يدافع عنه ، فلجأ إلىٰ استدرار الدفاع من الصحابي البَراء بن عازب ـ الذي شهد مع الإمام عليٍّ عليه السلام وقعتَي الجمل وصِفّين ـ ، فإن أجاب بالإيجاب ـ كما وقع فعلاً ـ

وإذا رووا شيئاً منها فلا يروونه علىٰ وجهه وبتمامه، كما تدلّ عليه روايتهم لخطبة النبيّ ﷺ في الغدير![1].

تمكّن من الاستدلال بالحديث الوارد عندهم من أنّ الله تعالىٰ قد اطّلع علىٰ أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم، ليستنكر ما يقال في الإمام عليّ عليه السلام.

وانظر الحديث ـ مثلاً ـ في: صحيح البخاري ٤/١٤٤ ذح ٢١١ وص ١٧٣ ح ٢٧٦ وج ٥/١٨٨ ذح ٣٢ وص ٢٩٨ ذح ٢٨٣ وج ٦/٢٦٣ ذح ٣٨٣ وج ٨/١٠٥ ذح ٣٢ وج ٩/٣٤ ذح ٢١، صحيح مسلم ٧/١٦٨، سنن أبي داود ٣/٤٨ ذح ٢٦٥٠، سنن الترمذي ٥/٣٨٣ ذح ٣٣٠٥، مسند أحمد ١/٨٠ و١٠٥ وج ٣/٣٥٠، مسند الحميدي ١/٢٨ ذح ٤٩، مسند أبي يعلىٰ ١/٣١٦ ـ ٣٢١ ح ٣٩٤ ـ ٣٩٨.

(١) وحديث الغدير صحيح متواتر، بل في أعلىٰ درجات التواتر، قطعيّ الصدور، واضح الدلالة جليُّها علىٰ إمامة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام بالرغم من محاولات التعتيم عليه، وطمس معالمه، وكتم الكاتمين!! فقد قالهُ النبيّ الأكرم ﷺ أكثر من مرّة، وأشهرها وآخرها ما قاله ﷺ عند منصرفه من حجّة الوداع، في ١٨ ذي الحجّة من السنة العاشرة للهجرة، ورواه عنه أكثر من مائة صحابيّ؛ ثمّ كانت مناشدات أمير المؤمنين الإمام عليّ عليه السلام الصحابةَ به لإثبات حقّه بالخلافة مشهورة.

وقد نزل قبل خطبة النبيّ الأكرم ﷺ في يوم غدير خُمّ قوله تعالىٰ: ﴿ **يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك وإن لم تفعل فما بلّغتَ رسالته والله يعصمك من الناس** ﴾ [سورة المائدة ٥: ٦٧] ونزل بعدها قوله تعالىٰ: ﴿ **اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً** ﴾ [سورة المائدة ٥: ٣].

وسَلّمَ الشيخان وبقيّةُ الصحابة ـ بعد الخطبة ـ علىٰ الإمام عليٍّ عليه السلام بإمرة المؤمنين، وهنّأوه بها.

ولمّا اعتُرِض علىٰ الرسول الأعظم ﷺ تنصيبه الإمام عليّاً عليه السلام خليفة له نزل قوله تعالىٰ: ﴿ **سأل سائل بعذاب واقع * للكافرين ليس له دافع * ...** ﴾ [سورة المعارج ٧٠: ١ و٢ وما بعدهما].

ويكاد أن لا يخلو مصدر من مصادر الجمهور ـ في الحديث والتفسير والتاريخ والفضائل وغيرها ـ من ذِكر واقعة الغدير، ولو بإيراد جانب منها واقتطاع جوانب أُخرىٰ!

↩ * وعلىٰ سبيل المثال : فقد روي الحديث ـ بألفاظ متقاربة ـ في :
مصنّف ابن أبي شيبة ٧ / ٥٠٣ ح ٥٥ ، مسند أحمد ١ / ١٥٢ وج ٤ / ٣٦٨ و ٣٧٠ و ٣٧٢ و ٣٧٣ وج ٥ / ٤١٩ ، وورد مؤدّاه في الأخبار الموفّقيات : ٢٦٠ ح ١٧١ ، سنن ابن ماجة ١ / ٤٣ ح ١١٦ وص ٤٥ ح ١٢١ ، سنن الترمذي ٥ / ٥٩١ ح ٣٧١٣ وقال : « هذا حديث حسن صحيح » ، العقد الفريد ٣ / ٣١٢ ، مسند الشاشي ١ / ١٢٧ و ١٦٥ ـ ١٦٦ ح ١٠٦ ، المعجم الكبير ٣ / ١٧٩ ح ٣٠٤٩ وص ١٨٠ ح ٣٠٥٢ وج ٤ / ١٧٣ ح ٤٠٥٢ وج ٥ / ١٦٥ و ١٦٦ ح ٤٩٦٨ و ٤٩٦٩ وص ١٧٠ ح ٤٩٨٣ وص ١٧١ ح ٤٩٨٥ و ٤٩٨٦ وص ١٩٣ ح ٥٠٦٥ وص ١٩٤ ح ٥٠٦٦ وص ١٩٥ ح ٥٠٦٨ ـ ٥٠٧١ وص ٢١٢ ح ٥١٢٨ وج ١٢ / ٧٧ ذح ١٢٥٩٣ وج ١٣ / ٢٩١ ح ٦٤٦ ، تاريخ أصبهان ١ / ١٦٢ ذيل رقم ١٤٢ ، المستدرك علىٰ الصحيحين ٣ / ١١٨ ح ٤٥٧٦ و ٤٥٧٧ وقال الحاكم عن كلٍّ منهما : « حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرّجاه » ولم يتعقّب الذهبيُّ الحديثَ الأوّلَ في التلخيص ، وص ١١٩ ح ٤٥٧٨ وقال : « هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم ولم يخرّجاه » ولم يتعقّبه الذهبي في التلخيص أيضاً ، وص ١٢٦ ح ٤٦٠١ ، تاريخ بغداد ٧ / ٣٧٧ وج ١٢ / ٣٤٤ ، مصابيح السُنّة ٤ / ١٧٢ ح ٤٧٦٧ ، تاريخ دمشق ٤٢ / ١٨٧ ـ ١٨٨ ح ٨٦٣٤ ـ ٨٦٤١ وص ١٩١ ـ ١٩٤ ح ٨٦٤٨ ـ ٨٦٥٦ وص ٢١٣ ـ ٢١٤ ح ٨٦٩٣ ـ ٨٦٩٦ و ٨٦٩٨ وص ٢١٥ ـ ٢٢٠ ح ٨٦٩٩ ـ ٨٧١٤ وص ٢٢٣ ـ ٢٣٢ ح ٨٧١٩ ـ ٨٧٣٨ وص ٢٣٤ ـ ٢٣٨ ح ٨٧٤٠ ـ ٨٧٤٥ ، الشفا ـ للقاضي عياض ـ ٢ / ٤٨ ، نزهة الحفّاظ : ٦٠ و ١٠٢ ، صفة الصفوة ١ / ١٣١ ، كفاية الطالب : ٥٠ ـ ٥٥ وص ٦٤ ـ ٦٦ ، ذخائر العقبىٰ : ١٥٨ ، مشكاة المصابيح ٣ / ٣٥٦ ح ٦٠٩١ ، فرائد السمطين ١ / ٦٢ ـ ٦٣ ح ٢٩ وص ٦٦ ـ ٧٠ ح ٣٢ ـ ٣٧ ، البداية والنهاية ٥ / ١٥٩ و ١٦٢ ، جامع المسانيد والسنن ٢٠ / ٣١٥ ح ١٠٤٠ ، مجمع الزوائد ٧ / ١٧ وج ٩ / ١٠٤ ـ ١٠٨ ، موارد الظمآن : ٥٤٣ ـ ٥٤٤ ح ٢٢٠٤ و ٢٢٠٥ ، المواعظ والاعتبار ـ للمقريزي ـ ١ / ٣٨٨ ، الجامع الصغير : ٥٤٢ ح ٩٠٠٠ و ٩٠٠١ ، الدرّ المنثور ٣ / ١٩ في تفسير الآية ٣ من سورة المائدة ، الصواعق المحرقة : ٦٤ و ٦٦ و ١٨٧ ح ٤ .

* وروي التسليم علىٰ الإمام عليّ عليه السلام بإمرة المؤمنين وتهنئته بها في : مسند أحمد ٤ / ٢٨١ ، تاريخ بغداد ٨ / ٢٩٠ ، مناقب الإمام عليٍّ عليه السلام ـ لابن المغازلي ـ : ↩

أمن الجائز عقلاً أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بِقَمٍّ[1] ما تحت الدوح[2]، ويجمع المسلمين ـ وكانوا نحو مائة ألف ـ ويقوم في حرّ الظهيرة تحت وهج الشمس، على منبر يقام له من الأحداج، ويصعد خطيباً ـ وهو بذلك الاهتمام ـ رافعاً بعضد عليّ عليه السلام، ثمّ لا يقول إلّا: **«مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه، اللّهمّ والِ مَن والاه، وعادِ مَن عاداه»**؟!

↩ ٦٩ ح ٢٤، مناقب الإمام عليّ عليه السلام ـ للخوارزمي ـ: ١٥٥ ح ١٨٤ و ١٨٥، تاريخ دمشق ٤٢/ ٢٢٠ ـ ٢٢٢ ح ٨٧١٥ ـ ٨٧١٩ و ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ح ٨٧٣٩، الرياض النضرة ٣/ ١٢٦ ـ ١٢٧، ذخائر العقبى: ١٢٥، مختصر تاريخ دمشق ١٧/ ٣٥٢، مشكاة المصابيح ٣/ ٣٦٠ ح ٦١٠٣، فرائد السمطين ١/ ٦٤ ـ ٦٥ ح ٣٠ و ٣١ و ص ٧١ ح ٣٨، البداية والنهاية ٧/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩، الصواعق المحرقة: ٦٧.

* كما رويت المناشدة في: مسند أحمد ١/ ٨٤ و ٨٨ و ١١٨ ـ ١١٩ و ج ٥/ ٣٦٦، مصنّف ابن أبي شيبة ٧/ ٤٩٩ ح ٢٨، أنساب الأشراف ٢/ ٣٥٥ و ٣٨٦، السُنّة ـ لابن أبي عاصم ـ: ٥٩٣ ح ١٣٧٢ ـ ١٣٧٤، مسند البزّار ٣/ ١٧١ ح ٩٥٨، خصائص الإمام عليّ عليه السلام ـ للنسائي ـ: ٧٨ ح ٨٨ و ص ٨١ و ٨٢ ح ٩٣ و ٩٤، المعجم الكبير ٥/ ١٧١ ح ٤٩٨٥ و ص ١٧٥ ح ٤٩٩٦ و ص ١٩١ ح ٥٠٥٨، المعجم الصغير ١/ ٦٤، حلية الأولياء ٥/ ٢٦ ـ ٢٧، تاريخ أصبهان ١/ ١٤٢ رقم ٩٢، تاريخ بغداد ١٤/ ٢٣٦، تاريخ دمشق ٤٢/ ٢٠٤ ـ ٢١٢ ح ٨٦٧٨ ـ ٨٦٩١ و ص ٢١٤ ح ٨٦٩٧، أُسد الغابة ٣/ ٦٠٥، شرح نهج البلاغة ـ لابن أبي الحديد ـ ٦/ ١٦٧ ـ ١٦٨، كفاية الطالب: ٥٦ و ٦٣، الرياض النضرة ٣/ ١٢٧ وورد مؤدّاه في ص ١٥٦ أيضاً، ذخائر العقبى: ١٢٥ ـ ١٢٦ وورد مؤدّاه في ص ١٢٢ أيضاً، مختصر تاريخ دمشق ١٧/ ٣٥٤ و ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩، البداية والنهاية ٥/ ١٦٠ ـ ١٦١ و ج ٧/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧، جامع المسانيد والسنن ١٩/ ٢٩ ـ ٣٠ و ج ٢٠/ ١٠٥ ح ٦٠١ و ص ١١٦ ح ٦٢٨، مجمع الزوائد ٩/ ١٠٤ ـ ١٠٨، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/ ٣٥٩ رقم ٥٢٠١، درّ السحابة: ٢٠٨ ـ ٢١٢.

(١) قَمَّ البيت: كنسه. انظر: الصحاح ٥/ ٢٠١٥، لسان العرب ١١/ ٣٨، مادّة «قَمَمَ».

(٢) الدَوْحَة: الشجرة العظيمة المتّسعة من أيّ الشجر كانت، والجمع: دَوْحٌ. انظر: الصحاح ١/ ٣٦١، لسان العرب ٤/ ٤٣٧، مادّة «دَوَحَ».

لا أرىٰ عاقلاً يرتضي ذلك ، ولا سيّما إذا حُمل (المولىٰ) علىٰ الناصر أو نحوه ![1].

فلا بُدّ أن تكون الواقعة كما رواها الشيعة ، وأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم خطب تلك الخطبة الطويلة البليغة الجليلة ، التي أبان فيها عن قرب موته ، وحضور أجله ، ونَصَّ علىٰ خلفائه ، وولاة الأمر من بعده ، وأنّه مخلّفٌ في أُمّته الثَقَلين ، آمراً بالتمسّك بهما لئلّا يَضِلُّوا ، وببيعة عليٍّ عليه السلام ، والتسليم عليه بإمرة المؤمنين .

لكنّ القوم بين مَن لمْ يروِ أصل الواقعة ـ إضاعةً لذِكرها ـ وبين مَن روىٰ اليسيرَ منها بعد الطلب من أمير المؤمنين عليه السلام ! فكان لها بعده نوعُ ظهورٍ ، وإن اجتهدَ علماءُ الدنيا في درس أمرها ، والتزهيد بأثرها .

ولو رأيت كيف يُسرع علماؤهم في رمي الشخص بالتشيّع ، الذي يجعله هدفاً للبلاء ، ومحلّاً للطعن ، لعلمتَ كيف كان اهتمامهم في درس

---

(١) ولخطورة الحديث في تاريخ الإسلام فقد تناوله المؤلّفون عبر القرون ـ علىٰ اختلاف مذاهبهم وتخصّصاتهم ولغاتهم ـ بتخريج طرقه وألفاظه ، والبحث فيه سنداً ودلالة ، ونظم الواقعة شِعراً ، وقد أحصىٰ من ذلك المحقّق السيّد عبد العزيز الطباطبائي رحمه الله في كتابه : «الغدير في التراث الإسلامي» ما يقرب من مئتَي كتاب ورسالة ، مرتّبة حسب القرون .

ولمعرفة معنىٰ كلمة «المولىٰ» ومشتقّاتها والمراد منها في الحديث ، والتوسّع فيه سنداً ودلالة ، وما يتعلّق برواته ومخرّجيه وطرقه وألفاظه ، وما يرتبط به من بحوث علمية وتاريخية ، وما نُظم فيه من شِعر علىٰ مرّ القرون ، فقد استوفىٰ ذلك العلّامة الشيخ عبد الحسين الأميني رحمه الله في موسوعته «الغدير» ، والعلّامة السيّد عليّ الحسيني الميلاني ـ حفظه الله ورعاه ـ في الأجزاء ٦ ـ ٩ من موسوعته «نفحات الأزهار» .

فللّه درّهم وعليه أجرهم .

فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ! وكيف كان ذلك الشخص في الإنصاف والوثاقة بتلك الرواية التي رواها، حتّىٰ إنّهم رموا النسائي بالتشيّع كما ذكره في «وفيات الأعيان»[1].

وما ذلك إلّا لتأليفه كتاب: «خصائص أمير المؤمنين عليه السلام» وقوله: لا أعرف لمعاوية فضيلة إلّا «**لا أشبع الله بطنه**» مع استفاضة هذا الحديث حتّىٰ رواه مسلم في صحيحه[2] كما ستعرف.

وكذا رموا بالتشيّع:

أبا عبد الله الحاكم محمّد بن عبد الله[3]..

وأبا نُعَيْم الفضل بن دُكين[4]..

وعبد الرزّاق[5]..

---

(١) وفيات الأعيان ١ / ٧٧ رقم ٢٩؛ وانظر: سير أعلام النبلاء ١٤ / ١٣٣.

(٢) صحيح مسلم ٨ / ٢٧؛ وقد تقدّم تخريجه في ص ١٠ هـ ١.

(٣) وهو: الإمام الحافظ أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن محمّد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبّي النيسابوري، المعروف بـ: ابن البَيِّع (٣٢١ ـ ٤٠٥ هـ).
تجد نسبته إلىٰ التشيّع في: تاريخ بغداد ٥ / ٤٧٤، الأنساب ـ للسمعاني ـ ١ / ٤٣٣، المنتظم ٩ / ١٤١، العبر ٢ / ٢١١، سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٦٥ و ١٦٨ و ١٧٤، تذكرة الحفّاظ ٣ / ١٠٤٢ و ١٠٤٥، ميزان الاعتدال ٦ / ٢١٦ رقم ٧٨١٠، طبقات الشافعية ـ للسبكي ـ ٤ / ١٦١، طبقات الشافعية ـ للأسنوي ـ ١ / ١٩٥ رقم ٣٦٥، لسان الميزان ٥ / ٢٣٣، شذرات الذهب ٣ / ١٧٧.

(٤) وهو: الحافظ الكبير، الفضل بن عمرو ـ ودُكين لقب له ـ بن حمّاد بن زهير بن درهم، مولىٰ آل طلحة بن عبيد الله التيمي، توفّي سنة ٢١٩ هـ.
انظر رميه بالتشيّع في: تاريخ بغداد ١٢ / ٣٥١، سير أعلام النبلاء ١٠ / ١٥١.

(٥) وهو: الحافظ الكبير، صاحب التصانيف، أبو بكر عبد الرزّاق بن همّام بن نافع الحميري، مولاهم الصنعاني (١٢٦ ـ ٢١١ هـ).

وأبا حاتم الرازي[1]..

وابنه عبد الرحمٰن[2]..

وغيرهم ممّن لا ريب بتسنّنه من علمائهم[3]؛ لروايتهم بعض فضائل آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعنايتهم بها في الجملة.

وما ذلك إلّا ليحصل الردع بحسب الإمكان عن رواية مناقبهم وتدوينها، وإنْ كان قصد الراوي بيان سعة اطّلاعه، وطول باعه.

وإذا صحّح قسماً منها زاد طعنُهم فيه وفي روايته! مع أنّ طريقتهم التساهل في باب الفضائل، لكنْ في فضائل أعداء أهل البيت عليهم السلام!

↰ تجد اتّهامه بالتشيّع في: تذكرة الحفّاظ ١/٣٦٤ رقم ٣٥٧، سير أعلام النبلاء ٩/٥٦٦، ميزان الاعتدال ٤/٣٤٣ و ٣٤٤، شذرات الذهب ٢/٢٧.

(١) وهو: الإمام الحافظ، أبو حاتم محمّد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الرازي (١٩٥ ـ ٢٧٧ هـ).

نُسب إلىٰ التشيّع في تهذيب التهذيب ٧/٣٠.

(٢) هو: العلم الحافظ، أبو محمّد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم محمّد بن إدريس بن المنذر ـ الحنظلي الرازي (٢٤٠ ـ ٣٢٧ هـ).

اتّهم بالتشيّع في لسان الميزان ٣/٤٣٣.

(٣) مثل: محمّد بن إدريس الشافعي، إمام المذهب (١٥٠ ـ ٢٠٤ هـ)، انظر رميه بالتشيّع في: الفهرست ـ للنديم ـ: ٣٥٢، سير أعلام النبلاء ١٠/٥٨.

ومحمّد بن جرير الطبري (٢٢٤ ـ ٣١٠ هـ) صاحب التاريخ والتفسير؛ تجد اتّهامه بالتشيّع في البداية والنهاية ١١/١٢٤.

وأبو الفرج الأصفهاني (٢٨٤ ـ ٣٥٦ هـ) صاحب «مقاتل الطالبيّين» و «الأغاني»؛ تجد نسبته إلىٰ التشيّع في: المنتظم ٨/٣٤٩، وفيات الأعيان ٣/٣٠٧ رقم ٤٤٠، ميزان الاعتدال ٥/١٥١ رقم ٥٨٣١، لسان الميزان ٤/٢٢١ رقم ٥٨٤، شذرات الذهب ٣/١٩.

وعبيد الله بن عبد الله الحسكاني، الحاكم الحافظ المحدّث، المتوفّىٰ نحو سنة ٤٧٠ هـ، صاحب «شواهد التنزيل»؛ تجد رميه بالتشيّع في تذكرة الحفّاظ ٣/١٢٠٠ رقم ١٠٣٢.

فظهر ـ ممّا ذكرنا ـ لكلّ متدبّر : أنّ جميع ما رُوي في مناقب آل محمّد ﷺ وكذا مثالب أعدائهم ، حقٌّ لا مِريةَ فيه ، ولا سيّما مع روايته عندنا ، وتواتر الكثير منه ؛ فيكون ممّا اتّفق عليه الفريقان ، وقام به الإسنادان .

بخلاف ما رُوي في فضائل مخالفي أهل البيت ، فإنّه من رواية المتّهَمين بأنواع التهم ! ولو كان له أقلّ أصل لتواتر ألبتّة ؛ لوجود المقتضي وعدم المانع ، بعكس فضائل آل الرسول ﷺ ، ولا سيّما مع طلبهم مقابلة ما جاء في فضل أهل البيت عليهم‌السلام ؛ فيكون كذباً جزماً !

ولولا خوف الملال ، لأطنبنا في المقال ، وفي ما ذكرناه كفاية لمن أنصف وطلب الحقّ .

* * *



المطلب الثاني
لا قيمة لمناقشة أهل السُّنّة في السند

في بيان أنّ تضعيفهم للرواية ومناقشتهم في السند لا قيمة لها ولا عبرة بها؛ لأمرين:

[الأمر] الأوّل:

إنّ علماء الجرح والتعديل، مطعون فيهم عندهم، فلا يصحّ اعتبار أقوالهم، كما يدلّ عليه ما في «ميزان الاعتدال» بترجمة عبدالله بن ذكوان، المعروف بأبي الزناد، قال: «قال ربيعة [فيه]: ليس بثقة ولا رضيّ».

ثمّ قال: «لا يُسمع قول ربيعة فيه؛ فإنّه كان بينهما عداوة ظاهرة»[1].

وفي (الميزان) أيضاً بترجمة الحافظ أبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبدالله، قال: هو «أحد الأعلام، صدوق، تُكُلِّم فيه بلا حجّة، ولكنْ هذه عقوبة من الله لكلامه في ابن مندة بهوىً».

ثمّ قال: «وكلام ابن مندة في أبي نعيم فظيع، لا أُحبّ حكايته».

ثمّ قال: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، لا سيّما إذا لاح لك أنّه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلّا من عصم الله، وما علمت أنّ عصراً من الأعصار سَلِم أهلُه من ذلك سوىٰ الأنبياء والصدّيقين، ولو شئتُ لسردتُ من ذلك كراريس»![2].

---

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ٩٥.

(٢) ميزان الاعتدال ١ / ٢٥١.

فإنّ هذه الكلمات ونحوها دالّة علىٰ أنّ الطعن للحسد والهوىٰ والعداوة فاشٍ بينهم، وعادةٌ لهم، فلا يجوز الاعتبار بأقوالهم في مقام الجرح والتعديل حتّىٰ مع اختلاف العصر، أو عدم ظهور الحسد والعداوة؛ لارتفاع الثقة بهم، وزوال عدالتهم، وصدور الكذب منهم.

وأسخف من ذلك ما في «تهذيب التهذيب» بترجمة عبيد الله بن سعيد أبي قدامة السرخسي، قال: قال الحاكم: روىٰ عنه محمّد بن يحيىٰ ثمّ ضرب علىٰ حديثه... وسبب ذلك أنّ محمّداً دخل عليه فلم يقم له![1].

فإنّ مَن هذا فِعله كيف يُعتمد عليه في التوثيق والتضعيف، ويُجعل عدم روايته عن شخص دليل الضعف؟!

وقريب منه ما ذكروه في ترجمة النسائي، كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ في «المطلب الثالث»[2].

وأعظم من ذلك ما في «تهذيب التهذيب» بترجمة سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمٰن بن عوف، قال: إنّ مالكاً لم يكتب عنه.

قال الساجي: يقال: إنّه[3] وعظ مالكاً فوَجَدَ عليه فلمْ يروِ عنه![4].

فإنّ من يترك الرواية عن شخص لموعظته له، حقيق بأن لا يُجعل

---

(١) تهذيب التهذيب ٥ / ٣٧٩ باختلاف يسير، وكان في الأصل: «عبيد الله بن سعد...» وما أثبتناه من المصدر.

(٢) يأتي في صفحة ٤٢ من هذا الجزء.

(٣) أي: سعد بن إبراهيم.

(٤) تهذيب التهذيب ٣ / ٢٧٦ باختلاف يسير.

ووَجَدَ عليه وَجْداً: أي غضب عليه. انظر: الصحاح ٢ / ٥٤٧، لسان العرب ١٥ / ٢١٩، مادّة «وَجَدَ».

عدم روايته عن الأشخاص علامة الضعف ، وأَوْلىٰ بأنْ لا يُعتمد علىٰ توثيقه وتضعيفه .

نعم ، ذكر في «تهذيب التهذيب» أيضاً عن ابن معين ، أنّ سعداً تكلّم في نسب مالك فترك الرواية عنه[١] .

فحينئذٍ يمكن أن يكون بهذا وجه لترك مالك الرواية عنه !

لكنْ لا لومَ علىٰ سعد ، إذ لا يمكن لعاقل أن يرىٰ أحداً وُلِد بعد أبيه بثلاث سنين[٢] زاعماً أنّه حُمِل في هذه المدّة ، ويُصدِّق نَسَبُه !

وذكر في «تهذيب التهذيب» بترجمة محمّد بن إسحاق ـ صاحب «السيرة» ـ أنّ مالكاً قال في حقّه : «دجّال من الدجاجلة»[٣] .

ثمّ ذكر في الجواب عنه قول محمّد بن فليح : «نهاني مالك عن شخصين من قريش ، وقد أكثر عنهما في (الموطّأ) ! وهما ممّن يُحتجّ بهما»[٤] .

وحاصله : أنّ قدح مالك لا عبرة به ؛ لأنّ فِعله ينقض قوله !

وإليك جملة من علماء الجرح والتعديل ، لتنكشف لك الحقيقة تماماً !

---

(١) تهذيب التهذيب ٣ / ٢٧٧ .

(٢) انظر في ذلك : الأعلاق النفيسة : ٢٢٦ ، الفهرست ـ للنديم ـ : ٣٣٨ المقالة السادسة ، ترتيب المدارك ١ / ١١١ ـ ١١٢ ، صفة الصفوة ١ / ٤٣٧ رقم ١٨٩ ، وفيات الأعيان ٤ / ١٣٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٧٩ ذيل رقم ١٠٠ ، تهذيب الكمال ١٧ / ٣٨٨ ، سير أعلام النبلاء ٨ / ١٣٢ ، العبر ١ / ٢١٠ رقم ١٧٩ ، شذرات الذهب ١ / ٢٩٢ .

(٣) تهذيب التهذيب ٧ / ٣٦ .

(٤) تهذيب التهذيب ٧ / ٣٧ .

ولنذكر أشهرهم وأعظمهم بيسير من أحوالهم التي تيسّر لي فعلاً بيانها . .

فمنهم : **أحمد بن حنبل :**

ذكر في « تهذيب التهذيب » بترجمة عليّ بن عاصم بن صهيب الواسطي ، أنّ [ابن] أبي خيثمة[١] قال : « قلت[٢] لابن معين : إنّ أحمد يقول : (ليس هو)[٣] بكذّاب ، قال : لا والله ما كان [عليٌّ] عنده قطُّ ثقة ، ولا حدّث عنه بشيء ، فكيف صار اليوم عنده ثقة ؟ ! »[٤] .

فإنّه صريح في اتّهام ابن معين لأحمد وتكذيبه له .

ونقل السيّد العلوي الجليل محمّد بن عقيل[٥] في كتابه : « العتب

---

(١) كان في الأصل : أبا خيثمة ؛ وما أثبتناه من المصدر .

(٢) كذا في الأصل ، وفي المصدر : قيل .

(٣) في المصدر بدل ما بين القوسين : إنّ عليّ بن عاصم ليس .

(٤) تهذيب التهذيب ٥ / ٧٠٨ .

(٥) هو : محمّد بن عقيل بن عبد الله بن عمر العلوي الصادقي الحسيني الحضرمي .
وُلد ببلدة « مسيلة آل شيخ » قرب « تريم » من بلاد حضرموت سنة ١٢٧٩ هـ .
رحل إلىٰ سنغافورة واشتغل بالتجارة ، وترأّس فيها المجلس الإسلامي الاستشاري ، وأسّس فيها جمعية إسلامية ومجلّة وجريدة عربيّتين ومدرسة عربية دينية .
سافر إلىٰ الهند مراراً ، ورحل إلىٰ الصين واليابان وروسيا ، ومنها وصل إلىٰ برلين ففرنسا فالعراق فسورية فمصر .
توفّي بالحُدَيْدية من أعمال اليمن في عام ١٣٥٠ هـ .
ومن مؤلّفاته : النصائح الكافية لمن تولّىٰ معاوية ، تقوية الإيمان ، العتب الجميل علىٰ علماء الجرح والتعديل ، فصل الحاكم في النزاع والتخاصم فيما بين بني أُميّة وبني هاشم ، وغيرها .
انظر : معجم المؤلّفين ٣ / ٤٩١ رقم ١٤٥٦٨ .

الجميل»، عن المَقْبِلي[١] في «العَلَم الشامخ»، أنّ أحمد لمّا تكلّم في مسألة خلق القرآن وآبتُليَ بسببها، جعلها عدل التوحيد أو زاد!

ثمّ ذكر المَقْبِلي، أنّ أحمد كان يردّ رواية كلّ من خالفه في هذه المسألة، تعصّباً منه؛ قال: وفي ذلك خيانةٌ للسند[٢].

ثمّ قال: بل زاد فصار يردّ الواقف، ويقول: فلان واقفيٌّ مشؤوم.

بل غلا وزاد، وقال: لا أُحبُّ الرواية عمّن أجاب في المحنة كيحيىٰ ابن معين[٣].

أقـول:

صدق المَقْبِلي، فإنّ من سبر «تهذيب التهذيب» و«ميزان الاعتدال» رأىٰ ذلك نصب عينه.

---

(١) هو: صالح بن مهدي بن علي بن عبد الله بن سليمان بن محمّد المَقْبِلي الصنعاني الزيدي.

وُلد في قرية «المَقْبِل» من أعمال كَوْكَبان ـ وهو جبل قرب صنعاء ـ سنة ١٠٤٠/١٠٤٧ هـ، وآنتقل إلىٰ صنعاء، ثمّ سكن مكّة المكرّمة وتوفّي بها سنة ١١٠٨ أو ١١١٠ هـ.

عالم مشارك في مختلف العلوم، له مؤلّفات كثيرة، منها: العلم الشامخ في إيثار الحقّ علىٰ الآباء والمشايخ، حاشية علىٰ كتاب البحر الزخّار، حاشية علىٰ الكشّاف، وغيرها.

آنظر: هديّة العارفين ٥/٤٢٤، معجم المؤلّفين ١/٨٣٥ رقم ٦١٧٦.

(٢) كذا في الأصل والمصدر، ولعلّه تصحيف «للسُّنّة».

(٣) العتب الجميل: ١٠٢ [٩٤]. منه ﷺ.

وآنظر: العلم الشامخ: ٣٧٠ ـ ٣٧١، تهذيب التهذيب ٩/٣٠٢، ميزان الاعتدال ٧/٢٢٢ رقم ٩٦٤٤، تهذيب الكمال ٢٠/٢٣٣.

ومنهم : **يحيىٰ بن سعيد القطّان :**

ذكر في «تهذيب التهذيب» بترجمة همّام بن يحيىٰ بن دينار ، أنّ أحمد بن حنبل قال : «شهدَ يحيىٰ بن سعيد شهادةً في حداثته ، فلم يُعدّله همّام ، فنقم عليه»[1] .

وفي «ميزان الاعتدال» : «قال أحمد : ما رأيت [يحيىٰ] بن سعيد أسوأ رأياً [في أحدٍ] منه في حجّاج وآبن إسحاق وهمّام ، لا يستطيع أحدٌ [في] أن يراجعه فيهم»[2] .

وبالضرورة : أنّ تفسيق المسلم والحقد عليه مستمرّاً ـ لأمر معذور فيه ظاهراً ـ أعظم ذنب ، مسقِط لفاعله ، ومانع من الاعتبار بقوله في الجرح والتعديل .

ومنهم : **يحيىٰ بن معين :**

ذكر ابن حجر في «تهذيب التهذيب» والذهبي في «ميزان الاعتدال» كلاهما بترجمة ابن معين ، أنّ أبا داود كان يقع فيه ، وأنّ أحمد بن حنبل قال : «أكره الكتابة عنه»[3] .

وقال ابن حجر أيضاً : «قال أبو زُرْعة : لا[4] ينتفع به ؛ لأنّه [كان] يتكلّم في الناس !

---

(١) تهذيب التهذيب ٩ / ٧٦ .

(٢) ميزان الاعتدال ٧ / ٩٢ رقم ٩٢٦١ .

(٣) تهذيب التهذيب ٩ / ٣٠٢ ، ميزان الاعتدال ٧ / ٢٢٢ رقم ٩٦٤٤ .
وآنظر : تهذيب الكمال ٢٠ / ٢٣٣ .

(٤) في المصدر : ولم .

ويُروىٰ هذا عن عليّ بن المدينى[١] من وجوه»[٢].

وقال أيضاً في ترجمة شجاع بن الوليد: قال أحمد بن حنبل: لقيَ ابن معين شجاعاً، فقال له: يا كذّاب! فقال له شجاع: إنْ كنتُ كذّاباً وإلّا فهتكك الله، وقال أحمد: أظنّ أنّ دعوة الشيخ أدركته[٣].

ونحوه في «ميزان الاعتدال» أيضاً[٤].

وقد تقدّم تناقض كلامه في قضيّة أبي الأزهر، فإنّه نسبه إلىٰ الكذب أوّلاً، ثمّ ما برح حتّىٰ صدّقه ونسب الكذب إلىٰ ثقات علمائهم![٥].

ومنهم: **ابن المديني، أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن جعفر:**

فإنّ أحمد بن حنبل كذّبه كما ذكره ابن حجر والذهبي في الكتابين المذكورَين، بترجمة ابن المديني[٦].

وقال ابن حجر: «قيل لإبراهيم الحربي: أكان ابن المديني يُتّهم بالكذب؟

قال: لا، إنّما حدّث بحديث [فزاد] فيه كلمة ليرضىٰ ابن أبي دؤاد[٧].

---

(١) لم ترد «بن المديني» في المصدر، وهي إضافة توضيحية منه ﷺ.

(٢) تهذيب التهذيب ٩ / ٢٩٩.

(٣) تهذيب التهذيب ٣ / ٦٠٢ باختلاف يسير في الألفاظ.

(٤) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٦٥.

(٥) أنظر صفحة ١٢ ـ ١٣.

(٦) تهذيب التهذيب ٥ / ٧١٤، وميزان الاعتدال ٥ / ١٦٩.

(٧) وابن أبي دُؤاد هو: القاضي أبو عبد الله أحمد بن فرج الإيادي البصري البغدادي الجهمي (١٦٠ ـ ٢٤٠ هـ) معاصر لابن المديني (١٦١ ـ ٢٣٤ هـ)، ولي قضاء

قيل له : فهل كان يتكلّم في أحمد ؟

قال : لا ، إنّما كان إذا رأىٰ في كتابه حديثاً عن أحمد قال : اضْرِب عليه ، ليرضىٰ ابنُ أبي دؤاد» ![1].

وليت شعري كيف لا يُتّهم بالكذب ، وقد زعم أنّه زاد في الحديث إرضاءً لصاحبه ؟ !

وهل يُتصوّر عدم كلامه في أحمد ، وقد فعل معه ما هو أشدّ من الكلام ومن فروعه ، وهو الضرب علىٰ حديثه ؟ !

وبالضرورة : إنّ من يزيد في الحديث كذباً ، ويضرب علىٰ ما هو معتبر ، ويبطل الصحيح المقبول عندهم ، طلباً للدنيا ورضا أهلها ، لا يُؤْمَن أنْ يوافق الهوىٰ في توثيق الرجال وتضعيفهم !

وإنْ شئت قلت : إنّ ضربه علىٰ أحاديث أحمد طعنٌ في أحدهما ، وهو من المطلوب .

ومنهم : **الترمذي** :

ذكر الذهبي في (الميزان) بترجمة إسماعيل بن رافع ، أنّ جماعة من علمائهم ضعّفوا إسماعيل ، وجماعة قالوا : متروك [الحديث] .

ثّم قال : «ومن تلبيس الترمذي ، قال : ضعّفه بعضُ أهل العلم»[2] .

↩ القضاة للمعتصم والواثق وبعض أيّام المتوكّل ، كان يمتحن الناس في القرآن ، ويضرب ويقتل عليه !

انظر : أخبار القضاة ٣ / ٢٩٤ ، تاريخ بغداد ٤ / ١٤١ رقم ١٨٢٥ ، وفيات الأعيان ١ / ٨١ رقم ٣٢ ، سير أعلام النبلاء ١١ / ١٦٩ رقم ٧١ .

(١) تهذيب التهذيب ٥ / ٧١٤ .

(٢) ميزان الاعتدال ١ / ٣٨٤ .

وذكر أيضاً بترجمة يحيىٰ بن يمان حديثاً وقال: «حسّنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه، فلا يُغْترُّ بتحسين الترمذي، فعند المحاقّة غالبها ضعاف»[١].

وقال أيضاً بترجمة كثير بن عبدالله المزني: «لا يعتمد العلماءُ علىٰ تصحيح الترمذي»[٢].

ومنهم: **الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب السعدي:**

فإنّهم ذكروا أنّه ناصبيٌّ معلن به[٣]، كما ستعرفه في ترجمته بالمطلب الثالث إنْ شاء الله تعالىٰ[٤].

ومن المعلوم أنّ الناصبَ: فاسقٌ منافقٌ؛ لِما سبق في رواية مسلم أنّ مبغضَ عليّ عليه السلام منافقٌ[٥]، ولا ريب أنّ النفاق أعظم الفسق، وقد قال تعالىٰ: ﴿**إنْ جاءَكم فاسِقٌ بِنَبإٍ فَتَبَيَّنُوا...**﴾[٦].

بل النفاق نوعٌ من الكفر، بل أشدّه، فلا يُقبل قولُ مثله في الرجال، وشهادته فيهم مردودة، وتوثيقه وتضعيفه غير مسموع.

ومنهم: **محمّد بن حبّان:**

قال في (الميزان) بترجمته: «قال الإمام أبو عمرو ابن الصلاح

---

(١) ميزان الاعتدال ٧ / ٢٣١.
(٢) ميزان الاعتدال ٥ / ٤٩٣.
(٣) تهذيب التهذيب ١ / ١٩٩، ميزان الاعتدال ١ / ٢٠٥ رقم ٢٥٦.
(٤) أنظر: صفحة ٦٣ رقم ٦.
(٥) تقدّم في صفحة ١٥.
(٦) سورةالحجرات ٤٩: ٦.

[وذكره في طبقات الشافعية]: غلطَ الغلطَ الفاحشَ في تصرّفه[1]؛ وصدق أبو عمرو.

وله أوهام يتبع بعضُها بعضاً[2]».

ثمّ قال: «قال أبو إسماعيل الأنصاري شيخ الإسلام: سمعت عبد الصمد بن محمّد [بن محمّد] يقول: سمعت أبي يقول: أنكروا علىٰ ابن حبّان قوله: النبوّة العلم والعمل؛ وحكموا عليه بالزندقة، وهجروه وكتبوا فيه إلىٰ الخليفة، فأمر بقتله.

وقال أبو إسماعيل الأنصاري: سألت يحيىٰ بن عمّار عنه فقال: رأيته، ونحن أخرجناه من خراسان[3]، كان له علمٌ كثير، ولم يكن له كبير دِين!»[4].

ومنهم: **ابن حزم، وهو: عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم**:

قال ابن خلّكان في ترجمته من «وفيات الأعيان»: كان كثير الوقوع في العلماء المتقدّمين، لا يكاد أحدٌ يسلم من لسانه، فنفرت منه القلوب، وآستُهدف لفقهاء وقته، فتمالأوا علىٰ بغضه، وردّوا قوله، وآجتمعوا علىٰ تضليله، وشنّعوا عليه.

إلىٰ أن قال: وفيه قال أبو العبّاس بن العريف: لسان ابن حزم،

---

(١) طبقات الفقهاء الشافعية ـ لابن الصلاح ـ ١ / ١١٦ رقم ١٤.

(٢) كذا في الأصل؛ وفي ميزان الاعتدال ٦ / ٩٩ ولسان الميزان ٥ / ١١٣ هكذا: «وله أوهام كثيرة تتبّع بعضَها الحافظُ ضياء الدين...».

(٣) في المصدر: سجستان.

(٤) ميزان الاعتدال ٦ / ٩٩.

وسيف الحجّاج بن يوسف شقيقان[١].

مضافاً إلىٰ أنّه كان شبيهاً بابن تيميّة في شدّة النصب لآل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ولذا كان يُستشهَد بأقواله في نقص أمير المؤمنين عليه السلام وإمام المتّقين، كما يَعرف شدّة نصبه مَن له إلمام بكتابه المسمّىٰ بـ: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» الذي ملأه بالجهل والهذيان، وأخلاه من العلم والإيمان![٢].

ومنهم: **الذهبي ـ صاحب كتاب «ميزان الاعتدال» ـ محمّد بن أحمد بن عثمان:**

فإنّه كان ناصبياً ظاهر النصب لآل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم! بيّن التعصّب علىٰ من احتمل فيه ولاء أهل البيت عليهم السلام، كما يشهد به كتابه المذكور، فإنّه ما زال يتحامل فيه علىٰ كلّ رواية في فضل آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، وعلىٰ رواتها، وكلّ من أحسّ منه حبّهم!

وقد ذكر هو في «تذكرة الحفّاظ» الحافظ ابن خِراش وأطراه في الحفظ والمعرفة، ثمّ وصفه بالتشيّع، وآتّهمه بالرواية في مثالب الشيخين، ثمّ قال مخاطباً له وسابّاً إيّاه بما لفظه: «فأنت زنديق معاند للحقّ، فلا رضيَ الله عنك؛ مات ابن خِراش إلىٰ غير رحمة الله سنة ثلاث وثمانين

---

(١) وفيات الأعيان ٣/٣٢٧ ـ ٣٢٨؛ وآنظر أيضاً: وفيات الأعيان ١/١٦٩ رقم ٦٨ ترجمة ابن العريف.

(٢) آنظر منه مثلاً: ٣/١٢ ـ ١٩ و ٤٨ و ٥٧ ـ ٧٧ وغيرها.

بعد المائتين» !(١).

وما رأيناه قال بعضَ هذا فيمن(٢) سبّ أمير المؤمنين عليه السلام ومرق عن الدين ، بل رأيناه يُسدّد أمره ، ويرفع قدره ، ويدفع القدح عنه بما تمكّن ، كما هو ظاهر لمن يرىٰ يسيراً من «ميزان الاعتدال» !

وقد نقل السيّد الأجل السيّد محمّد بن عقيل في كتابه العتب الجميل : ١١٣ ، عن السبكي ـ تلميذ الذهبي ـ أنّه وصف شيخه الذهبي بالنصب(٣).

ونقل أيضاً عن المَقْبِلي قوله من قصيدة [من البسيط] :

وشاهِدي كُتْبُ أهلِ الرَفْضِ أجْمَعِهِمْ
والناصِبِيْنَ كأهلِ الشامِ كالذَهَبي(٤)

ولنكتف بهذا القدر من ذِكر علماء الجرح والتعديل ، المطعون فيهم بالنصب وآتّباع الهوىٰ ونحوهما ، فالعجب ممّن يستمع لأقوالهم ، ويُصغي لآرائهم ، ويجعلهم الحجّة بينه وبين الله تعالىٰ في ثبوت سُنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم !

الأمر الثاني :

من الأمرين الموجِبَين لإلغاء مناقشتهم في السند ، أنّ ابن روزبهان

---

(١) تذكرة الحفّاظ ٢ / ٦٨٤ ـ ٦٨٥ رقم ٧٠٥.

(٢) كان في الأصل : «ممّن» وما أثبتناه هو الصواب لغةً.

(٣) العتب الجميل : ١٠٢.

(٤) العتب الجميل : ١٠١ ، عن العلم الشامخ : ٣٩٥.

والبيت من قصيدة مطلعها :

قُلْ لِلْمُلَقَّبِ سُنّياً سَعِدْتَ بِما ... عَرَفْتَ مِنْ حَقِّ أصحابِ النَبيْ العَربي

قال في آخر مطالب الفضائل متّصلاً بالمطاعن :

« اتّفق العلماء علىٰ أنّ كلّ ما في الصحاح الستّة ـ سوىٰ التعليقات ـ لو حُلف بالطلاق أنّه من قول رسول الله ﷺ أو من فِعله وتقريره ، لم يقع الطلاق ولم يحنث » !(١) .

فإنّ مقتضىٰ هذا الإجماع أنّهم يلغون أقوال علمائهم في تضعيف رجال الصحاح الستّة ، لا سيّما صحيحَي البخاري ومسلم ، فإنّهم جميعاً يحتجّون بأخبارهما بلا نكير !

وبالضرورة : أنّه لم يرد نصٌّ ، ولم تقم حجّة علىٰ استثناء رجال صحاحهم ، فيلزم إلغاء أقوال علمائهم في الرجال مطلقاً ، وإلّا فالفَرْق تحكُّم .

* * *

---

(١) إبطال نهج الباطل ـ المطبوع ضمن إحقاق الحقّ ـ : ٤٦٨ (الطبعة الحجرية) .

ونقل ذلك النووي في شرحه عن أبي عمرو بن الصلاح أنّه قال : قال إمام الحرمين : « لو حلف إنسان بطلاق امرأته أنّ ما في كتابَي البخاري ومسلم ـ ممّا حكما بصحّته ـ من قول النبيّ ﷺ لَما ألزمتُه الطلاق ، ولا حنثته ؛ لإجماع علماء المسلمين علىٰ صحّتهما » ؛ أنظر : شرح صحيح مسلم ١ / ٢٨ ، مقدّمة ابن الصلاح : ١٦ .

والحِنْث : الإثم والذنب والمعصية ، والحِنْثُ في اليمين : نقضُها والنَكْثُ فيها والخُلف فيها إذ لم تُبَرَّ ، فتلزم الكفّارة .

أنظر : الصحاح ١ / ٢٨٠ ، الفائق في غريب الحديث ١ / ٣٢٣ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٤٤٩ ، لسان العرب ٣ / ٣٥٣ ، تاج العروس ٣ / ١٩٨ ، مادّة « حَنَثَ » .



المطلب الثـالث
مناقشـة الصحـاح السـتّـة

إنّ أخبارهم غير صالحة للاستدال بها علىٰ شيء من مـطالبهم ؛ لأنّ منتقىٰ أخبارهم ما جمعته الصحاح السـتّة ، وهي مشتملة علىٰ أنـواع مـن الخلل ، ساقطة عن الاعتبار ألبتّـة ؛ لأُمور :

الأمـر الأوّل
[كيفيّـة جمعها]

إنّهم ذكروا في كيفيّة جمعها وفي جامعيها ما يقضي بِوَهَنِـها .

ذكر ابن حجر في «تهذيب التـهذيب» بـترجـمة سـويد بـن سـعيد الهروي ، أنّ إبراهيم بن أبي طالب قال لمسلم : كيف استجزت الرواية عن سويد [في الصحيح]؟! قال : ومن أين [كنت] آتي بـنسخة حـفص بـن ميسرة ؟ ![1] .

ومثله في «ميزان الاعتدال»[2] .

فهل ترىٰ أنّ هذا عـذرٌ في الرواية عن الضعفـاء ؟! وهو يـدّعي أنّـه

---

(١) تهذيب التهذيب ٣ / ٥٦١ .

(٢) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٤٧ .

لا يروي في صحيحه إلّا عن ثقة ! فيكون غارّاً[١] خائناً ، فيسقط كتابه عن الاعتبار !

ونقل الذهبي في (الميزان) بترجمة أحمد بن عيسىٰ بن حسّان المصري ، أنّ أبا زُرْعة ذُكر عنده صحيحُ مسلم فقال : «هؤلاء قومٌ أرادوا التقدّم قبل أوانه ، فعملوا شيئاً يتشرّفون[٢] به .

وقال : يروي عن أحمد بن عيسىٰ في (الصحيح) ما رأيت أهل مصر يشكّون في أنّه ـ وأشار إلىٰ لسانه ـ»[٣] .

وذكر ابن حجر بترجمة عمرو بن مرزوق ، أنّ الأزدي قال : «كان عليُّ ابن المديني صديقاً لأبي داود ، وكان أبو داود لا يحدّث حتّىٰ يأمره عليّ ، وكان ابن معين يُطري عمرو بن مرزوق ويرفع ذِكره ، ولا يصنع ذلك بأبي داود لطاعته لعليّ»[٤] .

وهذا يدلّ علىٰ أنّ اعتبارهم للرجال تبعٌ للهوىٰ لا للحقّ !

وذكر ابن حجر بترجمة أحمد بن صالح المصري ، أنّ الخطيب قال : احتجّ بأحمد بن صالح جميعُ الأئمّة إلّا النسائي ، فإنّه نال منه جفاءً في مجلسه ، فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما .

وقال العقيلي : كان أحمد بن صالح لا يحدّث أحداً حتّىٰ يسأل عنه ، فجاءه النسائي ، فأبىٰ أنْ يأذن له ، فشنّع عليه[٥] . انتهىٰ ملخّصاً .

---

(١) الغارّ ، اسم فاعل مِن : غَرّه يغُرُّه غَرّاً وغُرورة وغِرّة : خدعه وأطمعه بالباطل ؛ أنظر : لسان العرب ١٠ / ٤١ مادّة «غرر» .

(٢) في المصدر : يتسوّقون .

(٣) ميزان الاعتدال ١ / ٢٦٩ .

(٤) تهذيب التهذيب ٦ / ٢٠٨ باختلاف يسير .

(٥) تهذيب التهذيب ١ / ٧١ .

وذكر ابن حجر بترجمة ابن ماجة محمّد بن يزيد بن ماجة، أنّ في كتابه «السُنن» أحاديث ضعيفة جدّاً، حتّىٰ بلغني أنّ السَرِيّ كان يقول: مهما انفرد بخبر [فيه] فهو ضعيف غالباً... ووجدت بخطّ الحافظ شمس الدين محمّد بن عليّ الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجّاج المزّي يقول: كلُّ ما انفرد به ابنُ ماجة [فهو] ضعيف[1].

وذكر كلٌّ من الذهبي وابنِ حجر ـ أو أحدهما ـ في كتابيهما المذكورَين، أنّ البخاري احتجّ بجماعة في صحيحه ضعّفهم بنفسه، كما يُعلم من تراجمهم في الكتابين، كأيّوب بن عائذ[2]، وثابت بن محمّد العابد[3]، وحُصين بن عبد الرحمٰن السلمي[4]، وحُمران بن أبان[5]، وعبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر الأزدي[6]، وكهمس بن المنهال[7]، ومحمّد بن يزيد الحزامي[8]، ومقسم بن بجرة[9].

وإنّما خصّصنا البخاري بهذا لأنّه أعظم أرباب صحاحهم عندهم، وإلّا فكلّهم علىٰ هذا النمط!

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/٤٩٩.

(٢) ميزان الاعتدال ١/٤٥٩ رقم ١٠٨٥ بعنوان «أيّوب بن صالح بن عائذ»، تهذيب التهذيب ١/٤٢٢ رقم ٦٥٨، وانظر: التاريخ الكبير ١/٤٢٠ رقم ١٣٤٦.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/٨٧ رقم ١٣٧٤، تهذيب التهذيب ١/٥٥٦ رقم ٨٧٢.

(٤) ميزان الاعتدال ٢/٣١١ رقم ٢٠٧٨.

(٥) ميزان الاعتدال ٢/٣٧٦ رقم ٢٢٩٤.

(٦) ميزان الاعتدال ٤/٣٢٨ رقم ٥٠١٢.

(٧) ميزان الاعتدال ٥/٥٠٣ رقم ٦٩٨٨، تهذيب التهذيب ٦/٥٩٣ رقم ٥٨٦٦.

(٨) تهذيب التهذيب ٧/٤٩٧.

(٩) ميزان الاعتدال ٦/٥٠٨ رقم ٨٧٥٢ ولم يذكر اسم أبيه، تهذيب التهذيب ٨/٣٣١.

بل وجدنا أبا داود كذّب نُعَيْم بن حمّاد الخزاعي[١]، والوليد بن مسلم مولىٰ بني أُميّة[٢]، وهشام بن عمّار السلمي[٣]، وروىٰ عنهم في سُننه!

وقال في حقّ صالح بن بشير: لا يُكتب حديثه[٤]، وكذا في حقّ عاصم بن عبيد الله[٥]، وروىٰ عنهما!

مع أنّه كان يزعم أنّه لا يروي إلّا عن ثقة! كما ذكره في «تهذيب التهذيب» بترجمة داود بن أُميّة[٦].

ووجدنا النسائي قال في حقّ كلٍّ من: عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم الدمشقي[٧] وعبد الكريم بن أبي المخارق[٨] وعبد الوهّاب بن عطاء الخفّاف[٩]: «متروك»، وروىٰ عنهم في سُننه!

---

(١) ميزان الاعتدال ٧ / ٤٢، تهذيب التهذيب ٨ / ٥٢٩.

(٢) ميزان الاعتدال ٧ / ١٤٢، تهذيب التهذيب ٩ / ١٧٠.

(٣) ميزان الاعتدال ٧ / ٨٦ رقم ٩٢٤٢، تهذيب التهذيب ٩ / ٥٩.

(٤) تهذيب التهذيب ٤ / ٦.

(٥) تهذيب التهذيب ٤ / ١٤٠.

(٦) تهذيب التهذيب ٣ / ٣ رقم ١٨٣٩.

(٧) ميزان الاعتدال ٤ / ٣٢٧ رقم ٥٠١١، تهذيب التهذيب ٥ / ١٩٨، وآنظر: الضعفاء والمتروكين ـ للنسائي ـ: ١٥٨ رقم ٣٨٠، وفيها: «متروك الحديث».

(٨) ميزان الاعتدال ٤ / ٣٨٨، تهذيب التهذيب ٥ / ٢٨٠، وآنظر: الضعفاء والمتروكين ـ للنسائي ـ: ١٧٠ رقم ٤٢٢ وفيه: «متروك الحديث».

وكان في الأصل: عبد الرحمٰن بن أبي المخارق؛ وهو سهوٌ، والصحيح ما أثبتناه، لاحظ المصادر المتقدّمة وغيرها من كتب الرجال.

(٩) ميزان الاعتدال ٤ / ٤٣٥ رقم ٥٣٢٧ وفيه: «متروك الحديث»، تهذيب التهذيب ٥ / ٣٥٢ وفيه: «ليس بالقويّ»، وآنظر: الضعفاء والمتروكين ـ للنسائي ـ: ١٦٣ رقم ٣٩٥ وفيه: «ليس بالقويّ».

وكذا الترمذي، قال في حقّ سليمان بن أرقم أبي معاذ البصري، وعاصم بن عمرو بن حفص: «متروك»[١]، وروىٰ عنهما في سُننه!

وذكروا في حقّ البخاري ومسلم ـ اللذين هما أجلّ أرباب الصحاح عندهم، وأصحّهم خبراً ـ ما يخالف الإجماع، وهو احتجاجهما بجماعة لا تُحصىٰ مجهولة الحال، لرواية جماعة عنهم، بل لرواية الواحد عنهم، مع أنّ هذا الواحد لم ينصّ علىٰ قدح أو مدح في المرويّ عنه!

ولنذكر لك بعض من اكتفيا في الاحتجاج بخبره بمجرّد رواية الواحد عنه، لتراجع «تهذيب التهذيب» فترىٰ صدق ما قلناه..

فمنهم: محمّد بن عثمان بن عبد الله بن موهب[٢].

ومحمّد بن النعمان بن بشير[٣].

فإنّ البخاري ومسلماً احتجّا بهما، ولم يروِ عن كلٍّ منهما سوىٰ الواحد!

ومنهم: عطاء أبو الحسن السوائي[٤].

وعمير بن إسحاق[٥].

---

(١) تهذيب التهذيب ٣/٤٥٦ رقم ٢٦٠٨ وفيه: «متروك الحديث»، و ج ٤/١٤٣ رقم ٣١٥١.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/٣١٨ رقم ٦٣٨٢، وانظر: الثقات ٧/٤١٠.

(٣) تهذيب التهذيب ٧/٤٦٣ رقم ٦٦١١، وانظر: الثقات ٥/٣٥٧.

(٤) تهذيب التهذيب ٥/٥٨٤ رقم ٤٧٤٥.

(٥) تهذيب التهذيب ٦/٢٥٣ رقم ٥٣٦٦.

ومالك [بن مالك] بن جشعم[١] .

ومبارك بن سعيد اليماني[٢] .

ونبهان الجمحي[٣] .

فإنّ البخاري أخرج عنهم في صحيحه ، ولم يرو عن كلٍّ منهم غير الواحد !

ومنهم : قِرْفَة بن بُهَيْس العبدي[٤] .

ومحمّد بن عبدالله بن أبي رافع الفهمي[٥] .

ومحمّد بن عبد الرحمٰن بن غنج[٦] .

ومحمّد بن عبد الرحمٰن ، مولىٰ بني زهرة[٧] .

ومحمّد بن عمرو اليافعي[٨] .

ونافع ، مولىٰ عامر بن سعد بن أبي وقّاص[٩] .

(١) تهذيب التهذيب ٨ / ٢٢ رقم ٦٧١٠ ، وآنظر : الثقات ٥ / ٣٨٢ .
(٢) تهذيب التهذيب ٨ / ٣٠ رقم ٦٧٢٥ وفيه : « اليمامي » بدل « اليماني » ، وآنظر : الثقات ٩ / ١٩٠ .
(٣) تهذيب التهذيب ٨ / ٤٧٧ رقم ٧٣٧١ .
(٤) تهذيب التهذيب ٦ / ٥٠٠ رقم ٥٧٢٦ ، وفيه : « العَدَوي » بدل « العبدي » .
(٥) تهذيب التهذيب ٧ / ٢٣٩ ـ ٢٤٠ رقم ٦٢٥٩ .
(٦) تهذيب التهذيب ٧ / ٢٨٣ رقم ٦٣٢٤ ، وآنظر : الثقات ٧ / ٤٢٤ .
(٧) تهذيب التهذيب ٧ / ٢٩١ رقم ٦٣٣٤ .
(٨) تهذيب التهذيب ٧ / ٣٥٧ رقم ٦٤٤٨ ، وآنظر : الثقات ٩ / ٤٠ .
(٩) تهذيب التهذيب ٨ / ٤٧٥ رقم ٧٣٦٨ .

ووهب بن ربيعة الكوفي[1].

وأبو شعبة المدني، مولىٰ سويد بن مُقَرِّن[2].

فإنّ مسلماً احتجّ بهم في صحيحه، ولم يروِ عن كلٍّ منهم غير الواحد!

ولا موثّق لهم أصلاً، وليسوا من أهل زمن الشيخين حتّىٰ يقال: إنّهما يعرفان وثاقتهم بالاطّلاع!

نعم، ذكر ابن حبّان بعضهم في «الثقات»[3] كما هي عادته في مجاهيل التابعين، فلا عبرة به، مع أنّه متأخّر الزمان عن البخاري ومسلم، فلا يمكن أنْ يعتمدا علىٰ توثيقه!

وهذا النحو كثير جدّاً في الصحيحين وبقيّة صحاحهم، وكم رووا عمّن نُصّ علىٰ جهالته، كما ستعرف أقلّ القليل منهم قريباً عند ذِكر الأسماء!

وقال في «ميزان الاعتدال» بترجمة حفص بن بُغيل بعدما ذكر قول ابن القطّان فيه: «لا يُعرف له حال [ولا يُعرف]»..

قال: «لم أذكر هذا النوع في كتابي، فإنّ ابن القطّان يتكلّم في كلّ مَن

---

(١) تهذيب التهذيب ٩ / ١٧٩ رقم ٧٧٥٧، وآنظر: الثقات ٥ / ٤٨٩.

(٢) تهذيب التهذيب ١٠ / ١٤٢ رقم ٨٤٤٣، وآنظر: الثقات ٥ / ٥٧٢.

وكان في الأصل: «المري» بدلاً من «المدني» وهو تصحيف؛ وما أثبتناه من تهذيب التهذيب؛ وفي تقريب التهذيب ٢ / ٧٣٠ رقم ٨٤٤٣: «المُزَني» وهي نسبة إلىٰ مولاه «سُوَيْد بن مُقَرِّن المُزَني الكوفي»؛ آنظر: تهذيب التهذيب وتهذيب الكمال ٨ / ٢١٨ رقم ٢٦٣٣ ترجمة سويد و ج ٢١ / ٢٩١ رقم ٨٠٢٠ ترجمة أبي شعبة.

(٣) كما في الإحالات علىٰ تراجم بعضهم المارّة آنفاً.

لم يقل فيه إمامٌ عاصر ذلك الرجل، أو أخذ ممّن عاصره، ما يدلّ علىٰ عدالته، وهذا شيء كثير..

ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستوون، ما ضعّفهم أحدٌ، ولا هم بمجاهيل»[1].

أي: ليسوا بمجاهيل النسب ـ وإنْ كانوا مجاهيل الأحوال ـ كما قال ابن القطّان.

وأنت تعلم أنّه لا يكفي في اعتبار الرجل والاحتجاج بخبره مجرّد عدم تضعيف أحد له، بل لا بُدّ من ثبوت وثاقته.

وأمّا حكمه باستوائهم فغير مستوٍ، بعد فرض الجهالة بأحوالهم، علىٰ أنّه غير نافعٍ في الاحتجاج بأخبارهم ما لم تثبت وثاقتهم.

*　　*　　*

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ٣١٧ رقم ٢١١٢ وفيه: «مستورون» بدل «مستوون».

الأمـر الثاني

[اشتمالها علىٰ الكفر]

إنّ جملةً من أخبار صحاحهم مشتملة علىٰ الكفر ! كتجسّم الله سبحانه ! وإثبات المكان والانتقال والتغيير له ! وكعروض العوارض عليه من الضحك ونحوه !.. إلىٰ غير ذلك ممّا يوجب الإمكان ![1] ..

---

(١) جاء في صحيح البخاري ٩ / ٢٣٢ ما لفظه : « لا تضارّون في رؤية ربّكم ... فيأتيهم الجبّارُ بصورةٍ غير صورته التي رأوه فيه أوّل مرّة ... فيكشف عن ساقه ... » ! !

وفي صحيح مسلم ١ / ١١٥ ـ ١١٦ قريب من هذا اللفظ أيضاً !

وجاء في صحيح البخاري ٦ / ٢٦٠ ـ ٢٦١ ح ٣٨٢ أيضاً أنّ رسول الله ﷺ قال : « لقد عَجِبَ الله عزّ وجلّ أو ضَحِكَ من فلان وفلانة فأنزل ... » !

وجاء في صحيح البخاري ٩ / ٢٣١ ذ ح ٦٥ وصحيح مسلم ١ / ١١٤ ضمن حديثٍ : « فلا يزال يدعو اللهَ حتّىٰ يضحك اللهُ تبارك وتعالىٰ منه ، فإذا ضحك اللهُ منه ... » !

وروىٰ مسلم في صحيحه ١ / ١٢٠ أيضاً ما نصّه : « فقالوا : ممّ تضحك يا رسول الله ؟ قال : من ضحك ربّ العالمين حين قال : أتستهزئ منّي وأنت ربّ العالمين ؟ ! » !

كما جاء في سنن ابن ماجة ١ / ٦٤ ح ١٨١ ما لفظه : « قال رسول الله ضَحِكَ ربُّنا من قنوط عباده وقرب غيره ؛ قال : قلت : يا رسول الله ! أَوَيضحكُ الربُّ ؟ ! قال : نعم ؛ قلت : لن نَعْدِمَ من ربٍّ يضحك خيراً » !

وانظر ـ علىٰ سبيل المثال ـ هذه الدواهي وغيرها في :

صحيح البخاري ١ / ٢٣٠ ح ٣١ ، وج ٦ / ٢٢٥ ح ٣٠٦ ، وص ٢٧٩ ح ٤١٢ ، وج ٨ / ١٢٧ ح ١٧ ، وج ٩ / ٢١٦ ح ٣٤ ، وص ٢١٧ ـ ٢٢٠ ح ٣٩ ـ ٤٣ ، وص

ﻪ

حتّىٰ رووا أنّ الله سبحانه يُدخل رجله في نار جهنم فيزوي بعضها لبعض وتقول : قَطْ قَطْ ![1].

ومشتملةٌ علىٰ وهن رسل الله ورسالاتهم ![2]..

٢٢٢ ح ٤٧ ، و ص ٢٢٨ ـ ٢٣٧ ح ٦٢ ـ ٦٦ و ٦٩ و ٧٠ ، و ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠ ح ٧٥ و ٧٧ ، و ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ ح ١٣٨ ـ ١٤٠ .

صحيح مسلم ١ / ١١٢ ـ ١١٧ و ١٢٢ و ١٢٤ ، وج ٢ / ١٧٥ و ١٧٦ ، وج ٨ / ٣٢ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٤٩ .

سنن ابن ماجة ١ / ٦٣ ـ ٧٣ ح ١٧٧ ـ ٢٠٠ باب في ما أنكرت الجهمية ، وج ٢ / ٩٣٦ ح ٢٨٠٠ ، و ص ١٢٥٥ ح ٣٨٢١ و ٣٨٢٢ ، و ص ١٤٥٠ ح ٤٣٣٦ .

سنن أبي داود ٢ / ٣٥ ح ١٣١٥ ، وج ٤ / ٢٣١ ـ ٢٣٤ ح ٤٧٢٣ ـ ٤٧٣٣ .

سنن الترمذي ٤ / ٥٩٢ ـ ٥٩٥ ح ٢٥٥١ ـ ٢٥٥٥ باب ما جاء في رؤية الربّ تبارك وتعالىٰ ، و ص ٥٩٦ ح ٢٥٥٧ ، وج ٥ / ٢٦٧ ح ٣١٠٥ ، و ص ٤٩٢ ح ٣٤٩٨ .

الموطّأ : ٢٠٧ ح ٣٠ باب ما جاء في الدعاء .

مسند أحمد ١ / ٣٨٨ ، وج ٢ / ٢٤٤ و ٢٥١ و ٢٦٤ ـ ٢٦٥ و ٢٦٧ و ٢٨٢ و ٤٦٣ و ٤٨٧ .

(١) صحيح البخاري ٦ / ٢٤٥ ـ ٢٤٦ ح ٣٤٢ ـ ٣٤٤ ، وج ٩ / ٢٠٨ ح ١١ و ص ٢٠٩ ح ١٣ و ص ٢٤٠ ذ ح ٧٥ كتاب التوحيد ، صحيح مسلم ٨ / ١٥١ ، سنن الترمذي ٤ / ٥٩٦ ح ٢٥٥٧ .

و « قَطْ » و « قَدْ » بمعنىٰ : حَسْب ، وهو الاكتفاء . انظر : الصحاح ٣ / ١١٥٣ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤ / ٧٨ ، لسان العرب ١١ / ٢١٨ ـ ٢١٩ ، مادّة « قَطَطَ » .

(٢) جاء في صحيح البخاري ٤ / ٣٠٥ ح ٢٠٤ في ما قصّه الله تعالىٰ من أمر النبيّ موسىٰ عليه‌السلام ، ومثله في صحيح مسلم ٧ / ٩٩ ، ما نصّه : « فخلا يوماً وحده فوضع ثيابه علىٰ الحجر ثمّ اغتسل ، فلمّا فرغ أقبل إلىٰ ثيابه ليأخذها وإنّ الحجر عَدا بثوبه ! فأخذ موسىٰ عصاه وطلب الحجر ، فجعل يقول : ثوبي حجر .. ثوبي حجر ! حتّىٰ انتهىٰ إلىٰ ملأٍ من بني إسرائيل فرأوه عرياناً ! ... وقام الحجر ، فأخذ ثوبه فلبسه ، وطفق بالحجر ضرباً بعصاه ! » .

وفي صحيح مسلم ٧ / ١٠٠ ـ في حديث ـ : « فلطم موسىٰ عليه‌السلام عين ملك

حتّىٰ إنّهم صيّروا سيّد النبيّين جاهلاً في أوّل البعثة بأنّه رسولٌ مبعوث، فعلّمه النصراني وزوجته خديجة أنّه رسول الله ![١].

ومشتملة علىٰ ما يوجب كذب آيٍ من القرآن ![٢]..

الموت ففقأها !...».

وأنظر مثل هذه الافتراءات في: صحيح البخاري ٤/ ٢٩٠ ح ١٧٤ و ص ٢٩٥ ح ١٩٠ و ص ٢٩٩ ح ١٩٧ و ١٩٨ و ص ٣٠٠ ح ٢٠١ وج ٩/ ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٦٥ ح ١٤٢، صحيح مسلم ١/ ١٢٤ وج ٧/ ٩٦ - ١٠٢، سنن أبي داود ١/ ٦٨ ح ٢٧٠، سنن الترمذي ٥/ ٢٨٨ ح ٣١٤٨.

(١) صحيح البخاري ١/ ٥ وج ٤/ ٢٩٧ ح ١٩٥ وج ٦/ ٣٠٠ - ٣٠٢ ح ٤٥٠، صحيح مسلم ١/ ٩٧ و ٩٨.

(٢) قال الله تعالىٰ في كتابه الكريم: **﴿إنّا نحن نزّلنا الذِكْر وإنّا له لحافظون﴾** سورة الحجر ١٥: ٩.

وقال عزّ من قائل: **﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيلٌ من حكيم حميد﴾** سورة فصّلت ٤١: ٤٢.

وقال جلّ شأنه: **﴿وما كان هذا القرآن أن يُفترىٰ من دون الله﴾** سورة يونس ١٠: ٣٧.

إلّا أنّه ورد في الصحاح الستّة وغيرها، ما ينافي ويناقض ذلك؛ فقد جاء فيها أنّ في القرآن زيادة ونقيصة وتبديل ألفاظ !!

* **فمن الأوّل**: ما ورد من زيادة **﴿ما خلق﴾** في قوله تعالىٰ: **﴿وما خلق الذكر والأُنثىٰ﴾** سورة الليل ٩٢: ٣؛ أنظر: صحيح البخاري ٦/ ٢٩٦ ح ٤٣٩ و ٤٤٠، صحيح مسلم ٢/ ٢٠٦، سنن الترمذي ٥/ ١٧٥ ح ٢٩٣٩.

وزيادة سورتَي المعوّذتين وأنّهما ليستا من القرآن؛ أنظر: مسند أحمد ٥/ ١٣٠.

* **ومن الثاني**: ما ورد من سقوط سورتين من القرآن، إحداهما تشبه في الطول والشدّة سورة براءة، والثانية تشبه إحدىٰ المسبّحات؛ أنظر: صحيح مسلم ٣/ ١٠٠ كتاب الزكاة.

وسقوط آية الرجم؛ أنظر: صحيح البخاري ٨/ ٣٠٢ ذ ح ٢٥، صحيح مسلم ٥/ ١١٦، مسند أحمد ١/ ٣٦ و ٤٠ و ٤٣ و ٥٥، الموطّأ: ٧١٨ ح ١٠ كتاب

وعلىٰ المناكير والخرافات ![1]..

كما ستعرف ذلك في طيّ مباحث الكتاب إن شاء الله تعالىٰ.

* * *

↩ الحدود، سنن ابن ماجة ١ / ٦٢٥ ح ١٩٤٤.

وسقوط آية الرغبة؛ أنظر: صحيح البخاري ٨ / ٣٠٢ ذ ح ٢٥.

وسقوط آية الشهادة؛ أنظر: صحيح مسلم ٣ / ١٠٠.

وسقوط لفظة «وصلاة العصر» من آية المحافظة علىٰ الصلوات؛ أنظر: صحيح مسلم ٢ / ١١٢، مسند أحمد ٥ / ٨ وج ٦ / ٧٣، الموطّأ: ١٢٩ ح ٢٦ و ٢٧ باب الصلاة الوسطىٰ، سنن أبي داود ١ / ١٠٩ ح ٤١٠، سنن الترمذي ٥ / ٢٠١ - ٢٠٢ ح ٢٩٨٢، سنن النسائي ١ / ٢٣٦.

* **ومن الثالث**: ما روي أنّ آية **﴿إنّ الله هو الرزّاق ذو القوّة المتين﴾** سورة الذاريات ٥١: ٥٨، كان أصلها (إنّي أنا الرزّاق ذو القوّة المتين)؛ أنظر: مسند أحمد ١ / ٣٩٤، سنن الترمذي ٥ / ١٧٦ ح ٢٩٤٠.

(١) أنظر مثلاً أُسطورة «الجسّاسة» التي آدّعوا أنّ رسول الله ﷺ نادىٰ الصلاة جامعةً! وأمر المصلّين ألّا يبرحوا أماكنهم! ثمّ تحدّث بها علىٰ المنبر! ولم يَرْوِها عنه أحد من الصحابة إلّا فاطمة بنت قيس! ولا حفظها عنها غير الشعبي! علىٰ الرغم ممّا فيها من الوصف الخطير والتهويل الكبير!

آنظرها في: صحيح مسلم ٨ / ٢٠٣ - ٢٠٥ كتاب الفتن وأشراط الساعة، مسند أحمد ٦ / ٣٧٣ - ٣٧٤.

الأمـر الثالث

[تدليس أكثر رواتها]

إنّ أكثر رواتهم، بل كُلّهم، مدلِّسون في رواياتهم، أي مُلَبِّسون فيها، ومظهِرون خلاف الواقع، كما لو كانت الرواية عن شخص مقبول بواسطة شخص غير مرْضيّ، فيتركون الواسطة ويروونها عن المقبول ابتداءً!

أو يروونها عن شخص ضعيف وينسبونها إلىٰ آخر ثقة؛ ليروج الحديث منهم ويُقبل.

أو يروونها عن ضعيف ويأتون باللفظ المشترك بين الضعيف والثقة؛ ليوهم الراوي علىٰ القارئ أنّ المرادَ الثقةُ؛ لأنّه يُظهِر أنّه لا يروي إلّا عن ثقة!

إلىٰ غير ذلك من أنواع التدليس، ولا يكاد يسلم أحد من رواتهم عنه.

قال شعبة: «ما رأيت مَن لا يدلّس من أصحاب الحديث إلّا عمرو بن مرّة وآبن عون»، كما نقله عنه في «ميزان الاعتدال» و «تهذيب التهذيب» بترجمة عمرو بن مرّة الجملي[1].

ويكفيك أنّ البخاري ومسلماً كانا من المدلّسين!

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/ ٢١٠، ميزان الاعتدال ٥/ ٣٤٦، باختلاف يسير.

[تدليس البخاري :]

قال الذهبي في (الميزان) بترجمة عبدالله بن صالح بن محمّد الجهني المصري : «روىٰ عنه البخاري في الصحيح... ولكنّه يُدلّسه فيقول : حدّثني عبدالله ، ولا ينسبه»[١] .

وبمعناه في «تهذيب التهذيب» بترجمة عبدالله أيضاً[٢] .

وقد كان البخاري يُدلّس أيضاً في صحيحه محمّد بن سعيد المصلوب ، الكذّاب الشهير ، لكنّ الذهبي حمله علىٰ الخطأ ! قال بترجمة ابن سعيد : «أخرجه البخاري في مواضع وظنّه جماعة» ![٣] .

وهو حمل بعيد ، ولو سلّم فهو يقتضي عيباً آخر في «صحيح البخاري» وسيأتي ذِكر هذين الرجلين في الأسماء .

ونقل ابن حجر عن ابن مندة ، أنّه قال في كلام له : «أخرج البخاري : (قال فلان) .. و (قال لنا فلان) وهو تدليسٌ» .

ثمّ قال ابن حجر : «الذي يظهر [لي][٤] أنّه يقول في ما لم يسمع : (قال) .. وفي ما سمع ـ لكن لا يكون علىٰ شرطه ، أو موقوفاً ـ : (قال لي) أو : (قال لنا) ؛ وقد عرفتُ ذلك بالاستقراء من صنيعه»[٥] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ١٢٢ وفيه : «حدّثنا» بدل «حدّثني» .
(٢) تهذيب التهذيب ٤ / ٣٤٢ .
(٣) ميزان الاعتدال ٦ / ١٦٦ ذيل رقم ٧٥٩٨ .
(٤) إضافة توضيحية منه ﷺ .
(٥) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ـ المطبوع بمصر سنة ١٣٢٢ ـ : ٦ [٤٣ ـ ٤٤ رقم ٢٣ ترجمة البخاري] . منه ﷺ .

[تدليس مسلم :]

ونقل ابن حجر أيضاً عن ابن مندة، أنّه قال في حقّ مسلم: «كان يقول في ما لم يسمعه من مشايخه: (قال لنا فلان) وهو تدليس»[١].

فإذا كان هذا حال الصحيحين وصاحبيهما ـ وهما بزعمهم أصحّ الكتب ـ فكيف حالُ غيرهما؟! وكيف تُعتبر أخبارهم؟! وبأيّ شيءٍ يحصل الأمن لمن يريد الاحتجاج بها؟!

[خطورة التدليس :]

والتدليس طريقة شائعة مستمرّة بين جميع طبقاتهم، علىٰ أنّه كذبٌ في نفسه غالباً، والكذب موجب لفسق صاحبه[٢].

---

(١) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: ٧ [٤٥ ـ ٤٦ رقم ٢٨ ترجمة مسلم]. منه ﷺ.

(٢) لقد ذكروا للتدليس في الحديث أنواعاً ونصّوا علىٰ شناعة بعضها جدّاً، وذمّوه، ووصفوه بأنّه أخو الكذب، وقد أدرجوا ـ في الغالب ـ تلك الأنواع تحت قسمين من التدليس، هما:

١ ـ **تدليس الإسناد**: وهو أن يروي المحدِّث الحديث عمّن لقيه ولم يسمعه منه، موهماً أنّه سمعه منه.

أو عمّن عاصره ولم يلقه، موهماً أنّه لقيه أو سمعه منه.

أو يُسقط الراوي شيخَ شيخِهِ أو من هو أعلىٰ منه، لكونه ضعيفاً أو صغير السنّ تحسيناً للحديث.

٢ ـ **تدليس الشيوخ**: وهو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسمّيه أو يكنّيه، ويصفه بما لم يُعرَف به كيلا يُعرف.

أنظر: معرفة علوم الحديث: ١٠٣ ـ ١١٢ النوع ٢٦، مقدّمة ابن الصلاح: ٤٢ ـ

قال ابن الجوزي : «من دلّس كذّاباً فالإثم له لازم ؛ لأنّه آثر أنْ يؤخذ في الشريعة بقول باطل»[١].

كما نقله عنه في «ميزان الاعتدال» بترجمة محمّد بن سعيد المصلوب[٢].

والأَوْلىٰ لابن الجوزي أنْ لا يُخصِّص بالكذّاب ؛ لأنّ الإثم لازم أيضاً لمن دلّس ضعيفاً من غير جهة الكذب ؛ لأنّ الضعيف مطلقاً لا يجوز الاحتجاج به .

بل من دلّس ثقة عنده كان آثماً[٣] ؛ لأنّ الثقة عنده ربّما لا يكون ثقة في الواقع وعند السامع وغيره ، فكيف يوقعه بالغرور ، ويدلّس عليه ما ليس له الأخذ به ؟ !

وسيمرّ عليك إن شاء الله تعالىٰ ذِكر بعض مَن عُرف بالتدليس عندهم .

* * *

↵ ٤٤ ، علوم الحديث ـ لابن الصلاح ـ : ٧٣ ـ ٧٦ ، الباعث الحثيث : ٥٠ ـ ٥٣ ، فتح المغيث : ٩٣ ـ ٩٩ ، التعريفات : ٥٤ ، النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح : ٢٤٢ ـ ٢٦٢ النوع الثاني عشر ، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس : ٢٥ ـ ٢٦ ، تدريب الراوي ١ / ٢٢٣ ـ ٢٣١ ، قواعد التحديث : ١٣٢ .

(١) الضعفاء والمتروكين ـ لابن الجوزي ـ ٣ / ٦٥ رقم ٣٠١٤ ترجمة محمّد بن سعيد المصلوب ؛ وجاء مؤدّاه أيضاً في كتابه الموضوعات ١ / ٢٧٩ .

(٢) ميزان الاعتدال ٦ / ١٦٥ .

(٣) أي إنّه كان ينبغي لابن الجوزي أن يقول : «من دلّس فالإثم له لازم . . .» أي مطلقاً فلا يخصّص أصلاً ، لأنّ الإثم لازم سواء دلّس كذّاباً أو ضعيفاً ، بل ثقةً عنده ، لحرمة الأخذ في الشريعة بقول باطل ؛ وقد بيّن المصنّف ﷺ وجه لزوم الإثم في تدليس الضعيف والثقة ، أمّا في تدليس الكذّاب فواضح .

الأمـر الرابع
[جرح أكثر رواتها]

إنّ أكثر رجال السند في أخبار الصحاح الستّة، مطعون فيهم عندهم بغير التدليس أيضاً، من الكـذب ونحوه، حتّىٰ قال يحيىٰ بن سـعيد القطّان ـ وهو أكبر علمائهم، وأعلمهم بأحـوال رجـالهم ـ: «لو لم أروِ إلّا عـمّن أرضىٰ، ما رويتُ إلّا عن خمسة!» كما حُكي عنه في (الميزان) بترجـمة إسرائيل بن يونس[1].

[منهج تحقيق حال رجال الصحاح الستّة:]

ولنذكر لك جماعة ممّن طعنوا بهم من غير الصحابة، مرتّباً أسماءهم علىٰ حروف المعجم.

وآشترطتُ علىٰ نفسي أنْ أذكر من رواة الصحاح مَن طعن به عالمان أو أكثر، وأن يكون الطعن شديداً كقولهم: كذّاب، أو: متّهم بالكذب، أو: متروك، أو: هالك، أو: لا يُكتب حديثه، أو: لا شيء، أو: ضعيف جدّاً، أو: مجمَع علىٰ ضعفه.. أو نحو ذلك.

ولم أذكر مَن قيل فيه أنّه: ضعيف، أو: مُنكَر الحـديث، أو: غـير ضابط، أو: كثير الخطأ، أو: لا يُحتجّ به.. أو نحو ذلك، وإنْ أَسقَطَ روايتَه عن الحجّيّة؛ طلباً للاختصار، ولكفاية من جمع الشـروط المـذكورة فـي

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٣٦٦.

الدلالة علىٰ سقم صحاحهم .

وربّما ذكرت بعض المجاهيل ، والمدلّسين ، وبعض النصّاب ؛ لتعرف اشتمال صحاحهم علىٰ أنواع الوهن .

ولا يخفىٰ أنّ النصب أعظم العيوب ؛ لأنّ الناصب منافقٌ كما عرفت[1] ، والمنافق كافر ، بل أشدُّ منه ؛ لأنّه يُسِرُّ الكفر ويُظهر الإيمان ، فيكون أضرّ علىٰ الإسلام من الكافر الصريح .

وقد ذمّ الله المنافقين ، وأعدّ لهم الدرك الأسفل من النار ـ كما أخبر به في كتابه العزيز ـ ولعنهم في عدّة مواطن من الكتاب[2] .

وكذلك لعنهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ما لا يُحصىٰ من المواطن[3] .

ومن المعلوم أنّ الكافر لا تُقبل روايتُه أصلاً ، في الأحكام وغيرها ،

---

(١) تقدّم في صفحة ٣٥ .

(٢) قال الله تعالىٰ : ﴿ **إنّ المنافقينَ في الدَرْكِ الأسفَلِ مِنَ النارِ** ﴾ سورة النساء ٤ : ١٤٥ .

وقال الله تعالىٰ : ﴿ **لَئن لَم يَنتَهِ المنافقونَ والّذينَ في قلوبِهم مرضٌ والمرجِفونَ في المدينةِ لَنُغرِيَنّكَ بِهم ثمّ لا يُجاوِرُونَكَ فيها إلّا قليلاً * مَلعونينَ أينما ثُقِفوا أُخِذوا وقُتّلوا تقتيلاً** ﴾ سورة الأحزاب ٣٣ : ٦٠ و ٦١ .

وقال تعالىٰ : ﴿ **بَشّرِ المنافقينَ بأنّ لهم عذاباً أليماً** ﴾ سورة النساء ٤ : ١٣٨ .

وقال تعالىٰ : ﴿ **إنّ الله جامعُ المنافقينَ والكافرينَ في جهنّم جميعاً** ﴾ سورة النساء ٤ : ١٤٠ .

وقال تعالىٰ : ﴿ **وَعَدَ اللهُ المنافقينَ والمنافقاتِ والكفّارَ نارَ جهنّمَ** ﴾ سورة التوبة ٩ : ٦٨ .

وقال تعالىٰ : ﴿ **ويُعذّبُ اللهُ المنافقينَ والمنافقاتِ . . .** ﴾ سورة الفتح ٦٣ : ١ .

(٣) أنظر مثلاً : سنن النسائي ٢ / ٢٠٣ ، تاريخ الطبري ٥ / ٦٢٢ ، المعجم الكبير ٣ / ٧١ ـ ٧٢ ح ٢٦٩٨ ، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان ٣ / ٢٢١ ح ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، شرح نهج البلاغة ـ لابن أبي الحديد ـ ٦ / ٢٨٩ ، مجمع الزوائد ١ / ١١٣ و ج ٧ / ٢٤٧ ، كنز العمّال ٨ / ٨٣ ح ٢١٩٩٤ و ج ١٦ / ٧٤٣ ح ٤٦٦٠٩ .

حتّىٰ لو وثّقه جماعة.

وإنْ أردت زيادة الاطّلاع علىٰ أحوال من سنذكرهم، وأحوال غيرهم، من ضِعاف رجال الصحاح الستّة، فارجع إلىٰ كتابنا المسمّىٰ بـ «**الإفصاح عن أحوال رجال الصحاح**» فإنّه مشتملٌ علىٰ جلّ المجروحين منهم، وجلّ المطاعن فيهم.

وقد أخذت ما ذكرتُه هنا في أحوالهم من «ميزان الاعتدال» للذهبي، وجعلت رمزه: **ن**، ومن «تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلاني، وجعلت رمزه: **يب**.

فإن اتّفقا علىٰ نقل ما قيل في صاحب الترجمة، ذكرته بعد اسمه بلا نسبة لأحدهما، وإن اختصّ أحدهما بالنقل، ذكرته بعد رمز الناقل منهما، علىٰ أن يكون كلّ ما بعد رمزه من خواصّه في النقل، إلىٰ أنْ تنتهي الترجمة، أو أنقل عن الآخر.

كما إنّي رمزت إلىٰ أهل صحاحهم برموزهم المتداولة عندهم، فللبخاري (خ).. ولمسلم (م).. وللنسائي (س).. ولأبي داود (د).. وللترمذي (ت).. ولابن ماجة القزويني (ق).. ولهم جميعاً (ع).. ولمن عدا مسلم والبخاري (٤).

وقد جعلتُ قبل اسم صاحب الترجمة رمزَ الراوي عنه من أهل هذه الصحاح، متّبِعاً نسخة (التهذيب)؛ لأنّها أصحُّ إلّا قليلاً، فإنّه قد يَقوىٰ عندي صحّة نسخة (الميزان) فأُعوّل عليها في الرمز.

هـذا، وربّما كان لي كلام أو نقل عن غير هذين الكتابين، أذكره بعد قولي: «**أقـول**».

فنقـول وبالله المستعان:



حرف الألف

١ ـ (ت د ق) إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبِيبة[١] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

يب : قال الدارقطني : متروك .

وقال ابن حبّان : يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل .

٢ ـ (ت ق) إبراهيم بن عثمان ، أبو شَيْبة العبسي الكوفي ، قاضي واسط[٢] :

كذّبه شعبة .

وقال (س) : متروك الحديث .

يب : قال أبو حاتم : تركوا حديثه .

وقال الجوزجاني : ساقط .

وقال صالح جَزَرَة : لا يُكتب حديثه .

---

(١) ميزان الاعتدال ١ / ١٣٥ رقم ٣٦ ، تهذيب التهذيب ١ / ١٢٨ رقم ١٥٨ .

(٢) ميزان الاعتدال ١ / ١٦٩ رقم ١٤٥ ، تهذيب التهذيب ١ / ١٦٣ رقم ٢٣٠ .

٣ ـ (ت ق) إبراهيم بن الفضل المخزومي[١] :

قال ابن معين : ليس بشيء[٢] .

ن : قال ابن معين أيضاً : لا يُكتب حديثه .

وقال (س) وجماعة : متروك .

يب : قال (س) : لا يُكتب حديثه .

وقال الدارقطني والأزدي : متروك .

٤ ـ (ت ق)[٣] إبراهيم بن يزيد الخُوزي المكّي الأُموي[٤] :

قال أحمد و (س) : متروك[٥] .

يب : قال ابن معين : ليس بشيء .

وقال (س) مرّةً : ليس بثقة ، ولا يُكتب حديثه .

وقال ابن الجنيد : متروك .

وقال (خ) : سكتوا عنه[٦] ؛ قال الدولابي : يعني تركوه .

وقال ابن المديني : لا أكتب عنه .

---

(١) ميزان الاعتدال ١ / ١٧٦ رقم ١٦٥ ، تهذيب التهذيب ١ / ١٦٩ رقم ٢٤٣ .

(٢) في تهذيب التهذيب : ليس حديثه بشيء .

(٣) في تهذيب التهذيب : (ت س) ؛ والمثبت في المتن من الأصل وميزان الاعتدال وتهذيب الكمال ١ / ٤٥٢ رقم ٢٦٣ وقال المزّي في ذيل ترجمته : «روىٰ له الترمذي وابن ماجة» .

(٤) ميزان الاعتدال ١ / ٢٠٤ رقم ٢٥٣ ، تهذيب التهذيب ١ / ١٩٦ رقم ٢٩٥ .

(٥) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٦) وكذا جاء عنه في ميزان الاعتدال .

وقال البرقي : كان يُتّهم بالكذب .

وقال ابن حبّان : روىٰ المناكير الكثيرة حتّىٰ يسبق إلىٰ القلب أنّه المتعمّد لها .

٥ ـ (ع) إبراهيم بن يزيد بن شَرِيك التَيْمي[١] :

يب : قال الكرابيسي : حدّث عن زيد بن وهب قليلاً ، أكثرها مدلّسة .

أقول :

قال ابن حجر في (التقريب) : يرسل ويدلّس[٢] .

٦ ـ (د ت س) إبراهيم بن يعقوب الجُوْزَجاني السَعْدي ، أحد أئمّة الجرح والتعديل[٣] :

يب : قال ابن حبّان في «الثقات» : كان حروريّ[٤] المذهب . . . وكان

---

(١) تهذيب التهذيب ١ / ١٩٣ رقم ٢٩٢ .

(٢) تقريب التهذيب ١ / ٣٥ رقم ٢٩٢ .

(٣) ميزان الاعتدال ١ / ٢٠٥ رقم ٢٥٦ ، تهذيب التهذيب ١ / ١٩٨ رقم ٣٠٠ .

(٤) كذا في الأصل وتهذيب التهذيب ، نسبة إلىٰ «حَرَوْراء» وهي قرية بظاهر الكوفة ، وقيل : موضع بنواحيها علىٰ ميلين منها ، نزل بها جماعة من الخوارج الّذين خالفوا أمير المؤمنين الإمام عليّ بن أبي طالب عليه‌السلام فنُسبوا إليها .

أنظر : مقالات الإسلاميّين : ١٢٧ ، الأنساب ـ للسمعاني ـ ٢ / ٢٠٧ ، معجم البلدان ٢ / ٢٨٣ رقم ٣٦٢٩ ، التوقيف علىٰ مهمّات التعاريف : ٢٧٧ .

وفي «الثقات» : «حَرِيزيّ» نسبة إلىٰ حَرِيز بن عثمان ، المتوفّىٰ سنة ١٦٣ هـ ، والمشهور بالنصب ، كما يُعلم ذلك من ترجمته في كتب التراجم والتواريخ ،

صلباً في السُـنّة... إلّا أنّه من صلابته ربّما [كان] يتعدّىٰ طوره![١].

وقال ابن عديّ: كان شديد الميل إلىٰ مذهب أهل دمشق في الميل علىٰ عليٍّ عليه السلام[٢].

وقال الدارقطني: فيه انحراف عن عليٍّ عليه السلام، اجتمع علىٰ بابه أصحاب الحديث، فأخرجت جارية له فرّوجة لتذبحها، فلم تجد من يذبحها، فقال: سبحان الله!! فرّوجة لا يوجد من يذبحها، وعليٌّ يذبح في ضحوة نيفاً وعشرين ألف مسلم!

ثمّ قال في يب: [وكتابه] في الضعفاء يوضّح مقالته.

أقـول:

العجب كيف كان إماماً لهم في الجرح والتعديل وهو منافق؟!

وكيف تُقبل شهادته وهو فاسق؟!

وأعجب منه أنّهم يصفونه بأنّه «صلبٌ في السُـنّة» وهو من ألفاظ المدح عندهم!

فانظـر وتبصّـر!!

☜ وستأتي الإشارة إلىٰ ترجمته في هذا الثَبَـت، صفحة ١٠٠ رقم ٦٢.

وصحّف السمعاني ذلك في الأنساب ٢ / ٥٢ إلىٰ: «جَرِيريّ» نسبة إلىٰ محمّد ابن جرير الطبري، المؤرّخ، المتوفّىٰ سنة ٣١٠ هـ؛ وهذا لا يصحّ، إذ إنّ الطبري متأخّر زمناً عن الجوزجاني، المتوفّىٰ سنة ٢٥٩ هـ، فلا يمكن نسبة هذا إلىٰ ذاك!

فالجوزجاني ناصبيّ سواءً كان حَـرُورياً أو حَرِيزياً، فكلاهما سيّان!

(١) الثقات ٨ / ٨١ ـ ٨٢.

(٢) وجاء في ميزان الاعتدال عن ابن عديّ مثله.

٧ ـ (خ د) أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر الحافظ[1]:

قال (س): ليس بثقة، ولا مأمون، تركه محمّد بن يحيىٰ، ورماه ابن معين بالكذب.

وعن ابن معين أيضاً أنّه كذّاب يتفلسف.

وقال ابن عديّ: كان (س) سيّئ الرأي فيه، وأنكر عليه أحاديث... فسمعت محمّد بن هارون البرقي يقول: هذا الخراساني يتكلّم في أحمد ابن صالح، لقد حضرتُ مجلسَ أحمد فطرده من مجلسه، فحمله ذلك علىٰ أن يتكلّم فيه.

يب: قال الخطيب: احتجّ بأحمد جميع الأئمّة إلّا (س)، ويقال: كان آفة أحمد الكِبر، ونال منه (س) جفاءً في مجلسه، فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما.

٨ ـ (د) أحمد بن عبد الجبّار العُطارِدي[2]:

قال مُطيّن: كان يكذب.

ن: قال ابن عديّ: رأيتهم مجمعين علىٰ ضعفه[3].

---

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٢٤١ رقم ٤٠٥، تهذيب التهذيب ١ / ٦٩ رقم ٥٣.

(٢) ميزان الاعتدال ١ / ٢٥٢ رقم ٤٤٢، تهذيب التهذيب ١ / ٧٩ رقم ٧١.

(٣) وورد قول ابن عديّ هذا في تهذيب التهذيب والكامل في ضعفاء الرجال ١ / ١٩١ رقم ٣٠ هكذا: رأيت أهل العراق مجمعين علىٰ ضعفه.

٩ ـ (خ م س ق) أحمد بن عيسىٰ المصري[١] :

حَلَفَ ابن معين أنّه كذّاب .

يب : قال أبو حاتم : تكلّم الناس فيه .

وقال سعيد بن عمرو البَرْذَعي[٢] : أنكر أبو زُرْعة علىٰ مسلم روايته عنه في الصحيح .

قال سعيد : وقال لي : ما رأيت أهل مصر يشكّون في أنّه ـ وأشار إلىٰ لسانه ، كأنّه يقول : الكذب ـ .

ن : قال سعيد البَرْذَعي[٣] : شهدت أبا زُرْعة ، وذُكِر عنده صحيح مسلم فقال : هؤلاء قوم أرادوا التقدّم قبل أوانه ، فعملوا شيئاً يتشرّفون[٤] به !

وقال : يروي عن أحمد في «الصحيح» ما رأيت أهل مصر يشكّون

---

(١) ميزان الاعتدال ١ /٢٦٨ رقم ٥٠٦ ، تهذيب التهذيب ١ / ٩٠ رقم ٩٥ .

(٢ و٣) كان في الأصل : «اليربوعي» وهو تصحيف ؛ والصحيح ما أثبتناه بالذال المعجمة من مختصر تاريخ دمشق ٩ / ٣٤٤ رقم ١٧٥ وتذكرة الحفّاظ ٢ /٧٤٣ رقم ٧٤٢ وسير أعلام النبلاء ١٤ / ٧٧ رقم ٣٦ وتهذيب الكمال ١ / ٢١٤ .

وفي ميزان الاعتدال وتهذيب التهذيب وتاريخ دمشق ٢١ / ٢٥٩ رقم ٢٥٣٨ : «البَرْدَعي» بالدال المهملة .

وبَرْذَعة ـ وقد رُويت بالدال المهملة ، والعين مهملة عند الجميع ـ : بلد في أقصىٰ أذربيجان ؛ وقيل : هي قصبة أذربيجان ؛ وقيل : هي مدينة أرّان ، كانت كبيرة . وهي معرّب كلمة «برده دار» الفارسية ، ومعناها : موضع السبي .

انظر : معجم البلدان ١ / ٤٥١ رقم ١٦٣٦ ، مراصد الاطّلاع ١ / ١٨٢ .

(٤) في المصدر : يتسوّقون .

في أنّه ـ وأشار إلىٰ لسانه ـ.

١٠ ـ (د) أحمد بن الفرات الضَبّي الحافظ[١] :

ن : قال ابن خِراش : إنّه يكذب عمداً[٢] .

يب : قال ابن مندة : أخطأ في أحاديث ولم يرجع عنها .

١١ ـ (د ت س) أزهر بن عبدالله الحَرَازي[٣] :

ن : ناصبيّ ، ينال من عليّ !

يب : قال ابن الجارود : كان يسبُّ عليّاً !

وساق (د) بإسناده إلىٰ أزهر ، قال : كنت في الخيل الّذين سَبَوا أنس ابن مالك فأتينا به الحجّاج .

١٢ ـ (م ٤) أُسامة بن زيد الليثي[٤] :

قال أحمد : ليس بشيء .

يب : ترك القطّان حديثه .

---

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٢٧١ رقم ٥١٣ ، تهذيب التهذيب ١ / ٩٢ رقم ٩٧ .
(٢) وورد مؤدّاه في تهذيب التهذيب أيضاً .
(٣) ميزان الاعتدال ١ / ٣٢٢ رقم ٦٩٨ ، تهذيب التهذيب ١ / ٢٢٣ رقم ٣٣٨ .
(٤) ميزان الاعتدال ١ /٣٢٣ رقم ٧٠٥ ، تهذيب التهذيب ١ /٢٢٧ رقم ٣٤٥ .

ن : قال ابن الجوزي : قال ابن معين مرّة : تُـرِك حـديثه بأَخَـرَةٍ[1] ؛ والصحيح أنّ هذا القول ليحيىٰ بن سعيد .

١٣ ـ (خ م د ت)[2] أسـباط ، أبو اليَسَـع[3] :

قال ابن حبّان : يروي عن شعبة [أشياء] كأنّه شعبة آخر .

وقال أبو حاتم : مجهول .

يب : كذّبه ابن معين .

١٤ ـ (د ق) إسحاق بن إبراهيم الحُنَـيْـني[4] :

قال (س) : ليس بثقة .

وسـاق له ابـن عـديّ [والعـقيلي][5] حـديثاً عـن مـالك ، وقـال [العقيلي] : لا أصل له .

ن : صاحب أوابـد[6] .

---

(١) أي : آخر كلّ شيء . انظر : الصحاح ٢ / ٥٧٧ ، لسـان العـرب ١ / ٨٩ ، القـاموس المحيط ١ / ٣٧٦ مادّة « أَخَرَ » ؛ والمراد هنا هو : الكفُّ عـن الروايـة عـنه ، وتـرك حديثه بعد قبوله .

(٢) كذا في الأصل ، وفي ميزان الاعتدال وتهذيب التهذيب وتهذيب الكمال ١ / ٥٢٦ رقم ٣١٧ : (خ) ؛ فـلاحـظ .

(٣) ميزان الاعتدال ١ / ٣٢٥ رقم ٧١٢ ، تهذيب التهذيب ١ / ٢٣١ رقم ٣٥٠ .

(٤) ميزان الاعتدال ١ / ٣٢٩ رقم ٧٢٥ ، تهذيب التهذيب ١ / ٢٤١ رقم ٣٦٥ .

(٥) ما بين القوسين المعقوفتين سـاقط مـن مـيزان الاعـتدال ، وأثـبتـناه مـن تـهذيب التهذيب ؛ وانظر : الضعفاء الكبير ١ / ٩٧ ـ ٩٨ رقم ١١٣ .

(٦) الأَوَابِد ـ جمع آبِدَة ـ : وهي الداهية التي يبقىٰ ذِكرها علىٰ الأبد . انظر : الصحاح ⇐

١٥ ـ (د ق) إسحاق بن أَسِيد[١] :

قال أبو حاتم : لا يُشتغل به .

يب : قال ابن عديّ : مجهول[٢] .

وقال الأزدي : تركوه .

١٦ ـ (د ت ق) إسحاق بن عبدالله بن أبي فَرْوة ، مولىٰ آل عثمان بن عفّان[٣] :

قال (خ) : تركوه .

وقال أحمد : لا تحلّ عندي الرواية عنه .

يب : قال عمرو بن عليّ وأبو زُرْعة و (س) والدارقطني والبرقاني : متروك[٤] .

وتكلّم فيه مالك والشافعي وتركاه .

وقال ابن معين مرّةً : ليس بثقة .

---

٢ / ٤٣٩ ، لسان العرب ١ / ٤١ ، القاموس المحيط ١ / ٢٨٣ ، تاج العروس ٤ / ٣٢٨ و ٣٢٩ ، مادّة «أَبَدَ» .

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٣٣٥ رقم ٧٣٨ ، تهذيب التهذيب ١ / ٢٤٥ رقم ٣٧٠ .

(٢) وكذا جاء فيه ـ أيضاً ـ عن أبي أحمد الحاكم .

(٣) ميزان الاعتدال ١ / ٣٤٤ رقم ٧٦٩ ، تهذيب التهذيب ١ / ٢٥٧ رقم ٣٩٧ .

(٤) هذا قول الأخيرين ، أمّا الثلاثة الأُوَل فقد قالوا : متروك الحديث . انظر : تهذيب التهذيب ١ / ٢٥٨ .

ومرّةً : لا يُكتب حديثه .

ومرّةً : كذّاب .

وقال ابن عمّار وأبو زُرْعة : ذاهب الحديث[1] .

وقال محمّد بن عاصم المصري : لم أرَ أهل المدينة يشكّون في أنّه مُتّهم ؛ قيل : في ماذا ؟ قال : في الإسلام ! وفي رواية أُخرىٰ : علىٰ الدِين !

١٧ ـ (خ ت ق) إسحاق بن محمّد بن إسماعيل بن عبد الله ابن أبي فَرْوة[2] :

وهّاه (د) جدّاً .

وروىٰ عنه (خ) ويوبّخونه علىٰ هذا .

ن : قال (س) : ليس بثقة .

يب : قال (س) : متروك .

١٨ ـ (ت ق) إسحاق بن يحيىٰ بن طلحة بن عبيد الله التَيْمي[3] :

قال أحمد و (س) : متروك [الحديث] .

يب : قال ابن معين : ليس بشيء ، ولا يُكتب حديثه .

وقال [عمرو بن عليّ] الفلّاس : متروك [الحديث] .

---

(١) هذا قول الثاني منهما ، أمّا الأوّل فقد قال : ضعيف ذاهب . انظر : تهذيب التهذيب ١ / ٢٥٨ .

(٢) ميزان الاعتدال ١ / ٣٥١ رقم ٧٨٦ ، تهذيب التهذيب ١ / ٢٦٤ رقم ٤١١ .

(٣) ميزان الاعتدال ١ / ٣٦٠ رقم ٨٠٣ ، تهذيب التهذيب ١ / ٢٦٩ رقم ٤٢١ .

١٩ ـ (ع) إسرائيل بن يونُس بن أبي إسحاق السَبِيعي، أبو يوسف الكوفي[١]:

يب: قال عبد الرحمٰن بن مهدي: لصٌّ يسرق الحديث.

ن: كان القطّان لا يحدّث عنه ولا عن شريك.

وقال: لو لم أروِ إلّا عمّن أرضىٰ ما رويت إلّا عن خمسة!

٢٠ ـ (خ[٢] م د س) إسماعيل بن إبراهيم بن مَعْمَر، أبو مَعْمَر الهُذَلي القَطِيعي[٣]:

يب: قال ابن معين: لا صلّىٰ الله عليه! ذهب إلىٰ الرَقّة[٤] فحدّث بخمسة آلاف حديث، أخطأ في ثلاثة آلاف[٥].

[قال جعفر الطيالسي:] ولم يُحدّث أبو معمر حتّىٰ مات ابن معين.

وقال أبو زُرْعة: كان أحمد لا يرىٰ الكتابة عنه.

---

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٣٦٥ رقم ٨٢١، تهذيب التهذيب ١ / ٢٧٧ رقم ٤٣٤.

(٢) كان في طبعة طهران: (ت) وهو تصحيف؛ والصواب ما أثبتناه من المخطوط؛ انظر: تهذيب التهذيب وتهذيب الكمال ٢ / ١٢٥ رقم ٤١٠، قال المزّي بترجمته: «روىٰ عنه البخاري ومسلم وأبو داود... وروىٰ له النسائي».

(٣) تهذيب التهذيب ١ / ٢٨٩ رقم ٤٤٨.

(٤) الرَقّة: مدينة مشهورة علىٰ الفرات من جانبه الشرقي، ولذا فهي تعدُّ من بلاد الجزيرة، بينها وبين حرّان ثلاثة أيّام.
انظر: معجم البلدان ٣ / ٦٧ رقم ٥٥٦٤، مراصد الاطّلاع ٢ / ٦٢٦.

(٥) هذا القول ليس من مختصّات تهذيب التهذيب، فقد ورد في ترجمته في ميزان الاعتدال ١ / ٣٧٧ رقم ٨٤٥.

٢١ ـ (ت ق) إسماعيل بن رافع المدني ، نزيل البصرة[١] :

يب : قال ابن معين : ليس بشيء .

وقال (س) مرّةً : ليس بثقة .

ومرّةً : ليس بشيء .

وأُخرىٰ : متروك [الحديث] .

وقال (د) : ليس بشيء ، سمع من الزهري فذهبت كتبه ، فكان إذا رأىٰ كتاباً قال : هذا [قد] سمعته .

وقال ابن خِراش والدارقطني وعليّ بن الجنيد : متروك .

ن : ضعّفه أحمد ويحيىٰ وجماعة .

وقال الدارقطني وغيره : متروك [الحديث] .

ومن تلبيس (ت) قال : ضعّفه بعضُ أهل العلم[٢] .

٢٢ ـ (م د س) إسماعيل بن سُمَيْع الكوفي ، الحنفي ، بيّاع السابِري[٣] :

قال جرير[٤] : كان يرىٰ رأي الخوارج ، تركتُه .

---

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٣٨٤ رقم ٨٧٣ ، تهذيب التهذيب ١ / ٣٠٨ رقم ٤٧٧ .

(٢) وجاء عن الترمذي مثله في تهذيب التهذيب .

(٣) ميزان الاعتدال ١ / ٣٩٠ رقم ٨٩٣ ، تهذيب التهذيب ١ / ٣١٦ رقم ٤٨٨ .

(٤) كان في الأصل : «ابن جرير» وهو تصحيف ؛ والصواب ما أثبتناه من ميزان الاعتدال وتهذيب التهذيب ، وكذا من : الكامل في ضعفاء الرجال ـ لابن عديّ ـ ٢ / ٢٨٧ رقم ١٢٣ ، الضعفاء الكبير ـ للعقيلي ـ ١ / ٧٨ رقم ٨٥ ، الضعفاء

وقال أبو نعيم : جار المسجد أربعين سنة لم يُرَ في جمعة ولا جماعة .

وقال ابن عيينة : كان بَيْهَسِيّاً ، فلم أذهب إليه ، ولم أقربه .

وتركه زائدة لمذهبه(١) .

يب : قال محمّد بن يحيىٰ : كان بَيْهَسِيّاً ممّن يبغض عليّاً عليه السلام .

والبَيْهَسِية : طائفة من الخوارج يُنسبون إلىٰ رأسهم أبي بَيْهَس(٢) .

أقول :

لو كان ذلك الجفاء للجمعة والجماعة ممّن يتّهمونه بالتشيّع ، لنالوه بكلّ سوء ، وبلغوا به كلّ مبلغ !

ولكن هوّن عليهم ذلك ، وبغضَه لعثمان ، أنّه يبغض إمامَ المتّقين ،

↩ والمتروكين ـ لابن الجوزي ـ ١ / ١١٤ رقم ٣٨٠ ، تهذيب الكمال ـ للمزّي ـ ٢ / ١٧٧ ذيل رقم ٤٤٦ .

(١) نُسب هذا القول في ميزان الاعتدال إلىٰ يحيىٰ القطّان ، وفي تهذيب التهذيب وتهذيب الكمال إلىٰ أحمد بن حنبل ؛ فلاحظ .

(٢) وآسمه : الهيصم بن جابر ، وهو أحد بني سعد بن ضبيعة ، وهو رأس فرقة من طوائف الخوارج من الصُفْرِيّة ، وقد كان الحجّاج طلبه أيّام الوليد فهرب إلىٰ المدينة ، فطلبه بها عثمان بن حيّان المُرّي والي المدينة ، فظفر به وحبسه ، وكان يسامره إلىٰ أنْ ورد كتاب الوليد بأنْ يقطع يديه ورجليه ، ثمّ يقتله ؛ ففعل ذلك به .

آنظر : مقالات الإسلاميّين : ١١٣ ، الفَرْق بين الفِرَق : ٧٧ و ٨٧ ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣ / ١٢٦ ، الملل والنحل ١ / ١٢١ .

ونفسَ النبيّ الأمين ، حتّىٰ احتملوا سيّئاته ، وحملوا عنه ، وآحتجّ به أهل صحاحهم ، ووثّقه ابن نمير والعجلي وأبو عليّ الحافظ و (د) وآبن سعد وأحمد ، حتّىٰ قال فيه : إنّه ثقة .. صالح ! وقال ابن معين : ثقة مأمون ! وقال أبو حاتم : صدوق صالح !

.. إلىٰ غيرهم من علمائهم كما في (يب) ![1].

مع استفاضة الأخبار ، بل تواترها ، بأنّ الخوارج مارقون عن الإسلام والدِين[2].

---

(١) تهذيب التهذيب ١ / ٣١٦ ـ ٣١٧ .

(٢) جاء في الحديث النبويّ الشريف ـ كما في صحيح البخاري ٩ / ٣١ ح ١٦ ـ أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال ـ وقد أهوىٰ بيده قِبَل العراق ـ : « يخرج منه قوم يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرَمِيّة » .

وورد في تاريخ بغداد ١٣ / ١٨٧ أنّ أبا أيّوب الأنصاري قال : إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا بقتال ثلاثة مع عليٍّ ، بقتال الناكثين ، والقاسطين ، والمارقين . . .

وتواترت الأخبار في العديد من أُمّهات مصادر الجمهور وكتبهم ، بظهور الخوارج وأنّ أمير المؤمنين الإمام عليّاً عليه السلام هو من يقاتلهم ؛ نذكر منها علىٰ سبيل المثال :

صحيح البخاري ٥ / ٤٨ ـ ٥٠ ح ١١٤ و ١١٥ وج ٦ / ٣٣٩ و ٣٤٠ ح ٧٩ و ٨٠ وج ٩ / ٢٩ و ٣٠ ح ١٢ ـ ١٥ ، التاريخ الكبير / كتاب الكنىٰ ٨ / ٣٠ رقم ٢٦٢ ، صحيح مسلم ٣ / ١١٢ ـ ١١٧ ، مسند أحمد ١ / ٩٥ وج ٣ / ٣٣ و ٤٥ و ٤٨ و ٦٠ و ٧٩ و ٩٧ وج ٤ / ٤٢١ ـ ٤٢٢ ، سنن ابن ماجة ١ / ٥٩ ـ ٦٢ ح ١٦٧ ـ ١٧٦ ، سنن أبي داود ٤ / ٢١٦ ح ٤٦٦٧ و ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥ ح ٤٧٦٤ ـ ٤٧٦٨ ، سنن الترمذي ٤ / ٤١٧ ـ ٤١٨ ح ٢١٨٨ ، أنساب الأشراف ٢ / ٣٧٤ ، الكامل في اللغة ٢ / ١٤٢ ، سنن النسائي ٥ / ٨٧ ـ ٨٨ وج ٧ / ١١٧ ـ ١٢٠ ، خصائص الإمام عليّ عليه السلام : ١١٧ ـ ١٢٧ ح ١٦٠ ـ ١٨١ ، الموطّأ : ٢٠١ ح ١٠ ، مصنّف عبد الرزّاق ١٠ / ١٤٦ ـ ١٦٠ ح ١٨٦٤٩ ـ ١٨٦٧٨ ، مسند الحميدي ٢ / ٣٣٠ ح ٧٤٩ و ص ٤٠٤ ح ٩٠٨ و ص ٥٣٤ ح ١٢٧١ ، سنن سعيد بن منصور ٢ / ٣٢٢ ـ ٣٢٤ ح ٢٩٠٢ ـ ٢٩٠٥ ، مصنّف

فهم خارجون عن الإسلام حقيقةً ، منافقون ظاهراً وواقعاً .

فما بال القوم أمنوه علىٰ دينهم ووصفوه بالصلاح ؟ !

ولم أر مَن يُنسب إليه الخلافُ وتركُ الروايةِ عنه ، غير زائدة وآبن

↩ ابن أبي شيبة ٧ / ١٩٢ و ١٩٣ ح ١ - ٥ وج ٨ / ٧٢٩ - ٧٤٣ ح ١ - ٦٣ باب ما ذُكر في الخوارج ، الأخبار الطوال : ٢١٠ و ٢١١ ، السُنّة - لابن أبي عاصم - : ٤٢٤ - ٤٤٧ ح ٩٠٤ - ٩٤٥ باب المارقة والحرورية والخوارج و ص ٥٨٥ ح ١٣٢٩ ، مسند البزّار ٢ / ١٢٥ ح ٤٨١ و ص ١٧٠ ح ٥٣٨ ، مسند أبي يعلىٰ ١ / ٢٨١ ح ٣٣٧ وج ٢ / ٢٩٨ ح ١٠٢٢ و ص ٣٩٠ - ٣٩١ ح ١١٦٣ و ص ٤٠٨ - ٤٠٩ ح ١١٩٣ وج ٥ / ٤٢٦ ح ٣١١٧ وج ٧ / ١٤ ح ٣٩٠٨ ، مسند الشاشي ١ / ٣٤٢ ح ٣٢٢ ، العقد الفريد ٢ / ٢٨ ، المستدرك علىٰ الصحيحين ٢ / ١٥٩ ح ٢٦٤٥ و ص ١٦٠ ح ٢٦٤٧ و ص ١٦١ ح ٢٦٤٩ و ٢٦٥٠ و ص ١٦٧ ح ٢٦٥٩ ، تاريخ اليعقوبي ٢ / ٩٢ - ٩٤ ، مروج الذهب ٢ / ٤٠٤ ، المعجم الكبير ٦ / ٣٤ ح ٥٤٣٣ وج ١٠ / ٩١ و ٩٢ ح ١٠٠٥٣ و ١٠٠٥٤ وج ١٢ / ٢٧٨ ح ١٣٣٤٩ ، السنن الكبرىٰ ٨ / ١٧٠ ، تاريخ بغداد ٥ / ١٢٢ وج ٨ / ٣٤٠ - ٣٤١ ، مناقب الإمام عليّ عليه السلام - لابن المغازلي - : ٩٨ - ١٠٣ ح ٧٧ - ٨٧ ، مصابيح السُنّة ٢ / ٥٢٨ و ٥٢٩ ح ٢٦٦٠ و ٢٦٦١ ، مناقب الإمام عليّ عليه السلام - للخوارزمي - : ٢٥٨ - ٢٥٩ ح ٢٤١ و ٢٤٢ و ص ٢٦٢ ح ٢٤٥ ، تاريخ دمشق ٤٢ / ٤٦٨ - ٤٧٤ ح ٩٠٤١ - ٩٠٤٤ ، المنتظم ٣ / ١٣٠٤ حوادث سنة ٣٧ هـ ، فردوس الأخبار ١ / ٣٠٠ ح ٢١٧٨ ، أُسد الغابة ٣ / ٦١١ - ٦١٢ ، شرح نهج البلاغة ٢ / ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ - ٣٨٣ ، كفاية الطالب : ١٦٧ - ١٧٠ ، الرياض النضرة ٣ / ٢٢٤ - ٢٢٦ ، ذخائر العقبىٰ : ١٩٣ - ١٩٤ ، مختصر تاريخ دمشق ١٨ / ٥٤ - ٥٦ ، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان ٨ / ٢٥٩ ح ٦٧٠٠ و ص ٢٦٠ - ٢٦٢ ح ٦٧٠٢ - ٦٧٠٦ ، البداية والنهاية ٧ / ٢٢٢ - ٢٤٤ حوادث سنة ٣٧ هـ ، جامع المسانيد والسنن ١٩ / ٧٧ - ٨١ وج ٢٠ / ٣١٠ ح ١٠٢٩ و ص ٣١٤ ح ١٠٣٧ ، مجمع الزوائد ٦ / ٢٢٥ و ص ٢٣٤ - ٢٤٢ وج ٧ / ٢٣٨ ، فتح الباري ١٢ / ٣٥٩ - ٣٧٤ ح ٦٩٣٣ و ٦٩٣٤ ، جامع الأحاديث الكبير ١ / ٣٧٥ ح ٢٥٦٢ و ٢٥٦٤ وج ٤ / ١٢٧ ح ١٠٦٠٦ ، كنز العمّال ١١ / ١٤٠ ح ٣٠٩٤٨ و ص ١٩٨ - ٢٠٨ ح ٣١٢١٥ - ٣١٢٥٨ و ص ٢٨٦ - ٣٢٣ ح ٣١٥٤٠ - ٣١٦٣٠ ، إتحاف السادة المتّقين ٧ / ١٣٥ ، ينابيع المودّة ١ / ٢٤٢ ح ١٦ ، نور الأبصار : ١١٤ .

عيينة وجرير[1] كما سمعتَ، وهو غريب!

٢٣ ـ (خ م د ت ق) إسماعيل بن عبد الله أبي أُوَيس بن عبد الله الأصبحي، أبو عبد الله المدني[2]:

قال ابن معين: لا[3] يساوي فلسين.

وقال أيضاً: هو وأبوه يسرقان الحديث.

وقال الدولابي في «الضعفاء»: قال النضر بن سلمة: كذّاب.

يب: قال ابن معين مرّةً: مخلّط، يكذب، ليس بشيء.

وعن سيف بن محمّد، قال: يضع الحديث.

وقال سلمة بن شبيب: سمعته يقول: ربّما كنت أضع الحديث لأهل

---

(١) كان في الأصل: «ابن جرير» وهو تصحيف؛ والصواب ما أثبتناه في المتن من المصادر التي ذكرناها في ص ٧٢ هـ ٤؛ فراجع.

(٢) ميزان الاعتدال ١ / ٣٧٩ رقم ٨٥٥، تهذيب التهذيب ١ / ٣٢١ رقم ٤٩٦.
هكذا ضُبط الاسم في الأصل، وقد حصل تقديم وتأخير في اسم وكنية أبيه، كما وقع خلاف بين المصادر التالية وبين ميزان الاعتدال في ضبط اسم جدّ أبيه، هل هو «أُويس بن مالك» أو «أبي أُويس بن مالك»؟
فلاحظ: تهذيب التهذيب، تقريب التهذيب ١ / ٥٢ رقم ٤٩٦، الجرح والتعديل ٢ / ١٨٠ رقم ٦١٣، تهذيب الكمال ٢ / ١٨٦ رقم ٤٥٣، ميزان الاعتدال.

(٣) سقطت كلمة «لا» من تهذيب التهذيب وكذا من كتاب «الضعفاء الكبير» للعقيلي ١ / ٨٧ رقم ١٠٠ المنقول عنه هذا النصّ في المصدرين، إذ جاء النصّ فيه هكذا: «إسماعيل بن أبي أُويس يسوىٰ فلساً»؛ ولا يستقيم المراد بدون كلمة «لا» إلّا إذا قُرئت الجملة علىٰ أنّها استفهامية استنكارية؛ والمثبت في المتن من «ميزان الاعتدال».

المدينة إذا اختلفوا في شيء...

٢٤ ـ (م ٤) إسماعيل بن عبد الرحمٰن بن أبي كَرِيمة، أبو محمّد السُدّي[١]:

قال ليث بن أبي سليم: كان بالكوفة كذّابان ـ فمات أحدهما ـ: السُدّي والكلبي.

يب: قال الجوزجاني: كذّاب.

٢٥ ـ (ت[٢] ق) إسماعيل بن مسلم البصري[٣]:

قال القطّان: لم يزل مخلّطاً، كان يحدّثنا بالحديث الواحد على ثلاثة أَضرُب.

وقال ابن معين: ليس بشيء.

وقال ابن المديني: لا يُكتب حديثه.

وقال الجوزجاني: واهٍ جدّاً.

يب: قال (س) مرّةً: ليس بثقة.

ومرّةً: متروك [الحديث].

---

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٣٩٥ رقم ٩٠٨، تهذيب التهذيب ١ / ٣٢٤ رقم ٤٩٩.

(٢) كان في الأصل: (د) وهو تصحيف؛ وما أثبتناه من المصدرين وتهذيب الكمال ٢ / ٢٢٨ رقم ٤٧٧، وقال المزّي في ذيل ترجمته: «روىٰ له الترمذي وابن ماجة».

(٣) ميزان الاعتدال ١ / ٤٠٩ رقم ٩٤٦، تهذيب التهذيب ١ / ٣٤٠ رقم ٥٢٤.

٢٦ ـ (خ) أَسِيد بن زيد[١] :

كذّبه ابن معين .

وقال (س) : متروك .

وقال ابن حبّان : يروي عن الثقات المناكير ، ويسرق الحديث .

٢٧ ـ (م[٢] ت ق) أشعث بن سعيد البصري ، أبو الربيع السَمّان[٣] :

قال هشيم : كان يكذب .

وقال ابن معين : ليس بشيء .

وقال (س) : لا يُكتب حديثه .

وقال الدارقطني : متروك .

يب : قال الفلّاس وآبن الجنيد : متروك[٤] .

وقال الساجي : تركوا حديثه .

---

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٤١٩ رقم ٩٨٨ ، تهذيب التهذيب ١ / ٣٥٥ رقم ٥٥٣ .

وكان في الأصل «أسعد» بدلاً من «أسيد» وهو تصحيف ؛ والصواب ما أثبتناه طبقاً لِما في ميزان الاعتدال وتهذيب التهذيب ، وكذا في : التاريخ الكبير ٢ / ١٥ رقم ١٥٣٦ ، الجرح والتعديل ٢ / ٣١٨ رقم ١٢٠٤ ، الضعفاء والمتروكين ـ لابن الجوزي ـ ١ / ١٢٤ رقم ٤٣٢ ، تهذيب الكمال ٢ / ٢٥٤ رقم ٥٠٥ .

(٢) كذا في الأصل ؛ ولم ترد في المصدرين ، ولا في تهذيب الكمال ٢ / ٢٦٩ رقم ٥١٦ ، وقال المزّي في ذيل ترجمته : «روىٰ له الترمذي وآبن ماجة» .

(٣) ميزان الاعتدال ١ / ٤٢٦ رقم ٩٩٧ ، تهذيب التهذيب ١ / ٣٦١ رقم ٥٦٤ .

(٤) هذا قول ابن الجنيد ، أمّا الفلّاس فقد قال : متروك الحديث .

وقال ابن عبد البرّ: أجمعوا[1] علىٰ ضعفه.

٢٨ ـ (خ ت) أَشْهَل بن حاتِم[2]:

ن: قال أبو حاتم: لا شيء.

يب: قال ابن معين: لا شيء.

٢٩ ـ (م س) أَفْلَح بن سعيد الأنصاري القُبَائي[3]:

قال ابن حبّان: يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحلّ [الاحتجاج به ولا] الرواية عنه بحال.

يب: ذكره العقيلي في «الضعفاء» فقال: لم يرو عنه ابن مهدي[4].

٣٠ ـ (د ق) أيّوب بن خَوْط، أبو أُميّة البصري[5]:

قال (خ): تركه ابن المبارك.

وقال (س) والدارقطني: متروك.

وقال ابن معين: لا يُكتب حديثه.

---

(١) في المصدر: اتّفقوا.

(٢) ميزان الاعتدال ١/٤٣٣ رقم ١٠٠٩، تهذيب التهذيب ١/٣٧٠ رقم ٥٧٥.

(٣) ميزان الاعتدال ١/٤٤٠ رقم ١٠٢٥، تهذيب التهذيب ١/٣٨٠ رقم ٥٨٩.

(٤) أنظر: الضعفاء ١/١٢٥ رقم ١٥١.

(٥) ميزان الاعتدال ١/٤٥٥ رقم ١٠٧٦، تهذيب التهذيب ١/٤١٨ رقم ٦٥٤.

وقال الأزدي : كذّاب .

يب : قال الفلّاس : متروك [الحديث] .

وقال أبو حاتم : واهٍ ، متروك ، لا يُكتب حديثه .

وقال أحمد : كان عيسىٰ بن يونس يرميه بالكذب (وقال : أَلْحَقُوا بكتابه)[١] .

وقال (س) : ليس بثقة ، ولا يُكتب حديثه .

وقال (د) : ليس بشيء .

وقال ابن قتيبة : وضع حديث أنس .

وقال الساجي : أجمع أهل العلم علىٰ ترك حديثه .

٣١ ـ (د ت ق) أيّوب بن سُوَيْد الرَمْلِي[٢] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

وقال ابن المبارك : إرم به .

وقال (س) : ليس بثقة .

يب : قال ابن معين : يسرق الحديث[٣] .

وقال الساجي : إرم به .

---

(١) في المصدر بدل ما بين القوسين : «قيل له : فأيش حاله كان ؟ قال : رأوا لحوقاً في كتابه» .
(٢) ميزان الاعتدال ١ /٤٥٧ رقم ١٠٨١ ، تهذيب التهذيب ١ /٤٢١ رقم ٦٥٧ .
(٣) في المصدر : الأحاديث .

٣٢ ـ (د ق) أيّوب بن قَطَن[١] :

قال الدارقطني : مجـهول .

يب : قال أبو زُرْعة : لا يُعرف .

وقال الأزدي وغيره : مجهـول .

٣٣ ـ (خ م س) أيّوب بن النجّار الحنفي ، اليَمَامي ، قاضيها[٢] :

يب : قال ابن البرقي وأحمد بن صالح الكوفي : ضعيف جدّاً .

أقـول :

في (التقريب) : مدلّس[٣] .

* * *

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٤٦٢ رقم ١٠٩٨ ، تهذيب التهذيب ١ / ٤٢٥ رقم ٦٦٢ .
(٢) تهذيب التهذيب ١ / ٤٢٨ رقم ٦٦٩ .
(٣) تقريب التهذيب ١ / ٦٥ رقم ٦٦٩ .



حرف البـاء

٣٤ ـ (٤) باذام ، أبو صالح[١] :

قال (س) : ليس بثقة .

وقال عبد الحقّ : ضعيف جدّاً .

ن : قال إسماعيل بن أبي خالد : يكذب .

يب : قال الجوزجاني : متروك .

وقال الأزدي : كذّاب .

٣٥ ـ (ق) البَخْتَري بن عُبيد الشامي[٢] :

يب : قال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، ذاهب .

وقال ابن حبّان : ضعيف ذاهب . . . وليس بعدل .

---

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ٣ رقم ١١٢٣ ، تهذيب التهذيب ١ / ٤٣٢ رقم ٦٧٦ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ٦ رقم ١١٣٥ ، تهذيب التهذيب ١ / ٤٣٩ رقم ٦٨٥ .

وقال الأزدي: كذّاب ساقط.

ن: ضعّفه أبو حاتم، وغيره تركه.

٣٦ ـ (د ت س) بُسْر بن أرطأة، ويقال: ابن أبي أرطأة[1]:

قال ابن معين: كان رجل سوء.

يب: قال ابن يونس: كان من شيعة معاوية، وكان معاوية وجّهه إلىٰ اليمن والحجاز [في أوّل سنة ٤٠] وأمره أن يتقرّىٰ[2] مَن كان في طاعة عليٍّ عليه‌السلام فيوقِع بهم، ففعل بمكّة والمدينة واليمن أفعالاً قبيحة!

وحكىٰ المسعودي في «مروج الذهب» أنّ عليّاً عليه‌السلام دعا عليه [أن] يذهب عقله لمّا بلغه قتله ابنَي عبيدالله بن العبّاس، وأنّه خَرِف[3].

أقول:

هكذا ينبغي أن تكون رواة صحاح الأخبار، من نحو هؤلاء الثقات!

---

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ١٨ رقم ١١٧٠، تهذيب التهذيب ١ / ٤٥٥ رقم ٧٠٧.

(٢) يتقرّىٰ: يتتبّع الناس فينظر إلىٰ أحوالهم وأعمالهم ويتصفّحها، فإذا شهد لهم بخير أو بشرٍّ فقد وَجَب.
أنظر: الصحاح ٦ / ٢٤٦١، الفائق في غريب الحديث ٣ / ١٨٨، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤ / ٥٦، لسان العرب ١١ / ١٤٦، تاج العروس ٢٠ / ٧١، مادّة «قَرَا».

(٣) أنظر: مروج الذهب ٣ / ١٦٣.

الخارجين علىٰ أئمّة العدل، ولا يبالون بقتل النفوس البريّة، ويهلكون الحرث والذرّيّة.

٣٧ ـ (د ت ق) بِشْر بن رافع الحارثي، أبو الأسباط النَجْراني، إمامها ومفتيها[1]:

قال ابن حبّان: يروي أشياء موضوعة كأنّه المتعمّد لها.

يب: قال أحمد: ضعيف [في الحديث]، ليس بشيء.

وقال ابن عبد البرّ: اتّفقوا علىٰ إنكار حديثه وطرح ما رواه.

٣٨ ـ (ق) بِشْر بن نُمَيْر[2]:

قال أحمد: ترك الناس حديثه.

يب: قال أحمد: كذّابٌ يضع الحديث[3].

وقال أبو حاتم وعليّ بن الجنيد: متروك[4].

---

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ٢٨ رقم ١١٩٦، تهذيب التهذيب ١ / ٤٦٩ رقم ٧٢٩.

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ٣٨ رقم ١٢٣٠، تهذيب التهذيب ١ / ٤٧٩ رقم ٧٥١.

(٣) في تهذيب التهذيب وتهذيب الكمال ١ / ١٠١ هكذا: «عن أحمد: يحيىٰ بن العلاء كذّاب يضع الحديث، وبشر بن نمير أسوأ حالاً منه».

(٤) هذا قول ابن الجنيد، أمّا أبو حاتم فقد قال: متروك الحديث.

وقد نقل المزّي في تهذيب الكمال ١ / ١٠١ عن ابن الجنيد أنّه قال: «متروك الحديث»؛ فلاحظ.

٣٩ ـ (م ٤) بَشِيْر[1] بن مهاجر الغَنَوي الكوفي[2] :

قال أحمد : منكَر الحديث ، يجيء بالعجب .

[**يب :**][3] وقال ابن حبّان : دلّس عن أنس .

وقال العُقيلي[4] : [قال أحمد :][5] مُرْجِئٌ ، متّهَم ، متكلَّم فيه .

٤٠ ـ (ق) بَشِيْر بن مَيمون[6] :

قال (خ) : متّـهَم بالوضع .

وقال ابن معين : أجمعوا علىٰ طرح حديثه .

ن : قال الدارقطني وغيره : متروك [الحديث][7] .

---

(١) ضبطه الشيخ المصنّف ﷺ في الأصل هكذا : «بُشَيْر ـ مصغّراً ـ» ، وهو تصحيف ؛ والصحيح ما أثبتناه في المتن كما في ميزان الاعتدال وتهذيب التهذيب ، وكذا في الإكمال ـ لابن ماكولا ـ ١ / ٢٨٦ وتقريب التهذيب ١ / ٧٢ رقم ٧٦٨ والكاشف ١ / ١١١ رقم ٦١٧ وتهذيب الكمال ٣ / ١١٤ رقم ٧١٥ .

وقد جاء مَن اسمه مصغَّراً بعد ذلك في بعض المصادر المذكورة أعلاه التي أفردت باباً خاصّاً لـ «بُشَيْر» ؛ انظر : الإكمال ١ / ٢٩٨ ، تهذيب التهذيب ١ / ٤٩١ ، تقريب التهذيب ١ / ٧٣ ، تهذيب الكمال ٣ / ١١٩ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ٤٣ رقم ١٢٤٥ ، تهذيب التهذيب ١ / ٤٨٧ رقم ٧٦٨ .

(٣) أضفناه لاقتضاء النسق ، إذ إنّ الفقرة التالية وردت في تهذيب التهذيب فقط .

(٤) كان في الأصل : «العجلي» ؛ وما أثبتناه هو الصحيح ، فالقول للعُقيلي دون العجلي ، ويبدو أنّ المصنّف ﷺ قد سبق نظره إلىٰ اسم العجلي الوارد قبل العقيلي مباشرة في المصدر ؛ وانظر : الضعفاء الكبير ١ / ١٤٤ ذيل رقم ١٧٦ .

(٥) أثبتناه لضرورة السياق من الضعفاء الكبير ـ للعُقيلي ـ ١ / ١٤٤ .

(٦) ميزان الاعتدال ٢ / ٤٤ رقم ١٢٤٧ ، تهذيب التهذيب ١ / ٤٨٨ رقم ٧٧٠ .

(٧) هذا القول ليس من مختصّات ميزان الاعتدال ، فقد نُقل في تهذيب التهذيب أيضاً ؛ فلاحظ .

٤١ ـ (م ٤) بَقِيّة بن الوليد بن صائد الحِمصي الكَلاعي ، أبو محمّد[١] :

ن : قال غير واحد : كان مدلّساً .

قال ابن حبّان : سمع من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة ، ثمّ سمع من [أقوام] كذّابين عن شعبة ومالك ، فروىٰ عن الثقات بالتدليس ما أخذ عن الضعفاء .

وقال أحمد : توهّمت أنّه لا يُحدّث بالمناكير إلّا عن المجاهيل ، فإذا هو يُحدّث بها عن المشاهير !

وقال وكيع : ما سمعت أحداً أجرأ علىٰ أنْ يقول : «قال رسول الله» من بقيّة !

وقال القطّان : يدلّس عن الضعفاء ويستبيحه ، وهذا ـ إنْ صحّ ـ مفسد لعدالته .

قال في **ن** : نعم واللهِ صحّ منه أنّه مِن فعله ! وصحّ عن الوليد بن مسلم ، [بل] وعن جماعة كبار فِعله ، وهذا بليّة منهم .

وروىٰ ابن أبي السريّ ، عن بقيّة : قال لي شعبة : ما أحسنَ حديثك ! ولكن ليس له أركان !

فقلت : حديثكم أنتم ليس له أركان ، تجيؤني بغالب القطّان ، وحميد الأعرج [وأبي التيّاح] ، وأجيؤك بمحمّد بن زياد الألهاني ، وأبي بكر ابن أبي مريم الغسّاني ، وصفوان بن عمرو السكسكي .

---

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ٤٥ رقم ١٢٥٢ ، تهذيب التهذيب ١ / ٤٩٥ رقم ٧٧٩ ، وفيهما : «أبو يُحْمد» بدل «أبو محمّد» .

.. إلىٰ غير ذلك ممّا في **ن** .

ومثله في **يب** وأضعافه[١] .

٤٢ ـ (ت ق) بَكْر بن خُنَيْس العابِد[٢] :

يب : قال الدارقطني : متروك[٣] .

وكذا قال أحمد بن صالح المصري ، وابن خِراش .

وقال أبو زُرْعة : ذاهب الحديث .

وقال ابن حبّان : روىٰ أشياء موضوعة ، يسبق إلىٰ القلب أنّه المتعمّد لها[٤] .

٤٣ ـ (٤) بَهْز بن حكيم بن معاوية القُشَيْري[٥] :

قال أحمد بن بشير : أتيته فوجدته يلعب بالشطرنج .

وقال ابن حبّان : تركه جماعة من أئمّتنا .

يب : قال (د) : لم يحدّث عنه شعبة .

* * *

(١) لم يرد في تهذيب التهذيب أضعاف ذلك ، وإنّما ما جاء في ميزان الاعتدال ـ في هذا المورد ـ أكثر تفصيلاً ؛ فلاحظ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ٥٩ رقم ١٢٨٠ ، تهذيب التهذيب ١ / ٥٠٣ رقم ٧٨٥ .

(٣ و ٤) هذا القول ليس من مختصّات تهذيب التهذيب ، فقد نُقل في ميزان الاعتدال ٢ / ٦٠ أيضاً ؛ فلاحظ .

(٥) ميزان الاعتدال ٢ / ٧١ رقم ١٣٢٧ ، تهذيب التهذيب ١ / ٥٢٢ رقم ٨١٨ .

حرف التاء

٤٤ ـ (د ت) تَـمّام بن نَجِيـح الدمشقي ، نزيل حلب[١] :

قال أبو حاتم : ذاهب[٢] .

وقال ابن عديّ : غير ثقة .

وقال ابن حبّان : روىٰ أشياء موضوعة عن الثقات كأنّه المتعمّد لها .

* * *

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ٧٧ رقم ١٣٤٣ ، تهذيب التهذيب ١ / ٥٣٧ رقم ٨٤٢ .

(٢) هذا ما في تهذيب التهذيب ؛ وفي ميزان الاعتدال : «ذاهب الحديث» ؛ فـلاحـظ .



حرف الثاء

٤٥ ـ (٤) ثَعْلَبَة بن عِبَاد العَبْدي[١] :

ن : قال ابن حزم : مجهول .

يب : ذكره ابن المديني في المجاهيل .

وقال ابن حزم : مجهول ؛ وتبعه ابن القطّان ، وكذا عن العجلي .

٤٦ ـ (خ ٤) ثَوْر بن يزيد بن زياد الكَلاعي الحمصي[٢] :

كان ابن أبي روّاد[٣] إذا أتاه من يريد الشام قال : إنّ بها ثوراً فاحذر

---

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ٩٣ رقم ١٣٩١ ، تهذيب التهذيب ١ / ٥٦٥ رقم ٨٨٥ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ٩٧ رقم ١٤٠٨ ، تهذيب التهذيب ١ / ٥٧٦ رقم ٩٠٢ .

(٣) كان في الأصل ١ / ٢٤ : «دؤاد» ، وفي الضعفاء الكبير ـ للعُقيلي ـ ١ / ١٨٠ وتاريخ دمشق ١١ / ١٩٤ : «داود» ؛ وآحتمال التصحيف في الجميع قويّ لتشابه الرسم ؛ وما أثبتناه هو الصحيح من كتب الرجال ؛ إذ إنّ ابن أبي دؤاد أبا عبد الله أحمد بن فرج الإيادي البصري البغدادي الجهمي ، القاضي (١٦٠ ـ ٢٤٠ هـ) ، وآبن أبي داود أبا بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث ، الحافظ ، ابن صاحب «السنن» (٢٣٠ ـ ٣١٦ هـ) ، غيرُ معاصرَين لثور ، فلا يمكن أن يصدر عن أيّ منهما مثل هذا القول .

بل إنّ عبد العزيز بن أبي روّاد هو المعاصر له ، فقد توفّي كلاهما ما بين سنتَي ١٥٠ و ١٥٩ هـ ، كما يُعلم ذلك من تراجم الجميع .

آنظر : وفيات الأعيان ١ / ٨١ رقم ٣٢ ، سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٤٤ رقم ١٤٦ و ج ⇐

لا ينطحك بقرنيه .

[ن :][1] وقال الوليد : قلت للأوزاعي : حدّثنا ثورٌ ؛ فقال لي : فعلتها !

وقال سلمة بن العَيّار[2] : كان الأوزاعي سيّئ القول في ثور .

يب : قال أحمد : نهىٰ مالك عن مجالسته .

وقال ابن سعد : كان جدّه قُتل بصِفّين مع معاوية ، فكان إذا ذكر عليّاً عليه السلام قال : لا أُحبّ رجلاً قَتَلَ جَدّي ![3] .

وقال ابن المبارك [من مجزوء الرمل] :

أيّها الطالبُ عِلماً ... إئتِ حمّادَ بنَ زَيْدِ

فاطلُبَنّ العِلمَ منهُ ... ثمّ قيّده بِقَيْدِ

لا كثورٍ وكجَهْمٍ ... وكعَمرِو بنِ عُبَيْدِ

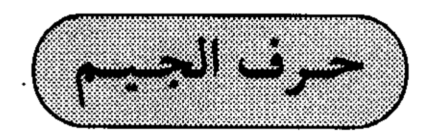
* * *

٧ / ١٨٤ رقم ٦٤ وج ١١ / ١٦٩ رقم ٧١ وج ١٣ / ٢٢١ رقم ١١٨ ، ميزان الاعتدال ٢ / ٩٧ رقم ١٤٠٨ وج ٤ / ٣٦٤ رقم ٥١٠٦ ، تهذيب التهذيب ١ / ٥٧٦ رقم ٩٠٢ وج ٥ / ٢٣٩ رقم ٤٢٢٠ ، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ١٠٢ رقم ٣٢٠ وج ٥ / ٢٩٠ رقم ١٤٢٩ ، وحلية الأولياء ٦ / ٩٣ رقم ٣٤٥ وج ٨ / ١٩١ رقم ٣٩٨ ، وتهذيب الكمال ٣ / ٢٧٤ رقم ٨٤٧ وج ١١ / ٤٩٦ رقم ٤٠٢٩ .

(١) أضفناه لاقتضاء النسق ، إذ لم ترد الفقرة التالية في تهذيب التهذيب .

(٢) كان في الأصل : المعيار ، والصواب ما أثبتناه من المصدر ؛ وانظر ترجمة سلمة في : الجرح والتعديل ٤ / ١٦٧ رقم ٧٣٥ ، تهذيب الكمال ٧ / ٤٥١ رقم ٢٤٤٥ ، وتوضيح المشتبه ٦ / ٣٦٧ ؛ ولاحظ أيضاً : الطبقات الكبرىٰ ٥ / ٣٥٥ .

(٣) انظر : الطبقات الكبرىٰ ٧ / ٣٢٤ رقم ٣٩١٠ .



حرف الجيم

٤٧ ـ (م د ت ق) الجَرّاح بن مَلِيح ، والد وكيع[١] :

قال الدارقطني : ليس بشيء .

يب : حكىٰ الإدريسي أنّ ابن معين كذّبه وقال : كان وضّاعاً للحديث .

وقال ابن حبّان : يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ، وزعم ابن معين أنّه كان وضّاعاً .

وقال الدوري : دخل وكيع البصرة فاجتمع عليه الناس ، فحدّثهم حتّىٰ قال : حدّثني أبي وسفيان ؛ فصاح الناس من كلّ جانب : لا نريد أباك ! [حَدِّثْنا عن الثوري] ؛ فأعاد وأعادوا .

٤٨ ـ (ق) جعفر بن الزُبير الدمشقي[٢] :

قال شعبة : وضع علىٰ رسول الله ﷺ أربعمائة حديث .

وقال (خ) : تركوه[٣] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ١١٤ رقم ١٤٥٣ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٣٤ رقم ٩٤٩ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ١٣٣ رقم ١٥٠٤ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٥٧ رقم ٩٧٩ .

(٣) كذا في ميزان الاعتدال ، وفي تهذيب التهذيب : «قال البخاري : أدركه وكيع ثمّ تركه» ؛ وانظر : التاريخ الأوسط ٢ / ٨٣ .

يب : قال شعبة : أكذب الناس .

وقال أبو حاتم و (س) والدارقطني والأزدي وغيرهم : متروك[(١)] .

ونقل ابن الجوزي الإجماع علىٰ أنّه متروك .

٤٩ ـ (٤)[(٢)] جعفر بن مَيمون ، بيّاع الأنماط[(٣)] :

يب : قال ابن معين مرّةً : ليس بثقة .

وقال (خ) : ليس بشيء .

وذكره يعقوب بن سفيان في باب مَن يُرْغَب عن الرواية عنهم .

٥٠ ـ (د ق)[(٤)] جعفر بن يحيىٰ بن ثَوْبان[(٥)] :

قال ابن المديني : مجهول .

يب : قال ابن القطّان : مجهول الحال .

---

(١) هذا قول الأزدي ، أمّا الثلاثة الأُوَل فقد قالوا : متروك الحديث .

(٢) في تهذيب التهذيب : (د ٤) ، وهو سهو ، إذ إنّ (د) هو من ضمن الأربعة سوىٰ البخاري ومسلم ؛ والصحيح ما أثبتناه في المتن من الأصل وميزان الاعتدال ٢ / ١٤٩ رقم ١٥٤١ والكاشف ١ / ١٤١ رقم ٨١٤ وتهذيب الكمال ٣ / ٤٤١ رقم ٩٤٢؛ وقال المزّي في ذيل ترجمته : «روىٰ له البخاري في (القراءة خلف الإمام وغيره) والباقون سوىٰ مسلم» فظهر بذلك أنّ (د) تصحيف (ز) الذي هو رمز لـ : «جزء في القراءة خلف الإمام» للبخاري ؛ فلاحظ .

(٣) تهذيب التهذيب ٢ / ٧٤ رقم ١٠٠٤ .

(٤) كان في الأصل وتهذيب التهذيب : (د س) وهو تصحيف ؛ والصحيح ما أثبتناه في المتن من ميزان الاعتدال وتهذيب الكمال ٣ / ٤٤٣ رقم ٩٤٣ ، إذ قال المزّي في ذيل ترجمته : «روىٰ له البخاري في الأدب ، وأبو داود ، وابن ماجة» والرمز إشارة للأخيرَين .

(٥) ميزان الاعتدال ٢ / ١٥١ رقم ١٥٤٦ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٧٥ رقم ١٠٠٥ .

حرف الحاء

٥١ ـ (م د ت) حاجِب بن عمر الثقفي ، أبو خُشَينة [١] :

يب : حكىٰ الساجي عن ابن عيينة أنّه كان إباضيّاً .

٥٢ ـ (د س) الحارث بن زياد ، شامي [٢] :

ن : مجهول .

يب : روىٰ : «اللّهمّ عَلِّمْ معاويةَ الكتاب ، وقِهِ الحساب» قال البغوي : لا أعلم للحارث غيره .

وقال ابن عبد البرّ : مجهول ، وحديثه منكَر .

---

(١) تهذيب التهذيب ٢ / ١٠٤ رقم ١٠٥٢ ؛ وهو الذي ترجمه الذهبي في ميزان الاعتدال ٢ / ١٦٤ رقم ١٦٠٧ بعنوان : «حاجب» ولم يذكر ما يميّزه من اسم أبٍ أو كنية أو لقب ، ونقل عن ابن عيينة أنّه قال فيه : «كان رأساً في الإباضية» ؛ وٱنظر : الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٤٤٨ رقم ٥٥٨ ، لسان الميزان ٢ / ١٤٦ رقم ٦٥٢ ، تهذيب الكمال ٤ / ١٤ رقم ٩٨٦ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ١٦٨ رقم ١٦١٩ ، تهذيب التهذيب ٢ / ١١٢ رقم ١٠٦٩ .

٥٣ ـ (د ت) الحارث بن عمرو، ابن أخي المغيرة بن شعبة[(١)]:

ن: مجهول.

يب: قال (خ): لا يُعرف.

٥٤ ـ (٤) الحارث بن عُمَيْر البصري، نزيل مكّة، والد حمزة[(٢)]:

قال ابن حبّان: روىٰ عن الأثبات الأشياء الموضوعة.

وقال الحاكم: روىٰ [عن حميد الطويل وجعفر الصادق] أحاديث موضوعة.

٥٥ ـ (ت ق) الحارث بن نَبْهان الجَرْمي البصري[(٣)]:

قال (س) وأبو حاتم: متروك[(٤)].

وقال ابن معين: ليس بشيء.

وقال: لا يُكتب حديثه.

وقال ابن المديني: كان ضعيفاً ضعيفاً.

---

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ١٧٥ رقم ١٦٣٧، تهذيب التهذيب ٢ / ١٢٢ رقم ١٠٨٤.

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ١٧٦ رقم ١٦٤٠، تهذيب التهذيب ٢ / ١٢٣ رقم ١٠٨٦.

(٣) ميزان الاعتدال ٢ / ١٨٠ رقم ١٦٥١، تهذيب التهذيب ٢ / ١٢٨ رقم ١٠٩٦.

(٤) هذا قول النسائي في ميزان الاعتدال فقط، أمّا قوله في تهذيب التهذيب وقول أبي حاتم في ميزان الاعتدال وتهذيب التهذيب فهو: «متروك الحديث»؛ فلاحظ.

يب : قال (خ) : لا يبالي ما حدّث ، ضعيف جدّاً .

وقال (د) : ليس بشيء .

٥٦ ـ (ت ق) حارثة بن أبي الرِجَال[١] :

قال (س) : متروك[٢] .

يب : قال (س) مرّةً : لا يُكتب حديثه .

وقال ابن معين : ليس بثقة .

وقال (د) وأحمد : ليس بشيء .

وقال ابن الجنيد : متروك [الحديث] .

٥٧ ـ (ع) حَبِيب بن أبي ثابت[٣] :

يب : قال ابن خزيمة وابن حبّان : كان مدلّساً .

وقال ابن جعفر النحّاس : كان يقول : إذا حدّثني رجل عنك بحديث ، ثمّ حدّثتُ به عنك ، كنتُ صادقاً .

أقول :

في (التقريب) : كثير الإرسال والتدليس[٤] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ١٨٢ رقم ١٦٦٢ ، تهذيب التهذيب ٢ / ١٣٦ رقم ١١١١ ، وكان في الأصل : «الرحال» وهو تصحيف .

(٢) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٣) تهذيب التهذيب ٢ / ١٥٣ رقم ١١٣٤ .

(٤) تقريب التهذيب ١ / ١٠٣ رقم ١١٣٤ .

٥٨ ـ (م س ق) حبيب بن أبي حبيب يزيد الجَرْمي الأنماطي[١] :

ن : نهىٰ ابن معين عن كتابة حديثه .

يب : قال ابن أبي خيثمة : نهانا ابن معين أن نسمع حديثه .

وسمع منه القطّان ولم يحدّث عنه .

٥٩ ـ (ق) حبيب بن أبي حبيب المصري ، كاتب مالك[٢] :

قال (د) : كان من أكذب الناس .

وقال (س) وآبن عديّ وآبن حبّان : أحاديثه كلّها موضوعة[٣] .

وقال أبو حاتم : روىٰ أحاديث موضوعة .

٦٠ ـ (م ٤) حَجّاج بن أرطأة بن ثور ، أبو أرطأة ، الكوفي ، القاضي[٤] :

قال أحمد : في حديثه زيادة علىٰ حديث الناس .

وقال ابن حبّان : تركه ابن المبارك ، ويحيىٰ القطّان ، وآبن مهدي ، وآبن معين ، وأحمد . . . وكان لا يحضر الجماعة ، فقيل له في ذلك ، فقال :

---

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ١٩١ رقم ١٦٩٨ ، تهذيب التهذيب ٢ / ١٥٥ رقم ١١٣٦ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ١٩٠ رقم ١٦٩٧ ، تهذيب التهذيب ٢ / ١٥٦ رقم ١١٣٧ .

(٣) لم يرد في ميزان الاعتدال إلّا قول ابن عديّ ، ولم يرد فيه قول للنسائي أصلاً ، وأمّا قول ابن حبّان عنه فهو : « يروي عن الثقات الموضوعات » ؛ فلاحظ .

(٤) ميزان الاعتدال ٢ / ١٩٧ رقم ١٧٢٩ ، تهذيب التهذيب ٢ / ١٧٢ رقم ١١٧١ .

أحضر مسجدكم حتّىٰ يزاحمني فيه الحمّالون والبقّالون ؟ !

ن : قال يحيىٰ بن يعلىٰ : أمَرَنا زائدة أن نترك حديثه .

وقال أحمد : كان [يحيىٰ بن سعيد][1] سيّئ الرأي فيه ، وفي ابن إسحاق ، وليث ، وهمّام ، لا نستطيع أن نراجعه فيهم .

وقال أحمد : يدلّس ، [روىٰ] عن الزهري ولم يَرَه .

وقال الشافعي : قال حجّاج : لا تتمّ مروءة الرجل حتّىٰ يترك الصلاة في الجماعة !

وقال الأصمعي : هو أوّل من ارتشىٰ بالبصرة من القضاة .

وقال (س) : وذِكْرُ المدلّسين : حجّاج بن أرطأة ، والحسن ، وقتادة ، وحميد ، ويونس بن عبيد ، وسليمان التيمي ، ويحيىٰ بن أبي كثير ، وأبو إسحاق ، والحكم ، وإسماعيل بن أبي خالد ، ومغيرة ، وأبو الزبير ، وابن أبي نَجِيح ، وابن جريج ، وسعيد بن أبي عَروبة ، وهُشيم ، وابن عيينة .

قال في **ن** : قلت : والأعمش ، وبقيّة ، والوليد بن مسلم ، وآخرون .

يب : قال أبو حاتم : يدلّس عن الضعفاء .

وقال ابن عيينة : كنّا عند منصور بن المعتمر فذكروا حديثاً عن

---

(١) كان في الأصل : «الزهري» وهو سهو ؛ إذ لا يمكن للمتأخّر جدّاً مثل أحمد (١٦٤ ـ ٢٤١ هـ) أن يقول عن الزهري (٥١ ـ ١٢٤ هـ) : «لا نستطيع أن نراجعه فيهم» فقد كانت ولادة أحمد بعد وفاة الزهري بأربعين سنة !

وما أثبتناه بين المعقوفتين هو الصواب ؛ فقد أورد الذهبي هذا الخبر في ترجمة ليث وهمّام بالنصّ المثبت في المتن أيضاً ؛ انظر : ميزان الاعتدال ٥ / ٥٠٩ رقم ٧٠٠٣ و ج ٧ / ٩٢ رقم ٩٢٦١ .

الحجّاج ، قال : والحجّاج يُكتب عنه ؟ ! ... لو سكتّم لكان خيراً لكم !

وقال إسماعيل القاضي : مضطرب الحديث لكثرة تدليسه .

وقال محمّد بن نصر : الغالب على حديثه [الإرسال ، و] التدليس ، وتغيير الألفاظ .

٦١ ـ (ت ق)[1] حُرَيث بن أبي مَطَر الفَزَاري الحَنّاط[2] :

يب : قال (س) : ليس بثقة .

وقال (س) ـ مرّةً ـ والدولابي والأزدي وابن الجنيد : متروك .

٦٢ ـ (خ ٤) حَرِيز بن عثمان الرَحَبي الحمصي[3] :

أقول :

ذكروا فيه ما يسوّد وجهه ووجوه من اتّخذوه حجّة ، من السبّ لإمام المتّقين ، وأخ النبيّ الأمين ! فعليه لعنة الله أبد الآبدين .

وذكروا فيه أنّه داعية لمذهبه السوء ، وأنّه كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أحاديث ينتقص بها أمير المؤمنين عليه السلام !

---

(١) كان في الأصل : (د) وهو تصحيف ؛ وما أثبتناه هو الصواب من تهذيب التهذيب وتهذيب الكمال ٤ / ٢٢٩ رقم ١١٥٥ ، إذ قال المزّي بترجمته : « روى له الترمذي ، وابن ماجة » .

(٢) تهذيب التهذيب ٢ / ٢١٦ رقم ١٢٣٦ .

(٣) ميزان الاعتدال ٢ / ٢١٨ رقم ١٧٩٥ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٢١٩ رقم ١٢٣٨ .

ولكنّه مع هذا الكذب، وذلك النفاق، طفحت كلماتهم بتوثيقه! وآحتجّوا به في صحاحهم! فدلّ على أنّهم في سرائرهم ملّة واحدة!

٦٣ـ (٤) حُسام بن مِصَكّ الأزدي البصري[1]:

قال ابن معين: ليس بشيء.

وقال الدارقطني: متروك[2].

وقال أحمد: مطروح الحديث.

يب: قال الفلّاس: متروك [الحديث].

وقال ابن المبارك: إرم به.

وقال ابن معين مرّةً: لا يُكتب من حديثه شيء.

وقال ابن المديني: لا أُحدّث عنه بشيء.

٦٤ـ (ت ق) الحسن بن عليّ النوفلي الهاشمي[3]:

قال الدارقطني: ضعيف واهٍ.

يب: قال الحاكم وأبو سعيد النقّاش: يُحدّث عن أبي الزناد بأحاديث موضوعة.

---

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ٢٢١ رقم ١٨٠٣، تهذيب التهذيب ٢ / ٢٢٧ رقم ١٢٤٧.
(٢) في تهذيب التهذيب: متروك الحديث.
(٣) ميزان الاعتدال ٢ / ٢٥٣ رقم ١٨٩٥، تهذيب التهذيب ٢ / ٢٨٠ رقم ١٣٢٠.

٦٥ ـ (ت ق) الحسن بن عُمارة بن المُضَرِّب الكوفي ، الفقيه ، قاضي بغداد زمن المنصور[١] :

قال أحمد : متروك[٢] .

وقال ابن معين : ليس [حديثه] بشيء .

وقال شعبة : يكذب .

وقال ابن المديني : [كان] يضع الحديث .

وقال أبو حاتم ومسلم والدارقطني وجماعة : متروك[٣] .

يب : قال أحمد مرّةً : أحاديثه موضوعة .

وقال ابن معين : لا يُكتب حديثه .

٦٦ ـ (ع) الحسن ، أبو سعيد ، بن يَسار أبي الحسن البصري ، مولىٰ الأنصار[٤] :

ن : كثير التدليس .

يب : قال ابن حبّان : يدلّس .

وقال يونس بن عبيد : ما رأيت رجلاً أطول حزناً منه .

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ٢٦٥ رقم ١٩٢١ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٢٨١ رقم ١٣٢١ .
(٢) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .
(٣) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .
(٤) ميزان الاعتدال ٢ / ٢٨١ رقم ١٩٧١ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٢٤٦ رقم ١٢٨٣ .

أقـول :

هذا من دعاء أمير المؤمنين عليه السلام عليه بأن لا يزال مُـسَـوَّأً[١] .

وذكره ابن أبي الحديد في المنحرفين عن أمير المؤمنين عليه السلام ..

قال : وممّن قيل إنّه كان يبغض عليّاً عليه السلام ويذمّه ، الحسنُ البصري[٢] .

٦٧ ـ (ت ق) الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عبّاس بن عبد المطّلب[٣] :

قال (س) : متروك .

وقال الجوزجاني : لا يُشتغل به .

وقال (خ) : قال عليٌّ : تركت حديثه .

٦٨ ـ (ت ق) الحسين بن قيس الرَحَبي الواسطي[٤] :

قال أحمد و (س) والدارقطني : متروك[٥] .

وقال (خ) : لا يُكتب حديثه .

يب : قال أحمد وابن معين : ليس بشيء[٦] .

ونقل ابن الجوزي عن أحمد أنّه كذّبه .

(١ و ٢) انظر : شرح نهج البلاغة ٤ / ٩٥ .

(٣) ميزان الاعتدال ٢ / ٢٩١ رقم ٢٠١٥ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٣١٤ رقم ١٣٨٣ .

(٤) ميزان الاعتدال ٢ / ٣٠٣ رقم ٢٠٤٦ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٣٣١ رقم ١٣٩٩ .

(٥) هذا ما في ميزان الاعتدال ، وكذا قول الدارقطني في تهذيب التهذيب ؛ أمّا قول أحمد والنسائي في تهذيب التهذيب فهو : متروك الحديث .

(٦) هذا قول ابن معين ، أمّا أحمد فقد قال : ليس حديثه بشيء .

وقال الساجي : ضعيف [الحديث]، متروك ، يُحدّث [بأحاديث] بواطيل[١] .

٦٩ ـ (د س) حَشْرَج بن زياد الأشجَعي[٢] :

ن : لا يُعرف .

يب : قال ابن حزم وآبن القطّان : مجهول .

٧٠ ـ (ت) حُصَيْن بن عمر الأَحْمَسي[٣] :

يب : نهىٰ أحمد من الحديث عنه ، وقال : [إنّه كان] يكذب .

وقال ابن خِراش : كذّاب .

وقال مسلم وأبو حاتم : متروك الحديث .

٧١ ـ (خ د س ت[٤]) حُصَيْن بن نُمَيْر الواسطي ، أبو مِحْصَن الضرير[٥] :

ن : قال ابن معين : ليس بشيء .

---

(١) كان في الأصل : « يحدّث ببواطيل » ، وما أثبتناه من المصدر .

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ٣٠٩ رقم ٢٠٧٥ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٣٤٣ رقم ١٤١٩ .

(٣) تهذيب التهذيب ٢ / ٣٥٠ رقم ١٤٣٣ .

(٤) في ميزان الاعتدال : (ق) بدلاً من (ت) وهو غلط ؛ والمثبت في المتن هو الصواب ؛ آنظر : تهذيب التهذيب وتهذيب الكمال ٥ / ٢١ رقم ١٣٥٧ ، وقال المزّي بترجمته : « روىٰ له البخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي » .

(٥) ميزان الاعتدال ٢ / ٣١٤ رقم ٢١٠١ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٣٥٦ رقم ١٤٤٥ ، وكان في الأصل : « محسن » بدل « محصن » ، وما أثبتناه من المصادر الرجالية .

يب : قال أبو خيثمة : أتيته فإذا هو يحمل علىٰ عليٍّ عليه‌السلام فلم أعـد إليـه .

٧٢ ـ (ت ق) حَـفص بن سليمان ، أبو عمر الأسدي ، صاحب القراءة[١] :

قال ابن خِراش : كذّاب ، يضع الحديث .

وقال أبو حاتم : متروك[٢] ، لا يُصدّق .

وقال (خ) : تركوه .

يب : قال ابن مهدي : واللهِ لا تحلّ الرواية عنه .

وقال ابن المديني : تركته علىٰ عمد .

وقال مسلم و(س) : متروك[٣] .

وقال (س) : لا يُكتب حديثه .

٧٣ ـ (ع) حَـمّـاد بن أُسامة ، أبو أُسامة[٤] :

ن : قال المعيطي : كثير التدليس .

وقال سفيان الثوري : إنّي لأعجبُ كيف جاز حديثه ، كان أمره بيّـناً ، كان من أسرق الناس لحديث جيّد .

---

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ٣١٩ رقم ٢١٢٤ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٣٦٤ رقم ١٤٦٢ .

(٢) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٣) هذا قول مسلم ، أمّا قول النسائي فهو : متروك الحديث .

(٤) ميزان الاعتدال ٢ / ٣٥٧ رقم ٢٢٣٨ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٤١٥ رقم ١٥٤٦ .

ومثله في **يب** عن سفيان بن وكيع .

وفي **يب** أيضاً : قال ابن سعد : يدلّس ويبين تدليسه .

وحكىٰ الأزدي في «الضعفاء» عن سفيان بن وكيع ، قال : كان يتتبّع كتب الرواة فيأخذها وينسخها ؛ قال لي ابن نمير : إنّ المحسن لأبي أُسامة يقول : إنّه دَفَن كتبه ، ثمّ تتبّع الأحاديث بَعْدُ من الناس .

٧٤ ـ (م ٤) حَمّاد بن أبي سليمان مسلم الأشعري ، الفقيه الكوفي[١] :

قال الأعمش : غير ثقة .

ن : قال الأعمش : ما كنّا نصدّقه .

يب : قال أحمد : عند حمّاد بن سلمة عنه تخليط كثير .

وقال حبيب بن أبي ثابت : كان حمّاد يقول : قال إبراهيم ؛ فقلت : والله إنّك لتكذب علىٰ إبراهيم ، وإنّ إبراهيم ليخطئ .

٧٥ ـ (خ) حَمّاد بن حُمَيْد[٢] :

[روىٰ][٣] عن عبيدالله بن معاذ [حديثاً في الاعتصام][٤] .

يب : لم يُعرف إلّا بهذا الحديث .

---

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ٣٦٤ رقم ٢٢٥٦ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٤٢٧ رقم ١٥٥٩ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ٣٥٨ رقم ٢٢٤٦ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٤١٩ رقم ١٥٥٣ .

(٣ و ٤) لم ترد هذه الجملة أو مؤدّاها في ميزان الاعتدال ؛ وأضفنا ما بين القوسين المعقوفتين ليستقيم السياق ؛ لتعلّق جملة تهذيب التهذيب التالية بها ؛ فلاحظ .

وقال ابن عديّ : لا يُعرف .

ن : لا يُدرىٰ من هو ؟ !

٧٦ ـ (ت) حمزة بن أبي حمزة النَصِيْبي[١] :

قال الدارقطني و (س) : متروك[٢] .

وقال (د) وآبن معين : ليس بشيء[٣] .

وقال ابن عديّ : يضع الحديث[٤] .

وقال أيضاً : عامّة مرويّاته [مناكير] موضوعة .

وقال الحاكم : يروي أحاديث موضوعة[٥] .

٧٧ ـ (ع) حُـمَيْد بن أبي حُـمَيْد تِيْرُوَيه الطويل ، أبو عبيدة البصري[٦] :

طرح زائدة حديثه .

---

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ٣٧٩ رقم ٢٣٠٢ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٤٤١ رقم ١٥٧٨ .

(٢) هذا قول الدارقطني في ميزان الاعتدال ، ولم يرد فيه قول النسائي ، أمّا قولهما في تهذيب التهذيب فهو : متروك الحديث .

(٣) هذا قول أبي داود في تهذيب التهذيب فقط إذ لم يرد قوله في ميزان الاعتدال ، أمّا قول ابن معين في تهذيب التهذيب فهو : ليس حديثه بشيء ؛ وفي ميزان الاعتدال : لا يساوي فلساً .

(٤) لم يرد قول ابن عديّ هذا في ميزان الاعتدال .

(٥) لم يرد قول الحاكم هذا في ميزان الاعتدال .

(٦) ميزان الاعتدال ٢ / ٣٨٣ رقم ٢٣٢٣ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٤٥١ رقم ١٦٠٢ .

يب : قال دُرست : ليس بشيء[١] .

وقال ابن حبّان : يدلّس .

ن : يدلّس .

٧٨ ـ (د س) حَنَان بن خارِجة السُلَمي الشامي[٢] :

ن : لا يُعرف .

يب : قال ابن القطّان : مجهول الحال[٣] .

٧٩ ـ (ت ق) حَنظلة بن عبد الله السَدُوسي البصري[٤] :

قال القطّان : تركته عمداً .

ن : قال ابن معين : ليس بشيء .

يب : قال ابن معين : ليس بثقة ولا دون الثقة .

وقال ابن حبّان : اختلط بآخره حتّىٰ كان لا يدري ما يحدّث به ، فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير .

* * *

---

(١) كذا في الأصل ، وهو سهو ؛ والذي في المصدر هو حكاية سفيان عن دُرست أنّ حُميداً قد اختلط عليه ما سمع من أنس ، ومن ثابت وقتادة عن أنس ، إلّا شيئاً يسيراً ؛ فلاحظ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ٣٩٤ رقم ٢٣٦٦ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٤٧٠ رقم ١٦٣١ .

(٣) وكذا ورد مؤدّاه في ميزان الاعتدال .

(٤) ميزان الاعتدال ٢ / ٣٩٧ رقم ٢٣٧٦ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٤٧٦ رقم ١٦٤١ .

حرف الخاء

٨٠ ـ (ت ق) خارِجة بن مُصْعَب السَرَخْسي [١] :

قال ابن معين : كذّاب [٢] .

وقال (خ) : تركه ابن المبارك ووكيع .

يب : قال (س) وابن خِراش وأبو أحمد الحاكم : متروك [الحديث] .

وقال ابن سعد : اتّقىٰ الناس حديثه فتركوه .

وقاب ابن حبّان : يدلّس ، ويروي ما وضعوه علىٰ الثقات عن الثقات .

وقال يعقوب بن شيبة : ضعيف [الحديث] عند جميع أصحابنا .

٨١ ـ (ت ق) خالد بن إلياس ـ ويقال : إياس ـ العَدَوي [٣] :

قال (خ) : ليس بشيء .

---

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ٤٠٣ رقم ٢٤٠٠ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٤٩٤ رقم ١٦٧١ .
(٢) لم يرد قول ابن معين هذا إلّا في ميزان الاعتدال ؛ فلاحظ .
(٣) ميزان الاعتدال ٢ / ٤٠٧ رقم ٢٤١١ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٤٩٩ رقم ١٦٧٦ .

وقال أحمد و (س) : متروك[١] .

وقال ابن معين : ليس بشيء ، لا يُكتب حديثه .

يب : قال (س) مرّةً : ليس بثقة ، لا يُكتب حديثه .

وقيل لأبي حاتم : يُكتب حديثه ؟ فقال : زحفاً !

وقال (ت) : ضعيف عند أهل الحديث .

وقال ابن عبد البرّ : ضعيف عند جميعهم .

وقال الحاكم والنقّاش : روىٰ أحاديث موضوعة .

٨٢ ـ (م ٤) خالد بن سَلَمة بن العاص المخزومي ، المعروف بـ : الفَأْفاء[٢] :

قال جرير : كان مُرجئاً ويبغض عليّاً عليه السلام .

يب : قال ابن عائشة : كان ينشد بني مروان الأشعار التي هجا بها المصطفىٰ صلى الله عليه وآله وسلم !

أقول :

ما ترىٰ لو قيل : إنّ فلاناً يبغض الشيخين ويحفظ هجاءهما وينشده ! أيّ رجل يكون عند أهل السُنّة ؟ !

---

(١) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ٤١٢ رقم ٢٤٢٩ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٥١٤ رقم ١٧٠٠ .

وهل يمكن أن يوثّقه أحد منهم أو يثني عليه، كما فعلوا مع هذا الرجس الخبيث المنافق ؟!

وما أصدق قول القائل [من الكامل]:

ما المسلمونَ بأُمّةٍ لمحمّدٍ كَلّا، ولكنْ أُمّةٌ لِعَتِيقِ

ولكن لا عجب من احتجاجهم بروايته وتوثيقه، فإنّ من كان أئمّته وخلفاؤه يأنسون بهجاء سيّد النبيّين ﷺ فحقيق أن يتّخذ هذا الشيطان المارد حجّةَ دينه !(١).

---

(١) فإنّ يزيد بن معاوية لعنه الله تمثّل بأبيات ابن الزبعرىٰ حينما جيء إليه برأس الإمام الحسين عليه السلام ووُضع بين يديه، فافتخر بفِعلته وأنكر الوحي والنبوّة ! قائلاً:

ليت أشياخي ببدر شهدوا جزع الخزرج من وقع الأسلْ
فأهلّوا وآستهلّوا فرحاً ثمّ قالوا: يا يزيد لا تُشَلْ
قد قتلنا القرم من ساداتهم وعدلناه ببدر فاعتدلْ
لعبت هاشم بالمُلك فلا خبرٌ جاء ولا وحي نزلْ
لستُ من خندف إنْ لم أنتقم من بني أحمد ما كان فعلْ

أنظر: مقاتل الطالبيّين: ١١٩، المنتظم ٤/١٥٨ حوادث سنة ٦١ هـ، البداية والنهاية ٨/١٥٤ و ١٦٣ و ١٧٩ حوادث سنة ٦١ هـ.

والوليد بن يزيد بن عبد الملك لعنه الله، أنشد شعراً ألحد فيه لمّا ذكر فيه أنّ الوحي لم يأت النبيّ الأكرم ﷺ، فلم يُمهَل بعده إلّا أيّاماً حتّىٰ قُتل.. قال:

تلعّبَ بالخلافة هاشميٌّ بلا وحْيٍ أتاهُ ولا كتابِ
فقُلْ لله يمنعني طعامي، وقُلْ لله يمنعني شرابي !

ورُويت له أشعار أنكر فيها الضروريّ، وبان فيها ارتداده وكفره، كقوله:

أَدْنِيا مِنّي خليلي عَبْدَلاً دُونَ الإزارِ
فلَقد أيقنتُ أنّي غيرُ مَبعوثٍ لنارِ
وآترُكا مَن يَطلبُ الجَنّـ ـةَ يَسعىٰ في خَسارِ
سأروضُ الناسَ حتّىٰ يَركبوا دِينَ الحِمارِ

وكان قد قرأ ذات يوم: ﴿ وآستفتَحوا وخابَ كلُّ جبّارٍ عنيدٍ * مِن ورائه

⟵

٨٣ ـ (د س) خالد بن عُـرْفُطة ـ أو: ابن عَـرْفَـجـة ـ[١]:

ن: لا يُعرف.

[يب:][٢] قال: أبو حاتم والبزّار: مجهول.

وزاد أبـو حـاتم: لا أعـرف أحـداً اسـمه خـالد بـن عـرفطة سـوىٰ الصحابي[٣].

أقـول:

والصحابي ملعون فاجر، خرج علىٰ سـيّد شباب أهل الجنّة بكربلاء تحت راية ابن زياد ويزيد[٤].

قال في يب: قتله المختار بعد موت يزيد، وهو أيضاً من رواة (ت س)[٥][٦].

﴾ جهنّمُ ويُسقىٰ مِن ماءٍ صَدِيدٍ﴿ [سورة إبراهيم ١٤: ١٥ و ١٦] فدعا بـالمصحف فنصبه غرضاً للنشّاب، وأقبل يرميه وهو يقـول:

أتُـوعِـدُ كـلَّ جـبّـارٍ عـنـيـدٍ   فـها أنـا ذاك جـبّارٌ عـنـيـدُ
إذا ما جئت ربّك يـوم حَشْـرٍ   فقل: يا ربّ خرّقني الوليـدُ

آنظر: مروج الذهب ٣/٢١٦، رسالة الغفران: ٣٠٤، حياة الحيوان ـ للدميري ـ ١/٧٢.

(١) ميزان الاعتدال ٢/٤١٩ رقم ٢٤٤٨، تهذيب التهذيب ٢/٥٢٥ رقم ١٧١٥.
(٢) أضفناه لاقتضاء النسـق، إذ لم يرد في ميزان الاعتدال إلّا قول أبي حاتم.
(٣) آنظر قولَي أبي حاتم في الجرح والتعديل ٣/٣٤٠ رقم ١٥٣٢.
(٤) مقاتل الطالبيّين: ٧٩، شرح نهج البلاغة ٢/٢٨٦ ـ ٢٨٧.
(٥) تهذيب التهذيب ٢/٥٢٥ رقم ١٧١٤.
(٦) لقد عرّف الذهبي في ميزان الاعتدال صاحب الترجمة بأنّه «تابعي كبيـر»!

٨٤ ـ (د) خالد بن عبد الله القَسْري[1] :

يب : قال ابن معين : كان والياً لبني أُميّة ، وكان رجل سوء ، وكان يقع في عليّ بن أبي طالب عليه السلام[2] .

وقال العقيلي : لا يُتابع علىٰ حديثه ، له أخبار شهيرة ، وأقوال فظيعة ، ذكرها ابن جرير ، وأبو الفرج ، والمبرّد ، وغيرهم .

↩ أمّا ابن حجر فقد أورد في تهذيب التهذيب ٢ / ٥٢٥ بالأرقام ١٧١٤ ـ ١٧١٦ ثلاثة أشخاص باسم «خالد بن عرفطة» . .

* قال عن الأوّل منهم : «له صحبة» ثمّ يذكر في ترجمته أنّ المختار قتله بعد سنة ٦٤ هـ ؛ وهو ما أورده عنه الشيخ المظفّر قدس سره في المتن آنفاً .

* وذكر في ترجمة الثاني ما مرّ في المتن آنفاً من قول أبي حاتم : «لا أعرف أحداً اسمه خالد بن عرفطة إلّا الصحابي» .

* وقال عن ثالثهم : «الذي أظنّ أنّه الأوّل» .

فنخلص من ذلك كلّه : أنّ الثلاثة ربّما كانوا شخصاً واحداً وفق ما أورده ابن حجر ، وأنّ الشيخ المظفّر قدس سره لم يخالف ما اشترطه في المقدّمة من عدم إيراد الصحابة ، وإنّما كان مراده من جمع ما ورد في المصدرين تحت عنوان واحد هو أنّ «خالد بن عرفطة» مطعون فيه ، سواءً كان تابعيّاً ، لأنّه «مجهول لا يُعرف» علىٰ ما أورده الذهبي في ميزان الاعتدال ؛ أو كان صحابيّاً ، لأنّه ناصبيّ خرج علىٰ ابن رسول الله وريحانته سيّد شباب أهل الجنّة الإمام أبي عبد الله الحسين عليه السلام كما جاء في تهذيب التهذيب ؛ فلاحظ .

(١) تهذيب التهذيب ٢ / ٥٢٠ رقم ١٧٠٨ .

وقد كان في الأصل : خالد بن عبد الرحمٰن القسري ؛ وهو سهو ، وما أثبتناه هو الصواب نقلاً عن المصدر ، وميزان الاعتدال ٢ / ٤١٥ رقم ٢٤٣٩ ، وتهذيب الكمال ٥ / ٣٧٥ رقم ١٦٠٩ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٢٢٦ رقم ٢١٣ ، والتاريخ الكبير ٣ / ١٥٨ رقم ٥٤٢ .

(٢) وأورد الذهبي هذا القول أيضاً في ترجمة القسري من ميزان الاعتدال ٢ / ٤١٥ رقم ٢٤٣٩ ، وقال هو عنه : ناصبيٌّ بغيضٌ ظلومٌ !

أقـول :

قال ابن خلّكان في ترجمته : كان يُتّهم في دينه ؛ ثمّ ذكر من أحـواله ما هو بالكفر أشـبه[1] .

٨٥ ـ (د ق) خالد بن عمرو الأُموي السَعِيدي[2] :

قال صالح جَزَرَة : [كان] يضع الحديث .

وذكر له ابن عديّ مناكير ، وقال : عندي أنّه وضعها علىٰ الليث ، فإنّ نسخة الليث عندنا ليس فيها شيء من هذا .

يب : قال ابن معين مرّةً : ليس [حديثه] بشيء .

وأُخرىٰ : كذّاب [حدّث عن شعبة أحاديث موضوعة] .

وقال أبو حاتم : متروك [الحديث] .

وقال أحمد : أحاديثه موضوعة .

وقال (د) : ليس بشيء .

٨٦ ـ (ق) خالد بن يزيد الدمشقي[3] :

قال أحمد : ليس بشيء .

وقال ابن معين : لم يرض أن يَكذب علىٰ أبـيه حتّىٰ كَـذب عـلىٰ

---

(١) وفيات الأعيان ٢ / ٢٢٨ .

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ٤١٩ رقم ٢٤٥٠ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٥٢٧ رقم ١٧١٩ .

(٣) ميزان الاعتدال ٢ / ٤٣١ رقم ٢٤٧٨ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٥٤٢ رقم ١٧٤٦ .

الصحابة .

[يب :][1] وقال (د) : متروك [الحديث] .

٨٧ ـ (خ م س) خُثَيْم بن عِراك بن مالك[2] :

يب : قال ابن حزم : لا تجوز الرواية عنه .

وقال سعيد بن [أبي][3] زَنْبَر ومصعب الزبيري : استفتىٰ أمير المدينة مالكاً عن شيء فلم يفته ، فأرسل إليه : ما منعك من ذلك ؟ ! قال : لأنّك ولّيت خثيماً علىٰ المسلمين ؛ فلمّا بلغه ذلك عزله .

٨٨ ـ (ع) خِلاس بن عمرو البصري الهَجَري[4] :

كان يحيىٰ القطّان يتوقّىٰ حديثه عن عليٍّ عليه السلام .

يب : قال (د) : لم يسمع من حذيفة .

وقال أيضاً : يخشون أن [يكون] يُحدّث من صحيفة الحارث الأعور .

وقال أبو حاتم : يقال : وقعت عنده صحف عن عليٍّ عليه السلام .

---

(١) إضافة يقتضيها النسق .

(٢) تهذيب التهذيب ٢ / ٥٥١ رقم ١٧٦٢ .

(٣) ما بين المعقوفتين أضفناه من الجرح والتعديل ٤ / ١٨ رقم ٧٤ ، المعجم المشتمل : ١٢٦ رقم ٣٦١ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٣١٦ رقم ٢٣٧٢ ، تقريب التهذيب ١ / ٢٠٥ رقم ٢٣٧٢ ، تهذيب الكمال ٧ / ١٨٠ رقم ٢٢٤٦ ، توضيح المشتبه ٤ / ٢٧٨ .

(٤) ميزان الاعتدال ٢ / ٤٤٨ رقم ٢٥٣٥ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٥٩٦ رقم ١٨٣٣ .

وقال الأزدي : تكلّموا فيه ، يقال : كان صحفيّاً .

٨٩ ـ (ق) الخليل بن زكريّا البصري[١] :

قال القاسم المطرّز : هو والله كذّاب .

وقال الأزدي : متروك[٢] .

* * *

---

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ٤٥٩ رقم ٢٥٧٠ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٥٨٥ رقم ١٨١٥ .

(٢) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

حـرف الـدال

٩٠ ـ (ع) داود بن الحُصَيْن الأُموي، مولاهم[١]:

قال ابن عُيينة: كنّا نتّقي حديثه.

وقال أبو حاتم: لولا أنّ مالكاً رویٰ عنه لتُرك حديثه.

وقال ابن حبّان: كان يذهب مذهب الشُراة[٢].

٩١ ـ (ت ق) داود بن الزِبْرِقان الرَقَاشي[٣]:

قال ابن معين: ليس بشيء.

وقال أبو زُرْعة: متروك.

وقال الجوزجاني: كذّاب.

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/٦ رقم ٢٦٠٣، تهذيب التهذيب ٣/٤ رقم ١٨٤٢.

(٢) الشُراة: لقب من ألقاب الخوارج، سُمّوا بذلك لأنّهم غَضِبوا ولَجُّوا ـ مِن شَرِيَ: إذا لَجَّ وتمادیٰ في غيّه وفساده؛ وقيل سُمّوا به لقولهم: شرينا أنفسنا في طاعة الله!

أنظر: مقالات الإسلاميّين: ١٢٧ ١٢٨، الفَرق بين الفِرق: ٥٦، ومادّة «شَرَيَ» في: الصحاح ٦/٢٣٩١ ـ ٢٣٩٢، لسان العرب ٧/١٠٤ ـ ١٠٥، تاج العروس ١٩/٥٦٨ ـ ٥٦٩.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/١١ رقم ٢٦٠٩، تهذيب التهذيب ٣/٧ رقم ١٨٤٨.

ن : قال (د) : ضعيفٌ ، (تُرِك حديثه)[١] .

يب : قال (د) : ليس بشيء .

وقال ابن المديني : كتبت عنه يسيراً ورميت به[٢] ؛ وضعّفه جدّاً .

وقال يعقوب بن أبي شيبة والأزدي : متروك .

وقال (س) : ليس بثقة[٣] .

٩٢ ـ (ق) داود بن المُحَبَّر[٤] :

قال الدارقطني : متروك[٥] .

يب : قال صالح بن محمّد : يكذب .

وكذّبه أحمد .

وقال ابن حبّان : يضع الحديث [علىٰ الثقات] .

وقال (س) والأزدي : متروك .

٩٣ ـ (ت ق) داود بن يزيد الأَوْدي الأعرج[٦] :

كان يحيىٰ وابن مهدي لا يحدّثان عنه .

---

(١) ما بين القوسين ورد في تهذيب التهذيب أيضاً .

(٢) ورد هذا القول في ميزان الاعتدال أيضاً .

(٣) ورد هذا القول في ميزان الاعتدال أيضاً .

(٤) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٣ رقم ٢٦٤٩ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٠ رقم ١٨٧٣ .

(٥) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٦) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٥ رقم ٢٦٥٨ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٦ رقم ١٨٨٠ .

وقال ابن معين : ليس بشيء[١] .

وقال (س) : ليس بثقة .

يب : قال ابن المديني : لا أروي عنه .

وقال الأزدي : ليس بثقة .

٩٤ ـ (٤) دَرّاج بن سَمْعان ، أبو السَمْح المصري[٢] :

قال الدارقطني : متروك .

وقال فضلك : ليس بثقة ولا كرامة .

* * *

(١) في تهذيب التهذيب : ليس حديثه بشيء .

(٢) ميزان الاعتدال ٣ / ٤٠ رقم ٢٦٧٠ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٩ رقم ١٨٨٦ .



حرف الذال

٩٥ ـ (ت ق) ذُؤاد بن عُلْبَة الحارثي ، أبو المنذر[1] :

يب : قال ابن معين : ليس بشيء .

وقال أيضاً : لا يُكتب [حديثه] .

وقال (س) مرّةً : ليس بثقة .

وقال ابن حبّان : يروي عن الثقات ما لا أصل له ، وعن الضعفاء ما لا يُعرف .

* * *

(١) تهذيب التهذيب ٣ / ٤٤ رقم ١٩٠٦ .



حرف الراء

٩٦ ـ (م ت س) رَبَاح بن أبي معروف المكّي[1] :

يب : كان يحيىٰ وعبد الرحمٰن لا يحدّثان عنه ، وكان عبد الرحمٰن يحدّث عنه ثمّ تركه .

٩٧ ـ (ت ق) الربيع بن بَدْر ، أبو العلاء البصري ، المعروف بـ : عُلَيْلَة[2] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

وقال (س) : متروك .

يب : قال (د) : لا يُكتب حديثه .

وقال الأزدي وآبن خراش والدارقطني ويعقوب بن سفيان : متروك .

وقال أبو حاتم : لا يُشتغل به ولا بروايته .

وقال (س) : ليس بثقة ، ولا يُكتب حديثه .

---

(١) تهذيب التهذيب ٣ / ٦٠ رقم ١٩٣٧ .

(٢) ميزان الاعتدال ٣ / ٦٠ رقم ٢٧٣٣ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٦٥ رقم ١٩٤٥ .

٩٨ ـ (ت ق) رِشْدِين بن سعد بن مُفْلِح، أبو الحَجّاج المصري[١] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

وقال (س) : متروك[٢] .

يب : قالا أيضاً : لا يُكتب حديثه .

وقال ابن بكير : رأيت الليث أخرجه من المسجد .

٩٩ ـ (ت) رَوْح بن أَسْلَم الباهلي[٣] :

قال عفّان : كذّاب .

يب : قال الدارقطني : ضعيف ، متروك .

* * *

---

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ٧٥ رقم ٢٧٨٣ ، تهذيب التهذيب ٣ / ١٠٣ رقم ٢٠٠٦ .

(٢) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٣) ميزان الاعتدال ٣ / ٨٥ رقم ٢٨٠١ ، تهذيب التهذيب ٣ / ١١٧ رقم ٢٠٢٥ .

حرف الزاي

١٠٠ ـ (ع) زكريّا بن أبي زائدة ـ صاحب الشعبي ـ أبو يحيىٰ الكوفي[١] :

قال أبو زُرْعة : يدلّس كثيراً عن الشعبي .

وقال أبو حاتم : يدلّس .

يب : قال (د) : يدلّس[٢] .

قال يحيىٰ بن زكريّا : لو شئتُ سمّيتُ لك مَن بين أبي وبين الشعبي .

١٠١ ـ (م ت س ق) زَمْعَة بن صالح الجَنَدِي اليَمَاني ، نزيل مكّة[٣] :

قال (خ) : تركه ابن مهدي أخيراً .

يب : قال (د) : لا أُخرّج حديثه .

---

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ١٠٧ رقم ٢٨٧٨ ، تهذيب التهذيب ٣ / ١٥٦ رقم ٢٠٨٩ .

(٢) كان في الأصل : «ليس بشيء» وهو سهوٌ ؛ كما إنّ القول ليس من مختصّات تهذيب التهذيب أيضاً ، فقد ورد في ترجمته من ميزان الاعتدال ؛ والصواب ما أثبتناه في المتن من المصدرَين وتهذيب الكمال ٦ / ٣١١ ذيل رقم ١٩٧٥ .

(٣) ميزان الاعتدال ٣ / ١١٨ رقم ٢٩٠٧ ، تهذيب التهذيب ٣ / ١٦٥ رقم ٢١٠١ .

وقال ابن خزيمة : أنا بريء من عهدته .

١٠٢ ـ (د س) زُمَيْل بن عبّاس المدني الأسدي ، مولىٰ عروة بن الزبير[١] :

يب : قال أحمد : لا أدري من هو !

وقال الخطّابي : مجهول .

١٠٣ ـ (ع) زُهير بن محمّد التَمِيمي المَرْوَزي[٢] :

ن : قال ابن عبد البرّ : ضعيف عند الجميع .

[**يب** :][٣] وقال ابن حبّان : يخطئ ويخالف .

١٠٤ ـ (ع) زُهير بن معاوية ، أبو خَيْثَمة الكوفي الجُعْفي[٤] :

يب : عاب عليه بعضهم أنّه كان ممّن يحرس خشبة زيد بن عليّ عليه‌السلام لمّا صُلب .

١٠٥ ـ (ع) زياد بن جُبَيْر بن حَيّة الثقفي البصري[٥] :

يب : روىٰ ابن أبي شيبة ، قال : كان يقع في الحسن والحسين عليهما‌السلام !

---

(١) تهذيب التهذيب ٣ / ١٦٦ رقم ٢١٠٢ .

(٢) ميزان الاعتدال ٣ / ١٢٢ رقم ٢٩٢١ ، تهذيب التهذيب ٣ / ١٧٤ رقم ٢١١٦ .

(٣) إضافة يقتضيها النسق .

(٤) تهذيب التهذيب ٣ / ١٧٧ رقم ٢١١٩ .

(٥) تهذيب التهذيب ٣ / ١٨٣ رقم ٢١٢٩ .

١٠٦ ـ (خ م ت ق) زياد بن عبد الله بن الطُّفَيْل البَكّائي العامري[١] :

ضعّفه ابن المديني وقال : كتبتُ عنه وتركتُه .

يب : قال الدوري عن ابن معين : ليس بشيء .

١٠٧ ـ (ع) زياد بن عِلاقة بن مالك الثعلبي ، ابن أخي قُطْبة[٢] :

يب : قال الأزدي : سيّئ المذهب ، كان منحرفاً عن أهل بيت النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم .

١٠٨ ـ (ت ق) زَيد بن جَبِيرة ، أبو جَبِيرة الأنصاري[٣] :

قال (خ) : متروك[٤] .

وقال أبو حاتم : لا يُكتب حديثه .

يب : قال الأزدي : متروك .

وقال ابن عبد البرّ : أجمعوا على أنّه ضعيف .

١٠٩ ـ (س ق) زَيد بن حِبّان الرَقّي[٥] :

قال ابن معين : لا شيء .

---

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ١٣٣ رقم ٢٩٥٢ ، تهذيب التهذيب ٣ / ١٩٥ رقم ٢١٥٤ .

(٢) تهذيب التهذيب ٣ / ١٩٩ رقم ٢١٦٢ .

(٣) ميزان الاعتدال ٣ / ١٤٧ رقم ٢٩٩٨ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٢١٨ رقم ٢١٩٣ .

(٤) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٥) ميزان الاعتدال ٣ / ١٤٩ رقم ٣٠٠١ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٢١ رقم ٢١٩٦ .

وقال أحمد : تُرِك حديثه .

١١٠ ـ (٤) زَيد بن الحَواري ، أبو الحَواري ، مولىٰ زياد بن أبيه ، قاضي هَراة[١] :

قال ابن معين : لا شيء .

يب : قال العجلي : ليس بشيء .

وقال ابن حبّان : يروي عن أنس أشياء موضوعة [لا أُصول لها ، حتّىٰ يسبق إلىٰ القلب أنّه المتعمّد لها] .

* * *

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ١٥١ رقم ٣٠٠٦ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٢٣ رقم ٢٢٠٣ .

حرف السين

١١١ ـ (ع) سالم بن أبي الجَعْد رافع[١] :

ن : يدلّس [ويرسل] .

قال أحمد : لم يسمع من ثوبان ولم يَلْقَه[٢] .

أقول :

ذكروا من نحو هذا كثيراً ![٣] .

١١٢ ـ (خ د س ق) سالم بن عَجْلان الأفطَس الأُموي ، مولاهم ، الجَزَري الحَرّاني[٤] :

قال ابن حبّان : يتفرّد بالمعضلات عن الثقات ، ويقلب الأخبار ، اتُّهِم بأمر سوء فقُتل صبراً .

يب : قال السعدي : كان يخاصم في الإرجاء ، داعية .

---

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ١٦٢ رقم ٣٠٤٨ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٤٤ رقم ٢٢٤٤ .

(٢) ونقل ابن حجر هذا القول في ترجمته من تهذيب التهذيب ٣ / ٢٤٤ رقم ٢٢٤٤ .

(٣) أنظر ذلك ـ مثلاً ـ في ترجمته من تهذيب التهذيب وتهذيب الكمال ٧ / ٦ رقم ٢١٢٤ .

(٤) ميزان الاعتدال ٣ / ١٦٦ رقم ٣٠٥٩ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٥٣ رقم ٢٢٥٨ .

ن : قال الفَسَوي : مُرجئٌ معاند .

١١٣ ـ (ق) السَرِيّ [بن] إسماعيل ، ابن عمّ الشعبي[١] :

قال القطّان : استبان لي كذبه في مجلس .

وقال أحمد : ترك الناس حديثه .

وقال ابن معين : ليس بشيء .

وقال (س) : متروك[٢] .

١١٤ ـ (ت ق) سعد بن طَرِيف الإسكاف الحنظلي الكوفي[٣] :

قال ابن معين : لا يحلّ لأحد أن يروي عنه .

وقال الدارقطني : متروك[٤] .

وقال ابن حبّان : يضع الحديث .

يب : قال (س) والأزدي : متروك [الحديث] .

١١٥ ـ (د س ت) سعد بن عثمان الرازي الدَشْتَكي[٥] :

ن : لا يُدرىٰ من هو ؟!

---

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ١٧٣ رقم ٣٠٩٠ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٧١ رقم ٢٢٩٥ .

(٢) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٣) ميزان الاعتدال ٣ / ١٨١ رقم ٣١٢١ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٨٤ رقم ٢٣١٥ .

(٤) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٥) ميزان الاعتدال ٣ / ١٨٤ رقم ٣١٢٣ ، وكان في الأصل : «الدمشقي» بدل «الدشتكي» وهو تصحيف ؛ وما أثبتناه هو الصواب من المصدر وتهذيب التهذيب ٣ / ٢٨٨ رقم ٢٣٢٤ وتهذيب الكمال ٧ / ١٠١ رقم ٢٢٠٣ .

١١٦ ـ (٤)[١] **سعيد بن حَيّان التيمي، من تَيْم الرَباب**[٢] **:**

ن: لا يكاد يُعرف.

يب: قال ابن القطّان: مجهول.

١١٧ ـ (م د ت ق) سعيد بن زيد بن دِرْهَم، أخو حمّاد[٣] **:**

قال السعدي: يضعّفون حديثه.

يب: قال يحيىٰ بن سعيد: ضعيف جدّاً.

وقال أيضاً: ليس بشيء.

١١٨ ـ (ت ق) سعيد بن محمّد الورّاق[٤] **:**

ن[٥]: قال ابن معين: ليس بشيء[٦].

وقال (س): ليس بثقة.

وقال الدارقطني: متروك.

---

(١) كذا في الأصل؛ وفي ميزان الاعتدال: (د س)، وفي تهذيب التهذيب وتهذيب الكمال ٧ / ١٦٩ رقم ٢٢٣٨: (د ت)؛ فلاحظ.

(٢) ميزان الاعتدال ٣ / ١٩٤ رقم ٣١٦٠، تهذيب التهذيب ٣ / ٣١٢ رقم ٢٣٦٣.

(٣) ميزان الاعتدال ٣ / ٢٠٣ رقم ٣١٨٨، تهذيب التهذيب ٣ / ٣٢٤ رقم ٢٣٨٦.

(٤) ميزان الاعتدال ٣ / ٢٢٦ رقم ٣٢٦٦.

(٥) كذا في الأصل؛ والأقوال الآتية ليست من مختصّات ميزان الاعتدال، فقد وردت في ترجمته من تهذيب التهذيب ٣ / ٣٦٥ رقم ٢٤٦١؛ فلاحظ.

(٦) في تهذيب التهذيب: ليس حديثه بشيء.

١١٩ ـ (ع) سفيان بن سعيد بن مَسروق الثوري[١] :

ن : متّفق عليه ، مع أنّه كان يدلّس عن الضعفاء . . . ولا عبرة بقول من قال : يدلّس ويكتب عن الكذّابين !

يب : قال ابن مبارك : حدّث سفيان بحديث فجئته وهو يدلّسه ، فلمّا رآني استحيىٰ وقال : نرويه عنك !

وقال ابن معين : مرسَلات سفيان شبه الريح .

ومثله عن (د) ، قال : ولو كان عنده شيء لصاح به .

أقـول :

رَوىٰ الذهبي في «تذكرة الحفّاظ» بترجمة سفيان ، عن الفريابي ، قال : «سمعت سفيان يقول : لو أردنا أن نحدّثكم بالحديث كما سمعناه ما حدّثناكم بحديث واحد» ![٢] .

فليت شعري كيف مع هذا يقولون : هو أمير المؤمنين في الحديث ؟ ![٣] .

وذكر في «تذكرة الحفّاظ» أنّ القطّان قال في حقّه : «سفيان فوق مالك في كلّ شيء»[٤] .

---

(١) وعليك بمراجعة ما يأتي في ترجمة الصلت بن دينار . منه ﷺ .

تأتي ترجمته في صفحة ١٤٧ برقم ١٤٨ ، وانظرها أيضاً في : ميزان الاعتدال ٣ / ٢٤٤ رقم ٣٣٢٥ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٣٩٧ رقم ٢٥١٩ .

(٢) تذكرة الحفّاظ ١ / ٢٠٥ .

(٣) تذكرة الحفّاظ ١ / ٢٠٤ ، وانظر : تهذيب التهذيب ٣ / ٣٩٩ .

(٤) تذكرة الحفّاظ ١ / ٢٠٤ ؛ وانظر : تهذيب التهذيب ٣ / ٤٠٠ .

وأنّ الأوزاعي قال: «لم يبق من تجتمع عليه الأُمّة بالرضا والصحّة إلّا سفيان»[١].

ولا غرو أن يسمّوه أمير المؤمنين في الحديث، إذا كان أمير المؤمنين في وجوب الطاعة مثل معاوية ويزيد والوليد والرشيد وأشباههم!

وإذا كان هذا المدلّس ـ الذي لم يُحدّث بحديث كما سمع ـ أعظم علمائهم وأوثقهم، فما حال سائر رواتهم؟!

فتدبّر وتبصّر!

١٢٠ ـ (ع) سفيان بن عُيَيْنة الهلالي[٢]:

قال يحيىٰ بن سعيد: أشهدُ[٣] أنّه اختلط سنة ١٩٧ هـ، فمن سمع منه فيها [وبعدها][٤] فسماعه لا شيء.

قال في **ن**: سمع منه فيها محمّد بن عاصم، ويغلب علىٰ ظنّي أنّ سائر شيوخ الأئمّة الستّة سمعوا منه قبلها.

أقول:

لو صدق في غلبة ظنّه، فالظنّ لا يغني من الحقّ شيئاً!

---

(١) تذكرة الحفّاظ ١ / ٢٠٤.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/٢٤٦ رقم ٣٣٣٠، تهذيب التهذيب ٣/٤٠٣ رقم ٢٥٢٥.

(٣) في تهذيب التهذيب: إشهدوا.

(٤) إضافة من تهذيب التهذيب.

وفي **ن** : يدلّس .

وفي **يب** : أورد أبو سعد السمعاني بسند له قويّ إلىٰ عبد الرحمٰن ابن بشر بن الحكم ، قال : سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول : قلت لابن عيينة : كنتَ تكتب الحديث ، وتحدّث اليوم ، وتزيد في إسناده ، وتنقص منه ؟! فقال : عليك بالسماع الأوّل ، فإنّي قد سمنت(١) !

١٢١ ـ (ت ق) سفيان بن وَكِيع بن الجَرّاح(٢) :

قال أبو زُرْعة : يُتّهم بالكذب .

زاد في **يب** عنه : لا يُشتغل به .

وفي **يب** : قال (س) : ليس بثقة .

وقال مرّةً : ليس بشيء .

وقال الآجري : امتنع (د) من التحديث عنه .

١٢٢ ـ (ق) سَلّام بنْ سُلَيم ـ أو : سَلْم ـ الطويل(٣) :

ن(٤) : قال (خ) : تركوه .

وقال (س) : متروك .

يب : قال ابن خِراش : كذّاب .

---

(١) كذا في الأصل والمصدر ، وكأنّها كناية عن الشيخوخة والكبر ؛ وفي حاشية « تهذيب التهذيب » طبعة دائرة المعارف : « سئمت » .

(٢) ميزان الاعتدال ٣ / ٢٤٩ رقم ٣٣٣٧ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٤٠٧ رقم ٢٥٣٠ .

(٣) ميزان الاعتدال ٣ / ٢٥٢ رقم ٣٣٤٦ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٥٦٨ رقم ٢٧٧٨ .

(٤) القولان التاليان ليسا من مختصّات ميزان الاعتدال ، فقد وردا كذلك في ترجمته من تهذيب التهذيب ؛ فلاحظ .

وقال أبو حاتم : تركوه .

وقال (س) : لا يُكتب حديثه .

١٢٣ ـ (م ٤) سَلْم بن عبد الرحمٰن النَخَعي الكوفي ، أخو حُصين[١] :

ن : اتّهمه بعض الحفّاظ .

وقال إبراهيم النخعي : كذّاب[٢] .

١٢٤ ـ (س ق) سَلَمة بن الأزرق ، حِجازي[٣] :

ن : لا يُعرف [حديثه] .

يب : قال ابن القّطان : لا يُعرف حاله ، ولا أعرف أحداً من المصنّفين في كتب الرجال ذكره .

١٢٥ ـ (د س ت) سليمان بن أرقَم ، أبو مُعاذ البصري[٤] :

قال (د) والدارقطني : متروك[٥] .

وقال (خ) : تركوه .

وقال ابن معين : ليس بشيء .

وقال أبو زُرْعة : ذاهب الحديث .

---

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ٢٦٤ رقم ٣٣٧٧ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٤١٧ رقم ٢٥٤٢ .

(٢) وورد مثله في ترجمته من تهذيب التهذيب .

(٣) ميزان الاعتدال ٣ / ٢٦٧ رقم ٣٣٨٩ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٤٢٧ رقم ٢٥٥٧ .

(٤) ميزان الاعتدال ٣ / ٢٧٩ رقم ٣٤٣٠ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٤٥٦ رقم ٢٦٠٨ .

(٥) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

يب : قال أحمد : ليس بشيء .

وقال (س) : لا يُكتب حديثه .

وقال ابن حبّان : يروي عن الثقات الموضوعات .

وقال أبو حاتم و (ت) وآبن خِراش وأبو أحمد الحاكم وغير واحد : متروك [الحديث] .

١٢٦ ـ (م ٤) سليمان بن داود ، أبو داود الطَيالسي البصري ، الحافظ[١] :

قال إبراهيم بن سعيد الجوهري : أخطأ في ألف حديث .

ن : قال محمّد بن منهال الضرير : كنت أتّهم أبا داود ، قال لي : لم أسمع من ابن عون ؛ ثمّ سألتُه بعد سنة : أسمعتَ من ابن عون ؟ قال : نعم ، نحو عشرين حديثاً !

ونحوه في **يب** .

وفي الكتابين : قال محمّد بن منهال : قال يزيد بن زُرَيع[٢] : حدّثت بحديثين أبا داود [عن شعبة] فكتبهما عنّي ، ثمّ حدّث بهما عن شعبة .

قال في **ن** : دلّسهما عنه ، فكان ماذا ؟ ![٣] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ٢٨٩ رقم ٣٤٥٣ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٤٦٩ رقم ٢٦٢٦ .

(٢) كان في الأصل : «بزيع» والتصويب من المصدرين وتهذيب الكمال ٨ / ٣٧ ذيل رقم ٢٤٨٩ .

(٣) وحكىٰ ابن حجر في ترجمته من «تهذيب التهذيب» عن «الجرح والتعديل» للدارقطني ، حكاية شبيهة بهذه ، في حديث رواه أبو داود ، ثمّ علّق عليه فقال : «قلت : أخطأ أبو داود في هذا الحديث ، أو نسي ، أو دلّس ، فكان ماذا ؟ !» ! !

أقـول :

كان الكذب والخيانـة ، وعدم الثقة والأمانـة !!

١٢٧ ـ (ع) سليمان بن طَرْخان ، أبو المُـعْـتَمِر البصري[١] :

يب : قال ابن معين : يدلّس .

وقال يحيىٰ بن سعيد : مرسَـلاته شبه لا شيء .

وقال : ما روىٰ عن الحسن وآبن سيرين [صالحٌ إذا قال : «سـمعتُ» أو : «حدّثنا»] .

وقال ابن المبارك : لم يسمع من أبي العالية .

وقال أبو زُرْعة : لم يسمع من عكرمة .

وقال النهدي : لم يسمع من نافع ، ولا [من] عطاء .

ن : قيل : إنّه كان يدلّس عن الحسن وغيره ما لم يسمعه .

١٢٨ ـ (س ت) سَـمُرة بن سَـهْم[٢] :

قال ابن المديني : مجهول .

ن : لا يُعرف ، فلا حجّة في مَن ليس بمعروف العدالة ، ولا انـتفت عنه الجهالة .

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٠٠ رقم ٣٤٨٤ ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٨٦ رقم ٢٦٥١ .

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٢٧ رقم ٣٥٥٥ ، تهذيب التهذيب ٣/ ٥٢٢ رقم ٢٧٠٦ .

١٢٩ ـ (ع) سُهَيل بن أبي صالح، ذَكْوان السَمّان، أبو يزيد المدني[1] :

قال ابن معين: لم يزل أصحاب الحديث يتّقون حديثه.

يب: ذكره الحاكم في مَن عيب علىٰ مسلم إخراج حديثه.

١٣٠ ـ (م ق) سُوَيْد بن سعيد، أبو محمّد الهَرَوي الحَدَثاني الأنباري[2] :

قال أبو حاتم: كثير التدليس.

ن: روىٰ ابن الجوزي أنّ أحمد قال: متروك [الحديث].

وأمّا ابن معين: فكذّبه وسبّه.

وروىٰ (ت) عن (خ): ضعيف جدّاً.

يب: قال (س): ليس بثقة ولا مأمون.

وقال ابن المديني: ليس بشيء.

وفي **ن** و **يب**: قال إبراهيم بن أبي طالب لمسلم: كيف استجزت الرواية عنه؟! فقال: ومن أين [كنتُ] آتي بنسخة حفص بن ميسرة؟!

---

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٣٩ رقم ٣٦٠٩، تهذيب التهذيب ٣ / ٥٤٩ رقم ٢٧٥٠.

(٢) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٤٥ رقم ٣٦٢٦، تهذيب التهذيب ٣ / ٥٥٩ رقم ٢٧٦٦.

١٣١ ـ (ت ق) سُوَيْد بن عبد العزيز، الواسطي أصلاً، القاضي[١]:

قال أحمد: متروك[٢].

وقال (س): ليس بثقة.

وقال ابن معين: ليس بشيء.

ن: واهٍ جدّاً ولا كرامة.

يب: قال ابن معين مرّةً: ليس بثقة.

ومرّةً: لا يجوز في الضحايا.

وضعّفه ابن حبّان جدّاً.

١٣٢ ـ (ت) سَيْف بن محمّد الثوري[٣]:

قال أحمد: كذّاب.

وقال ابن معين: كذّاب خبيث.

وقال الدارقطني: متروك.

يب: قال (د): كذّاب.

وقال الساجي: يضع الحديث.

وقال (خ): ذاهب الحديث.

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/٣٤٩ رقم ٣٦٢٨، تهذيب التهذيب ٣/٥٦٢ رقم ٢٧٦٨.
(٢) في تهذيب التهذيب: متروك الحديث.
(٣) ميزان الاعتدال ٣/٣٥٤ رقم ٣٦٤٤، تهذيب التهذيب ٣/٥٨٤ رقم ٢٨٠٢.

١٣٣ ـ (ت ق) سَـيْـف بن هارون ، أبو الوَرْقاء[1] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

وقال الدارقطني : متروك .

وقال ابن حبّان : يروي عن الأثبات الموضوعات .

يب : قال (د) : ليس بشيء .

* * *

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٥٦ رقم ٣٦٤٨ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٥٨٥ رقم ٢٨٠٣ .

حرف الشين

١٣٤ ـ (ع) شَبَابة بن سَوّار المَدائني ، قيل : اسمه مروان[١] :

قال أحمد : تركته للإرجاء ، وكان داعية له .

يب : قال محمّد بن أحمد بن أبي الثلج : حدّثني أبو عليّ بن سختي المدائني ، حدّثني رجل معروف من أهل المدائن ، قال : رأيت في المنام رجلاً نظيف الثوب ، حسن الهيئة ... فقال لي : إنّي أدعو الله ، فأمّن على دعائي : «اللّهمّ إنْ [كان] شبابة يبغض أهل بيت[٢] نبيّك صلّى الله عليه وآله وسلّم فاضربه الساعة بفالج» .

قال : فانتبهت وجئت المدائن وقت الظهر ؛ وإذا الناس في هرج ... فقالوا : فُلِج شبابة في السحر ومات الساعة .

١٣٥ ـ (د س) شَبَث بن رِبْعِي التَمِيمي اليَرْبُوعي[٣] :

قال شبث : أنا أوّل من حزّب الحرورية .

---

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٥٩ رقم ٣٦٥٨ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٥٨٩ رقم ٢٨٠٨ .

(٢) كلمة «بيت» ليست في المصدر ، وهي إضافة توضيحية من المصنّف ؛ لأنّ السياق يقتضيها .

(٣) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٦٠ رقم ٣٦٥٩ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٥٩٢ رقم ٢٨١٠ .

يب : قال العجلي : كان أوّل من أعان علىٰ [قتل] عثمان ، وأعان علىٰ قتل الحسين عليه السلام [وبئس الرجل هو] .

وقال الدارقطني : يقال إنّه كان مؤذّن سَجاحِ[1] .

وقال ابن الكلبي : كان من أصحاب عليّ عليه السلام ، ثمّ صار من[2] الخوارج ، ثمّ تاب ورجع ، ثمّ حضر قتل الحسين عليه السلام !

١٣٦ ـ (د س) شَبِيب بن عبد المَلِك التَمِيمي البصري[3] :

ن : لا يُعرف .

---

(١) جزمَ بذلك ابن كثير في قصّة سجاحِ وبني تميم من « البداية والنهاية » ، ونقل كلٌّ من البلاذري والدينوري القولَ بذلكَ ، آنظر : فتوح البلدان : ١٠٨ ، المعارف : ٢٢٩ .

وسَجاحِ ـ بكسر الحاء ، مثل : حَذامِ وقَطامِ ـ : هي امرأة من بني يربوع ، وهي بنت الحارث ابن سويد ـ وقيل : بنت غطفان ـ التغلبية التميمية ، وتكنّىٰ أُمّ صادر ، كانت رفيعة الشأن في قومها ، شاعرة أديبة ، عارفة بالأخبار ، لها علم بالكتاب أخذته عن نصارىٰ تغلب ، وكانت متكهّنة قبل ادّعائها النبوّة ، وهي مع ادّعائها النبوّة فقد كذّبت بنبوّة مسيلمة الكذّاب ، ثمّ آمنت به ، فتزوّجها من غير صداق ! ثمّ أصدقها بأن وضع عن قومها صلاتَي الفجر والعشاء الآخرة !!

وفيها يقول الشاعر :

أضلّ اللهُ سعيَ بني تميم كما ضلّتْ بخطبتها سَجاحِ

قيل إنّها عادت إلىٰ الإسلام بعد مقتل مسيلمة ، فأسلمت وهاجرت إلىٰ البصرة ، وتوفّيت بها في زمان معاوية نحو سنة ٥٥ هـ .

آنظر : مروج الذهب ٢ / ٣٠٣ ، الإصابة ٧ / ٧٢٣ رقم ١١٣٦١ ، البداية والنهاية ٦ / ٢٣٩ ـ ٢٤١ حوادث سنة ١١ هـ ، تاريخ الخميس ٢ / ١٥٩ ، الأعلام ـ للزركلي ـ ٣ / ٧٨ ، لسان العرب ٦ / ١٧٤ مادّة « سجح » .

(٢) في المصدر : مع .

(٣) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٦٣ رقم ٣٦٦٦ .

١٣٧ ـ (د س) شَرِيق الهَوْزَني الحِمصي[١] :
ن : لا يُعرف .

١٣٨ ـ (م ٤) شَرِيك بن عبد الله النَخَعي ، أبو عبد الله القاضي[٢] :
يب : لم يكن عند يحيىٰ القطّان بشيء .
وقال أحمد : لا يبالي كيف حدّث[٣] .
وقال عبد الحقّ : يدلّس .
وقال ابن القطّان : [كان] مشهوراً بالتدليس .
ن : ضعّفه يحيىٰ بن سعيد جدّاً .

١٣٩ ـ (م س) شُعَيب بن صَفْوان ، أبو يحيىٰ الكوفي[٤] :
قال ابن عديّ : عامّة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد .
يب : قال ابن معين : ليس بشيء .

١٤٠ ـ (م ٤) شَهْر بن حَوْشَب الأشعري الشامي[٥] :
قال ابن عون : تركوه .

---

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٧١ رقم ٣٦٩٦ ، وانظر : تهذيب التهذيب ٣ / ٦٢٢ رقم ٢٨٦١ .
(٢) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٧٢ رقم ٣٧٠٢ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٦٢٣ رقم ٢٨٦٤ .
(٣) وورد مثله في ترجمته من ميزان الاعتدال ٣ / ٣٧٦ .
(٤) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٨٠ رقم ٣٧٢٥ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٦٤١ رقم ٢٨٨١ .
(٥) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٨٩ رقم ٣٧٦١ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٦٥٦ رقم ٢٩٠٧ .

يب : ما كان يحيىٰ يُحدّث عنه[١] .

وقال ابن عديّ : ضعيف جدّاً .

وقال ابن حزم : ساقط .

وقال الساجي : كان شعبة يشهد عليه أنّه رافق رجلاً فخانه .

وقال عبّاد بن منصور : سرق عَيْبَتي[٢] .

وفي **ن** و **يب** : كان علىٰ بيت المال فأخذ خريطة[٣] فيها دراهم ـ ولفظ **ن** : فأخذ منه دراهم ـ فقال القائل[٤] [من الطويل] :

لقد باعَ شَهْرٌ دِينَه بخَرِيطَةٍ فمَن يأمنُ القرّاءَ بعدَكَ يا شَهْرُ ؟ !

* * *

(١) وجاء مثله في ترجمته من ميزان الاعتدال ٣ / ٣٩٠ .

(٢) وجاء مثله في ترجمته من ميزان الاعتدال ٣ / ٣٩٠ .

(٣) الخَرِيطَة : مثل الكيس من أَدَم أو خِرَق . آنظر : تاج العروس ١٠ / ٢٣٦ ، ولسان العرب ٤ / ٦٥ ، مادّة « خَرَطَ » .

(٤) قيل : هو أبو الشرقي القُطامي بن الحصين الكلبي ، وقيل : هو سنان بن مكمّل النميري .

آنظر : تاريخ الطبري ٤ / ٥٢ و ٧٨ ، البداية والنهاية ٩ / ١٥٠ .

حـرف الصـاد

١٤١ ـ (د ت) صالح بن بَشير ، أبو بِشْر المُـرِّي البصري ، القاصّ الواعظ[١] :

قال (س) : متروك[٢] .

يب : قال ابن معين : ليس بشيء ؛ وكلّ ما حدّث به عن ثابت باطل .

وضعّفه ابن المديني جدّاً ، وقال : ليس بشيء ، ضعيف ضعيف .

وقال (د) : لا يُكتب حديثه .

١٤٢ ـ (ت ق) صـالح بن حَسّـان النَـضَـري[٣] **، ويقال : صـالح ابن أبي حَسّـان**[٤] :

قال (س) : متروك[٥] .

وقال أحمد : ليس بشيء .

يب : قال ابن معين : ليس بشيء .

---

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٩٦ رقم ٣٧٧٨ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٥ رقم ٢٩٢٢ .

(٢) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٣) وقيل : النَـصْري ؛ آنظر : تقريب التهذيب ١ / ٢٤٨ رقم ٢٩٢٦ .

(٤) ميزان الاعتدال ٣ / ٤٠٠ رقم ٣٧٨٥ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٨ رقم ٢٩٢٦ .

(٥) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

وقال أبو نعيم : متروك .

وقال الخطيب : أجمعوا علىٰ ضعفه .

وقال ابن حبّان : كان صاحب قينات وسماع ، و [كان] ممّن يـروي الموضوعات عن الأثبات .

١٤٣ ـ (ت س) صالح بن أبي حَسّـان المدني[١] :

يب : قال (س) : مجهول .

١٤٤ ـ (م ٤) صالح بن رُسْـتُم ، أبو عامر الخَـزّاز[٢] :

ن : قال ابن المديني : ليس بشيء .

يب : قال ابن معيـن : ليس بشيء[٣] .

١٤٥ ـ (ت ق) صالح بن موسىٰ الطَـلْحي[٤] :

قال ابن معين : ليس بشيء ، ولا يُكتب حديثه .

وقال (س) : متروك[٥] .

يب : قال (س) : لا يُكتب حديثه .

وقال ابن معين : ليس بثقة .

وقال أبو نعيم : متروك .

---

(١) تهذيب التهذيب ٤ / ٩ رقم ٢٩٢٧ .

(٢) ميزان الاعتدال ٣ / ٤٠٣ رقم ٣٧٩٦ ، تهذيب التهذيب ٤ / ١٤ رقم ٢٩٣٩ .

(٣) في المصدر : لا شيء .

(٤) ميزان الاعتدال ٣ / ٤١٤ رقم ٣٨٣٥ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٢٨ رقم ٢٩٦٩ .

(٥) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

١٤٦ ـ (د ت ق) صالح بن نَبْهان ، مولىٰ التَّوْأَمة[١] :

قال القطّان ومالك : ليس بثقة .

وقال ابن حبّان : استحقّ الترك .

يب : قال ابن عيينة : ما علمت أحداً من أصحابنا يُحدّث عنه .

وقال ابن سعد : رأيتهم يهابون حديثه .

١٤٧ ـ (ت س ق) صَدَقة بن عبدالله السَمِين ، أبو معاوية الدمشقي[٢] :

يب : قال أحمد مرّةً : ليس يسوي شيئاً .

وقال مرّةً : ليس بشيء .

وقال الدارقطني : متروك .

١٤٨ ـ (ت ق) الصَلْت بن دِينار الأزدي البصري ، أبو شُعيب المجنون[٣] :

قال أحمد : متروك[٤] .

وقال يحيىٰ بن سعيد : ذهبت أنا وعوف نعوده ، فذكر عليّاً عليه السلام فنال منه !

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ٤١٥ رقم ٣٧٣٨ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٢٩ رقم ٢٩٧٠ .
(٢) تهذيب التهذيب ٤ / ٤١ رقم ٢٩٩٢ .
(٣) ميزان الاعتدال ٣ / ٤٣٦ رقم ٣٩١١ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٦٠ رقم ٣٠٢٦ .
(٤) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث ، ترك الناس حديثه .

يب : قال الفلّاس وأبو أحمد الحاكم وعليّ بن الجنيد : متروك[١].

وقال (س) : ليس بثقة[٢].

وقال ابن معين[٣] وابن سعد ويعقوب بن سفيان : ليس بشيء.

وقال عبدالله بن أحمد : نهاني أبي أن أكتب عنه[٤].

وقال ابن حبّان : كان الثوري إذا حدّث عنه يقول : «حدّثنا أبو شعيب» ولا يسمّيه، وكان ينتقص عليّاً عليه السلام وينال منه.

ن : قال شعبة : إذا حدّثكم سفيان عن رجل لا تعرفونه فلا تقبلوا منه، فإنّما يحدّثكم عن مثل أبي شعيب المجنون.

* * *

(١) هذا قول ابن الجنيد ؛ أمّا قول الفلّاس والحاكم فهو : متروك الحديث.

(٢) وكذا جاء عنه في ميزان الاعتدال.

(٣) وورد قوله أيضاً في ميزان الاعتدال.

(٤) في المصدر : «حديثه» بدل «عنه».

حرف الضاد

١٤٩ ـ (٤) الضَحّاك بن مُزاحِم، المفسِّر[١]:

قال يحيىٰ بن سعيد: كان ضعيفاً عندنا.

وقال شعبة: قلت لمُشاش: سمع الضحّاك من ابن عبّاس؟ قال: ما رآه [قطّ].

وقال ابن عديّ: عُرف بالتفسير، فأمّا روايته عن ابن عبّاس وأبي هريرة وجميع من روىٰ عنه ففي ذلك كلّه نظر.

يب: كان شعبة لا يُحدّث عنه.

ن: يُروىٰ أنّه حملت به أُمّه عامين![٢].

* * *

(١) ميزان الاعتدال ٣/٤٤٦ رقم ٣٩٤٧، تهذيب التهذيب ٤/٨٠ رقم ٣٠٥٨.

(٢) آنظر في ذلك: الطبقات الكبرىٰ ٦/٣٠٢ رقم ٢٣٧١، الأعلاق النفيسة: ٢٢٦، الثقات ـ لابن حبّان ـ ٦/٤٨١، الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٩٥ رقم ٩٤٤، المنتظم ٤/٥٦٨ حوادث سنة ١٠٥ هـ.



حرف الطاء

١٥٠ ـ (م د) طارق بن عمرو المكّي، القاضي، مولىٰ عثمان، ووالي عبد الملك علىٰ المدينة[١]:

يب: قال أبو الفرج الأُموي: كان طارق من ولاة الجور.

وقال عمر بن عبد العزيز ـ لمّا ذكره والحجّاج وقرّة بن شريك، وكانوا إذ ذاك ولاة الأمصار ـ: امتلأت الأرض جوراً[٢].

وذكر الواقدي بسنده: أنّ عبد الملك جهّز طارقاً في ستّة آلاف إلىٰ قتال مَن بالمدينة مِن جهة ابن الزبير، فقصد خيبر فقتل بها ستّمائة[٣].

---

(١) تهذيب التهذيب ٤/٩٦ رقم ٣٠٨٤.

(٢) جاء ما يدلّ علىٰ ذلك في: حلية الأولياء ٥/٣٠٩، الكامل في التاريخ ٤/٢٨٣ حوادث سنة ٩٥هـ، تاريخ الخلفاء ـ للسيوطي ـ: ٢٦٥ ـ ٢٦٦ نقلاً عن الحلية.

(٣) انظر في أحواله: التاريخ الصغير ـ للبخاري ـ ١/١٤٥، تاريخ الطبري ٣/٥٢٥ و ٥٣٠ حوادث سنتَي ٧١ و ٧٢هـ، تاريخ دمشق ٢٤/٤٣١، المنتظم ٤/٢٧١ حوادث سنة ٧٢هـ، البداية والنهاية ٨/٢٦٣ ـ ٢٧٢ حوادث سنتَي ٧٢ و ٧٣هـ وج ٩/٣ حوادث سنة ٧٤هـ، الكامل في التاريخ ٤/١٢١ حوادث سنة ←

١٥١ ـ (ت ق)[1] طَرِيف بن شِهاب السَعْدي ، الأَشَـلّ ، أبو سفيان البصري[2] :

قال (س) : متروك[3] .

وقال أحمد : ليس بشيء .

يب : قال أحمد : لا يُكتب حديثه .

وقال (س) : ليس بثقة .

وقال (د) : ليس بشيء .

١٥٢ ـ (ق) طَـلْحة بن زيد القُـرَشي[4] :

قال (س) : متروك .

وقال صالح جَزَرَة : لا يُكتب حديثه .

ن : قال ابن المديني : سـيّئٌ ، يضع الحديث .

---

٧٣ هـ ، تاريخ ابن خلدون ٣ / ٤٥ ، أخبار القضاة ١ / ١٢٤ ، تقريب التهذيب ١ / ٢٦١ رقـم ٣٠٨٤ ، المنتظم ٤ / ٢٧١ حوادث سنة ٧٢ هـ .

(١) كان في الأصل : (د ت ق) وهو سهو ؛ والصحيح ما أثبتـناه في المتن من ميزان الاعتدال وتهذيب التهذيب والكاشف ٢ / ٤٠ رقم ٢٤٨٥ وتقريب التهذيب ١ / ٢٦٢ رقم ٣٠٩٣ وتهذيب الكمال ٩ / ٢٢٨ رقم ٢٩٤٥ ، وقال المزّي في ذيـل ترجمتـه : « روىٰ لـه الترمـذي وابن مـاجـة » ولم يورد أحدٌ منهـم رمـز أبي داود ؛ فلاحـظ .

(٢) ميزان الاعتدال ٣ / ٤٦٠ رقم ٣٩٩٠ ، تهذيب التهذيب ٤ / ١٠٣ رقم ٣٠٩٣ .

(٣) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٤) ميزان الاعتدال ٣ / ٤٦٣ رقم ٤٠٠٥ ، تهذيب التهذيب ٤ / ١٠٨ رقم ٣١٠١ .

يب : قال أحمد و (د) : يضع الحديث .

وقال أبو نعيم : لا شيء .

١٥٣ ـ (ق) طَلْحة بن عمرو الحَضْرَمي ، صاحب عطاء[١] :

قال أحمد و (س) : متروك [الحديث] .

وقال (خ) وآبن المديني : ليس بشيء .

يب : قال ابن معين وأحمد : لا شيء[٢] .

وقال عليّ بن الجنيد : متروك .

وقال ابن حبّان : لا يحلّ كتب حديثه ولا الرواية عنه إلّا علىٰ جهة التعجّب .

١٥٤ ـ (ع) طَلْحة بن مُصَرِّف الهَمْداني اليامِي الكوفي[٣] :

يب : قال العجلي : كان عثمانيّاً .

وقال ابن أبي حاتم: قيل لابن معين : سمع طلحة من أنس ؟ قال : لا .

١٥٥ ـ (ع) طَلْحة بن نافع ، أبو سفيان الواسطي ، ويقال : المكّي الإسكاف[٤] :

قال ابن معين : لا شيء .

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/٤٦٦ رقم ٤٠١٣ ، تهذيب التهذيب ٤/١١٥ رقم ٣١١١ .

(٢) هذا قول أحمد ؛ وأمّا ابن معين فقد قال : ليس بشيء .

(٣) تهذيب التهذيب ٤/١١٨ رقم ٣١١٦ .

(٤) ميزان الاعتدال ٣/٤٦٩ رقم ٤٠١٧ ، تهذيب التهذيب ٤/١١٩ رقم ٣١١٧ .

وقال شعبة وآبن عيينة : حديثه عن جابر [إنّما هي] صحيفة .

ن : قال ابن المديني ، كانوا يضعّفونه في حديثه .

١٥٦ ـ (خ م د س ق) طَلْحة بن يحيىٰ بن النعمان الزُرَقِي الأنصاري[1] :

قال يعقوب بن شيبة : ضعيف جدّاً .

ومنهم من قال : لا يُكتب حديثه .

* * *

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ٤٧٠ رقم ٤٠١٩ ، تهذيب التهذيب ٤ / ١٢١ رقم ٣١١٩ .

حرف العين

١٥٧ ـ (ع) عاصِم بن بَهْدَلَة، وهو: ابن أبي النَجُود الكوفي، أبو بكر، أحد القرّاء السبعة[١]:

قال أبو حاتم: ليس محلّه أن يقال ثقة.

يب: قال العجلي: كان عثمانيّاً.

١٥٨ ـ (٤) عاصِم بن عبيد الله بن عاصِم بن عمر بن الخطّاب[٢]:

قال ابن عيينة: كان الأشياخ يتّقون حديثه.

يب: قال (س): مشهور بالضعف.

وقال الدارقطني: يُترك[٣].

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/١٣ رقم ٤٠٧٣، تهذيب التهذيب ٤/١٣١ رقم ٣١٣٧.
(٢) ميزان الاعتدال ٤/٨ رقم ٤٠٦١، تهذيب التهذيب ٤/١٣٨ رقم ٣١٤٨.
(٣) وكذا جاء عنه أيضاً في ميزان الاعتدال.

وقال (د) : لا يُكتب حديثه .

١٥٩ ـ (ت ق) عاصِم بن عمر بن حفص بن عاصِم بن عمر بن الخطّاب(١) :

ن : قال (س) : متروك .

يب : قال (ت) مرّةً : ليس بثقة .

وأُخرىٰ : متروك .

١٦٠ ـ (ت) عامر بن صالح(٢) :

قال ابن معين : كذّاب .

وقال الدارقطني : متروك(٣) .

[**يب** :](٤) وقال الأزدي : ذاهب الحديث .

وقال ابن حبّان : لا يحلّ كتب حديثه [إلّا علىٰ جهة التعجّب] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ١٠ رقم ٤٠٦٥ ، تهذيب التهذيب ٤ / ١٤٣ رقم ٣١٥١ .
(٢) ميزان الاعتدال ٤ / ١٧ رقم ٤٠٨٦ ، تهذيب التهذيب ٤ / ١٦١ رقم ٣١٧٩ .
(٣) في المصدرين : يُترك .
(٤) أضفناه لاقتضاء النسق ، فالقولان التاليان من مختصّات تهذيب التهذيب .

١٦١ ـ (م د س) عَبّاد بن زياد بن أبيه، وَلِيَ لمعاوية سِجستان[١]:

قال ابن المديني: مجهول.

١٦٢ ـ (د ق) عَبّاد بن كَثير الثقفي البصري، العابد، المجاور بمكّة[٢]:

قال ابن معين: ليس بشيء.

وقال: لا يُكتب حديثه.

وقال (خ): تركوه.

وقال (س): متروك[٣].

يب: قال أحمد: روىٰ أحاديثَ كذبٍ لم يسمعها.

وقال أبو زُرْعة: لا يُكتب حديثه.

وقال البرقي: ليس بثقة.

وكذّبه الثوري.

---

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ٢٦ رقم ٤١٢٠، تهذيب التهذيب ٤ / ١٨٣ رقم ٣٢١٣.
وسِجِسْتان ـ وتسمّىٰ أيضاً بـ: سِجْز ـ: هي ناحية كبيرة وولاية واسعة معروفة جنوبيّ هراة، وأرضها كلّها رملة سبخة، لا جبال فيها، والرياح فيها شديدة لا تَسكُن أبداً؛ والنسبة إليها: سِجِسْتانيّ أو سِجِزيّ.
آنظر: معجم البلدان ٣ / ٢١٤ رقمَي ٦٢٨٥ و ٦٢٨٦.

(٢) ميزان الاعتدال ٤ / ٣٥ رقم ٤١٣٩، تهذيب التهذيب ٤ / ١٩٠ رقم ٣٢٢٥.

(٣) في تهذيب التهذيب: متروك الحديث.

١٦٣ ـ (٤) عَبّاد بن منصور الناجي[1] ، أبو سَلَمة ، القاضي البصري[2] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

---

(١) ضبط ابن حجر اللقب في تهذيب التهذيب بـ «الباجي» بالباء الموحّدة ، أمّا في تقريب التهذيب ١ / ٢٧٣ رقم ٣٢٢٨ فقد ضبطه بـ «الناجي» بالنون ، وكذا في تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس : ١٢٩ رقم ١٢١ .

كما ضُبط بالنون في أغلب المصادر الرجالية ـ سوىٰ ميزان الاعتدال ، كما مثبت عنه في المتن ـ ، فانظر مثلاً : التاريخ الكبير ٦ / ٣٩ رقم ١٦٢٢ ، الطبقات الكبرىٰ ٧ / ٢٠٠ رقم ٣٢٤٠ ، المعارف ـ لابن قتيبة ـ : ٢٧٢ ، أخبار القضاة ٢ / ٤٣ ، الجرح والتعديل ٦ / ٨٦ رقم ٤٣٨ ، المجروحين ـ لابن حبّان ـ ٢ / ١٦٥ ، الكامل في ضعفاء الرجال ٤ / ٣٣٨ رقم ١١٦٧ ، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم : ١٤٩ ، جمهرة أنساب العرب : ١٧٤ ، الأنساب ـ للسمعاني ـ ٥ / ٤٤٢ ، الضعفاء والمتروكين ـ لابن الجوزي ـ ٢ / ٧٦ رقم ١٧٨٦ ، تهذيب الكمال ٩ / ٤٢٣ رقم ٣٠٧٧ ، سير أعلام النبلاء ٧ / ١٠٥ رقم ٤٥ ، العبر ١ / ١٦٧ وفيات سنة ١٥٢ هـ ، الكاشف ٢ / ٥٩ رقم ٢٥٩٨ ، شذرات الذهب ١ / ٢٣٣ وفيات سنة ١٥٢ هـ .

والظاهر أنّ ما في «تهذيب التهذيب» مصحّف ، وما في المتن هو الصحيح .

إذ إنّ «الباجي» نسبة إلىٰ «باجة» وهي إحدىٰ خمسة مواضع ، أحدها في الأندلس ، وآثنان في إفريقية ، والرابع إحدىٰ قرىٰ أصبهان ، والخامس في الصين ؛ وليس لأحدها علاقة بالبصرة التي يُنسب إليها المترجَم .

آنظر : الأنساب ـ للسمعاني ـ ١ / ٢٤٦ «الباجي» ، معجم البلدان ١ / ٣٧٣ رقم ١٢٩١ «باجة» .

أمّا «الناجي» فهو نسبة إلىٰ محلّة بالبصرة اسمها «ناجِيَة» مسمّاة بالقبيلة ، هي بنو ناجية بن سامة بن لؤي ، وقد عدّ السمعاني عبّاداً من بني ناجية ، الّذين عامّتهم بالبصرة ، كما قال ابن قتيبة : إنّ عبّاد بن منصور من بني سامة .

آنظر : الأنساب ٥ / ٤٤٢ «الناجي» ، معجم البلدان ٥ / ٢٩٠ رقم ١١٨٣٠ «ناجية» .

(٢) ميزان الاعتدال ٤ / ٤١ رقم ٤١٤٦ ، تهذيب التهذيب ٤ / ١٩٣ رقم ٣٢٢٨ .

وقال أحمد : يدلّس .

ن : قال ابن الجنيد : متروك .

وقال الساجي : مدلّس .

يب : قال ابن سعد : ضعيف عندهم .

١٦٤ ـ (د ت) عبد الله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغِفَاري[١] :

نسبه ابن حبّان إلىٰ أنّه يضع الحديث .

وقال الحاكم : روىٰ عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة .

وقال ابن عديّ : عامّة ما يرويه لا يُتابع عليه .

١٦٥ ـ (س ق) عبد الله بن بِشْر الرَقّي ، قاضيها[٢] :

يب : ذكر الساجي عن ابن معين أنّه قال : كذّاب ، لم يبق حديث منكَر رواه أحد من المسلمين إلّا [وقد] رواه عن الأعمش .

وقال ابن حبّان : يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات .

١٦٦ ـ (ت ق) عبد الله بن جعفر بن نَجِيح ، والد عليّ بن المَدِيني[٣] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

---

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ٥٦ رقم ٤١٩٥ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٢٢٦ رقم ٣٢٨٧ .

(٢) تهذيب التهذيب ٤ / ٢٤٦ رقم ٣٣١٨ .

(٣) ميزان الاعتدال ٤ / ٧٣ رقم ٤٢٥٢ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٢٥٩ رقم ٣٣٤٢ .

وقال (س): متروك [الحديث].

يب: كان وكيع إذا أتىٰ علىٰ حديثه قال: جُزْ عليه.

وقال ابن معين: ما كنت أكتب من حديثه شيئاً بعد أن تبيّنت أمره.

ن: متّفق علىٰ ضعفه.

١٦٧ ـ (ق) عبد الله بن خِرَاش[1]:

قال أبو زُرْعة: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث.

يب: قال الساجي: ليس بشيء، كان يضع الحديث.

وقال محمّد بن عمّار الموصلي: كذّاب.

١٦٨ ـ (ع) عبد الله بن ذَكْوان، المعروف بأبي الزِنَاد[2]:

ن: قال ربيعة: ليس بثقة ولا رضيّ.

وقال ابن عيينة: جلست إلىٰ إسماعيل بن محمّد بن سعيد، فقلت: حدّثنا أبو الزناد، فأخذ كفّاً من حصىً يحصبني به.

وقال ابن معين: قال مالك: كان أبو الزناد كاتب هؤلاء ـ يعني بني أُميّة ـ؛ وكان لا يرضاه [يعني لذلك].

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ٨٨ رقم ٤٢٩٢، تهذيب التهذيب ٤ / ٢٨٢ رقم ٣٣٨٠.
(٢) ميزان الاعتدال ٤ / ٩٤ رقم ٤٣٠٦.

وقيل لمالك عن حديث أبي الزناد، بأنّ الله خلق آدم على صورته! فقال: لم يزل أبو الزناد عاملاً لهؤلاء حتّىٰ مات، وكان صاحبَ عمّال يتبعهم.

١٦٩ ـ (ع) عبدالله بن زيد بن أسلَم العَدَوي، مولىٰ عمر[1]:

ن: مدلّس، كان له صحف يُحدّث منها ويدلّس.

يب: قال ابن معين: أولاد زيد ثلاثتهم حديثهم ليس بشيء.

وقال العجلي: كان يحمل علىٰ عليّ عليه السلام.

---

(١) كذا في الأصل، والنصّ هنا مضطرب، فقد حصل خلط بين ترجمة العدوي هذا وبين ترجمة أبي قِلابة عبدالله بن زيد بن عمرو الجَرْمي البصري تحت عنوان واحد، ثمّ علّق الشيخ المصنّف رحمه الله علىٰ العَدَوي بما قيل في أبي قِلابة!

ونحن نورد أدناه ترجمة الرجلين كليهما من المصدرين وفق منهج المؤلّف رحمه الله في كتابه هذا إتماماً للفائدة، وتلافياً للسهو الحاصل، سواءً كان من المطبعة، أو من النُسخ المعتمدة في النقل، أو من المؤلّف نفسه! وإنْ كنّا نحتمل أنّ المقصود بالترجمة هو الثاني لا الأوّل، بقرينة ما علّق به الشيخ المؤلّف رحمه الله بعد ذلك علىٰ ما ورد في الترجمة، وما ورد في ترجمته من «تقريب التهذيب» الآتية لاحقاً؛ فلاحظ!

(ت س) عبدالله بن زيد بن أسلم العَدَوي، مولىٰ عمر:

يب: قال ابن معين: أولاد زيد ثلاثتهم حديثهم ليس بشيء.

أنظر: تهذيب التهذيب ٤ / ٣٠٥ رقم ٣٤١٨.

(ع) عبدالله بن زيد بن عمرو، أبو قِلابة الجَرْمي البصري:

ن: مدلّس، كان له صحف يُحدّث منها ويدلّس.

يب: قال العجلي: كان يحمل علىٰ عليّ عليه السلام.

أنظر: ميزان الاعتدال ٤ / ١٠٣ رقم ٤٣٣٩، تهذيب التهذيب ٤ / ٣٠٧ رقم ٣٤٢١، وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب ١ / ٢٨٩ رقم ٣٤٢١: «قال العجلي: فيه نَصْبٌ يسير»!

أقـول :

فهل لهذا قال (خ) : «رجل صالح» ؟! وقال ابن سيرين : «ذاك أخي حقّاً» ؟! كما في يب[١].

١٧٠ ـ (خ د س) عبدالله بن سالم الأشعري الحمصي[٢] :

قال (د) : كان يقول : أعان عليٌّ علىٰ قتل أبي بكر وعمر ؛ وجعل (د) يذمّه.

قال في ن : يعني (في النَصْب)[٣].

أقـول :

إنْ صدق في قوله ، فكيف يوالون الشيخين بعد : شهادة الله تعالىٰ لعليٍّ عليه‌السلام بالطهارة[٤] . .

---

(١) والقول الأوّل ليس للبخاري ، وإنّما هو لابن سيرين أيضاً ، إذ المراد في المصدر من قوله : «محمّد» هو : «محمّد بن سيرين» وليس «محمّد بن إسماعيل البخاري» بقرينة نسق الكلام في المصدر.

انظر ترجمة أبي قِلابة في : تهذيب التهذيب ٤ / ٣٠٨ ، تهذيب الكمال ١٠ / ١٥٧ ، التاريخ الكبير ٥ / ٩٢ رقم ٢٥٥.

(٢) ميزان الاعتدال ٤ / ١٠٤ رقم ٤٣٤٣ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٣١٠ رقم ٣٤٢٣.

(٣) في المصدر بدل ما بين القوسين : أنّه ناصبي.

(٤) بحكم آية التطهير : **﴿إنّما يُريدُ اللهُ لِيُذهِبَ عنكمُ الرِجسَ أهلَ البيتِ ويُطهّركم تطهيراً﴾** سورة الأحزاب ٣٣ : ٣٣.

فقد روىٰ اختصاص الآية الكريمة بالرسول الأكرم صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم وأهل بيته الطاهرين ، عليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم الصلاة والسلام ، كبار الأئمّة والحفّاظ ←

↩ والمحدّثين والمفسّرين والعلماء ، رووها عن عشرات من الصحابة ؛ فانظر مثلاً :
صحيح مسلم ٧ / ١٣٠ ، مسند أحمد ١ / ٣٣١ وج ٣ / ٢٥٩ و ٢٨٥ وج ٤ / ١٠٧ وج ٦ / ٢٩٢ و ٣٠٤ ، سنن الترمذي ٥ / ٣٢٧ ـ ٣٢٨ ح ٣٢٠٥ و ٣٢٠٦ وص ٦٢١ ح ٣٧٨٧ وص ٦٥٦ ـ ٦٥٧ ح ٣٨٧١ ، مسند الطيالسي : ٢٧٤ رقم ٢٠٥٩ ، مصنّف ابن أبي شيبة ٧ / ٥٠١ ح ٣٩ و ٤٠ وص ٥٢٧ ح ٤ ، أنساب الأشراف ٢ / ٨٥٥ ـ ٨٥٦ ، السُنّة ـ لابن أبي عاصم ـ : ٥٨٨ ـ ٥٨٩ ح ١٣٥١ ، تفسير ابن جزي الكلبي ٣ / ١٣٧ ـ ١٣٨ ، مسند البزّار ٣ / ٣٢٤ ح ١١٢٠ ، خصائص الإمام عليّ عليه‌السلام ـ للنسائي ـ : ٢٣ ـ ٢٤ ذح ٩ وص ٥٦ ح ٥١ ، مسند أبي يعلىٰ ٧ / ٥٩ ح ٣٩٧٨ ، تفسير الطبري ١٠ / ٢٩٦ ـ ٢٩٨ ح ٢٨٤٨٦ ـ ٢٨٥٠٢ ، الذرّيّة الطاهرة : ١٤٩ ـ ١٥٠ ح ١٩٢ ـ ١٩٤ ، العقد الفريد ٣ / ٣١٢ ، المعجم الكبير ٣ / ٥٢ ـ ٥٧ ح ٢٦٦٢ ـ ٢٦٧٤ وج ٩ / ٢٥ ـ ٢٦ ح ٨٢٩٥ وج ١٢ / ٧٧ ح ١٢٥٩٣ وج ٢٣ / ٢٤٩ ح ٥٠٣ وص ٢٨٦ ح ٦٢٧ وص ٣٣٣ ـ ٣٣٤ ح ٧٦٨ ـ ٧٧١ و ٧٧٣ وص ٣٣٦ ح ٧٧٩ و ٧٨٠ وص ٣٣٧ ح ٧٨٣ ، المعجم الأوسط ٣ / ٣٩ ح ٢٢٨١ وج ٧ / ٣٦٩ ح ٧٦١٤ ، المعجم الصغير ١ / ٦٥ ، أحكام القرآن ـ للجصّاص ـ ٣ / ٥٢٩ ، تاريخ أصبهان ١ / ١٤٣ رقم ٩٥ وج ٢ / ٢٢٣ ذيل رقم ١٥٢٠ ، المستدرك علىٰ الصحيحين ٢ / ٤٥١ ح ٣٥٥٨ و ٣٥٥٩ وج ٣ / ١٤٣ ح ٤٦٥٢ وصحّحها الحاكم ووافقه الذهبي في التلخيص ، التاريخ الكبير ٨ / ٢٥ رقم ٢٠٦ كتاب الكنىٰ ، تفسير الماوردي ٤ / ٤٠١ ، السنن الكبرىٰ ـ للبيهقي ـ ٢ / ١٤٩ وص ١٥٢ وج ٧ / ٦٣ ، تاريخ بغداد ٩ / ١٢٦ رقم ٤٧٤٣ وج ١٠ / ٢٧٨ رقم ٥٣٩٦ ، مناقب الإمام عليّ عليه‌السلام ـ للمغازلي ـ : ٢٥٤ ـ ٢٥٧ ح ٣٤٥ ـ ٣٥١ ، مصابيح السُنّة ٤ / ١٨٣ ح ٤٧٩٦ ، شرح السُنّة ٨ / ٨٧ ـ ٨٨ ح ٣٩١٠ و ٣٩١١ ، تفسير البغوي ٣ / ٤٥٦ ، أحكام القرآن ـ لابن العربي ـ ٣ / ٥٧١ ـ ٥٧٢ ، تاريخ دمشق ١٣ / ٢٠٢ ـ ٢٠٧ ح ٣١٧٩ ـ ٣١٨٨ وج ١٤ / ١٣٧ ـ ١٤٨ ح ٣٤٤١ ـ ٣٤٦٠ وج ٤٢ / ٩٨ ح ٨٨٤٠ وص ١٠٠ ح ٨٤٤٧ وص ١٠١ صدر ح ٨٤٥٤ وص ١١٢ ح ٨٤٧١ وص ١١٤ وص ١٣٦ ـ ١٣٧ ح ٨٥١٨ ـ ٨٥٢٠ وص ٢٦٠ ، الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ ٢ / ٤٨ ، مناقب الإمام عليّ عليه‌السلام ـ للخوارزمي ـ : ٦٠ ـ ٦١ ح ٢٨ ـ ٣٠ وص ١٢٦ ضمن ح ١٤٠ ، زاد المسير ٦ / ٢٠٦ ، شواهد التنزيل ـ للحسكاني ـ ٢ / ١٠ ـ ٩٢ ح ٦٣٧ ـ ٧٧٤ ، جامع ↩

وقول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم : « **عليٌّ مع الحقّ ، والحقّ مع عليّ ، يدور معه حيثما دار** »[1] ؟!

الأُصول ٩ / ١٥٥ ـ ١٥٧ ح ٦٧٠٢ ـ ٦٧٠٥ ، أُسد الغابة ٣ / ٦٠٧ ، تفسير القرطبي ١٤ / ١١٩ ، ذخائر العقبىٰ : ٥٥ ـ ٦٠ ، مختصر تاريخ دمشق ١٧ / ٣٢٩ و ٣٣٢ و ٣٤٢ و ٣٦٥ ، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان ٩ / ٦١ ح ٦٩٣٧ ، مشكاة المصابيح ٣ / ٣٦٨ ح ٦١٣٦ ، مرقاة المفاتيح ١٠ / ٥٠٨ ح ٦١٣٦ ، الخلفاء الراشدون ـ للذهبي ـ : ٣٥ ، سير أعلام النبلاء ٢ / ١٣٤ و ج ٣ / ٣١٤ ـ ٣١٥ و ٣٨٥ و ج ١٠ / ٣٤٦ ـ ٣٤٧ ، البداية والنهاية ٧ / ٢٧٠ و ج ٨ / ٢٩ ، تفسير ابن كثير ٣ / ٤٦٥ ـ ٤٦٨ ، جامع المسانيد والسنن ١٦ / ٢٧٦ ح ١٣٦٠٦ و ص ٣٢٠ ح ١٣٦٨٩ و ص ٣٥٨ ح ١٣٧٦١ و ص ٤١٩ ح ١٣٨٨٩ و ج ١٩ / ٩٣ ، تفسير البيضاوي ٢ / ٢٤٥ ، مجمع الزوائد ٩ / ١٦٧ ـ ١٦٩ ، موارد الظمآن : ٥٥٥ ح ٢٢٤٥ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٢٧٥ ترجمة الإمام الحسن المجتبىٰ عليه السلام ، الفصول المهمّة ـ لابن الصبّاغ المالكي ـ : ٢٥ ـ ٢٦ ، تفسير الثعالبي ٢ / ٥٧٣ ، الدرّ المنثور ٦ / ٦٠٣ ـ ٦٠٧ ، جامع الأحاديث الكبير ١٦ / ٣٠٣ ح ٨٠٦١ و ص ٣٠٨ ح ٨٠٨١ و ج ١٨ / ٢٢٠ ح ١٢١٠٣ ، كنز العمّال ١٣ / ١٦٣ ح ٣٦٤٩٦ ، فتح القدير ـ للشوكاني ـ ٤ / ٢٧٨ ـ ٢٨٠ ، ينابيع المودّة ١ / ٤١ و ص ٥٩ ذح ٩ و ص ١١١ ذح ٣٢ و ص ١٣٢ و ص ٣١٩ ـ ٣٢٣ ح ١ ـ ٨ و ص ٣٤٨ و ج ٢ / ٤١ ح ٣١ و ص ٥٩ ح ٤٥ و ص ١١٩ ح ٣٤٥ و ص ٢٢١ ح ٦٢٩ و ص ٢٢٣ ـ ٢٢٨ ح ٦٣٢ ـ ٦٤٣ و ص ٣٢٣ ح ٩٣٧ و ص ٤٢٣ ح ١٦٥ و ص ٤٢٩ ـ ٤٣٣ ح ١٧٦ ـ ١٩٢ و ج ٣ / ٣٦٤ ذح ١ و ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩ ، نور الأبصار : ١٢٣ .

(١) ورد الحديث بألفاظ مختلفة أو متقاربة والمعنىٰ واحد ، في العديد من المصادر ، انظر : سنن الترمذي ٥ / ٥٩٢ ذح ٣٧١٤ ، مسند أبي يعلىٰ ٢ / ٣١٨ ح ٧٨ المستدرك علىٰ الصحيحين ٣ / ١٣٤ ح ٤٦٢٩ ، مناقب الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام ـ لابن المغازلي ـ : ٢٢٠ ح ٢٩١ ، الإنصاف : ٦٦ ، فضائل الخلفاء ـ لأبي نُعيم : ١٧٦ضمن ح ٢٢٩ ، تاريخ بغداد ١٤ / ٣٢١ ، مناقب الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام ـ للخوارزمي ـ : ١٠٤ ح ١٠٧ ، تاريخ دمشق ٢٠ / ٣٦١ و ج ٤٢ / ٤٤٨ ـ ٤٤٩ ح ٩٠٢٢ ـ ٩٠٢٥ ، جامع الأُصول ٨ / ٥٧٢ ح ٦٣٨٢ ، شرح نهج البلاغة ٦ / ٣٧٦ ، الرياض النضرة ١ / ٤٨ ح ٧٨ ، مجمع الزوائد ٧ / ٢٣٥ ، التفسير الكبير ١ / ٢١٠ ،

وإنْ كذب في قوله ، فكيف يعتمدون علىٰ روايات هذا المنافق الكاذب بهذا الكذب ؟ !

١٧١ ـ (ت ق) عبد الله بن سعيد بن كَيْسان المَقْبُري[1] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

وقال (خ) : تركوه .

وقال الفلّاس وأحمد : متروك[2] .

وقال الدارقطني : متروك ، ذاهب[3] .

يب : قال ابن معين : لا يُكتب حديثه .

وقال (س) : ليس بثقة ، تركه يحيىٰ وعبد الرحمٰن .

وقال أبو أحمد الحاكم : ذاهب [الحديث] .

١٧٢ ـ (م ٤) عبد الله بن شَقيق العُقَيلي البصري[4] :

قال القطّان : كان سليمان التيمي سيّئ الرأي فيه .

↲ مختصر تاريخ دمشق ١٨ / ٤٥ و ٢٩٥ ، البداية والنهاية ٧ / ٢٨٨ ، جامع المسانيد والسنن ١٩ / ٤٥ و ٢٢٥ ، جامع الأحاديث الكبير ٤ / ١٢٥ ح ١٠٥٩٦ ، فرائد السمطين ١ / ١٧٧ ح ١٣٩ ، الصواعق المحرقة : ٦٤ و ١١٩ ، كنز العمّال ١١ / ٦٢١ ح ٣٣٠١٨ ، درّ السحابة في مناقب القرابة والصحابة : ٢٣٨ ح ١٢٦ ، ينابيع المودّة ١ / ٢٧٠ ح ٣ .

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ١٠٨ رقم ٤٣٥٨ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٣١٩ رقم ٣٤٤٣ .

(٢) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٣) في تهذيب التهذيب : متروك ، ذاهب الحديث .

(٤) ميزان الاعتدال ٤ / ١٢٠ رقم ٤٣٨٥ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٣٣٦ رقم ٣٤٧١ .

وقال ابن خِراش : كان ثقة ، وكان (عثمانيّاً)[١] يبغض عليّاً عليه السلام !

يب : قال ابن سعد : كان عثمانيّاً ، ثقة .

قال أحمد والعجلي[٢] : ثقة ، وكان يحمل علىٰ عليّ عليه السلام !

أقـول :

من العجب دعوىٰ وثاقة المنافق ، وقد قال تعالىٰ : ﴿ **إنْ جاءَكم فاسِقٌ ...** ﴾[٣] !

وأعجب منه ما في **يب** عن الجُريري : كان مجاب الدعوة ، كانت تمرّ به السحابة فيقول ، اللّهمّ لا تجوز كذا وكذا حتّىٰ تمطر ، فلا تجوز ذلك الموضع حتّىٰ تمطر[٤] .

إذ كيف يمكن أن يكون المنافق ـ الذي هو أتعس من الكافر ـ مجاب الدعوة ؟ ! ولا سيّما بهذه الإجابة السريعة التي لا تتخطّىٰ إرادة الداعي ، وهي لا تكون إلّا للأنبياء وأوصيائهم !

١٧٣ ـ (خ د ت ق) عبد الله بن صالح بن محمّد بن مسلم ، أبو صالح المصري ، كاتب الليث[٥] :

قال صالح جَزَرة : هو عندي يكذب في الحديث .

---

(١) ما بين القوسين ليس في ميزان الاعتدال .

(٢) كان في الأصل : «العقيلي» وهو تصحيف ؛ وما أثبتناه هو الصواب من المصدر ، أمّا العقيلي فقد ذكره في كتابه الضعفاء الكبير ٢ / ٢٦٥ رقم ٨٢١ ؛ فلاحظ .

(٣) سورة الحجرات ٤٩ : ٦ .

(٤) تهذيب التهذيب ٤ / ٣٣٧ .

(٥) ميزان الاعتدال ٤ / ١٢١ رقم ٤٣٨٨ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٣٣٨ رقم ٣٤٧٤ .

وقال أحمد بن صالح : متّهم ، ليس بشيء .

وقال (س) : ليس بثقة ؛ حدّث بحديث : «إنّ الله اختار أصحابي علىٰ العالمين سوىٰ النبيّين والمرسلين ، وآختار من أصحابي أربعة : أبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعليّاً عليه السلام » وهو موضوع .

وقال أحمد بن حنبل : روىٰ عن الليث عن [ابن] أبي ذئب[1] ، وما سمع الليث من [ابن] أبي ذئب[2] .

زاد في **يب** : عن أحمد : ليس بشيء ، وذمّه وكرهه .

وفي **يب** : قال الحاكم أبو أحمد : ذاهب الحديث .

ن : قال ابن المديني : لا أروي عنه شيئاً[3] .

وروىٰ عنه (خ) في «الصحيح» علىٰ الصحيح ، ولكنّه يدلّسه فيقول : «حدّثني عبدالله» ولا ينسبه [وهو هو] !

وفي **يب** ما يستلزم ذلك[4] .

وفيه أيضاً أنّ (خ) صرّح في (البيوع) من صحيحه بقوله : «حدّثني[5] عبدالله بن صالح ، [قال :] حدّثني الليث [بهذا]» في عدّة نُسخ ، عقيب ما ذكر حديث الرجل من بني إسرائيل الذي استسلف من آخر ألف دينار[6] .

(١ و ٢) كان في الأصل : «أبي ذؤيب» وهو تصحيف ؛ والصواب ما أثبتناه من المصدرَين وتهذيب الكمال ١٠ / ٢٢٠ .

(٣) وجاء مثله في ترجمته من تهذيب التهذيب ؛ فلاحظ .

(٤) تهذيب التهذيب ٤ / ٣٤٢ .

(٥) كذا في الأصل وتهذيب التهذيب ؛ وفي صحيح البخاري : «حدّثنا» .

(٦) تهذيب التهذيب ٤ / ٣٤٢ ، وآنظر : صحيح البخاري ٣ / ١١٨ باب التجارة في البحر .

١٧٤ ـ (ع) عبدالله بن طاووس بن كَيْسان اليَمَاني[١] :

يب : ذكره ابن حبّان في «الثقات» وقال : «كان من خير عباد الله فضلاً ونسكاً وديناً»[٢] .

وتكلّم فيه بعض الرافضة[٣] .

ثمّ قال : وكان علىٰ خاتم سليمان بن عبد الملك ، وكان كثير الحمل علىٰ أهل البيت !

أقول :

لا ريب أنّه لم يقل : «كان من خير عباد الله... ديناً» إلّا لأنّه علىٰ مثل دينه !

ولم يمدحه بهذا جهراً إلّا لعلمه بأنّ أصحابه علىٰ شاكلته ، ولذا احتجّوا به في صحاحهم !

وما أدري كيف يكون من خيار عباد الله فضلاً ونسكاً ، وهو منابذ للثَقَلَين ، ومتمسّك بالشجرة الملعونة في القرآن[٤] ، وركن من أركان الظلم

---

(١) تهذيب التهذيب ٤ / ٣٤٨ رقم ٣٤٨٤ .

(٢) الثقات ٧ / ٤ .

(٣) هذا كلام ابن حجر العسقلاني .

(٤) هم بنو أُميّة ؛ فقد ورد ذلك في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ والشَجَرةَ الملعونةَ في القُرآن ﴾ سورة الإسراء ١٧ : ٦٠ ، وفي كتب الحديث والتاريخ ، اُنظر :

تفسير ابن جزي الكلبي ٢ / ١٧٤ ، تفسير القرطبي ١٠ / ١٨٣ ـ ٤٨١ ، تفسير الفخر الرازي ٢٠ / ٢٣٩ ، زاد المسير ٥ / ٤٠ ـ ٤٢ ، البحر المحيط ٦ / ٥٤ ـ ٥٥ ، تفسير ابن كثير ٣ / ٤٨ ، تفسير البيضاوي ١ / ٥٧٥ ، الكشّاف ٢ / ٤٥٥ ، الدرّ المنثور

والجور ؟ !

١٧٥ ـ (خ) عبد الله بن عُبيدة بن نَشِيط ، أخو موسىٰ[١] :

قال أحمد : لا يُشتغل به .

وقال ابن معين : ليس بشيء .

١٧٦ ـ (س) عبد الله بن عِصْمَة الجُشَمي[٢] :

يب : قال ابن حزم : متروك .

وقال عبد الحقّ : ضعيف جدّاً .

وقال ابن القطّان : مجهول [الحال] .

١٧٧ ـ (م ٤) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطّاب[٣] :

كان يحيىٰ القطّان لا يُحدّث عنه .

---

٥ / ٣٠٩ ـ ٣١٠ ، فتح القدير ٣ / ٢٣٨ ـ ٢٤٠ ، فتح الباري ٨ / ٥٠٨ ح ٤٧١٦ ، عمدة القاري ١٩ / ٣٠ ، لباب النقول في أسباب النزول ـ بهامش تفسير الجلالين ـ : ٢٣٥ ، مجمع البيان ٦ / ٢٥٠ ، شرح نهج البلاغة ٩ / ٢٢٠ و ج ١٢ / ٨١ ، مسند أحمد ٢ / ٥٢٢ ، مجمع الزوائد ٥ / ٢٤٠ ـ ٢٤١ ، تاريخ الطبري ٥ / ٦٢١ حوادث سنة ٢٨٤ هـ ، الخلفاء الراشدون ـ للذهبي ـ : ٢٠٩ و ٢١٠ ، البداية والنهاية ٦ / ١٧٦ ـ ١٧٧ و ١٨٢ ، تاريخ الخلفاء ـ للسيوطي ـ : ١٦ .

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ١٤٣ رقم ٤٤٤٥ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٣٨٨ رقم ٣٥٤٨ .

(٢) تهذيب التهذيب ٤ / ٣٩٩ رقم ٣٥٦٦ وكان في الأصل : «الحبشي» وهو تصحيف ؛ والصواب ما أثبتناه من المصدر .

(٣) ميزان الاعتدال ٤ / ١٥١ رقم ٤٤٧٧ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٤٠٥ رقم ٣٥٧٩ .

وقال ابن حبّان : استحقّ الترك .

يب : قال أحمد وآبن شيبة : يزيد في الأسانيد .

وقال (خ) : ذاهب ، ولا أروي عنه شيئاً .

١٧٨ ـ (ت)[١] عبد الله بن عيسىٰ الخَزّاز ، أبو خَلَف البصري[٢] :

قال (س) : ليس بثقة .

يب : قال ابن القطّان : لا أعلم له موثّقاً .

١٧٩ ـ (م د ت ق) عبد الله بن لَهِيْعَة بن عُقْبة الحَضْرَمي المصري ، قاضيها[٣] :

كان يحيىٰ بن سعيد لا يراه شيئاً .

وقال ابن حبّان : يدلّس عن الضعفاء .

يب : قال ابن مهدي : لا أحمل عنه شيئاً[٤] .

وقال (س) : ليس بثقة .

وقال أبو أحمد الحاكم : ذاهب الحديث .

---

(١) كان في الأصل : (د ت) وهو تصحيف ؛ والصحيح ما أثبتناه في المتن ، ففي ميزان الاعتدال : (ت) ، وفي تهذيب التهذيب : (ز ت) ، وفي تهذيب الكمال ١٠ / ٤٠٧ رقم ٣٤٥٦ : (ر ت) ، و (ز) و (ر) رمزان لـ : «جزء في القراءة خلف الإمام» للبخاري ، قال المزّي في ذيل ترجمته : «روىٰ له البخاري في (القراءة خلف الإمام) ، والترمذي» ؛ فلاحظ .

(٢) ميزان الاعتدال ٤ / ١٥٩ رقم ٤٥٠١ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٤٣٠ رقم ٣٦١٤ .

(٣) ميزان الاعتدال ٤ / ١٦٦ رقم ٤٥٣٥ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٤٤٩ رقم ٣٦٥٥ .

(٤) وجاء مثله في ترجمته من ميزان الاعتدال .

ن : قال ابن سعيد : قال لي بِشْر بن السريّ : لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفاً[١].

١٨٠ ـ (خ ت ق) عبدالله بن المُثَنَّىٰ ، أبو المُثَنَّىٰ ، قاضي البصرة[٢] :

قال ابن معين مرّةً : ليس بشيء .

يب : قال (د) : لا أُخرّج حديثه .

ومثله في **ن** عن أبي داود[٣] .

١٨١ ـ (ق) عبدالله بن المُحَرَّر ، قاضي الجزيرة[٤] :

قال الدارقطني : متروك[٥] .

وقال ابن حبّان : [كان] يكذب .

وقال أحمد : ترك الناس حديثه .

وقال الجوزجاني : هالك .

يب : قال عمرو بن عليّ وأبو حاتم وآبن الجنيد و (س) : متروك [الحديث] .

---

(١) وقد ورد في ترجمته من تهذيب التهذيب أيضاً .

(٢) ميزان الاعتدال ٤ / ١٩٣ رقم ٤٥٩٥ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٤٦١ رقم ٣٦٦٤ .

(٣) كان في الأصل : «أبي الأسود» وهو تصحيف ؛ والصواب ما أثبتناه من المصدر وتهذيب الكمال ١٠ / ٤٧٩ ذيل رقم ٣٥٠٤ .

(٤) ميزان الاعتدال ٤ / ١٩٣ رقم ٤٥٩٦ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٤٦٢ رقم ٣٦٦٦ .

(٥) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

١٨٢ ـ (ق) عبد الله بن محمّد العَدَوي[١] :

قال وكيع : يضع الحديث .

يب : قال الدارقطني : متروك .

وقال ابن عبد البرّ : جماعة أهل العلم [بالحديث] يقولون : إنّ [هذا] الحديث ـ [يعني] الذي أخرجه له ابن ماجة ـ من وضعه ، وهو موسوم عندهم بالكذب .

١٨٣ ـ (ت ق) عبد الله بن مسلم بن هُرْمُز المكّي[٢] :

ن : قال ابن المديني : ضعيف ضعيف .

يب : قال أحمد والفلّاس : ليس بشيء .

وقال ابن حبّان : يجب تنكّب روايته .

١٨٤ ـ (٤) عبد الأعلىٰ بن عامر الثعلبي الكوفي[٣] :

يب : قال العُقيلي : تركه ابن مهدي والقطّان .

وقال أبو عليّ الكرابيسي : من أوهىٰ الناس .

---

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ١٧٦ رقم ٤٥٤٣ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٤٨١ رقم ٣٦٩٦ .
(٢) ميزان الاعتدال ٤ / ١٩٩ رقم ٤٦٠٧ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٤٨٩ رقم ٣٧١٣ .
(٣) تهذيب التهذيب ٥ / ٤ رقم ٣٨٣٥ .

١٨٥ ـ (ت ق) عبد الجبّار بن عمر الأَيْلِي الأُموي، مولاهم[١]:

قال (س): ليس بثقة.

ووهّاه أبو زُرْعة.

يب: قال يحيىٰ: ليس بشيء.

وقال (د): غير ثقة.

وقال الدارقطني: متروك.

١٨٦ ـ (م د) عبد الرحمٰن بن آدم البصري، المعروف بصاحب السقاية، مولىٰ أُمّ بُرْثُن[٢]:

يب: قال الدارقطني: نُسِب إلىٰ آدم أبي البشر، ولم يكن له أب يُعرف!

وقال المدائني: استعمله عبيدالله بن زياد، ثمّ عزله وأغرمه مائة ألف، ثمّ رحل إلىٰ يزيد بن معاوية، فكتب إلىٰ عبيدالله أن يخلف له ما أخذ منه...

و[كان] من شأنه... أنّ أُمّ بُرْثُن... أصابت غلاماً لقطة، فربّته حتّىٰ أدرك وسمّته عبد الرحمٰن، فكلّمتْ نساءَ عبيدالله ابن زياد فكلّمنه فيه [فولّاه]، فكان يقال له: [عبد الرحمٰن] ابن أُمّ بُرثُن.

---

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ٢٣٩ رقم ٤٧٤٨، تهذيب التهذيب ٥ / ١٢ رقم ٣٨٤٧.

(٢) تهذيب التهذيب ٥ / ٤٧ رقم ٣٩٠٢.

أقـول :

هكـذا فلتكـن الـرواة الثقـات ! طـيّبـة الأعـراق ! من عمّـال الظـلمـة الفسّـاق !

١٨٧ ـ (ت[١] ق) عبـد الرحمٰن بن أبي بكر بن أبي مُلَيْـكة[٢] :

قال (س) : متروك[٣] .

[**يب :**][٤] وقال ابن خِراش : ليس بشيء .

ن : قال (خ) : ذاهب الحديث .

١٨٨ ـ (٤) عبـد الرحمٰن بن أبي الزِناد ، أبو محمّـد المدني[٥] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

يب : قال الفلّاس : تركه عبـد الرحمٰن وخطَّ علىٰ حديثه .

وقال ابن المديني : كان عند أصحابنا ضعيفاً .

---

(١) في تهذيب التهذيب : (د) وهو سهو ؛ والصواب ما أثبتـه الشيخ المصنّف ﷺ في المتن ؛ انظر : ميزان الاعـتدال والكـاشف ٢ / ١٥٣ رقـم ٣١٨٣ وتـقريب التـهذيب ١ / ٣٣١ رقم ٣٩٢٠ وتهذيب الكمال ١١ / ١٢٠ رقم ٣٧٥١ ، قال المزّي في ذيـل ترجمته : «روىٰ له الترمذي وابن ماجة» .

(٢) ميزان الاعتدال ٤ / ٢٦٣ رقم ٤٨٣٠ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٥٨ رقم ٣٩٢٠ .

(٣) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٤) أضفناه لاقتضـاء النسـق .

(٥) ميزان الاعتدال ٤ / ٣٠٠ رقم ٤٩١٣ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٨٤ رقم ٣٩٧٠ .

١٨٩ ـ (د ت ق) عبد الرحمٰن بن زياد بن أَنْعُم، القاضي الإفريقي[١]**:**

قال أحمد: ليس بشيء، (لا نروي عنه شيئاً)[٢].

وقال ابن مهدي: ما ينبغي أن يُروىٰ عنه حديث.

وقال ابن حبّان: يروي الموضوعات عن الثقات، ويدلّس عن محمّد بن سعيد المصلوب.

يب: قال ابن خِراش: متروك.

وقال الغلابي: يضعّفونه.

١٩٠ ـ (ت ق) عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلَم العَدَوي، مولاهم[٣]**:**

ضعّفه ابن المديني جدّاً.

وقال ابن معين: ليس بشيء[٤].

يب: قال (د): لا أُحدّث عنه.

وقال الشافعي: ذكر رجل لمالك حديثاً منقطعاً، فقال: اذهب إلىٰ عبد الرحمٰن بن زيد يُحدّثك عن أبيه عن نوح![٥].

---

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ٢٧٩ رقم ٤٨٧١، تهذيب التهذيب ٥ / ٨٦ رقم ٣٩٧١.

(٢) في تهذيب التهذيب بدل ما بين القوسين: لا أكتب حديثه.

(٣) ميزان الاعتدال ٤ / ٢٨٢ رقم ٤٨٧٣ وفيه: «العُمَري» بدل «العَدَوي»، تهذيب التهذيب ٥ / ٩٠ رقم ٣٩٧٤.

(٤) في تهذيب التهذيب: ليس حديثه بشيء.

(٥) وورد مثله في ترجمته من ميزان الاعتدال.

وقال ابن حبّان : استحقّ الترك .

وقال ابن سعد : ضعيف جدّاً .

وقال الحاكم وأبو نعيم : روىٰ عن أبيه أحاديث موضوعة .

وقال ابن الجوزي : أجمعوا علىٰ ضعفه .

١٩١ ـ (ق) عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطّاب[1] :

قال أحمد : كان كذّاباً .

وقال (س) : متروك[2] .

يب : قال ابن معين : ليس بشيء .

وقال أبو حاتم : يكذب .

وقال أبو زُرْعة والدارقطني : متروك[3] .

وقال (س) و (د) : لا يُكتب حديثه .

١٩٢ ـ (د ق) عبد الرحمٰن بن عثمان ، أبو بَحْر البَكْراوي البصري[4] :

قال أحمد : طرح الناس حديثه .

---

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ٢٩٥ رقم ٤٩٠٥ ، تهذيب التهذيب ٥ / ١٢٤ رقم ٤٠٣٢ .

(٢) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٣) هذا قول الدارقطني ، أمّا قول أبي زُرْعة فهو : متروك الحديث .

(٤) ميزان الاعتدال ٤ /٣٠٣ رقم ٤٩٢٣ ، تهذيب التهذيب ٥ /١٣٦ رقم ٤٠٥٤ .

وقال ابن المديني : لا أُحدِّث عنه .

يب : قال (د) : تركوا حديثه .

١٩٣ ـ (ع) عبد الرحمٰن بن محمّد بن زياد المُحاربي ، أبو محمّد الكوفي[(١)] :

قال أحمد : يدلّس .

يب : قال العجلي : يدلّس ، أنكر أحمد حديثه عن معمر .

١٩٤ ـ (د)[(٢)] عبد الرحمٰن بن النعمان بن مَعْبَد[(٣)] :

يب : قال ابن المديني : مجهول .

وقال الدارقطني : متروك .

١٩٥ ـ (د ق) عبد الرحمٰن بن هانئ ، أبو نُعَيْم النَخَعي[(٤)] :

قال أحمد : ليس بشيء .

وقال ابن معين : كذّاب .

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/٣١٢ رقم ٤٩٥٧ ، تهذيب التهذيب ٥/١٧٠ رقم ٤١١٢ .

(٢) كان في الأصل : (م) ، وهو سهو ؛ وما أثبتناه في المتن هو الصواب من تهذيب التهذيب وتقريب التهذيب ١/٣٥٢ رقم ٤١٤٥ والكاشف ٢/١٨٣ رقم ٣٣٦٧ وتهذيب الكمال ١١/٤٠٣ رقم ٣٩٦٢ ، وقال المزّي في ترجمته : «روىٰ له أبو داود» .

(٣) تهذيب التهذيب ٥/١٨٩ رقم ٤١٤٥ .

(٤) ميزان الاعتدال ٤/٣٢٤ رقم ٤٩٩٩ ، تهذيب التهذيب ٥/١٩١ رقم ٤١٤٩ .

١٩٦ ـ (س ق) عبد الرحمٰن بن يزيد بن تَمِيم السُلَمي الدمشقي[١] :

قال (س) : متروك [الحديث] .

قال في **ن** : هذا عجيب ! إذ يروي له ويقول : متروك !

يب : قال أحمد : أُخبرت عن مروان عن الوليد أنّه قال : لا ترو عنه فإنّه كذّاب .

وقال (س) مرّةً : ليس بثقة .

وقال (د) والدارقطني : متروك[٢] .

١٩٧ ـ (خ) عبد الرحمٰن بن يونُس ، أبو مُسلِم المُسْتَمْلِي ، مولىٰ المنصور[٣] :

يب : قال (د) : كان يَجُوْزُ[٤] حَدَّ المستحلِّين في الشرب .

وقال ابن حبّان : [كان صاعِقَةُ[٥]] لا يحمد أمره .

---

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ٣٢٧ رقم ٥٠١١ ، تهذيب التهذيب ٥ / ١٩٧ رقم ٤١٦٠ .

(٢) هذا قول الدارقطني ؛ أمّا قول أبي داود فهو : متروك الحديث .

(٣) تهذيب التهذيب ٥ / ٢٠٣ رقم ٤١٦٩ .

(٤) مِن : جازَهُ يَجُوزُهُ ، إذا تعدّاه وعَبَرَ عليه ؛ أي : يتساهل ويتسامح في ، ويتغاضىٰ عن ، ويعطّل إقامة الحدّ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٣١٤ ، لسان العرب ٢ / ٤١٨ ، تاج العروس ٨ / ٣٥ ، مادّة « جَوَزَ » .

(٥) هو لقب الحافظ أبي يحيىٰ محمّد بن عبد الرحيم بن أبي زهير القُرَشي العَدَوي ←

١٩٨ ـ (ق) عبد الرحيم بن زيد[1] :

قال (خ) : تركوه .

وقال ابن معين : كذّاب .

[يب :][2] وقال (س) : متروك [الحديث] .

١٩٩ ـ (ت) عبد العزيز بن أَبَان الأُموي[3] :

قال (خ) : تركوه .

يب : قال (س) : متروك [الحديث] .

وقال ابن معين : كان والله كذّاباً .

وقال ابن حزم : متّفق علىٰ ضعفه .

وقال يعقوب بن شيبة : هو عند أصحابنا جميعاً متروك .

العُمَري ، الفارسي ، البغدادي ، البزّاز (١٨٥ ـ ٢٥٥ هـ) ، لُقّب «صاعقة» لأنّه كان جيّد الحفظ ، وقيل : لأنّه كان كلّما قدم بلدة للقاء شيخ إذا به قد مات بالقرب ؛ روىٰ عنه من أصحاب الصحاح : البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي .

انظر ترجمته في : الثقات ـ لابن حبّان ـ ٩ / ١٣٢ ، تاريخ بغداد ٢ / ٣٦٣ رقم ٨٧٣ ، طبقات الحنابلة ـ لابن أبي يعلىٰ ـ ١ / ٢٨٢ رقم ٤٢٨ ، تهذيب الكمال ١٧ / ٣ رقم ٦٠٠٦ ، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٩٥ رقم ١٠٧ ، تهذيب التهذيب ٧ / ٢٩٣ رقم ٦٣٣٧ .

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ٣٣٦ رقم ٥٠٣٥ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٢٠٧ رقم ٤١٧٦ .

(٢) أضفناه لاقتضاء النسق .

(٣) ميزان الاعتدال ٤ / ٣٥٧ رقم ٥٠٨٧ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٢٣٢ رقم ٤٢٠٧ .

٢٠٠ ـ (ع) عبد العزيز بن المختار الدَبّاغ البصري[1] :

يب : قال ابن معين : ليس بشيء .

ومثله في **ن** عن أحمد بن زهير .

٢٠١ ـ (م س ت ق) عبد الكريم بن أبي المُخارق ، أبو أُميّة ، المُعَلّم البصري[2] :

قال (س) والدارقطني : متروك .

وقال ابن عبد البرّ : مجمَع علىٰ ضعفه .

ن : قال يحيىٰ : ليس بشيء .

وقال أحمد : ضربت علىٰ حديثه .

يب : قال أيّوب : لا تحملوا عنه فإنّه ليس بثقة[3] .

وقال الفلّاس : سألت عبد الرحمٰن عن حديث من حديثه ، فقال : دعه !

فلمّا قام ظننت أنّه يُحدّثني به[4] ، فسألته ، فقال : أين التقوىٰ ؟ !

---

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ٣٧٢ رقم ٥١٣٢ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٢٥٦ رقم ٣٢٤٤ .

(٢) ميزان الاعتدال ٤ / ٣٨٧ رقم ٥١٧٧ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٢٧٨ رقم ٤٢٨١ .

(٣) وورد مثله في ميزان الاعتدال ، إلّا أنّه قال : «ليس بشيء» بدل «ليس بثقة» وكذا في تهذيب الكمال ١٢ / ١٢ .

(٤) كان في الأصل : «عنه» ؛ وما أثبتناه من تهذيب التهذيب وتهذيب الكمال ١٢ / ١٣ ذيل رقم ٤٠٨٨ .

وكان أبو العالية ـ إذا سافر عبد الكريم ـ يقول: اللّهمّ لا تردّه علينا!

٢٠٢ ـ (ع) عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج الأُموي، مولاهم[(١)]:

ن: يدلّس.

يب: قال يحيىٰ بن سعيد: إذا قال: «قال» فهو شبه الريح.

وقال أيضاً: حديثه عن عطاء لا شيء كلّه.

وقال ابن حبّان: يَدلّس.

وقال الدارقطني: تجنّب تدليسه، فهو قبيح [التدليس]، لا يدلّس إلّا في ما سمعه من مجروح.

٢٠٣ ـ (ع) عبد الملك بن عُمَيْر اللَخْمي، قاضي الكوفة[(٢)]:

ضعّفه أحمد جدّاً.

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ٤٠٤ رقم ٥٢٣٢، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٠٣ رقم ٤٣١٧.
وقد كان في الأصل هكذا: «(م ٤) عبد المجيد بن عبد العزيز بن جُرَيْج الأُموي، مولاهم» وهو سهو؛ فقد اختلط الرمز الخاصّ والاسم الأوّل لـ: «عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد الأزدي» برمز وآسم المترجَم له في المتن، وما أثبتناه هو الصحيح من المصدرَين وتهذيب الكمال ١٢/ ٥٥ رقم ٤١٢١.
وآنظر ترجمة ابن أبي روّاد في: ميزان الاعتدال ٤/ ٣٩٠ رقم ٥١٨٨، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٨٣ رقم ٤٢٨٦، تهذيب الكمال ١٢/ ١٨ رقم ٤٠٩٢.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ٤٠٥ رقم ٥٢٤٠، تهذيب التهذيب ٥/ ٣١٠ رقم ٤٣٢٤.

وقال ابن معين : مخلّط .

يب : قال ابن حبّان : كان مدلّساً .

٢٠٤ ـ (س) عبد الملك بن نافع الشَّيْباني[١] :

ن : مجهول .

قال يحيىٰ : يضعّفونه .

يب : قال أبو حاتم : لا يُكتب حديثه .

وقال ابن معين : لا شيء .

وقال : كان خمّاراً .

٢٠٥ ـ (ع) عبد الواحد بن زياد ، أبو بِشْر العَبْدي ، وقيل : أبو عبيدة[٢] :

قال (د) : عمد إلىٰ أحاديث كان يُرسِلُها الأعمش فوصلها .

ن : قال يحيىٰ : ليس بشيء .

وقال القطّان : ما رأيته يطلب حديثاً بالبصرة ولا بالكوفة [قطّ] وكنت أُذاكِرُه حديثَ الأعمش لا يعرف منه حرفاً[٣] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ٤١٤ رقم ٥٢٦٢ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٣٢٥ رقم ٤٣٤٧ .

(٢) ميزان الاعتدال ٤ / ٤٢٤ رقم ٥٢٩٢ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٣٣٤ رقم ٤٣٦٣ .

(٣) هذا القول ليس من مختصّات ميزان الاعتدال ؛ فقد ورد في تهذيب التهذيب أيضاً ، وفيه : « فلا نعرف » بدل « لا يعرف » ؛ فلاحظ .

٢٠٦ ـ (ق) عبد الوهّاب بن الضَحّاك[١] :

قال (س) : متروك .

ن : كذّبه أبو حاتم .

يب : قال (د) : يضع الحديث .

وقال صالح جَزَرَة : عامّة حديثه كذب .

٢٠٧ ـ (م ٤) عبد الوهّاب بن عطاء الخَفّاف ، أبو نَصْر[٢] :

ن : قال ابن الجوزي : في كتاب «الموضوعات»[٣] : «قال الرازي : كان يكذب .

وقال [العقيلي و][٤] (س) : متروك [الحديث][٥]»[٦] .

يب : قال (خ) : يدلّس عن ثور وأقوام [أحاديث] مناكير .

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ٤٣٢ رقم ٥٣٢١ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٣٤٨ رقم ٤٣٨٠ .
(٢) ميزان الاعتدال ٤ / ٤٣٥ رقم ٥٣٢٧ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٣٥١ رقم ٤٣٨٥ .
(٣) كذا في الأصل ، وهو سهو ؛ والصواب ما في المصدر هكذا : «ونقل ابن الجوزي في إحياء الموات من كتاب (التحقيق) شيئاً هو غالط فيه ...» ثمّ أورد قولَي الرازي والنسائي الآتيَين ؛ فلاحظ .
(٤) أثبتناه من «التحقيق في أحاديث الخلاف» .
(٥) أثبتناه من «التحقيق في أحاديث الخلاف» و «ميزان الاعتدال» .
(٦) التحقيق في أحاديث الخلاف ٢ / ٢٢٥ رقم ١٦٠٥ ـ مسائل إحياء الموات .
وانظر : الضعفاء الكبير ـ للعقيلي ـ ٣ / ٧٧ رقم ١٠٤٣ ، الضعفاء والمتروكين ـ للنسائي ـ : ١٦٣ رقم ٣٩٥ .

٢٠٨ ـ (ق) عبد الوهّاب بن مُجاهِد[1] :

يب : قال ابن معين وابن المديني : لا يُكتب حديثه ، وليس بشيء .

وقال الأزدي : لا تحلّ الرواية عنه .

وقال الحاكم : روىٰ أحاديث موضوعة .

وقال ابن الجوزي : أجمعوا علىٰ ضعفه[2] .

٢٠٩ ـ (٤) عبيد الله بن زَحْر[3] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

وقال ابن حبّان : يروي الموضوعات عن الأثبات .

وقال أبو مُسْهِر : صاحب كلّ معضلة .

٢١٠ ـ (د ت ق) عبيد الله بن عبد الله بن مَوْهَب ، أبو يحيىٰ التَيْمي[4] :

قال أحمد : لا يُعرف .

يب : قال الشافعي : لا نعرفه .

وقال ابن القطّان : مجهول الحال .

---

(١) تهذيب التهذيب ٥ / ٣٥٣ رقم ٤٣٨٦ .

(٢) كذا في الأصل ؛ وفي المصدر : أجمعوا علىٰ ترك حديثه .

(٣) ميزان الاعتدال ٥ / ٩ رقم ٥٣٦٤ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٣٧٤ رقم ٤٤٢٠ .

(٤) ميزان الاعتدال ٥ / ١٦ رقم ٥٣٨٠ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٣٨٧ رقم ٤٤٤٢ .

٢١١ ـ (ت ق) عبيد الله بن الوليد الوَصّافي ، أبو إسماعيل الكوفي[١] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

وقال (س) والفلّاس : متروك[٢] .

يب : قال (س) مرّةً : ليس بثقة ، ولا يُكتب حديثه .

وقال الساجي وابن عديّ : ضعيف جدّاً[٣] .

وقال الحاكم : روىٰ عن محارب أحاديث موضوعة .

وقال أبو نعيم : لا شيء .

٢١٢ ـ (ق) عُبيد بن القاسم[٤] :

قال (خ) : ليس بشيء .

وقال ابن معين : كذّاب .

وقال صالح جَزَرَة : كذّاب ، يضع الحديث .

وقال (د) : يضع الحديث .

وقال (س) : متروك [الحديث] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ٢٢ رقم ٥٤١٠ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٤١٥ رقم ٤٤٨٣ .

(٢) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٣) هذا قول ابن عديّ ، أمّا الساجي فقد قال : ضعيف الحديث جدّاً .

(٤) ميزان الاعتدال ٥ / ٢٨ رقم ٥٤٤١ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٤٣٢ رقم ٤٥٢١ .

٢١٣ ـ (د ت ق) عبيدة بن مُعَتّب الضَّبّي ، أبو عبد الكريم الكوفي[١] :

قال أحمد : تركوا حديثه .

وقال ابن معين : ليس بشيء .

يب : نهىٰ يحيىٰ عن كتابة حديثه .

وذكره ابن المبارك فيمن يُترك حديثه .

وقال الفلّاس : متروك [الحديث] .

٢١٤ ـ (خ د س ت) عَتّاب بن بَشِير الجَزَري ، مولىٰ بني أُميّة[٢] :

ن : قال ابن المديني : أصحابنا يضعّفونه .

وقال : ضربنا علىٰ حديثه .

يب : قال (د) : سمعت أحمد يقول : تركه ابن مهدي بآخره .

قال : ورأيت أحمد كفَّ عن حديثه .

٢١٥ ـ (م ق) عثمان بن حَيّان بن مَعْبَد ، أبو المَغْراء الدمشقي ، مولىٰ أُمّ الدَرْداء[٣] :

يب : قال مالك : بَعث ابن حيّان ـ وهو أمير المدينة ـ إلىٰ محمّد بن

---

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ٣٤ رقم ٥٤٦٥ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٤٤٧ رقم ٤٥٥٠ .

(٢) ميزان الاعتدال ٥ / ٣٦ رقم ٥٤٧١ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٤٥٢ رقم ٤٥٥٣ .

(٣) تهذيب التهذيب ٥ / ٤٧٧ رقم ٤٥٩٨ .

المنكدر وأصحابه فضربهم، لِما كان من كلامهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر![1].

وقال ابن شوذب: قال عمر بن عبد العزيز: الوليد بالشام، والحجّاج بالعراق، ومحمّد بن يوسف باليمن، وعثمان بن حيّان بالمدينة، وقرّة بن شريك بمصر؛ امتلأت والله الأرضُ جَوراً![2].

٢١٦ ـ (ع) عثمان بن عاصم بن حُصَيْن، أبو حُصَيْن الكوفي الأسَدي[3]:

يب: قال الأعمش: يسمع منّي ثمّ يذهب فيرويه.

وقال وكيع: كان يقول: أنا أقرأ من الأعمش.

فقال الأعمش لرجل يقرأ عليه: إهمز «الحوت»[4] فهمزه.

فلمّا كان من الغد قرأ أبو حصين في الفجر ﴿**نون**﴾ فهمز الحوت[5].

فقال له الأعمش لمّا فرغ: [أبا حصين!] كسرتَ ظهرَ الحوت؟!

فقذفه أبو حصين!

---

(١) تاريخ دمشق ٣٨/٣٤٣.

(٢) تاريخ دمشق ٣٨/٣٤٣، مختصر تاريخ دمشق ١٦/٨٥، وورد قريب منه في الكامل في التاريخ ٤/٢٨٣ حوادث سنة ٩٥ هـ.

(٣) تهذيب التهذيب ٥/٤٨٩ رقم ٤٦٢٠.

(٤) أي: إقرأه «الحؤت».

(٥) أي قرأ: «كَصاحِبِ الحُؤت» بدلاً من ﴿**كَصاحِبِ الحُوتِ**﴾ سورة القلم ٦٨: ٤٨؛ انظر: تهذيب الكمال ١٢/٤٢٣ وسير أعلام النبلاء ٥/٤١٤.

فحلف الأعمش ليحدّثنّه، فكلّمه فيه بنو أسد، فأبىٰ، فقال خمسون منهم: [واللهِ لنشهدنّ أنّ أُمّه كما قال!][1] فغضب الأعمش وحلف أن لا يساكنهم [وتحوّل عنهم].

وقال العجلي: كان صاحب سُنّة، عثمانياً، رجلاً صالحاً!

أقـول:

لعلّ المبرّر لمدحه ووصفه بأنّه صاحب سُنّة، وبالصلاح ـ مع قذفه للمسلم الموجب لحدّه، وعدم قبول روايته وشهادته ـ هو بغضه لإمام المتّقين، ونفسِ النبيّ الأمين، فانظر وآعجب!

وفي التقريب: سُنّيّ، وربّما دلّس[2].

٢١٧ ـ (ت) عثمان بن عبد الرحمٰن [بن عمر] بن سعد بن أبي وقّاص[3]:

قال (خ): تركوه.

وقال ابن معين: يكذب.

وقال (س): متروك.

---

(١) ما بين القوسين المعقوفتين ساقط من تهذيب التهذيب، وأضفناه من ترجمته في تهذيب الكمال ١٢ / ٤٢٣ وسير أعلام النبلاء ٥ / ٤١٤ ليستقيم السياق.

(٢) تقريب التهذيب ١ / ٣٩٣ رقم ٤٦٢٠.

(٣) ميزان الاعتدال ٥ / ٥٦ رقم ٥٥٣٧، تهذيب التهذيب ٥ / ٤٩٦ رقم ٤٦٢٩.

٢١٨ ـ (د س ق) عثمان بن عبد الرحمٰن بن مسلم الحَرّاني المؤدّب[١] :

قال ابن نمير : كذّاب .

يب : قال الأزدي : متروك .

وقال أحمد : لا أُجيزه .

٢١٩ ـ (د ت ق) عثمان بن عُمَير ، أبو اليقظان الأعمىٰ[٢] :

قال ابن معين : ليس بشيء[٣] .

يب : قال الدارقطني : متروك .

وقال ابن عبد البرّ : كلّهم ضعّفه .

٢٢٠ ـ (ت) عطاء بن عَجْلان البصري العطّار[٤] :

قال ابن معين : ليس بشيء ، كذّاب ، كان يوضع له الحديث فيحدّث به .

وقال الفلّاس : كذّاب .

---

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ٥٨ رقم ٥٥٣٨ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٤٩٧ رقم ٤٦٣٠ .
(٢) ميزان الاعتدال ٥ / ٦٤ رقم ٥٥٥٦ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٥٠٧ رقم ٤٦٤٣ .
(٣) في تهذيب التهذيب : ليس حديثه بشيء .
(٤) ميزان الاعتدال ٥ / ٩٥ رقم ٥٦٥٠ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٥٧٤ رقم ٤٧٣٠ .

وقال أبو حاتم والدارقطني : متروك[1] .

يب : قال الجوزجاني : كذّاب .

وقال (ت) : ضعيف ، ذاهب الحديث .

٢٢١ ـ (م ٤) عطاء بن أبي مسلم الخراساني[2] :

ذكره (خ) في «الضعفاء» ، ونقل عن سعيد بن المسيّب أنّه كذّبه ، فقال : كذب عَلَيَّ ، ما حدّثتُه [هكذا][3] .

ن : قال (خ) : لم أعرف رجلاً يروي عنه مالك يستحقّ الترك غيره .

أقـول :

في التقريب : يَهِمُ كثيراً ، ويرسل ، ويدلّس[4] .

٢٢٢ ـ (خ د س) عطاء ، أبو الحسن السُّوَائي[5] :

يب : ما وجدت له راوياً غير الشيباني ، ولم أقف فيه علىٰ تعديل ولا تجريح ، وروايته عندهم عن ابن عبّاس غير مجزوم بها [فيه] .

---

(١) هذا ما ورد عنهما في «ميزان الاعتدال» وعن الدارقطني في «تهذيب التهذيب» ، وجاء عن أبي حاتم في «تهذيب التهذيب» أنّه قال : متروك الحديث .

(٢) ميزان الاعتدال ٥ / ٩٢ رقم ٥٦٤٨ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٥٧٨ رقم ٤٧٣٧ .

(٣) التاريخ الكبير ٦ / ٤٧٤ رقم ٣٠٢٧ ، التاريخ الصغير ٢ / ٣٧ ، وما بين القوسين المعقوفتين أضفناه من تهذيب التهذيب .

(٤) تقريب التهذيب ١ / ٤٠٢ رقم ٤٧٣٧ .

(٥) تهذيب التهذيب ٥ / ٥٨٤ رقم ٤٧٤٥ .

وقرأت بخطّ الذهبي : لا يُعرف .

٢٢٣ ـ (د ت س) عطاء العامري الطائفي ، والد يَعْلىٰ(١) :

ن : لا يُعرف إلّا بابنه .

يب : قال ابن القطّان : مجهول [الحال] ، ما روىٰ عنه غير ابنه .

٢٢٤ ـ (ع) عِكْرِمة البَرْبَرِي ، مولىٰ ابن عبّاس(٢) :

كذّبه ابن المسيّب ، وآبن عمر ، ويحيىٰ بن سعيد .

وذُكر عند أيّوب أنّه لا يحسن الصلاة ، فقال أيّوب : أَوَكان يصلّي ؟ !

وعن مطرّف : كان مالك يكره أن يذكره .

وقال أحمد : يرىٰ رأي الصفرية .

وقال عطاء بن أبي رباح : كان إباضياً .

وقال مصعب الزبيري : يرىٰ رأي الخوارج .

وقال يحيىٰ بن بكير(٣) : الخوارج الّذين بالمغرب عنه أخذوا .

ن : قال محمّد بن سيرين : كذّاب .

---

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ٩٩ رقم ٥٦٦٨ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٥٨٥ رقم ٤٧٤٧ .

(٢) ميزان الاعتدال ٥ / ١١٦ رقم ٥٧٢٢ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٦٣٠ رقم ٤٨١٢ .

(٣) كان في طبعة طهران : «يحيىٰ بن أُبي بكير» والمثبت هو الصواب ؛ آنظر : المصدرين وتهذيب الكمال ١٣ / ١٧٢ .

وقال حمّاد بن زيد في آخر يوم مات فيه . : أُحدّثكم بحديث ما حدّثت به قطّ ، لأنّي أكره أن ألقىٰ الله ولم أُحدّث به ؛ سمعت أيّوب يُحدّث عن عكرمة ، قال : إنّما أنزل الله متشابه القرآن ليضلّ به !

يب : قال ابن أبي ذئب[١] : غير ثقة[٢] .

وقال الشافعي : قال مالك : لا أرىٰ لأحدٍ أن يقبل حديثه .

وقال ابن معين : كان ينتحل مذهب الصفرية .

وقال يزيد بن أبي زياد : دخلت علىٰ عليّ بن عبد الله بن عبّاس ـ وعكرمة مقيّد علىٰ باب الحُشّ[٣] ـ فقلت : ما لهذا ؟ ! قال : إنّه يكذب علىٰ أبي .

ومثله في **ن** عن عبد الله بن الحارث .

.. إلىٰ غير ذلك ممّا ذكروه في ترجمته[٤] .

---

(١) كان في الأصل : «ابن أبي ذؤيب» والصواب ما أثبتناه من المصدرين وتهذيب الكمال ١٣ / ١٧٤ .

(٢) وجاء مثله أيضاً في ترجمته من ميزان الاعتدال .

(٣) الحَشّ والحُشّ : النخل المجتمع ، والبستان ؛ ويطلق أيضاً علىٰ الكُنُف ومواضع قضاء الحاجة .

انظر : الصحاح ٣ / ١٠٠١ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٣٩٠ ، لسان العرب ٣ / ١٨٩ ـ ١٩٠ ، القاموس المحيط ٢ / ٢٧٩ ، تاج العروس ٩ / ٩٠ ـ ٩١ ، مادّة « حَشَشَ » .

(٤) ونورد هنا ممّا ذُكر في ترجمته أيضاً من المصدرين ، وفق منهج الشيخ المظفّر ﷺ ما يلي :

قال ابن أبي عمران : قال عكرمة في وقت الموسم : وددت أنّ بيدي حربة ☜

أقـول :

فمن العجب أنّ البخاري يروي في صحيحه عن هذا الكذّاب المنافق الداعية إلىٰ المذهب السوء ، ولا يروي عن حجّة الله وآبن حججه جعفر بن محمّـد الصادق ، ولا عن أبنائه الطاهرين !!

وكذا باقي أرباب صحاحهم لم يرووا عـن أكـثر آل مـحمّـد وثـقله الأصغر ، ويروون عن هذا الرجس وأشباهه !!

٢٢٥ ـ (ق) العلاء بن زيد[1] :

قال أبو حاتم والدارقطني : متروك[2] .

وقال ابن المديني : يضع الحديث .

↩ فأعترض بها من شهد الموسم يميناً وشمالاً .

وقال ابن المديني : كان يرىٰ رأي نَجْدَة الحروري .

لمّا مات عكرمة بالمدينة ترك الناس جنازته ، ولم يشهدها أحد ، حتّىٰ اكتروا مَنْ يحملها .

ن : قال ابن المديني : وقف عكرمة علىٰ باب المسجد ، فقال : ما فيه إلّا كافر .

وكان يلعب بالنَرْد .

وكان يستمع الغناء .

يب : قال ابن لهيعة : كان يحدّث برأي نَجْدَة .

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ١٢٣ رقم ٥٧٣٦ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٢٩٧ رقم ٥٤٢٩ .

ويُعرف أيضاً بـ : «ابن زَيْـدَل» ؛ انظـر : تقريب التهذيب ١ / ٤٥٨ رقم ٥٤٢٩ ، تهذيب الكمال ١٤ / ٤٨٦ رقم ٥١٥٤ .

(٢) هذا قول الدارقطني كما في «تهذيب التهذيب» فقط ، أمّـا قـول أبـي حـاتم فـيه وكذلك قولهما في «ميزان الاعتدال» فهو : متـروك الحـديث .

٢٢٦ ـ (ت) العلاء بن مَسْلَمة الرَوّاس[(١)] :

قال الأزدي : لا تحلّ الرواية عنه .

وقال ابن طاهر : يضع الحديث .

وقال ابن حبّان : يروي الموضوعات عن الثقات .

٢٢٧ ـ (ق) عليّ بن ظَبْيان ، قاضي بغداد[(٢)] :

قال ابن معين : كذّاب خبيث .

وقال (د) : ليس بشيء .

وقال أبو حاتم و (س) وأبو الفتح : متروك[(٣)] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ١٣٠ رقم ٥٧٤٩ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٣٠٦ رقم ٥٤٤٨ .
وكان اللقب قد ضُبط في الأصل هكذا : «الرَوّاسي» ـ بالياء في آخره ـ كما هو في تهذيب التهذيب والكاشف ٢ / ٣٤٨ رقم ٤٣٩٢ ، وهو تصحيف ؛ والمثبت في المتن ـ بالسين المهملة في آخره ـ من : ميزان الاعتدال ، المجروحين ـ لابن حبّان ـ ٢ / ١٨٥ ، طبقات المحدّثين بأصبهان ٣ / ٤٧٠ ح ٦٢٧ ، تاريخ بغداد ١٢ / ٢٤١ رقم ٦٦٩١ ، الأنساب ـ للسمعاني ـ ٣ / ٩٦ ، العلل المتناهية ١ / ٨٩ ، تهذيب الكمال ١٤ / ٥٠٤ رقم ٥١٧١ ، تقريب التهذيب ١ / ٤٥٩ رقم ٥٤٤٨ ، تنزيه الشريعة المرفوعة ١ / ٢٦٠ ح ٣١ ؛ فلاحظ .

(٢) ميزان الاعتدال ٥ / ١٦٣ رقم ٥٨٧٧ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٧٠٣ رقم ٤٩٠١ .

(٣) هذا قول أبي حاتم وأبي الفتح في «تهذيب التهذيب» ولم يرد قولهما في «ميزان الاعتدال» ؛ فلاحظ .
أمّا قول أبي حاتم في «ميزان الاعتدال» وقول النسائي في «تهذيب التهذيب» فهو : متروك الحديث .

٢٢٨ ـ (د ت ق) عليّ بن عاصِم بن صُهَيْب الواسطي[١] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

وقال يزيد بن هارون : ما زلنا نعرفه بالكذب .

ن : قال (س) : متروك [الحديث] .

يب : قال ابن معين مرّةً : كذّاب ، ليس بشيء .

وقال ابن المديني : قال خالد : كذّاب فاحذروه .

وقال الدارقطني وابن المديني وأحمد : يغلط ويثبت على غلطه .

وقال ابن أبي خيثمة : قيل[٢] لابن معين : إنّ أحمد يقول : إنّه ليس بكذّاب ! قال : لا والله ما كان عنده قطّ ثقة ، ولا حَدّث عنه بشيء ، فكيف صار اليوم عنده ثقة ؟ !

٢٢٩ ـ (خ د س ت) عليّ بن عبد الله بن جعفر ، أبو الحسن ، ابن المَدِيني البصري[٣] :

قال المروزي : سمعت أحمد كذّبه .

---

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ١٦٥ رقم ٥٨٧٩ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٧٠٥ رقم ٤٩٠٣ .

(٢) كان في الأصل : «قلت» وهو سهو ، والصواب ما أثبتناه من المصدر وتهذيب الكمال ١٣ / ٣٢٥ .

(٣) ميزان الاعتدال ٥ / ١٦٧ رقم ٥٨٨٠ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٧١٠ رقم ٤٩٠٧ .

يب : قيل لإبراهيم الحربي : أكان ابـن المـديني يُـتّهم بـالكذب ؟ !
فقال : لا ، إنّما حـدّث بحـديث فزاد فيـه كلمـة لِـيُـرضي بهـا ابن أبي دؤاد .

أقـول :

كيف يجتمع نفي التهمة عنه والإقرار بزيادته في الحديث عمداً ؟ !
فتـأمّـل !

٢٣٠ ـ (ق) عليّ بن عُـرْوة[١] **:**

قال ابن معين : ليس بشيء .

وقال أبو حاتم : متروك الحديث .

وقال ابن حبّان : يضع الحديث .

وكذّبه صالح جَزَرَة .

٢٣١ ـ (ت) عليّ بن مُجاهِد الكابُلي[٢] **:**

قال يحيىٰ بن الضريس : كذّاب .

وقال ابن معين : يضع الحديث .

وزاد في **يب** : صنّف كتاب «المغازي» فوضع للكلّ إسناداً .

وفي **يب** : قال محمّـد بن مهران : كذّاب .

---

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ١٧٤ رقم ٥٨٩٧ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٧٢٣ رقم ٤٩٢٠ .

(٢) ميزان الاعتدال ٥ / ١٨٤ رقم ٥٩٢٥ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٧٣٦ رقم ٤٩٤٠ .

٢٣٢ ـ (خ) عليّ بن أبي هاشم عبيد الله [بن طِبْراخ البغدادي][1] :

يب : قال أبو حاتم : ترك الناس حديثه .

وقال الأزدي : ضعيف جدّاً[2] .

٢٣٣ ـ (ت ق) عليّ بن يزيد بن أبي هلال الأَلْهاني[3] :

قال الدارقطني : متروك .

وقال (س) : ليس بثقة .

يب : قال الحاكم أبو أحمد : ذاهب الحديث .

وقال (س) في موضع ، والأزدي والبرقي : متروك[4] .

وقال الساجي : اتّفق أهل العلم علىٰ ضعفه[5] .

٢٣٤ ـ (ت ق) عمّار بن سيف الضَبّي ، أبو عبد الرحمٰن[6] :

يب : قال (خ) : منكر الحديث ، ذاهب .

---

(١) تهذيب التهذيب ٥ / ٧٥١ رقم ٤٩٦٢ .

(٢) هذا القول ليس من مختصّات تهذيب التهذيب ، فقد ورد في ترجمته من ميزان الاعتدال ٥ / ١٦٣ رقم ٥٨٧٥ .

(٣) ميزان الاعتدال ٥ / ١٩٥ رقم ٥٩٧٢ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٧٥٣ رقم ٤٩٦٧ .

(٤) هذا قول الأخيرين ، أمّا قول النسائي فهو : متروك الحديث .

(٥) كان في الأصل : « تضعيفه » ، وما أثبتناه من المصدر .

(٦) تهذيب التهذيب ٦ / ٦ رقم ٤٩٧٧ .

وقال أبو نعيم : لا شيء .

وقال الدارقطني : متروك .

٢٣٥ ـ (م ت ق) عمّار بن محمّد الثوري ، أبو اليقظان ، ابن أُخت سفيان الثوري[١] :

قال ابن حبّان : استحقّ الترك .

[ن :][٢] وقال (خ) : مجهول .

٢٣٦ ـ (ت ق) عُمَارة بن جُوَيْن ، أبو هارون العَبْدي البصري[٣] :

قال أحمد : ليس بشيء .

وقال (س) : متروك [الحديث] .

وقال الجوزجاني : كذّاب مفترٍ .

وقال شعبة : لَأَنْ أُقدّم فتُضرب عنقي أحبُّ إليّ من أنْ أُحدّث عنه .

وقال ابن معين : لا يصدق في حديثه .

وقال الدارقطني : يتلوّن خارجيّ وشيعيّ ، يُعتبر بما يرويه عنه الثوري .

---

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ٢٠٣ رقم ٦٠٠٨ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٩ رقم ٤٩٨٣ .

(٢) أضفناه لاقتضاء النسق .

(٣) ميزان الاعتدال ٥ / ٢٠٩ رقم ٦٠٢٤ ، تهذيب التهذيب ٦ / ١٦ رقم ٤٩٩١ .

يب : قال حمّاد بن زيد : كذّاب[١] ، بالعشيّ شيء وبالغداة شيء .

وقال أبو أحمد الحاكم : متروك .

وقال ابن عليّة : يكذب .

وقال عثمان بن أبي شيبة : كان كذّاباً .

وقال ابن البرقي : أهل البصرة يضعّفونه .

وقال ابن عبد البرّ : أجمعوا علىٰ أنّه ضعيف الحديث ؛ وقد تحامل بعضهم فنسبه إلىٰ الكذب ، وكان فيه تشيّع ، وأهل البصرة يفرطون في مَن يتشيّع بين أظهرهم ؛ لأنّهم عثمانيّون .

قال في **يب** : كيف لا ينسبونه إلىٰ الكذب وقد روىٰ ابن عديّ في «الكامل»[٢] بسنده عن بهز بن أسد ، قال : أتيتُه فقلت : أَخرِج إليّ ما سمعتَ من أبي سعيد .

فأخرج لي كتاباً ، فإذا فيه : حدّثنا أبو سعيد أنّ عثمان أُدخل في حفرته وإنّه لكافر بالله !

[قال : قلت : تقرّ بهذا ؟ !

قال : هو كما ترىٰ !

قال : فدفعت الكتاب في يده وقمت] .

فهذا كذب ظاهر علىٰ أبي سعيد .

---

(١) وورد مؤدّاه أيضاً في ترجمته من ميزان الاعتدال .

(٢) أنظر : الكامل ٥ / ٧٨ .

أقـول :

كيف يمتنع علىٰ أبي سعيد أن يقوله وقد قُتل عـثمان بـينهم ورأوه حلال الدم ؟ ![1] .

---

(١) ورد عن عائشة أنّها قالت في عثمان : اقـتُلوا نعثلاً فقد كفر ـ وفي رواية : فجر ـ !

وقالت فيه : اقـتُلوا نعثلاً ، قتلَ الله نعثلاً !

وقالت فيه أيضاً : أما والله لوددتُ أنّـه [أي : عـثمان] مـقطّع فـي غـرارة مـن غرائري ، وأنّي أُطيق حمله ، فأطرحه في البحر !

وقالت عنه لمّا بلغها قتله : أبعده الله ! قَـتَله ذنـبُه .

وقالت أيضاً : أبعده الله ! ذلك بما قدّمت يداه ، وما الله بظلّام للعبـيد .

وكان عثمان يخطب ذات يوم فقام رجل فنال منه ، فزجره ابن سلام [يـهوديّ أسلم !] ، فقال له رجل : لا يمنعنّك مكان ابـن سـلام أن تسبّ نـعثلاً ، فـإنّه مـن شـيعته !

ونادت عائشة يوماً : يا معشر المسلمين ! هذا جلباب رسول الله لم يُـبْلَ ، وقد أبلىٰ عثمان سُـنّـتَه !

وخاطبها عُبيـد بن أُمّ كلاب بعد قتله وإرادتها الخروج للطلب بـدمه : فـوالله إنّ أوّل مَن أمالَ حرفَه لأنتِ .. هذا والله التخليط يا أُمّ المؤمنين ! ثمّ أنشأ يقول ضمن قصيدة :

فمِنـكِ البَـداءُ ومِـنـكِ الغِـيَـرْ ... ومِنكِ الرِيـاحُ ومِنـكِ المَـطَـرْ

وأنـتِ أَمَـرتِ بـقـتـلِ الإمـام ... وقُـلـتِ لـنـا : إنّـه قـد كَـفَـرْ

فَـهَـبْـنـا أطـعـنـاكِ في قَـتـلِه ... وقـاتِـلُـهُ عِـنـدنـا مَـن أَمَـرْ

أنظر : الإمامة والسياسة ١ / ٧٢ ، تاريخ اليعقوبي ٢ / ٧٢ و ٧٣ ، تاريخ الطبري ٣ / ١٢ حـوادث سـنة ٣٦ هـ ، الفـتوح ـ لابـن أعـثم ـ ١ / ٤٣٤ ، تـاريخ دمشـق ٣٩ / ٣٢٧ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٥ / ٨٠ ، الكامل في التاريخ ٣ / ١٠٠ حوادث سنة ٣٦ هـ ، شرح نهج البلاغة ٦ / ٢١٦ ، مختصر تاريخ دمشق ١٦ / ١٩٩ .

ونَـعْـثَـل : الشيخ الأحمق ، والذَكر من الضباع ، ورجل طويل اللحية ، ويهوديّ كان بالمدينة شُبّه به عثمان .

ﻫ

٢٣٧ ـ (٤)[1] عُمَارة بن حَدِيد البَجَلي[2] :

قال أبو زُرْعة : لا يُعرف .

ن : مجهول كما قال الرازيّان .

يب : قال أبو حاتم وآبن السكن : مجهول .

٢٣٨ ـ (ت ق) عمر بن راشِد بن شَجَرة ، أبو حَفص اليَمَامي[3] :

ن : قال ابن معين : ليس بشيء .

يب : قال الدارقطني : متروك .

وقال ابن حزم : ساقط .

وقال ابن حبّان : يضع الحديث .

٢٣٩ ـ (د ق) عمر بن عبد الله بن يَعْلىٰ بن مُرّة[4] :

قال الدارقطني : متروك .

⇦ آنظر مادّة «نعثل» في : الصحاح ٥/ ١٨٣٢ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/ ٧٩ ـ ٨٠ ، لسان العرب ١٤/ ١٩٨ ، القاموس المحيط ٤/ ٦٠ ، تاج العروس ١٥/ ٧٤٥ .

(١) في تهذيب التهذيب : (س ٤) وهو سهو ؛ إذ إنّ (س) هو من ضمن الأربعة ؛ وما في المتن هو الصواب وفاقاً لِما في تقريب التهذيب ١/ ٤٢٣ رقم ٤٩٩٢ وتهذيب الكمال ١٤/ ٧ رقم ٤٧٦٣ .

(٢) ميزان الاعتدال ٥/ ٢١٠ رقم ٦٠٢٦ ، تهذيب التهذيب ٦/ ١٨ رقم ٤٩٩٢ .

(٣) ميزان الاعتدال ٥/ ٢٣٢ رقم ٦١٠٧ ، تهذيب التهذيب ٦/ ٥١ رقم ٥٠٤٩ .

(٤) ميزان الاعتدال ٥/ ٢٥٣ رقم ٦١٦٢ ، تهذيب التهذيب ٦/ ٧٦ رقم ٥٠٩١ .

يب : قال ابن معين : ليس بشيء .

وقال أبو حاتم : متروك [الحديث] .

وقال جرير بن عبد الحميد : كان يشرب الخمر .

٢٤٠ ـ (ع) عمر بن عليّ بن عطاء بن مُقَدَّم المُقَدَّمي البصري ، أبو جعفر[١] **:**

قال ابن سعد : يدلّس تدليساً شديداً ، يقول : « سمعت » و « حدّثنا » ثمّ يسكت ، فيقول : « هشام بن عروة والأعمش »[٢] .

يب : قال أحمد وآبن معين والساجي وعمر بن شيبة : يدلّس .

٢٤١ ـ (د س [ق][٣]) عمر بن مُعَتِّب ، ويقال : ابن أبي مُعَتِّب المدني[٤] **:**

ن : لا يُعرف .

يب : قال أحمد وأبو حاتم : لا أعرفه .

وذكره العقيلي وغيره في « الضعفاء »[٥] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ٢٥٨ رقم ٦١٧٨ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٩١ رقم ٥١١٣ .

(٢) آنظر : الطبقات الكبرىٰ ٧ / ٢١٣ .

(٣) إضافة من المصدرين وتهذيب الكمال ١٤ / ١٥٦ رقم ٤٨٩٣ ، قال المزّي بترجمته : « روىٰ له أبو داود والنسائي وآبن ماجة » .

(٤) ميزان الاعتدال ٥ / ٢٧٠ رقم ٦٢٢٤ ، تهذيب التهذيب ٦ / ١٠٤ رقم ٥١٣٢ .

(٥) آنظر : الضعفاء الكبير ـ للعقيلي ـ ٣ / ١٩٢ رقم ١١٨٨ ، التاريخ الكبير ـ للبخاري ـ ٦ / ١٩٢ رقم ٢١٤٣ ، الضعفاء والمتروكين ـ للنسائي ـ : ١٨٩ رقم ٤٨٨ .

٢٤٢ ـ (ت ق) عمر بن هارون البَلْخي، مولىٰ ثَقِيف[١] :

قال (س) وأبو عليّ الحافظ : متروك[٢] .

ن : قال يحيىٰ : كذّاب خبيث .

وقال صالح جَزَرَة : كذّاب .

وقال أحمد وآبن مهدي : متروك [الحديث] .

يب : قال أبو زكريّا : كذّاب خبيث .

وقال إبراهيم بن موسىٰ : تركوا حديثه .

وقال ابن معين : يكذب .

٢٤٣ ـ (٤) عَمرو بن بُجْدان[٣] :

يب : قال أحمد وآبن القطّان : لا يُعرف .

ن : وُثّق مع جهالته .

أقول :

هذا من الجمع بين المتضادّين ، كالتحسين له مع الجهل بحاله !

ففي **ن** بعد ذِكر حديث له قال : حسّنه (ت) ولم يُرْقِه إلىٰ الصحّة

---

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ٢٧٥ رقم ٦٢٤٣ ، تهذيب التهذيب ٦ / ١٠٨ رقم ٥١٤٠ .

(٢) هذا قول أبي عليّ النيسابوري الحافظ في ميزان الاعتدال ؛ أمّا قوله في تهذيب التهذيب وقول النسائي فيهما فهو : متروك الحديث .

(٣) ميزان الاعتدال ٥ / ٢٩٩ رقم ٦٣٣٨ ، تهذيب التهذيب ٦ / ١١٩ رقم ٥١٥٣ .

للجهل بحال عمرو[1].

٢٤٤ ـ (ق) عَمرو بن خالد الواسِطي[2]:

قال ابن معين وأحمد: كذّاب.

وقال وكيع: كان في جوارنا يضع الحديث.

ن: قال الدارقطني: كذّاب.

يب: قال إسحاق بن راهويه وأبو زُرْعة: يضع الحديث.

وقال (د): كذّاب.

وقال (س): متروك [الحديث].

٢٤٥ ـ (ت ق) عَمرو بن دِينار البصري، أبـو يـحيىٰ الأعـور، قَـهْـرَمـان آل الزبير بن شُعيب البصري[3]:

قال ابن معين مرّةً: ذاهب[4].

ومرّةً: ليس بشيء.

يب: قال (س): ليس بثقة.

وقال (د): ليس [حديثه] بشيء.

---

(١) ميزان الاعتدال ٦ / ٢٩٩، وانظر: سنن الترمذي ١ / ٢١٢ ـ ٢١٣ ذ ح ١٢٤.

(٢) ميزان الاعتدال ٥ / ٣١١ رقم ٦٣٦٥، تهذيب التهذيب ٦ / ١٣٨ رقم ٥١٨٥.

(٣) ميزان الاعتدال ٥ / ٣١٣ رقم ٦٣٧٢، تهذيب التهذيب ٦ / ١٤٢ رقم ٥١٨٩.

(٤) في تهذيب التهذيب: ذاهب الحديث.

وقال ابن حبّان : ينفرد بالموضوعات عن الأثبات .

٢٤٦ ـ (م ت س ق) عَمرو بن سعيد بن العاص الأُموي ، المعروف بـ : الأَشْدَق[١] :

يب : وَلِيَ المدينة لمعاوية ويزيد ، ثمّ طلب الخلافة ، وغلب على دمشق ، ثمّ قتله عبد الملك بعدما أعطاه الأمان !

ثمّ نقل عن الطبري أنّه كان والياً ليزيد على المدينة ، وكان يجهّز الجيوش إلى قتال ابن الزبير ، فحدّثه أبو شريح أنّ مكّة حرام ، فأجابه عمرو بأنّ الحرم لا يعيذ عاصياً ![٢] .

ثمّ قال : وكان عمرو أول من أسَرَّ البسملة في الصلاة مخالفة لابن الزبير ؛ لأنّه كان يجهر بها ![٣] .

روى ذلك الشافعي وغيره بإسناد صحيح .

---

(١) تهذيب التهذيب ٦ / ١٤٨ رقم ٥١٩٩ .

والشِدْق ـ بالكسر والفتح ـ : جانب الفم ؛ والأَشْدَق : العريضُ الشِدْق ، الواسِعُه ، المائلُه ، أيَّ ذلك كان .

آنظر : الصحاح ٤ / ١٥٠٠ ، لسان العرب ٧ / ٥٨ ، تاج العروس ١٣ / ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ، مادّة « شَدَقَ » .

(٢) ورد مؤدّاه في تاريخ الطبري ٣ / ٢٧٢ ـ ٢٧٤ حوادث سنة ٦٠ هـ ؛ وآنظر : صحيح البخاري ١ / ٦٢ ح ٤٥ وج ٥ / ٣٠٥ ح ٣٠٢ ، صحيح مسلم ٤ / ١١٠ ، مسند أحمد ٦ / ٣٨٥ ، السنن الكبرى ٧ / ٦٠ وج ٩ / ٢١٢ ، البداية والنهاية ٤ / ٢٤٤ حوادث سنة ٨ هـ ، وج ٨ / ١١٩ و ٢٤٨ حوادث سنتَي ٦٠ و ٧٠ هـ ، فتح الباري ١ / ٢٦٣ ح ١٠٤ وج ٤ / ٥١ ذح ١٨٣٢ وج ٨ / ٢٤ ح ٤٢٩٥ .

(٣) آنظر : السنن الكبرى ٢ / ٥٠ ، سير أعلام النبلاء ٥ / ٣٤٣ ، تذكرة الحفّاظ ١ / ١١٠ ، الدرّ المنثور ١ / ٢١ .

أقـول :

لا يسع المقام ذِكر مخازي هـذا الفـاسق المـلقّب بـلطيم الشـيطان ، المخاطب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد قتل الحسـين عليه السلام وهو علىٰ المنبر بقوله : ثارٌ بثارات يا رسول الله ![1] .

فيا عجباً من القوم كيف يحتجّون بروايته ؟! وكيف يـثقون بـه فـي دينهم ؟! وهو لا دين له !!

ولكن لا عجب ، فإنّه ليس بأسوأ من ابن العاص ، ومروان ، وسمرة ، وأشباههم !

٢٤٧ ـ (د) عَمرو بن عبـد الله بن الأَسـوار الـيَـمَاني[2] :

سرق كتاباً من عكرمة فنسَخه .

وقال هشام بن يوسف القاضي : ليس بثقة .

وقال ابن معين : كان سـيّئ الأخذ في حال تحمّله من عكرمة ، كان يشرب فيقول عكرمة : اطلبوه ؛ فيجده[3] ، فيقوم وهو سكران ، فـيقول له عكرمة [من الرجـز] :

---

(١) ورد أنّه لمّا جاءه كتاب ابن زياد يبشّره بقتل الإمام الحسـين عليه السلام ! قرأ الكتاب علىٰ المنبر وأنشد شعراً ، وأومأ إلىٰ قبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قائلاً : يا محمّـد ! يوم بيوم بدر !
آنظر : شرح نهج البلاغة ٤ / ٧٢ .

(٢) ميزان الاعتدال ٥ / ٣٥٥ رقم ٦٤٨٨ ، تهذيب التهذيب ٦ / ١٧٠ رقم ٥٢٣١ .

(٣) كذا في الأصل وهامش تهذيب الكمال ١٤ / ٢٦٢ المنقول عن تهذيب التـهذيب ؛ وفي تهذيب التهذيب : «فيحـدّه» ؛ فـلاحـظ .

أُصبُبْ علىٰ صدرِكَ مِن بَردِها　　　إنّـي أرىٰ النـاسَ يَـموتونـا

يب : كان معمر إذا حدّث أهل البصرة سمّاه ، وإذا حدّث أهل اليمن لا يسـمّيه !

أقـول :

آنظـر وآعتبـر !

٢٤٨ ـ (خ د) عَمرو بن مَـرْزُوق ، أبو عثمان الباهِلي البصري[1] :

قـال ابن المـديني : اتركوا حديث العَـمْـرَيْن ؛ يـعـنيه وعـمـرَو بـن حـكام .

يب : قال العجلي وآبن عمّار : ليس بشيء .

وقال ابن المديني : ذهب حديثه .

وقال الأزدي : كان عليّ بن المديني صديقاً لأبي داود ، وكان أبو داود لا يُحدِّث حتّىٰ يأمره عليّ ، وكان ابن معين يطري عمرو بن مرزوق ويرفع ذِكره ، ولا يصنع ذلك بأبي داود لطاعته لعليّ .

وقال سليمان بن حرب : جاء عمرو بما ليس عندهم فحسدوه[2] .

أقـول :

تدبّر في هذه الأحوال ، وآعرف منازل هؤلاء الرجال !

---

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ٣٤٥ رقم ٦٤٥١ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٢٠٧ رقم ٥٢٨٩ .
(٢) وورد مثله في ميزان الاعتدال أيضاً .

ومن المضحك ما في **يب** : قال ابن عديّ : سمعت أحمد بن محمّد ابن مخلد يقول : لم يكن بالبصرة مجلس أكبر من مجلس عمرو بن مرزوق ، كان فيه عشرة آلاف رجل[١] .

ليت شعري أيّ مجلس يسع هذا المقدار ؟ !

وأيّ صوت يبلغهم إذا أراد مجلسَ الحديث ؟ ! إلّا أن يرقىٰ في المنام ، علىٰ أعواد الأوهام !

وأسخف من ذلك ما في **يب** و **ن** أنّه قيل له : أتزوّجت ألف امرأة ؟ ! قال : أو زيادة !

فإنّ المتعة عندهم حرام ، وقد منع الله تعالىٰ من الجمع بين أكثر من أربع ، فكيف يقع عادةً زواج أكثر من ألف امرأة علىٰ التعاقب ؟ ![٢] .

---

(١) وورد حاصله في ميزان الاعتدال أيضاً .

(٢) إطلاق كلام المصنّف ﷺ هو بالنظر إلىٰ ما استقرّ عليه مذهب القوم من حرمة متعة النساء خلافاً للكتاب والسُّنّة المتّفق عليها ، وليس ناظراً إلىٰ من يرىٰ حلّيّتها منهم ، من الصحابة والتابعين وأعلام الفقهاء .

ونذكر هنا ـ علىٰ سبيل المثال ـ مَن قال بحلّيّة المتعة منهم ، أو فَعلَها :

١ ـ حبر الأُمّة ابن عبّاس ﷺ ، فقد قال في متعتَي النساء والحجّ ردّاً علىٰ عروة : «أراهم سيهلكون ! أقول : قال النبيّ ﷺ ، ويقول : نهىٰ أبو بكر وعمر ! !» .

أنظر : مسند أحمد ١ / ٣٣٧ ، جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٢٣٩ ـ ٢٤٠ ، رفع الملام : ٢٨ .

٢ ـ الصحابي جابر بن عبد الله الأنصاري ﷺ ، قال : «كنّا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيّامَ علىٰ عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر حتّىٰ نهىٰ عنه عمر» !

وقال في المتعتَين أيضاً : «فعلناهما مع رسول الله ﷺ ثمّ نهانا عنهما عمر» !

أنظر : صحيح مسلم ٤ / ١٣١ ، مسند أحمد ٣ / ٣٠٤ .

ﷺ

٢٤٩ ـ (م د ت س) عَمرو بن مسلم الجَنَدي اليَمَاني ، صاحب طاووس[1] :

يب : قال ابن خِراش وابن حزم : ليس بشيء .

وقال ابن المديني : ذكره يحيىٰ بن سعيد فحرّك يده ، وقال : ما أرىٰ هشام بن حجير إلّا أمثل منه .

قلت له : أضربُ علىٰ حديث هشام ؟

قال : نعم .

وقال عبدالله بن أحمد : قلت لابن معين : عمرو بن مسلم أضعف أو هشام بن حجير ؟ فضعّف عَمْراً وقال : هشام أحبّ إليّ .

أقول :

سيأتي إن شاء الله في ترجمة هشام ، أنّ ابن معين ضعّفه

---

٣ ـ الحافظ ابن جريج الأُموي المكّي ، المتوفّىٰ سنة ١٥٠ هـ ، فقد تزوّج بستّين ـ وروي بتسعين ـ امرأة بزواج المتعة .

انظر : سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٣١ و ٣٣٣ .

وذكر ابن حزم في المحلّىٰ ٩ / ٥١٩ ـ ٥٢٠ أسماء جماعة من الصحابة والتابعين ممّن ثبت علىٰ تحليلها بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، منهم : عبدالله بن مسعود ، أبو سعيد الخدري ، أسماء بنت أبي بكر ، عمرو بن حريث ، طاووس ، عطاء ، سعيد بن جبير ، وسائر فقهاء مكّة .

وقد أغنىٰ الإمامية الموضوع بحثاً ودراسة ، وأثبتوا جوازها وعدم نسخها ، كتاباً وسُنّة ، وصنّفوا في ذلك كتباً ورسائل خاصة إضافة إلىٰ مباحث نكاح المتعة في كتب الفقه ؛ فراجع .

(١) تهذيب التهذيب ٦ / ٢١٢ رقم ٥٢٩٤ .

جـدّاً ![1].

٢٥٠ ـ (ت ق) عَمرو بن واقِد الدمشقي ، مولىٰ بني أُميّة[2] :

روىٰ الفَسَوي عن دحيم : لم يكن شيوخنا يحدّثون عنه ؛ قال : وكأنّه لم يشكّ أنّه يكذب .

وقال مروان الطاطري : كذّاب .

وقال الدارقطني : متروك[3] .

ن : هالك .

قال أبو مُسْهِر : ليس بشيء .

يب : قال أبو مُسْهِر : يكذب .

وقال (خ) وأبو حاتم ودحيم ويعقوب بن سفيان : ليس بشيء .

وقال (س) والبرقاني : متروك [الحديث] .

٢٥١ ـ (س ق) عِمْران بن حُـذَيفة[4] :

ن : لا يُعرف .

يب : أحد المجاهيل .

---

(١) يأتي في صفحة ٢٦١ رقم ٣٢٦ .

(٢) ميزان الاعتدال ٥ / ٣٤٩ رقم ٦٤٧١ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٢٢٣ رقم ٥٣١٥ .

(٣) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٤) ميزان الاعتدال ٥ / ٢٨٥ رقم ٦٢٨٢ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٢٣٤ رقم ٥٣٣٤ .

٢٥٢ ـ (خ د س) عِمْران بن حِطّان السَدُوسي ، لعنه الله وضاعف عذابه[١] :

يب : قال الدارقطني : متروك لسوء اعتقاده وخبث مذهبه .

وقال المبرّد في «الكامل» : كان رأس القَعَدِ[٢] من الصُّفْرِيّة[٣] ، وفقيههم وخطيبهم [وشاعرهم][٤] .

قال في **يب** : والقَعَد[ة] : الخوارج [كانوا] لا يرون الحرب ، بل ينكرون علىٰ أُمراء الجور حسب الطاقة ، [ويدعون إلىٰ رأيهم] ويزيّنون مع ذلك الخروج [ويحسّنونه] !

ولكن ذكر أبو الفرج الأصبهاني : أنّه صار قَعَدياً لمّا عجز عن

---

(١) تهذيب التهذيب ٦ / ٢٣٥ رقم ٥٣٣٨ .

(٢) القَعَدُ والقَعَدَةُ ـ جمعٌ : قاعِدٍ ؛ أو اسم للجمع ـ : هم الخوارج الّذين قعدوا عن نصرة الإمام عليّ عليه‌السلام ، فهم يرون التحكيم ولا يحاربون فقعدوا عن الغزو والقتال ، والذي يرىٰ رأيهم : قَعَدِي .

انظر : لسان العرب ١١ / ٢٣٧ ، تاج العروس ٥ / ١٩٥ ، مادّة «قَعَدَ» .

(٣) الصُّفْرِية أو الصِّفْرِية : قوم من الحرورية ، من الخوارج ، قيل : نُسبوا إلىٰ رئيسهم زياد بن الأصفر ، ولهذا يقال لهم «الزيادية» أيضاً ، أو نسبة إلىٰ عبد الله بن صَفّار ، أو إلىٰ صُفرة ألوانهم ، أو لخلوّهم من الدين ، ويتعيّن علىٰ هذا الاحتمال كسر الصاد .

انظر في تفصيل آرائهم ونسبتهم : مقالات الإسلاميّين : ١٠١ ، الفَرق بين الفِرق : ٧٠ ، الملل والنحل ١ / ١٣٤ ، الأنساب ـ للسمعاني ـ ٣ / ٥٤٨ (الصُّفْري) ، الصحاح ٢ / ٧١٥ ، القاموس المحيط ٢ / ٧٣ ، لسان العرب ٧ / ٣٦٢ ، تاج العروس ٧ / ٩٩ ، مادّة «صَفَرَ» .

(٤) انظر : الكامل في اللغة والأدب ٢ / ١٢٤ ، وليس فيه : «وفقيههم» .

الحرب[١].

أقـول :

أيّ عذر للبخاري في الاحتجاج بحديثه ؟! وهو من الدعاة إلىٰ النفاق ، ومذهب السوء ، وعندهم أنّ الداعية لغير مذهبهم غير معتبر الرواية ، وإنْ زعم (د) أنّ الخوارج أصحّ ذوي الأهواء حديثاً ![٢].

علىٰ أنّه قد ردّه في **يب** فقال : «ليس علىٰ إطلاقه ، فقد حكىٰ ابن أبي حاتم ، عن القاضي عبدالله بن عقبة المصري ـ وهو ابن لهيعة ـ عن بعض الخوارج ممّن تاب ، أنّهم كانوا إذا هووا أمراً صيّروه حديثاً»[٣].

وهذا هو المناسب لمروقهم عن الدين بنصّ النبيّ الأمين صلى الله عليه وآله وسلم .

وهل يُرجىٰ ممّن لا يحترم دماء المسلمين وأموالهم ، ولا يرعىٰ حرمة أخي النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ونفسِه ، أن يكون صادقاً في قوله ، ثقةً في نقله ؟!

وقد ذكر في **يب** أنّ بعضهم اعتذر للبخاري بأنّه أخرج عنه قبل أن يرىٰ ما رأىٰ ، فقال : فيه نظر ؛ لأنّه أخرج له من رواية يحيىٰ بن أبي كثير عنه ، ويحيىٰ إنّما سمع منه في حال هربه من الحجّاج ، وكان الحجّاج طلبه ليقتله من أجل المذهب ، وقصّته في هربه مشهورة[٤].

---

(١) انظر : الأغاني ١٨ / ١١٤ .
(٢) انظر : تهذيب التهذيب ٦ / ٢٣٦ ، وجاء مثله أيضاً في ميزان الاعتدال ٥ / ٢٨٥ رقم ٦٢٨٣ .
(٣) انظر : تهذيب التهذيب ٦ / ٢٣٦ .
(٤) انظر : تهذيب التهذيب ٦ / ٢٣٦ .

ثمّ قال في يب: ذكر أبو زكريّا الموصلي، عن محمّد بن بشير العبدي الموصلي، قال: لم يمت عمران بن حطّان حتّىٰ رجع عن رأي الخوارج؛ وهذا أحسن ما يعتذر به عن تخريج (خ) له[1].

وفيه: إنّ التوبة المتأخّرة ـ لو سُلّمت ـ لا تنفع في إخراجه عنه وهو علىٰ مذهبه الفاسد، وفي حال لا يصحّ الإخراج عنه بها، فلم يبق للبخاري عذر إلّا أنّه يعظّمه في نفسه، ويشكر قوله في مدح ابن ملجم لعنه الله ولعن عمران معه [من البسيط]:

يا ضربةً من تقيٍّ ما أراد بها ... إلّا لِيبلغَ من ذي العرش رضوانا
إنّي لأذكره يوماً فأحسبه ... أوفىٰ البريّة عند الله مِيزانا[2]

٢٥٣ ـ (د ت) عِمْران بن خالد، أبو خالد[3]:

قال ابن عديّ والعُقيلي: مجهول.

٢٥٤ ـ (ع) عُمَيْر بن هانئ العَنْسي، أبو الوليد الدمشقي الداراني[4]:

قال (د): كان قدرياً.

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب ٦/٢٣٦.

(٢) انظر: الكامل في اللغة والأدب ٢/١٢٦، الأغاني ١٨/١١٧، تاريخ دمشق ٤٣/٤٩٥.

(٣) ميزان الاعتدال ١/٣٨٢ رقم ٨٦٦ ضمن ترجمة إسماعيل بن حمّاد الكوفي، تهذيب التهذيب ٦/٢٣٨ رقم ٥٣٤٠.

(٤) ميزان الاعتدال ٥/٣٥٧ رقم ٦٤٩٨، تهذيب التهذيب ٦/٢٥٩ رقم ٥٣٧٦.

ن : قال العبّاس بن الوليد بن صبح[1] : قلت لمروان بن محمّد : لا أرىٰ سعيد بن عبد العزيز روىٰ عن عمير بن هانئ ؟ !

فقال : كان أبغض إلىٰ سعيد من النار .

قلت : ولِمَ ؟ !

قال : أَوَليس هو القائل علىٰ المنبر حين بويع ليزيد [بن الوليد] بن عبد الملك : سارعوا إلىٰ هذه البيعة ! إنّما هما هجرتان ، هجرة إلىٰ الله ورسوله ، وهجرة إلىٰ يزيد ؟ ! !

أقـول :

ليس علىٰ البخاري وغيره في مثل هذا خفاء ، ولكنّ القوم فيه ونحوه سواء !

وفي **ن** : قال [ابن] جابر : حدّثني عمير بن هانئ ، قال : ولّاني الحجّاج الكوفة ، فما بعث إليَّ في إنسان أحدُّه إلّا حددتُه ، ولا في إنسان أَقْتُلُه إلّا أرسلتُه ، فعزلني .

أقـول :

لا ريب أنّ الحدّ والقتل لمجرّد أمر الحجّاج سواءٌ في الحرمة ، كالولاية مِن قِبَله ، فلا عذر له .

وقد كذب عدوّ الله في دعوىٰ مخالفة الحجّاج ، فإنّه لو أطلق واحداً

---

(١) كان في الأصل : « صبيح » وهو تصحيف ؛ وما أثبتناه من المصدرَين وتهذيب الكمال ٩ / ٤٨٠ رقم ٣١٢٦ .

ممّن يريد الحجّاج قتلهم، لجعله عوضه.

كما كذب في إظهار النسك والعبادة، كيف؟! وهو داعية المنافق يزيد بن الوليد وعامل الحجّاج الظلوم.

٢٥٥ ـ (خ د) عَنْبَسة بن خالد بن يزيد الأَيْلي الأُموي، مولاهم[1]:

قال أبو حاتم: كان علىٰ خراج مصر، وكان يعلّق النساء بالثدي.

وقال الفَسَوي: قال يحيىٰ بن بكير: إنّما يُحدّث عنه مجنون (أو)[2] أحمق، لم يكن موضعاً للكتابة عنه.

وقال أحمد بن حنبل: ما لنا ولعنبسة؟! أيّ شيء خرج علينا منه؟! هل روىٰ عنه غير أحمد بن صالح؟!

يب: قال يحيىٰ بن بكير: إنّ عنبسة روىٰ عن يونس، عن ابن شهاب، قال: وفدت علىٰ مروان وأنا محتلم؛ قال يحيىٰ بن بكير: هذا باطل، إنّما وفد علىٰ عبد الملك.

٢٥٦ ـ (خ م د) عَنْبَسة بن سعيد بن العاص الأُموي، أخو عمرو الأَشْدق[3]:

يب: قال الدارقطني: كان جليس الحجّاج.

وقال الزبير: كان انقطاعه إلىٰ الحجّاج.

---

(١) ميزان الاعتدال ٥/٣٥٩ رقم ٦٥٠٥، تهذيب التهذيب ٦/٢٦٤ رقم ٥٣٨٥.

(٢) ليست في المصدرين.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/٢٦٦ رقم ٥٣٨٧.

أقـول :

والرجل يُـعرف بقرينه .

٢٥٧ ـ (ت ق) عَـنْبَسـة بن عبـد الرحمٰن بن عنبسة[(١)] بن سعيد ابن العاص الأُموي[(٢)] :

قال (خ) : تركوه .

وقال أبو حاتم : يضع الحديث .

ن : روىٰ (ت) عن (خ) : ذاهب الحديث .

يب : قال ابن معين : لا شيء .

وقال (س) : متروك .

وقال الأزدي : كذّاب .

٢٥٨ ـ (د ق) عيسىٰ بن عبـد الأعلىٰ[(٣)] :

ن : لا يكاد يُعرف ، وحديثه فَـرْد منكَر[(٤)] .

وقال ابن القطّان : لا أعلَمـه مذكـوراً في شـيء من كـتب الرجــال ،

---

(١) كان في تهذيب التهذيب : «عيينة» وهو سهو ؛ والمثبت في المتن هو الصواب ، انظر : ميزان الاعـتدال ، تـقريب التـهذيب ١ / ٤٥٥ رقـم ٥٣٩٥ ، تـهذيب الكـمال ١٤ / ٤٣٦ رقم ٥١٢١ .

(٢) ميزان الاعتدال ٥ / ٣٦٢ رقم ٦٥١٨ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٢٧٠ رقم ٥٣٩٥ .

(٣) ميزان الاعتدال ٥ / ٣٧٩ رقم ٦٥٨٢ .

(٤) قاله تعقيباً علىٰ حديثه الذي رواه أبو داود ؛ ونقل ابـن حـجر قـول الذهـبي هـذا وقول ابن القطّان الآتي في تهذيب التهذيب ٦ / ٣٣٧ رقم ٥٤٩٨ .

ولا في غير هذا الحديث .

٢٥٩ ـ (ق) عيسىٰ بن أبي عيسىٰ مَيْسَرة المَدَني الحَنّاط[١] :

قال (س) والفلّاس : متروك[٢] .

يب : قال الدارقطني و (د) : متروك [الحديث] .

وقال ابن معين : ليس بشيء ، ولا يُكتب حديثه .

٢٦٠ ـ (ت ق) عيسىٰ بن مَيْمُون القُرَشي ، مولىٰ القاسم بن محمّد[٣] :

ن : قال (خ) : ليس بشيء .

وقال (س) : ليس بثقة .

وقال الفلّاس : متروك .

وقال ابن حبّان : يروي أحاديث كلّها موضوعة .

وقال ابن مهدي : قلت له : ما هذه الأحاديث التي تروي عن القاسم عن عائشة ؟ ! قال : لا أعود .

* * *

---

(١) ميزان الاعتدال ٥/٣٨٦ رقم ٦٦٠٢ ، تهذيب التهذيب ٦/٣٤٤ رقم ٥٥١٠ .

(٢) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٣) ميزان الاعتدال ٥/٣٩٢ رقم ٦٦٢٣ .

حرف الفاء

٢٦١ ـ (ت ق) فائد بن عبد الرحمٰن ، أبو الوَرْقاء العَطّار الكوفي[١] **:**

يب : قال ابن معين : ليس بثقة ، وليس بشيء .

وقال أحمد : متروك [الحديث] .

وقال أبو زُرْعة وأبو حاتم : لا يُشتغل به .

وقال أبو حاتم : ذاهب الحديث ، لا يُكتب حديثه ، ولو أنّ رجلاً حلَف أنّ عامّة حديثه كذب لم يحنث .

وقال (د) : ليس بشيء .

وقال (س) مرّةً : ليس بثقة .

وأُخرىٰ : متروك [الحديث] .

وقال الحاكم : روىٰ أحاديث موضوعة .

ن : قال مسلم بن إبراهيم : دخلت عليه وجاريته تضرب بين يديه بالعود .

---

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ٤٠٩ رقم ٦٦٨٨ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٣٧٨ رقم ٥٥٦١ .

٢٦٢ ـ (ع) فُضَيْل بن سليمان النُمَيْري ، أبو سليمان البصري[١] :

يب : قال ابن معين : ليس بشيء ، ولا يُكتب حديثه .

وقال الآجري عن (د) : كان عبد الرحمٰن لا يُحدّث عنه ، قال : وسمعت (د) يقول : ذهب فضيل والسمتي إلىٰ موسىٰ بن عقبة فاستعارا منه كتاباً فلم يردّاه .

٢٦٣ ـ (ع) فُلَيْح بن سليمان ، أبو يحيىٰ المَدَني ، وفُلَيْح لَقَبٌ غلب عليه ، واسمه عبد الملك[٢] :

ن : قال ابن معين : ليس بثقة .

وقال مرّةً : يُتّقىٰ حديثه .

يب : قال (د) : ليس بشيء .

وقال الطبري : ولّاه المنصور علىٰ الصدقات ؛ لأنّه أشار عليه بحبس بني حسن لمّا طلب محمّد بن عبدالله بن الحسن[٣] .

* * *

---

(١) تهذيب التهذيب ٦ / ٤١٨ رقم ٥٦١٦ .

(٢) ميزان الاعتدال ٥ / ٤٤٢ رقم ٦٧٨٨ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٤٣١ رقم ٥٦٣١ .

(٣) انظر : تاريخ الطبري ٤ / ٤١٣ حوادث سنة ١٤٤ هـ .

حرف القاف

٢٦٤ ـ (ق) القاسم بن عبد الله العَدَوي العُمَري[١] :

قال (س) وأبو حاتم : متروك[٢] .

ن : قال ابن معين : كذّاب .

وقال أحمد : يكذب ، ويضع الحديث .

يب : قال أحمد : أُفّ أُفّ ، ليس بشيء .

وقال مرّةً : كذّاب ، يضع الحديث .

وقال العجلي والأزدي : متروك [الحديث] .

٢٦٥ ـ (د ت ق) قَبِيصة بن الهُلْب[٣] :

قال ابن المديني : مجهول ، لم يروِ عنه غير سماك بن حرب .

يب : قال (س) : مجهول .

---

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ٤٥١ رقم ٦٨١٨ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٤٤٩ رقم ٥٦٥٦ .

(٢) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٣) ميزان الاعتدال ٥ / ٤٦٦ رقم ٦٨٦٩ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٤٨١ رقم ٥٧٠٤ .

٢٦٦ ـ (ع) قَتادة بن دِعامة ، أبو الخطّاب السَدُوسي البصري[1] :

ن : مدلّس .

يب : قال ابن المديني ، قلت ليحيىٰ بن سعيد : إنّ عبد الرحمٰن يقول : أُترك كلّ من كان رأساً في بدعة يدعو إليها ؛ قال : كيف تصنع بقتادة ، وآبن أبي دؤاد[2] ، وعمر بن ذرّ ؟ !.. وذكر قوماً .

وقال ابن حبّان : كان مدلّساً علىٰ قدر فيه .

٢٦٧ ـ (د ت ق) قيس بن الربيع ، أبو محمّد الكوفي[3] :

قال يحيىٰ ، لا يُكتب حديثه .

وقال (س) : متروك[4] .

ن : قال ابن القطّان : ضعيف عندهم .

وقال محمّد بن عبيد الطنافسي : استعمله أبو جعفر علىٰ المدائن فعلّق النساء بثديهنّ ، وأرسل عليهنّ الزنابير[5] .

يب : قال محمّد [بن عبد الله] بن عمّار : كان عالماً بالحديث ، لكنّه لمّا ولّي المدائن علّق رجالاً ، فنفر الناس عنه .

---

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ٤٦٦ رقم ٦٨٧٠ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٤٨٢ رقم ٥٧٠٦ .

(٢) في المصدر : رَوّاد ، وكذا في تهذيب الكمال ١٥ / ٢٢٩ .

(٣) ميزان الاعتدال ٥ / ٤٧٧ رقم ٦٩١٧ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٥٢٧ رقم ٥٧٦٣ .

(٤) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٥) وجاء مثله أيضاً في ترجمته من تهذيب التهذيب ٦ / ٥٣٠ .

والزَنابَير ـ جمع : زُنْبُور ـ : الدَبْر ، وهي جماعة النَحْل ؛ آنظر : الصحاح ٢ / ٦٥٢ مادّة « دبر » ، لسان العرب ٦ / ٨٩ مادّة « زنبر » .

حرف الكاف

٢٦٨ ـ (ت ق) كَثِير بن زاذان النَخَعي الكوفي[١] :

قال أبو حاتم وأبو زُرْعة : مجهول .

وقال ابن معين : لا أعرفه .

٢٦٩ ـ (خ م د ت ق[٢]) كَثِير بن شِنْظِير ، أبو قُرّة البصري[٣] :

قال ابن معين مرّةً : ليس بشيء .

وقال الفلّاس ، كان يحيىٰ بن سعيد لا يُحدّث عنه .

يب : قال ابن حزم : ضعيف جدّاً .

٢٧٠ ـ (د ت ق) كَثِير بن عبد الله بن عمرو بن عَوْف المُزَني المَدَني[٤] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

---

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ٤٨٨ رقم ٦٩٤٢ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٥٥٠ رقم ٥٧٩٩ .

(٢) في ميزان الاعتدال : (س) بدلاً من (ق) وهو سهو ؛ قال المزّي في ترجمته من تهذيب الكمال ١٥ / ٣٦٢ : «روىٰ له الجماعة سوىٰ النسائي» .

(٣) ميزان الاعتدال ٥ / ٤٩٠ رقم ٦٩٤٧ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٥٥٥ رقم ٥٨٠٥ .

(٤) ميزان الاعتدال ٥ / ٤٩٢ رقم ٦٩٤٩ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٥٥٨ رقم ٥٨٠٨ .

وقال الدارقطني : متروك[١] .

وضرب أحمد علىٰ حديثه .

ن : قال (د) والشافعي : ركن من أركان الكذب .

يب : قال أحمد : ليس بشيء .

وقال (د) : أحد الكذّابين .

وقال الشافعي : أحد الكذّابين ؛ أو : أحد أركان الكذب .

وقال (س) مرّةً : متروك [الحديث] .

وقال ابن عبد البرّ : مُجمَع علىٰ ضعفه .

* * *

(١) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

حرف اللام

٢٧١ ـ (د ت ق) لِمَازة بن زَبّار الأزدي، أبو لَبيد البصري[١] :

ن : حضر وقعة الجمل، وكان ناصبياً، ينال من عليٍّ عليه السلام، ويمدح يزيد!

يب : قال ابن معين : كان شتّاماً.

[وقال جرير : كان] يشتم عليّاً عليه السلام!

وقال أبو لبيد : قلت له : لِمَ تسبّ عليّاً عليه السلام؟! قال : ألا أسبّ رجلاً قتل منّا خمسمائة وألفين والشمس ها هنا؟!

وقال ابن سعد : ثقة!

وقال حرب، عن أبيه : كان صالح الحديث، وأثنىٰ عليه ثناءً حسناً!

قال في **يب** : «كنت أستشكل توثيقهم الناصبي غالباً، وتوهينهم الشيعة مطلقاً، ولا سيّما أنّ عليّاً ورد في حقّه : **لا يحبّه إلّا مؤمن، ولا يبغضه إلّا منافق**[٢].

---

(١) ميزان الاعتدال ٥/٥٠٧ رقم ٦٩٩٥، تهذيب التهذيب ٦/٦٠٤ رقم ٥٨٧٧.

(٢) مرّ تخريجه في صفحة ١٥، فراجع.

ثمّ ظهر لي في الجواب عن ذلك أنّ البغض ها هنا مقيّد بسبب! وهو كونه نصر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ؛ لأنّ [من] الطبع البشري بُغْض مَن وقعت منه إساءة في حقّ المبغِض، والحبّ بعكسه، وذلك ما يرجع إلىٰ أُمور الدنيا غالباً.

والخبر في حبّ عليٍّ وبغضه ليس علىٰ العموم! فقد أحبّه من أفرط فيه، حتّىٰ ادّعىٰ أنّه نبيّ أو أنّه إلٰه... والذي [ورد] في حقّ عليٍّ [من ذلك،] ورد مثله في حقّ الأنصار.

وأجاب [عنه] العلماء، أنّ بغضهم لأجل النصرة كان ذلك علامة النفاق، وبالعكس، فكذا يكون في حقّ عليّ.

وأيضاً: فأكثر من يوصف بالنصب، يكون موصوفاً بصدق اللهجة، والتمسّك بأُمور الديانة، بخلاف من يوصف بالرفض، فإنّ غالبهم كاذب ولا يتورّع في الأخبار.

والأصل فيه أنّ الناصبة اعتقدوا أنّ عليّاً قتل عثمان أو أعان عليه، فكان بغضهم له ديانة بزعمهم، ثمّ انضاف إلىٰ ذلك أنّ منهم من قُتلت أقاربه في حروب عليّ»!

وفيه:

إنّ تقييد بغض عليٍّ عليه السلام بسبب نصر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم غلط، إذ يستلزم لغوية كلام رسول الله في إظهار فضل عليٍّ عليه السلام ؛ لأنّ كلّ من أبغض أحداً لنصرة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم منافق، من دون خصوصية لعليٍّ عليه السلام.

وكيف يحسن التقييد بالنصرة مع تمدّح أمير المؤمنين عليه السلام بقوله كما سبق عن صحيح مسلم: «**والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة، إنّه لعهد النبيّ**

الأُمّيّ ﷺ إليّ ، إنّه لا يُحبّني إلّا مؤمن ، ولا يبغضني إلّا منافق » ؟ ![١] .

فإنّه لو قصد النبيّ ﷺ ما زعمه ابن حجر ـ من التقييد بالنصرة ـ لَما كان معنىً لتمدّح الإمام بذلك .

وحاصل مقصود ابن حجر : أنّ نفس بغض عليّ عليه السلام والنصب له وسبّه ، ليس نقصاً وعيباً ، تبرئةً لأصحابه من العيب ! وإنْ ورد مستفيضاً أو متواتراً ، أنّ : من سبّ عليّاً وأبغضه فقد سبّ رسول الله وأبغضه[٢] .

وهذا الوجه مخصوص عنده بمن نصب العداوة لأمير المؤمنين وسبّه ! بخلاف من أبغض خلفاءهم وسبّهم ، فإنّه لا يكون معذوراً أصلاً ، بل يكون محلّاً لكلّ نقص ، وأهلاً لكلّ لعن !

---

(١) مرّ تخريجه في صفحة ١٥ ، فراجع .

(٢) تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ بهذا المعنىٰ ، فانظر مثلاً :

مسند أحمد ٦ / ٣٢٣ ، خصائص الإمام عليّ عليه السلام : ٧٦ ح ٨٦ ، مسند أبي يعلىٰ ١٢ / ٤٤٤ ح ٧٠١٣ ، المعجم الكبير ٢٣ / ٣٢٢ ـ ٣٢٣ ح ٧٣٧ ، المعجم الصغير ٢ / ٢١ ، المستدرك علىٰ الصحيحين ٣ / ١٣٠ و ١٣١ ح ٤٦١٥ و ٤٦١٦ و ص ١٥٣ ح ٤٦٨٦ ، تاريخ بغداد ٤ / ٤١ و ج ١٣ / ٣٢ ، مناقب الإمام عليّ عليه السلام ـ للمغازلي ـ : ٢٠٨ ح ٢٧١ ، مناقب الإمام عليّ عليه السلام ـ للخوارزمي ـ : ١٤٨ ح ١٧٥ ، تاريخ دمشق ٤٢ / ٢٦٦ ـ ٢٩٢ ح ٨٧٩٣ ـ ٨٨٢٣ و ص ٥٣٣ ح ٩٠٤٩ ، كفاية الطالب : ٨٢ ـ ٨٩ باب «كفر من سبّ عليّاً عليه السلام » ، ١ / أُسد الغابة ٤ / ٤٢٩ رقم ٤٩٧٠ ، الرياض النضرة ٣ / ١٢٢ و ١٢٣ ، ذخائر العقبىٰ : ١٢٣ ، مختصر تاريخ دمشق ١٧ / ٣٦٦ و ج ١٨ / ٨٣ ، الخلفاء الراشدون ـ للذهبي ـ : ٣٨٥ ، مشكاة المصابيح ٣ / ٣٥٩ ح ٦١٠١ ، البداية والنهاية ٧ / ٢٨٢ حوادث سنة ٤٠ هـ ، جامع المسانيد والسنن ١٩ / ٣١ ، مجمع الزوائد ٩ / ١٣٠ ـ ١٣٣ ، الجامع الصغير ٢ / ٥٢٩ ح ٨٧٣٦ ، الصواعق المحرقة : ١٩٠ ، كنز العمّال ١١ / ٦٢٢ ـ ٦٢٣ ح ٣٣٠٢٣ ـ ٣٣٠٣٥ ، درّ السحابة : ٢٢٤ ، ينابيع المودّة ٢ / ٢٧٤ ح ٧٨٢ و ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ح ٧٩٦ .

فهل هذا إلّا التعصّب والهوىٰ ؟ !

وليت شعري كيف لا يكون مبغض عليٍّ عليه السلام منافقاً ، مع اتّضاح تعظيم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لعليٍّ عليه السلام بوجوه التعظيم ، والثناء عليه بطرق الثناء ؟ !

فلا يكون بحسب الحقيقة بغض عليٍّ وسبّه إلّا استهزاءً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وطرحاً لفعله وقوله !

فهل يكون نفاق أعظم من هذا ؟ !

وأمّا خروج الغلاة ؛ فبالدليل ، كسائر العمومات في الكتاب والسُنّة المخصّصة بالأدلّة .

وأمّا قوله : «ورد في حقّ الأنصار مثله» .

فكاذبٌ ، افتعله النواصب ، لدفع فضل سيّد المسلمين ، وإمام المتّقين .

ولو سُلّم ، فمعناه ـ كما نقله عن علمائهم ـ أنّ بغضهم لأجل النصرة علامة النفاق ؛ لأنّ التعليق علىٰ الوصف مُشعِر بالحيثية[١] ، بخلاف ما ورد في أمير المؤمنين عليه السلام ، فإنّه لم يذكر فيه إلّا ما يدلّ علىٰ إرادة شخصه الكريم ، بلا اشتمال علىٰ ما يوهم إرادة النصرة .

فقد ظهر من هذا أنّه لا يجوز قبول رواية الناصب مطلقاً ؛ لأنّه منافق ، والمنافق أشدّ من الكافر الصريح ، وفي أسفل درك من النار ، كما ذكره الله سبحانه في كتابه العزيز[٢] .

ومجرّد إفادة خبره الظنّ ـ لو وُجد ناصبٌ ثقةٌ ـ لا يجعله حجّة ؛ لأنّ

---

(١) كذا في الأصل ، ولعلّها : بالعلّيّة .

(٢) قال سبحانه وتعالىٰ : ﴿إنّ المنافقينَ في الدَرْكِ الأسفلِ مِن النارِ﴾ سورة النساء ٤ : ١٤٥ .

الله سبحانه قد ذمّ في كتابه العزيز متّبِعَ الظنّ، فقال: ﴿**إنْ يَتَّبِعون إلّا الظَنّ...**﴾[1] وقال: ﴿**إنّ الظَنّ لا يُغني مِنَ الحَقّ شَيئاً...**﴾[2] ولا دليل خاصّاً يقتضي إخراج الظنّ الحاصل من خبر المنافق كالكافر.

وأمّا ما ذكره من أنّ أكثر من يوصف بالنصب مشهور بصدق اللهجة.

ففيه: إنّ الشهرة إنّما هي عند أشباهه؛ علىٰ أنّه منافٍ لِما ذكره سابقاً بترجمة عمران بن حطّان لعنه الله، من أنّ الخوارج إذا هووا أمراً صيّروه حديثاً[3].

وأمّا دعوىٰ تمسّكهم بأُمور الديانة؛ فمنافٍ لِما وصفهم به رسول الله ﷺ من المروق عن الدين[4].

ولو سُلّم، فليس تمسّكهم بدينهم إلّا كتمسّك اليهود بديانتهم، لا يُصيّر أخبارهم حجّة.

وأمّا ما زعمه من أنّ غالب من يوصف بالرفض كاذبٌ؛ فتحاملٌ نشأَ من العداوة الدينية والعصبية المذهبية، ولا نعرف بعد التحامل سبباً لهذه الدعوىٰ إلّا رواية الشيعة لفضائل أهل البيت، ومطاعن أعدائهم، وقد سبق أنّها دليل الثقة، إذ لا يَقدِم راويها إلّا علىٰ سيوف ظلمة الأُمراء، وأسنّة أقلام نصّاب العلماء، وسهام ألسِنة أهل الدنيا من الخطباء، وهذا دليل علىٰ أنّ راوي تلك الروايات أشدّ الناس إنصافاً وثقة[5].

---

(١) سورة الأنعام ٦: ١١٦، سورة يونس ١٠: ٦٦، سورة النجم ٥٣: ٢٣.

(٢) سورة النجم ٥٣: ٢٨.

(٣) انظر صفحة ٢١٢.

(٤) مرّ تخريج ذلك في ص ٧٤ هـ ٢؛ فراجع.

(٥) انظر صفحة ٧.

وأمّا قوله : «والأصل فيه أنّ الناصبة اعتقدوا . . .» إلىٰ آخره .

فـفيـه : أنّ دعوىٰ اعتقادهم مكابرة محضة من المدّعي والمدّعىٰ له ، علىٰ أنّ الشيعة أيضاً اعتقدوا ـ وكان اعتقادهم عن الأدلّة القويّة ـ : أنّ المشايخ الثلاثة اغتصبوا حقّ أمير المؤمنين ، وخالفوا نصّ النبيّ الأمين صلى الله عليه وآله وسلم ، فكان اعتقاد الشيعة فيهم ديانة .

فما بالهم لا تُعتبر روايتهم كالنواصب ؟ !

وهل الفرق إلّا أنّ الشيعة تمسّكوا بالثقلين ، والنواصب نبذوهما وراء ظهورهم ؛ والناس إلىٰ أشباههم أميل !

وأمّا قوله : «ثمّ انضاف إلىٰ ذلك . . .» إلىٰ آخره .

فمن الطرائف ! إذ لو كان هذا عذراً لَما قبح بغض المشركين لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ لأنّه قتل أقاربهم !

ولتمام الكلام محلّ آخر .

٢٧٢ ـ (م ٤) الليث بن أبي سُلَيْم بن زُنَيْم الكوفي[١] :

قال أحمد : ما رأيت يحيىٰ بن سعيد أسوأَ رأياً [في أحد] منه في ليث وهمّام ومحمّد بن إسحاق ، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم .

يب : قال أبو زُرْعة وأبو حاتم : لا يُشتغل به .

* * *

(١) ميزان الاعتدال ٥ / ٥٠٩ رقم ٧٠٠٣ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٦١١ رقم ٥٨٨١ .

حرف الميم

٢٧٣ ـ (د ت ق) مُبارَك بن فَضَالة ، أبو فَضَالة البصري[١] :

قال (د) : شديد التدليس .

يب : قال أحمد : يدلّس .

وقال أبو زُرْعة : يدلّس كثيراً[٢] .

وقال الفلّاس : كان عبد الرحمٰن ويحيىٰ بن سعيد لا يُحدّثان عنه .

٢٧٤ ـ (د ت ق) المُثَنّىٰ بن الصَبّاح اليَماني[٣] :

قال (س) : متروك[٤] .

يب : قال ابن عديّ : ضعّفه الأئمّة المتقدّمون .

وقال الساجي : ضعيف [الحديث] جدّاً .

وقال ابن الجنيد : متروك [الحديث] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٦ / ١٥ رقم ٧٠٥٤ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٣١ رقم ٦٧٢٧ .
(٢) وجاء مثله أيضاً في ترجمته من ميزان الاعتدال .
(٣) ميزان الاعتدال ٦ / ١٩ رقم ٧٠٦٧ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٣٩ رقم ٦٧٣٥ .
(٤) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

٢٧٥ ـ (م ٤) مُجالِد بن سعيد الهَـمْداني الكوفي[١] :

قال أحمد : ليس بشيء .

وقال (خ) : كان ابن مهدي لا يروي عنه .

وقال الفَلّاس : سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول : لو شئت أن يـجعلها مجالد كلَّها عن الشعبي عن مسروق عن عبـدالله ، فعل .

يب : قال الدارقطني : لا يُعتبر به .

٢٧٦ ـ (ع) مُجاهِد بن جَـبْر المُقرئ المكّي[٢] :

ن : قال أبو بكر بن عيّـاش للأعمـش : ما بال تفسـير مجاهد مخالف ـ أو شيء نحوه ـ ؟ !

قال : أخذه من أهل الكتاب !

وفي **يب** : ما بالهم[٣] يقولون تفسير مجاهد ؟ !

قال : كانوا يرون أنّه يسأل أهل الكتاب !

وفي **ن** : مِن أنكرِ ما جاء عن مجاهد في التفسير في قـوله تـعالىٰ : ﴿ **عسىٰ أنْ يَـبْـعَـثَـكَ رَبُّـكَ مَـقاماً مَحمـوداً** ﴾[٤] قال : يُـجْلسـه معه علىٰ

---

(١) ميزان الاعتدال ٦ / ٢٣ رقم ٧٠٧٦ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٤٥ رقم ٦٧٤٢ .

(٢) ميزان الاعتدال ٦ / ٢٥ رقم ٧٠٧٨ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٤٨ رقم ٦٧٤٥ .

(٣) في المصدر : ما لهم .

(٤) سورة الإسراء ١٧ : ٧٩ .

العـرش ![1].

أقـول :

لا ينبغي أن يسـتنكره ، وإنْ كان تجسيماً وكفراً ! فإنّهم رووا ما هـو أخزىٰ ، مثل أنّ الله سبحانه خلق آدم علىٰ صورته ، ومثل أنّه يدخل رجله سبحانه في النار فتقول : قَـطْ قَـطْ ... إلىٰ غير ذلك[2].

وفي **يب** : قال القطب الحلبي في شرح البـخاري : مـجاهد مـعلوم التدليس ، فعنعنته لا تفيد الوصل .

٢٧٧ ـ (م ٤) محمّـد بن إسحاق بن يَسار ، صاحب (السـيرة)[3] :

قال مالك : دجّال من الدجاجلة .

ن : قال يحيىٰ القطّان : أشهد أنّه كذّاب .

وقال هشام بن عروة : كذّاب .

يب : قال أحمد : يدلّس .

وسأله أيّوب بن إسحاق ، فقال : تقبله إذا انفرد [بحديث] ؟

قال : لا والله !

---

(١) أنظر : تفسير الطبري ٨/١٣٢ ، تفسير المـاوردي ٣/٢٦٥ ، تـفسير الفـخر الرازي ٢١/٣٣ ، تـفسير البـغوي ٣/١٠٩ ، الدرّ المـنثور ٥/٣٢٨ ، تـفسير القـرطبي ١٠/٢٠٢ ، تفسير البحر المحيط ٦/٧٢ ، زاد المسير ٥/٥٦ ، فتح القدير ٣/٢٥٢ .

(٢) مرّ تخريجها في صفحة ٤٩ و ٥٠ .

(٣) ميزان الاعتدال ٦/٥٦ رقم ٧٢٠٣ ، تهذيب التهذيب ٧/٣٥ رقم ٥٩٢٩ .

٢٧٨ ـ (ع) محمّـد بن بشّار بن عثمان، أبو بكر، بُـنْدار البصري الحـافظ[١]:

كذّبه الفلّاس.

قال في **يب**: يحلف[٢] أنّه يكذب [في ما يروي عن يحيىٰ].

وقال عبـدالله الدورقي: جرىٰ ذِكره عند ابن معين، فرأيته لا يعبأ به.

٢٧٩ ـ (د ق) محمّـد بن ثابت العَـبْـدي البصري[٣]:

قال ابن معين: ليس بشيء.

يب: قال أبو داود السجستاني: ليس بشيء.

٢٨٠ ـ (د ق) محمّـد بن جابر السُـحَـيْمي اليَـمَامي الأعمىٰ[٤]:

يب: قال أبو زُرْعة: ساقط الحديث عند أهل العلم.

وقال أحمد: لا يُحدّث عنه إلّا شـرٌّ منه[٥].

وقال ابن حبّان: كان أعمىٰ يُلحق فـي كـتبه مـا ليس مـن حـديثه، ويسرق ما ذُوكر به فيُحدّث به[٦].

---

(١) ميزان الاعتدال ٦ / ٧٩ رقم ٧٢٧٥، تهذيب التهذيب ٧ / ٦٣ رقم ٥٩٦٢.

(٢) أي: عمرو بن عليّ الفلّاس.

(٣) ميزان الاعتدال ٦ / ٨٤ رقم ٧٢٩٩، تهذيب التهذيب ٧ / ٧٦ رقم ٥٩٨٣.

(٤) تهذيب التهذيب ٧ / ٨٠ رقم ٥٩٩٠.

(٥ و ٦) وجاء مثله أيضاً في ترجمته من ميزان الاعتدال ٦ / ٨٧ رقم ٧٣٠٧.

٢٨١ ـ (م د) محمّد بن حاتِم بن مَيْمُون القَطِيْعي، المعروف بـ: السَمِين[١]:

قال ابن معين وابن المديني: كذّاب.

وقال الفلّاس: ليس بشيء.

٢٨٢ ـ (ت) محمّد بن الحسن بن أبي يزيد[٢]:

قال ابن معين: يكذب.

وقال (س): متروك.

وقال (د): كذّاب.

٢٨٣ ـ (د ت ق) محمّد بن حُمَيد بن حَيّان، الحافظ الرازي[٣]:

قال (س): ليس بثقة.

وقال فضلك: عندي منه خمسون ألف حديث لا أُحدّث عنه بحرف.

وقال صالح جَزَرَة: ما رأيت أحذق بالكذب منه ومن سليمان

(١) ميزان الاعتدال ٦/ ٩٤ رقم ٧٣٣٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٩٢ رقم ٦٠٠٦.
(٢) ميزان الاعتدال ٦/ ١٠٩ رقم ٧٣٨٨، تهذيب التهذيب ٧/ ١١٠ رقم ٦٠٣٥.
(٣) ميزان الاعتدال ٦/ ١٢٦ رقم ٧٤٥٩، تهذيب التهذيب ٧/ ١١٨ رقم ٦٠٤٩.

الشاذكوني .

وقال أيضاً : ما رأيت أجرأ علىٰ الله منه .

وقال ابن خِراش : كان والله يكذب .

وكذّبه أبو زُرْعة .

ن : قال الكوسج : أشهد أنّه كذّاب .

يب : قال (س) مرّةً : ليس بشيء .

وأُخرىٰ : كذّاب .

وقال أبو نُعيم ابن عديّ : سمعت أبا حاتم [في منزله] وعنده ابن خِراش وجماعة من مشايخ أهل الريّ وحفّاظهم ، فذكروا ابن حُميد ، فأجمعوا علىٰ أنّه ضعيف [في الحديث] جدّاً ، وأنّه يُحدّث بما لم يسمع ، وأنّه يأخذ أحاديث أهل البصرة والكوفة فيُحدّث بها عن الرازيّين .

٢٨٤ ـ (ع) محمّد بن خازِم ، أبو معاوية الضَرِير الكوفي[1] :

يب : قال أبو زُرْعة : يدعو إلىٰ الإرجاء .

وقال (د) : كان رئيس المرجئة بالكوفة .

وقال ابن سعد : يدلّس .

وقال يعقوب بن شيبة : ربّما يدلّس .

---

(١) تهذيب التهذيب ٧ / ١٢٧ رقم ٦٠٥٦ .

٢٨٥ ـ (ق) محمّـد بن خالد الواسِطي الطَحّان[١] :

قال ابن معين : كذّاب ، إنْ لقيتموه فاصفعُوه .

يب : قال أبو زُرْعة : رجل سوء .

وقال : قال : لم أسمع من أبي إلّا حديثاً واحداً ؛ ثمّ حَدّث عنه [حديثاً] كثيراً !

٢٨٦ ـ (ق) محمّـد بن دَاب المَدِيني[٢] :

قال أبو زُرْعة : كان يضع الحديث[٣] .

ن : كذّبه ابن حبّان وغيره .

٢٨٧ ـ (خ ٤) محمّـد بن زياد الأَلْهاني ، أبو سفيان الحِمْصي[٤] :

يب : قال الحاكم : اشتهر عنه النصب كحريز بن عثمان .

ن : وثّقه أحمد والناس ، وما علمت فيه مقالة سوىٰ قول الحاكم الشيعي : أخرج (خ) في الصحيح لمحمّد بن زياد ، وحريز بن عثمان ، وهما ممّن [قد] اشتهر عنهم النصب .

---

(١) ميزان الاعتدال ٦ / ١٣٠ رقم ٧٤٧٣ ، تهذيب التهذيب ٧ / ١٣٠ رقم ٦٠٦٢ .

(٢) ميزان الاعتدال ٦ / ١٣٨ رقم ٧٥٠٤ ، تهذيب التهذيب ٧ / ١٤١ رقم ٦٠٨٤ .

(٣) في المصدرين : «كان يكذب ، ضعيف الحديث» وما في المتن حاصل الجملة الأولىٰ .

(٤) ميزان الاعتدال ٦ / ١٥٣ رقم ٧٥٥٠ ، تهذيب التهذيب ٧ / ١٥٧ رقم ٦١١٠ .

أقـول :

حرّكت الذهبي حميّةُ المذهب ، فنسب الحاكم ـ بزعم الانتقام منه ـ إلىٰ التشيّع ، وما نقم عليه إلّا دين الله وحبّ آل المصطفىٰ المطهّرين من الرجس .

ثمّ أنكر نصب الألهاني فقال : «ما علمت هـذا مـن مـحمّـد ؛ بـلىٰ ، غالب الشاميّين فيهم توقّف عن أمير المؤمنين عليٍّ من يوم صفّين . . .» إلىٰ آخـر كلامـه .

فليت شعري مـا مـعنىٰ التـوقّف ؟! وشـعارهم سبّ إمـام المـتّقين ! ودينهم بغض السادة الأطهار عليهم السلام !

فما أدري ما يريد منهم الذهبي حتّىٰ يجعل ذلك توقّفاً ؟!

وهل يرتفع الإشكال عن (خ) بإنكار نصب الألهاني وهو يروي عن حريز الذي لا مجال لإنكار نصبه ؟!

٢٨٨ ـ (ت) محمّـد بن زياد الـيَـشْـكُري الطَحّان[1] :

قال أحمد : كذّاب [خبيث][2] أعور ، يضع الحديث .

وقال ابن معين والدارقطني : كذّاب .

وقال أبو زُرْعة : يكذب .

يب : قال (س) والفلّاس والجوزجاني : كذّاب .

---

(١) ميزان الاعتدال ٦ / ١٥٤ رقم ٧٥٥٣ ، تهذيب الهذيب ٧ / ١٥٨ رقم ٦١١١ .

(٢) أثبتناه من تهذيب التهذيب .

وذكره [ابن] البرقي في طبقة الكذّابين.

وقال ابن حبّان: يضع الحديث.

٢٨٩ ـ (ت ق) محمّـد بن سعيد، المصلوب، الشامي[1]:

قال (س): الكذّابون المعروفون بوضع الحديث أربعة...؛ وذكـره منهـم.

وقال أبو أحمد الحاكم: يضع الحديث.

وقال أحمد: يضع الحديث عمداً؛ وصلبه أبو جعفر علىٰ الزندقة.

يب: قال ابن نمير: كذّاب، يضع الحديث.

وقال أبو مُسْهِر: هو من كذّابي الأُرْدُن.

وقال أحمد بن صالح المصري: زنديق، ضُربت عنقه، وضع أربعة آلاف حديث عند هؤلاء الحمقىٰ.

وقال ابن حبّان: يضع الحديث، لا يحلّ ذِكره إلّا علىٰ وجه القدح فيـه.

وقال الجوزجاني: مكشوف الأمر، هالك.

وقال الحاكم: ساقط، لا خلاف بين أهل النقل فيه.

وقال خالد بن يزيد الأزرق: قال محمّـد بن سعيد: لم أُبالِ إذا كان

---

(١) ميزان الاعتدال ٦/ ١٦٤ رقم ٧٥٩٨، تهذيب التهذيب ٧/ ١٧٢ رقم ٦١٣٤.

الكلام حسناً أن أجعل له إسناداً .

.. إلىٰ كثير ممّا قيل فيه .

أقـول :

وهذا الكذّاب الشهير بينهم قد رویٰ عنه كبار رواتهم ودلّسوه .

قال في **ن** : رویٰ عنه ابن عجلان والثوري ومـروان الفـزاري وأبـو معاوية والمحاربي وآخرون ، وقد غيّروا اسمه علىٰ وجوه ستراً له وتدليساً لضعفـه !

.. إلىٰ أن قال : قال عبـد الله بن أحمد بن سوادة : قلبوا اسمه عـلىٰ مائة اسم وزيادة ، قد جمعتها في كتاب !

ونحـوه في **يب** ، وذكـر جماعـةً كـثيرة من أكابـر رواتهـم الراويـن عـنـه !

وقال في **ن** : وقد أخرجه (خ) في مواضع وظنّه جماعة !

أقـول :

يبعد خفاء الأمر علىٰ (خ) ، والأقرب أنّه دلّسه اتّباعاً لسلفه كما دلّس عبـد الله بن صالح .

ولو سُلّم ، فهو جهل كبير من (خ) ، وعيب عظيم في صحيحه !

فإذا كان مثل هذا الكذّاب الشهير قد دلّسه عظماؤهم ، وآشتملت علىٰ

رواياته صحاحُهم ، فكيف تُعتبر أخبارهم ، وتُلحَظ بعين الصحّة والثقة بها ؟ !

٢٩٠ ـ (خ م د ت ق) محمّد بن طَلْحة بن مُصَرِّف اليَامِي الكوفي[١] :

قال ابن معين : ثلاثة يتّقىٰ حديثهم : محمّد بن طلحة ، وفليح بن سليمان ، وأيّوب بن عتبة ؛ سمعت هذا من أبي كامل مظفّر بن مدرك .

وقال مظفّر : قال محمّد بن طلحة : أدركت أبي كالحلم ؛ وقد روىٰ عن أبيه أحاديث صالحة !

يب : قال عفّان : كان يروي عن أبيه ، وأبوه قديم الموت ، وكان الناس كأنّهم يكذّبونه ، ولكن من يجترئ أن يقول له : أنت تكذب ؛ كان من فضله وكان .

٢٩١ ـ (د س ق) محمّد بن عبد الله بن عُلاثة ، أبو اليسر الحَرّاني القاضي[٢] :

قال الأزدي : حديثه يدلّ علىٰ كذبه .

وقال الدارقطني : متروك .

---

(١) ميزان الاعتدال ٦ / ١٩٤ رقم ٧٧٢١ ، تهذيب التهذيب ٧ / ٢٢٣ رقم ٦٢٢٣ .

(٢) ميزان الاعتدال ٦ / ٢٠٢ رقم ٧٧٥٢ ، تهذيب التهذيب ٧ / ٢٥٤ رقم ٦٢٨٤ .

وقال ابن حبّان: يروي الموضوعات.

يب: قال الحاكم: يروي الموضوعات؛ ذاهب الحديث.

٢٩٢ ـ (د ق) محمّد بن عبد الرحمٰن بن البَيْلَماني[1]:

قال ابن حبّان: حدّث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمائتي حديث كلّها موضوعة.

يب: قال ابن معين: ليس بشيء.

وقال الحاكم: روىٰ عن أبيه [عن ابن عمر] المعضلات.

٢٩٣ ـ (ع) محمّد بن عبيد بن أبي أُميّة الطَنافِسي، أخو يَعْلىٰ[2]:

يب: قال أحمد: كان يظهر السُنّة، وكان يخطئ ولا يرجع عن خطئه[3].

وقال العجلي: كان عثمانياً.

وقال [ابن سعد]: كان... صاحب سُنّة!

أقول:

يستفاد من المقام وغيره أنّ صاحب السُنّة هو العثمانيّ، أي الناصب

(١) ميزان الاعتدال ٦/ ٢٢٤ رقم ٧٨٣٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٧٦ رقم ٦٣١٢.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠٨ رقم ٦٣٦٢.

(٣) وورد مؤدّىٰ الجملة الثانية في ترجمته من ميزان الاعتدال ٦/ ٢٥٠ ـ ٢٥١ رقم ٧٩٢٣.

العداوة لأمير المؤمنين عليه السلام .

فهل من السُّنّة بغض أخي النبيّ ونفسه ؟ !

وهل من شرع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الثناء علىٰ مبغضي عليٍّ ، حتّىٰ يمدحوا العثمانيّ بأنّه صاحب سُنّة ؟ !

هـذا ممّا تحير به العقول ! !

٢٩٤ ـ (ت ق)[1] محمّـد بن عَوْن الخراساني[2] :

قال (س) : متروك[3] .

وقال ابن معين : ليس بشيء[4] .

يب : قال (د) : ليس بشيء .

وقال الدولابي والأزدي : متروك [الحديث] .

٢٩٥ ـ (ت د ق) محمّـد بن فَضَاء الأزدي ، أبو بَحْر البصري[5] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

---

(١) كذا في الأصل ؛ ولعلّه سهو ، وفي المصدرين وتهذيب الكمال ١٧ / ١٢٨ رقم ٦١١٧ : (ق) ؛ وقال المزّي في ترجمته : «روىٰ له ابن ماجة حديثاً واحداً» .

(٢) ميزان الاعتدال ٦ / ٢٨٦ رقم ٨٠٣٧ ، تهذيب التهذيب ٧ / ٣٦١ رقم ٦٤٥٦ .

(٣) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٤) لم يرد قول ابن معين هذا في ميزان الاعتدال ، وإنّما ورد في تهذيب التهذيب فقط .

(٥) ميزان الاعتدال ٦ / ٢٩٥ رقم ٨٠٦٠ ، تهذيب التهذيب ٧ / ٣٧٦ رقم ٦٤٧٦ .

وقال (خ) : كان سليمان بن حرب يقول : كان يبيع الشراب .

يب : قال (س) : ليس بثقة .

٢٩٦ ـ (ت ق) محمّد بن الفَضْل بن عَطِيّة[١] :

قال أحمد : حديثه حديث أهل الكذب .

وقال ابن معين : لا يُكتب حديثه .

يب : قال الفلّاس ومسلم و (س) وآبن خِراش والدارقطني : متروك[٢] .

وقال صالح جَزَرَة : يضع الحديث .

وقال ابن معين والفلّاس[٣] و (س) وآبن خِراش وآبن أبي شيبة[٤] وإسحاق بن سليمان ويحيىٰ بن الضريس والجوزجاني : كان كذّاباً .

٢٩٧ ـ (ت) محمّد بن القاسم الأَسَدي[٥] :

كذّبه أحمد والدارقطني .

يب : قال (د) : غير ثقة ولا مأمون ، أحاديثه موضوعة .

وقال الأزدي : متروك .

---

(١) ميزان الاعتدال ٦/٢٩٦ رقم ٨٠٦٢ ، تهذيب التهذيب ٧/٣٧٧ رقم ٦٤٧٨ .

(٢) هذا قول الدارقطني ، أمّا الأربعة الآخرون فقد قالوا : متروك الحديث .

(٣) وكذا جاء عنهما في ميزان الاعتدال أيضاً .

(٤) وكذا جاء عنه في ميزان الاعتدال أيضاً .

(٥) ميزان الاعتدال ٦/٣٠١ رقم ٨٠٧٢ ، تهذيب التهذيب ٧/٣٨٢ رقم ٦٤٨٢ .

٢٩٨ ـ (د ت س) محمّـد بن كَـثِير الصنعاني المِصِّيصي[١] :

ضعّفه أحمد جدّاً .

وقال : حدّث بمناكير ليس لها أصل .

وقال يونس بن حبيب : قلت لابن المديني : إنّه حدّث عن الأوزاعي ، عن قتادة ، عن أنس ، قال : رأىٰ النبيّ ﷺ أبا بكر وعمر ، فقال : «هذان سيّدا كهول أهل الجنّة»[٢] الحديث . .

فقال عليّ : كنت أشتهي أن أرىٰ هذا الشيخ ، فالآن لا أُحبّ أن أراه !

يب : قال أحمد : لم يكن عندي ثقة ؛ قيل له : كيف سمعت من

---

(١) ميزان الاعتدال ٦ / ٣١١ رقم ٨١٠٦ ، تهذيب التهذيب ٧ / ٣٩١ رقم ٦٥٠٣ .

والمَصِّيْصي ـ بكسر الميم ، وقيل بفتحها ، وصادين مهملتين الأُولىٰ مشدّدة مكسورة ، بينهما الياء المنقوطة باثنتين من تحتها ـ : هي نسبة إلىٰ بلدة كبيرة علىٰ ساحل بحر الشام ، بين أنطاكية وبلاد الروم تقارب طرسوس .

أنظر : الأنساب ـ للسمعاني ـ ٥ / ٣١٥ ، معجم البلدان ٥ / ١٦٩ رقم ١١٣١٥ .

(٢) وهذا ثابت الوضع واضح البطلان ؛ وقد صنّف السيّد عليّ الحسيني الميلاني رسالة خاصّة في إثبات وضع هذا الحديث وبطلانه ، سنداً ودلالة ، نُشرت أوّلاً في مجلّة «تراثنا» العدد ٢٧ ، السنة السابعة ، ١٤١٢ هـ ، ضمن مقال «أحاديث مقلوبة في مناقب الصحابة» ، ص ٣٦ ـ ١٠٤ ، فكانت هي الحديث الثالث منه ، وشغلت الصفحات ٥٠ ـ ٥٨ .

ثمّ نشرها المؤلّف ثانية ، سنة ١٤١٣ هـ ، ضمن كتابه «الإمامة في أهمّ الكتب الكلامية» ، ص ٤٤٩ ـ ٤٥٨ .

ثمّ نشرها ثالثة ، سنة ١٤١٨ هـ ، ضمن كتابه «الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة في كتب السُنّة» ، فكانت هي الرسالة السابعة من بينها ، وشغلت الصفحات ١٩ ـ ٢٧ ؛ فراجع .

معمر ؟ قال : سمعت منه باليمن ، بعث بها إلىٰ إنسان من اليمن .

٢٩٩ ـ (ق) محمّد بن مِحْصَن العُكّاشي[١] :

قال الدارقطني : متروك ، يضع .

يب : قال ابن معين وأبو حاتم : كذّاب .

وقال ابن حبّان : يضع الحديث .

٣٠٠ ـ (ع) محمّد بن مسلم بن تَدْرُس ، أبو الزُبَير المكّي[٢] :

قال سويد بن عبد العزيز : قال لي شعبة : تأخذ عنه وهو لا يحسن أن يصلّي ؟ !

وقال ورقاء : قلت لشعبة : ما لَكَ تركت حديث أبي الزبير ؟ ! قال : [رأيته] يزن ويسترجح بالميزان .

يب : قال نعيم بن حمّاد : سمعت هشيماً يقول : سمعت من أبي الزبير ، فأخذ شعبة كتابي فمزّقه[٣] .

ن : قال يونس بن عبد الأعلىٰ : سمعتُ الشافعي ، وآحتجّ عليه

---

(١) ميزان الاعتدال ٦ / ٣١٩ رقم ٨١٢٦ وآنظر : ج ٦ / ٦٣ رقم ٧٢٠٨ ، تهذيب التهذيب ٧ / ٤٠٥ رقم ٦٥١٩ .

والعُكّاشي ـ بضمّ أوّله وتشديد ثانيه وشين معجمة ـ : نسبة إلىٰ جدّه عُكّاشة ابن مِحْصَن ؛ آنظر : الأنساب ـ للسمعاني ـ ٤ / ٢٢٠ .

(٢) ميزان الاعتدال ٦ / ٣٣٢ رقم ٨١٧٥ ، تهذيب التهذيب ٧ / ٤١٥ رقم ٦٥٤٣ .

(٣) هذا القول ليس من مختصّات تهذيب التهذيب ، فقد ورد في ترجمته من ميزان الاعتدال أيضاً ، فلاحظ .

[رجل] بحديث [عن] أبي الزبير، فغضب، وقال: أبو الزبير يحتاج إلىٰ دعامة![1].

وكان ابن حزم يردّ من حديثه ما يقول فيه: «عن جابر» ونحوه؛ لأنّه عندهم ممّن يدلّس.

٣٠١ ـ (د ت ق) محمّد بن يزيد بن أبي زياد الثقفي[2]:

ن: مجهول.

يب: قال أبو حاتم والدارقطني: مجهول.

وقال أحمد: لا يُعرف.

٣٠٢ ـ (م ت ق) محمّد بن يزيد بن محمّد بن كَثِير، أبو هشام الرفاعي، قاضي بغداد[3]:

قال (خ): رأيتهم مُجمعين علىٰ ضعفه.

وقال ابن نمير: يسرق الحديث.

وقال أيضاً: أضعفنا طلباً، وأكثرنا غرائب.

يب: قال الحسين بن إدريس: سألت عثمان بن أبي شيبة عنه فقال: يسرق حديث غيره فيرويه!

قلت: أعَلىٰ وجه التدليس أو الكذب؟

---

(١) وقد جاء قول الشافعي هذا في ترجمته من تهذيب التهذيب أيضاً.

(٢) ميزان الاعتدال ٦/ ٣٦٩ رقم ٨٣٢٨، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٩٢ رقم ٦٦٥٦.

(٣) ميزان الاعتدال ٦/ ٣٧٠ رقم ٨٣٣٢، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٩٤ رقم ٦٦٦٠.

قال : كيف يكون تدليساً وهو يقول : «حدّثنا» ؟ !

٣٠٣ ـ (ت ق) محمّد بن يَعْلىٰ السُلَمي ، أبو عليّ ، الملقّب بـ : زُنْبُور[1] :

قال (خ) : ذاهب الحديث .

وقال أبو حاتم : متروك[2] .

وقال (س) : ليس بثقة .

يب : قال العجلي : ترك الناس حديثه .

٣٠٤ ـ (م د س) مَخْرَمة بن بُكَيْر بن عبدالله بن الأَشَجّ ، أبو المِسْوَر[3] :

يب : قال ابن معين : وقع إليه كتاب أبيه ولم يسمعه .

وقال الساجي : يدلّس .

ن : قال ابن معين : ليس [حديثه] بشيء .

---

(١) ميزان الاعتدال ٦ / ٣٧٣ رقم ٨٣٤٥ ، تهذيب التهذيب ٧ / ٥٠٠ رقم ٦٦٧٠ .

(٢) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٣) ميزان الاعتدال ٦ / ٣٨٦ رقم ٨٣٩٠ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٨٥ رقم ٦٧٩٤ .

والشَّجّة : الجُرح في الوجه والرأس خاصّة ، ولا يكون في غيرهما من الجسم ، ورجلٌ أَشَجّ : إذا كان في جبينه أثر الشَّجّة .

انظر : الصحاح ١ / ٣٢٣ ، لسان العرب ٧ / ٣٢ ، تاج العروس ٣ / ٤١٠ ، مادّة «شَجَجَ» .

وقال أحمد: لم يسمع من أبيه [شيئاً][1].

٣٠٥ـ (ق) مروان بن سالم الغِفَاري الشامي الجَـزَري، مولىٰ بني أُميّة[2]:

قال أحمد: ليس بثقة[3].

وقال الدارقطني: متروك [الحديث][4].

وقال أبو عَروبة الحرّاني: يضع الحديث.

يب: قال (س): متروك [الحديث][5].

وقال الساجي: كذّاب، يضع الحديث.

وقال أبو حاتم: لا يُكتب حديثه.

٣٠٦ـ (خ ق) مُطَّرِح بن يزيد الأسَـدي، أبو المُهَلَّب[6]:

ن: مُجمَع علىٰ ضعفه.

---

(١) أضفناه من تهذيب التهذيب، إذ إنّ قول أحمد هذا ليس من مختصّات ميزان الاعتدال؛ فلاحظ.

(٢) ميزان الاعتدال ٦/ ٣٩٧ رقم ٨٤٣١، تهذيب التهذيب ٨/ ١١٢ رقم ٦٨٤٠.

(٣) لم يرد قول أحمد هذا في ميزان الاعتدال.

(٤) لم يرد قول الدارقطني هذا في ميزان الاعتدال، وما بين المعقوفتين من تهذيب التهذيب.

(٥) وقد ورد قول النسائي هذا في ميزان الاعتدال أيضاً.

(٦) ميزان الاعتدال ٦/ ٤٤١ رقم ٨٥٨٦، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٠٢ رقم ٦٩٧٥.

وقال يحيىٰ : ليس بثقة .

يب : قال يحيىٰ والنسائي[1] : ليس بشيء .

٣٠٧ ـ (د ت ق) مُظاهِر بن أَسْلَم[2] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

يب : قال أبو عاصم النبيل : ليس بالبصرة حديث أنكر من حديثه .

وقال (د) : مجهول .

أقول :

فكيف روىٰ عنه (د) وهو لا يروي إلّا عن ثقة ، كما ذكره في **يب** بترجمة داود بن أُميّة ؟ ![3] .

٣٠٨ ـ (م ٤) معاوية بن صالح الحَضْرَمي الحمصي ، قاضي الأندلس[4] :

قال ابن معين : كان ابن مهدي إذا حدّث بحديثه زبره يحيىٰ بن

---

(١) كان في الأصل : «أبو زُرْعة» وهو سهو ، وما أثبتناه من المصدر وتهذيب الكمال ١٨ / ١٤٠ رقم ٦٥٩١ .

(٢) ميزان الاعتدال ٦ / ٤٥١ رقم ٨٦٠٨ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٢١٦ رقم ٦٩٩٦ .

(٣) تهذيب التهذيب ٣ / ٣ رقم ١٨٣٩ .

(٤) ميزان الاعتدال ٦ / ٤٥٦ رقم ٨٦٣٠ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٢٤٤ رقم ٧٠٤٠ .

سعيد .

يب : قال أبو إسحاق الفزاري : ما كان بأهلٍ أن يُروىٰ عنه .

وقال موسىٰ بن سلمة : تركته ولم أكتب عنه .

٣٠٩ ـ (ت ق) معاوية بن يحيىٰ ، أبو رَوْح الصَدَفي الدمشقي[(١)] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

زاد في **يب** : هالك .

وفي **يب** أيضاً : قال الجوزجاني : ذاهب الحديث .

وقال (س) : ليس بشيء .

وقال أحمد : تركناه .

وقال ابن حبّان : كان يشتري الكتب ويحدّث بها ، ثمّ تغيّر حفظه ، فكان يحدّث بالوهم[(٢)] .

٣١٠ ـ (ع) مُعلّىٰ بن منصور ، أبو يَعْلىٰ[(٣)] :

ن : حكىٰ ابن أبي حاتم عن أبيه : قيل لأحمد : كيف لم تكتب عنه ؟!

---

(١) ميزان الاعتدال ٦ / ٤٦٠ رقم ٨٦٤١ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٢٥٣ رقم ٧٠٥٠ .

(٢) وقد جاء قول ابن حبّان في ميزان الاعتدال بهذا اللفظ : «كان يسرق الكتب ويحدّث بها ، ثمّ تغيّر حفظه» ؛ فلاحظ .

(٣) ميزان الاعتدال ٦ / ٤٧٦ رقم ٨٦٨٢ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٢٧٧ رقم ٧٠٨٤ .

قال : يكذب[1] .

يب : نقل عبد الحقّ عن أحمد أنّه رماه بالكذب .

وقال ابن سعد : مِن أصحاب الحديث مَن لا يروي عنه .

٣١١ ـ (ق) مُعَلّىٰ بن هِلال الطَحّان[2] :

قال ابن معين : هو من المعروفين بالكذب ووضع الحديث .

وقال أحمد : أحاديثه موضوعة .

وقال ابن المبارك لوكيع : عندنا شيخ ... يضع كما يضع المُعلّىٰ .

وذكر في **يب** جماعة تزيد علىٰ عشرة وصفوه بالكذب .

٣١٢ ـ (ع) المُغيرة بن مِقْسَم ، أبو هشام ، الفقيه الكوفي[3] :

قال ابن فضيل : يدلّس .

يب : قال أحمد : حديثه مدخول ، عامّة ما رَوىٰ عن إبراهيم إنّما سمعه من حمّاد ، ومن يزيد بن الوليد ، والحارث العكلي ، وعبيدة ، وغيرهم .

وقال العجلي : كان عثمانياً .

---

(١) وورد مؤدّاه في ترجمته من تهذيب التهذيب أيضاً .

(٢) ميزان الاعتدال ٦ / ٤٧٨ رقم ٨٦٨٥ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٢٧٩ رقم ٧٠٨٥ .

(٣) ميزان الاعتدال ٦ / ٤٩٦ رقم ٨٧٢٩ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٣٠٩ رقم ٧١٢٨ .

وقال إسماعيل القاضي : ليس بالقويّ فيمن لقي ، لأنّه يدلّس ، فكيف إذا أرسل ؟!

وقال ابن حبّان : كان مدلّساً .

٣١٣ ـ (م ٤) مُقاتِل بن حَيّان النَبَطي ، أبو بِسْطام ، البَلْخي الخَزّاز[1] :

كان أحمد لا يعبأ به .

ونقل الأزدي عن وكيع أنّه كذّبه .

٣١٤ ـ (م ٤) مَكْحول الدمشقي الشامي[2] :

ن : صاحب تدليس .

وقال ابن سعد : ضعّفه جماعة .

يب : قال ابن سعد : كان يقول بالقدر ، وكان ضعيفاً في حديثه

---

(١) ميزان الاعتدال ٦ / ٥٠٣ رقم ٨٧٤٥ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٣١٩ رقم ٧١٤٥ .
وهكذا ضُبط اللقب في الأصل بمعجمة وزاءَين منقوطتين ، وهو موافق لِما في تقريب التهذيب ٢ / ٦٠١ رقم ٧١٤٥ .
أمّا في ميزان الاعتدال وتهذيب التهذيب والأنساب ـ للسمعاني ـ ٢ / ٣٣٥ مادّة «الخرّاز» ، وتهذيب الكمال ١٨ / ٣٣٧ رقم ٦٧٥٤ ، وتذكرة الحفّاظ ١ / ١٧٤ رقم ١٦٨ ، وسير أعلام النبلاء ٦ / ٣٤٠ رقم ١٤٤ ، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه ١ / ٣٣٠ ، فقد ضُبط هكذا : «الخرّاز» بخاء معجمة وراء مهملة وزاي معجمة ؛ فلاحظ .

(٢) ميزان الاعتدال ٦ / ٥٠٩ رقم ٨٧٥٦ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٣٣٢ رقم ٧١٥٤ .

ورأيـه .

٣١٥ ـ (ت ق) موسىٰ بن عُبيـدة الرَبَذِي[١] :

قال أحمد : لا يُكتب حديثه .

وقال ابن معين : ليس بشيء .

وقال يحيىٰ بن سعيد : كنّا نتّـقيه[٢] .

يب : قال أحمد مرّةً : لا يُشـتغل به .

وأُخرىٰ : لا تحلّ الرواية عنه عندي .

٣١٦ ـ (ت ق) موسىٰ بـن مـحمّـد بـن إبـراهـيم بـن الحـارث التَـيْمي[٣] :

قال ابن معين : ليس بشيء ، ولا يُكتب حديثه .

وقال الدارقطني : متروك .

يب : قال (د) : لا يُكتب حديثه .

٣١٧ ـ (خ د ت ق) موسىٰ بن مسعود ، أبو حُـذَيفة ، النَـهْدي البصري[٤] :

قال الفلّاس : لا يُحدّث عنه من يُـبْـصِر[٥] الحديث .

---

(١) ميزان الاعتدال ٦ / ٥٥١ رقم ٨٩٠٢ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٤١١ رقم ٧٢٧١ .

(٢) في المصدرين : «كنّـا نتّـقي حديثـه» .

(٣) ميزان الاعتدال ٦ / ٥٥٧ رقم ٨٩٢١ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٤٢٣ رقم ٧٢٨٨ .

(٤) ميزان الاعتدال ٦ / ٥٦٢ رقم ٨٩٣٠ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٤٢٤ رقم ٧٢٩٢ .

(٥) كان في الأصل : «ينصر» ؛ وما أثبـتناه من المصدرين .

يب : قال بندار : كتبت عنه كثيراً ثمّ تركته .

وقال أحمد : شبه لا شيء .

٣١٨ ـ (ت ق) مَيْمُون بن موسىٰ المَرَئي[1] :

قال أحمد : يدلّس .

يب : قال الفلّاس : يدلّس .

وقال ابن حبّان : يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به .

* * *

(١) ميزان الاعتدال ٦/٥٧٧ رقم ٨٩٧٥ ، تهذيب التهذيب ٨/٤٤٩ رقم ٧٣٣٢ .



حرف النون

٣١٩ ـ (٤) نَجِيح بن عبد الرحمٰن السِنْدي ، أبو مَعْشَر[١] :

كان يحيىٰ بن سعيد يضحك إذا ذكره .

يب : قال ابن المديني : كان ضعيفاً ضعيفاً .

وقال ابن معين : ليس بشيء .

وقال نصر بن طريف : أكذب من في السماء و [من في] الأرض .

وقال أبو نعيم : روىٰ الموضوعات ، لا شيء .

٣٢٠ ـ (ق) نَصْر بن حَمّاد الوَرّاق[٢] :

قال ابن معين : كذّاب .

وقال مسلم : ذاهب الحديث .

وقال صالح جَزَرَة : لا يُكتب حديثه .

يب : قال أبو حاتم والأزدي : متروك [الحديث] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٧ / ١٢ رقم ٩٠٢٤ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٤٨٢ رقم ٧٣٨٠ .

(٢) ميزان الاعتدال ٧ / ٢٠ رقم ٩٠٣٦ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٤٨٩ رقم ٧٣٨٩ .

٣٢١ ـ (م ٤) النُعمان بن راشِد الجَزَري ، أبو إسحاق ، مولىٰ بني أُميّة [(١)] :

يب : قال ابن معين : ليس بشيء .

وضعّفه يحيىٰ القطّان جدّاً .

٣٢٢ ـ (خ د ت ق) نُعَيْم بن حَمّاد الخُزاعي ، أبو عبد الله [(٢)] :

قال (د) : كان عنده نحو عشرين حديثاً عن النبيّ ﷺ لا أصل لها .

يب : قال الدولابي : قال (س) : ضعيف [(٣)] .

وقال غيره : [كان] يضع الحديث في تقوية السُنّة .

وقال الأزدي : قالوا : يضع الحديث في تقوية السُنّة [(٤)] .

وقال ابن معين : ليس [في الحديث] بشيء .

٣٢٣ ـ (م س ت ق) نُعَيم بن أبي هِند الأَشْجَعي الكوفي [(٥)] :

قال أبو حاتم : قيل للثوري : لِمَ لَمْ تسمع منه ؟! قال : كان يتناول عليّاً عليه السلام .

---

(١) تهذيب التهذيب ٨ / ٥١٨ رقم ٧٤٣٤ .

(٢) ميزان الاعتدال ٨ / ٤١ رقم ٩١٠٩ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٥٢٦ رقم ٧٤٤٦ .

(٣) وقد جاء قول النسائي هذا في ترجمته من ميزان الاعتدال أيضاً .

(٤) وقد جاء قول الأزدي هذا في ترجمته من ميزان الاعتدال أيضاً .

(٥) ميزان الاعتدال ٧ / ٤٥ رقم ٩١١٩ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٥٣٦ رقم ٧٤٥٨ .

ن : هو لونٌ غريب ، كوفيّ ناصبيّ !

٣٢٤ ـ (ت ق) نُفَيع بن الحارث ، أبو داود الأعمىٰ ، القاصّ الكوفي[١] :

قال (س) والدارقطني : متروك[٢] .

يب : قال ابن معين : ليس بشيء[٣] ، يضع .

وقال (س) مرّةً : ليس بثقة ، ولا يُكتب حديثه .

وقال الحاكم : روىٰ أحاديث موضوعة .

وقال الدولابي : متروك .

٣٢٥ ـ (د ت ق) النَهّاس بن قَهْم القَيْسي ، أبو الخَطّاب البصري[٤] :

تركه يحيىٰ القطّان .

يب : قال ابن معين مرّةً : ليس بشيء .

وقال ابن عديّ : لا يساوي شيئاً .

* * *

---

(١) ميزان الاعتدال ٧/٤٦ رقم ٩١٢٢ ، تهذيب التهذيب ٨/٥٣٨ رقم ٧٤٦١ .

(٢) هذا قول النسائي في «ميزان الاعتدال» والدارقطني في «تهذيب التهذيب» ؛ أمّا قول النسائي في «تهذيب التهذيب» والدارقطني في «ميزان الاعتدال» فهو : متروك الحديث .

(٣) وجاء عنه مثله في ميزان الاعتدال أيضاً .

(٤) ميزان الاعتدال ٧/٤٩ رقم ٩١٣١ ، تهذيب التهذيب ٨/٥٤٨ رقم ٧٤٧٧ .

حرف الهاء

٣٢٦ ـ (خ م س) هِشام بن حُجَيْر المكّي[1] :

ن : سُئل عنه يحيىٰ القطّان فلم يَرْضَه ، وضرب عليه .

يب : ضعّفه ابن معين جدّاً .

وقال ابن المديني ، عن يحيىٰ بن سعيد : خليق أن أدعه ؛ قلت : أضربُ علىٰ حديثه ؟ قال : نعم .

وقال (د) : ضُرِب الحدّ بمكّة .

٣٢٧ ـ (ع) هِشام بن حَسّان ، أبو عبد الله القُرْدُوسي البصري[2] :

قال وُهَيْب : قال لي الثوري : أَفِدْني عن هشام ؛ فقلت : لا أستحلّ [ذلك] .

وقال ابن عيينة : لقد أتىٰ هشام أمراً عظيماً بروايته عن الحسن .

وقال عبّاد بن منصور : ما رأيته عند الحسن قطّ .

وقال جرير بن حازم : قاعدتُ الحسنَ سبع سنين ما رأيته عنده قطّ .

---

(١) ميزان الاعتدال ٧ / ٧٧ رقم ٩٢٢٧ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٤١ رقم ٧٥٦٧ .

(٢) ميزان الاعتدال ٧ / ٧٧ رقم ٩٢٢٨ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٤٢ رقم ٧٥٦٨ .

وكان شعبة يتّقي حديثه عن عطاء [وعكرمة][١] والحسن .

يب : قال (د) : كانوا يرون أنّه أخذ كتب حوشب[٢] .

وقال سفيان بن حبيب : ربّما سمعته يقول : سمعت عطاء ؛ وأجيء بعد ذلك فيقول : حدّثني الثوري وقيس عن عطاء ، هو ذاك بعينه ؛ قلت له : إثبت علىٰ أحدهما ؛ فصاح بي !

٣٢٨ ـ (ت ق) هِشام بن زياد ، أبو المِقْدام[٣] :

قال (د) : غير ثقة .

وقال (س) : متروك[٤] .

وقال ابن حبّان : يروي الموضوعات عن الثقات .

يب : قال (س) وآبن معين : ليس بثقة .

وقالا مرّةً : ليس بشيء .

وقال الأزدي وآبن الجنيد[٥] : متروك [الحديث] .

---

(١) أثبـتناه من ميزان الاعتدال .

(٢) وورد مؤدّاه عن ابن المديني لا أبي داود في ترجمته من ميزان الاعتدال .

(٣) ميزان الاعتدال ٧ / ٨٠ رقم ٩٢٣١ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٤٦ رقم ٧٥٧١ .

وقد كان في مطبوعة طهران : «هشام بـن إيـاد ، أبـو المـقدام» وفـي مـطبوعة القاهرة : «هشام بن إياد ، أبو المقداد» ، وكلاهما تصحيف ، والصواب ما أثبتـناه من الأصل المخطوط ؛ آنظر : المصـدرين وتهذيب الكمال ١٩ / ٢٥١ رقم ٧١٦٩ .

(٤) هذا ما جاء عنه في ميزان الاعتدال ، أمّا قوله في تهذيب التهذيب فهو : متـروك الحـديث .

(٥) هذا هو الصواب الموافق لِما في تهذيب الكمال ١٩ / ٢٥٢ ذيل رقم ٧١٦٩ ، وقد كان في المصدر : «عليّ بن الجنيد الأزدي» وهو غلطٌ وخلطٌ واضح بين أبي الحسن ☜

٣٢٩ ـ (م ٤) هِشام بن سَعْد، أبو عَبّاد المَدَني[١] :

يب : قال أحمد : هو كذا وكذا، كان يحيىٰ بن سعيد لا يروي عنه[٢].

وقال ابن معين : ليس بشيء.

٣٣٠ ـ (خ ٤) هِشام بن عمّار السُلَمي، أبو الوليد، خطيب دمشق [ومقرِئُها] ومحدّثها وعالِمها[٣] :

وقال (د) : حدّث بأربعمائة حديث [مسندة][٤] ليس لها أصل.

وقال عبدالله بن محمّد بن سيّار : كان يلقّن كلّ شيءٍ ما كان من حديثه، ويقول : أنا [قد] أخرجت هذه الأحاديث صحاحاً.

يب : قال (د) : كان فضلك يدور علىٰ أحاديث أبي مُسْهِر وغيره[٥] يلقّنها هشاماً، فيحدّث بها، وكنت أخشىٰ أن يفتق[٦] في الإسلام فتقاً.

↩ عليّ بن الحسين بن الجنيد، المتوفّىٰ سنة ٢٨٨ أو ٢٩١ هـ، وبين أبي الفتح محمّد ابن الحسين بن أحمد الأزدي الموصلي، المتوفّىٰ سنة ٣٧٤ هـ.

(١) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٨ رقم ٧٥٧٣.

(٢) وجاء مضمون الجملة الثانية في ترجمته من ميزان الاعتدال ٧/ ٨٠ رقم ٩٢٣٢ أيضاً.

(٣) ميزان الاعتدال ٧/ ٨٦ رقم ٩٢٤٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٥٨ رقم ٧٥٨٣.

(٤) أثبتناه من تهذيب التهذيب.

(٥) في تهذيب التهذيب : «وغيرها».

(٦) في تهذيب التهذيب : «تفتق».

٣٣١ ـ (ع) هُشَيْم بن بَشِير السُلَمي ، أبو معاوية الواسطي(١) :

يب : قيل لابن معين في تساهل هشيم ، فقال : ما أدراه ما يخرج من رأسه !

ن : قال الثوري : لا تكتبوا عنه .

وقال ابن القطّان : لهشيم صنعة محذورة في التدليس ، فإنّ الحاكم أبا عبدالله ذكر أنّ جماعة من أصحابه اتّفقوا [يوماً] علىٰ أن لا يأخذوا عنه تدليساً ، ففطن لذلك ، فجعل يقول في كلّ حديث يذكره : حدّثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم ؛ فلمّا فرغ قال لهم : هل دلّستُ [لكم] اليوم ؟! قالوا : لا ؛ فقال : لم أسمع من مغيرة ممّا ذكرتُه حرفاً ، إنّما قلت : حدّثني حصين [وهو مسموعٌ لي](٢) ؛ ومغيرة غير مسموعٍ لي !

يب : قال العجلي وابن حبّان : مدلّس .

وقال ابن سعد : يدلّس كثيراً .

* * *

---

(١) ميزان الاعتدال ٧ / ٩٠ رقم ٩٢٥٨ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٦٦ رقم ٧٥٩٢ .

(٢) أثبتناه من تهذيب التهذيب ، إذ إنّ ما ورد عن الحاكم قد جاء في كِلا المصدرين ، لا في ميزان الاعتدال فقط ؛ فلاحظ .

حرف الواو

٣٣٢ـ (ت ق) واصِل بن السائب الرَقَاشي ، أبو يحيىٰ البصري[١] :

قال (س) : متروك[٢] .

يب : قال ابن معين : ليس بشيء .

وقال الأزدي : متروك الحديث .

٣٣٣ـ (د ت ق) الوليد بن عبدالله بن أبي ثَور المُرْهِبي ، وقد يُنسب إلىٰ جدّه[٣] :

قال ابن معين : ليس بشيء .

ن : قال محمّد بن عبدالله بن نُمير : ليس بشيء .

وفي **يب** : قال[٤] : كذّاب .

---

(١) ميزان الاعتدال ٧ / ١١٧ رقم ٩٣٣١ ، تهذيب التهذيب ٩ / ١١٥ رقم ٧٦٦٤ .

(٢) هذا قول النسائي في « ميزان الاعتدال » ؛ أمّا قوله في « تهذيب التهذيب » فهو : متروك الحديث .

(٣) ميزان الاعتدال ٧ / ١٣٣ رقم ٩٣٨٥ ، تهذيب التهذيب ٩ / ١٥٣ رقم ٧٧١٢ .

(٤) أي : محمّد بن عبدالله بن نُمير ؛ وهذا القول ليس من مختصّات « تهذيب التهذيب » فقد ورد أيضاً في ترجمة الوليد من « ميزان الاعتدال » .

٣٣٤ ـ (ع) الوليد بن كَثِير المَخْزُومي ، مولاهم[١] :

قال (د) : إباضي .

يب : قال الساجي : كان إباضياً .

٣٣٥ ـ (ت ق) الوليد بن محمّد المُوَقَّري[٢] ، أبو بِشْر البَلْقاوي ، مولىٰ يزيد بن عبد الملك[٣] :

قال ابن المديني : لا يُكتب حديثه .

وقال ابن معين : كذّاب .

يب : قال محمّد بن عوف[٤] : ضعيفٌ كذّاب .

وقال (س) مرّةً : ليس بثقة .

ومرّةً : متروك [الحديث][٥] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٧ / ١٣٩ رقم ٩٤٠٥ ، تهذيب التهذيب ٩ / ١٦٤ رقم ٧٧٣٣ .

(٢) المُوَقَّرِي ـ بضمّ الميم ، وفتح الواو ، وتشديد القاف وفتحها ، وكسر الراء المهملة ـ : نسبة إلىٰ اسم موضع أو حصن بنواحي البَلْقاء من نواحي دمشق .
انظر : معجم البلدان ٥ / ٢٦١ رقم ١١٧٢٥ ، مراصد الاطّلاع ٣ / ١٣٣٥ ، الأنساب ـ للسمعاني ـ ٥ / ٤٠٩ .

(٣) ميزان الاعتدال ٧ / ١٣٩ رقم ٩٤٠٨ ، تهذيب التهذيب ٩ / ١٦٥ رقم ٧٧٣٤ .

(٤) كان في الأصل : «قال أبو حاتم» ، وهو سهو ؛ والصواب ما أثبتناه من المصدر وتهذيب الكمال ١٩ / ٤٥١ .

(٥) قول النسائي هذا ليس من مختصّات «تهذيب التهذيب» فقد ورد أيضاً في ترجمة الوليد من «ميزان الاعتدال» .

٣٣٦ ـ (ع) الوليد بن مسلم، مولىٰ بني أُميّة، أبو العبّاس الدمشقي، عالم الشام[١]:

قال (د): روىٰ عن مالك عشرة أحاديث لا أصل لها.

وقال أبو مُسْهِر: كان [الوليد] يأخذ من [ابن][٢] أبي السَفَر حديثَ الأوزاعي، وكان [ابن][٣] أبي السَفَر كذّاباً[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال ٧/ ١٤١ رقم ٩٤١٣، تهذيب التهذيب ٩/ ١٦٧ رقم ٧٧٣٧.

(٢ و ٣) ما بين المعقوفتين أثبتناه من ميزان الاعتدال وتهذيب الكمال ١٩/ ٤٦٢؛ وكان في الموضع الثاني من الأصل: «أبو السَفَر» فصحّحناه إعرابياً وفق ما تمّ إضافته.

(٤) وقد جاءت الجملة في ترجمة الوليد من سير أعلام النبلاء ٩/ ٢١٥ هكذا: «كان الوليدُ يأخذُ من ابن أبي السَفَر حديثَ الأوزاعي، وكان كذّاباً، والوليدُ يقول فيها: قال الأوزاعي».

والمقصود بـ: «ابن أبي السَفَر» هنا هو: عبد الله بن سعيد بن يُحْمِد، المتوفّىٰ في حكومة مروان الحمار، آخر ملوك بني أُميّة، المقتول سنة ١٣٢ هـ.

إذ إنّ أباه أبا السَفَر سعيداً كان قد توفّي سنة ١١٣ هـ؛ وحفيده أحمد بن عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن سعيد، قد توفّي سنة ٢٥٨ هـ، فلا يمكن للوليد بن مسلم ـ المولود سنة ١١٩ هـ، والمتوفّىٰ سنة ١٩٤ هـ ـ أن يأخذ حديث الأوزاعي (٨٠ ـ ١٥٨ هـ) من أحدهما.

فلا بُدّ ـ والحال هذه ـ أن يكون المراد هو من عيّنّاه، حتّىٰ يمكنه أخذ الحديث من الأوزاعي.

فإنْ كان الوصف بالكذب ـ في جملة «وكان كذّاباً» ـ عائداً علىٰ ابن أبي السَفَر ـ وهو مقتضىٰ قواعد العطف اللغوي ـ، فهو مناقض لتوثيق علماء القوم لابن أبي السَفَر عبد الله بن سعيد بن يُحْمِد!! كما هو واضح من ترجمته في مصادرهم؛ فانظر ذلك ـ مثلاً ـ في: الطبقات الكبرىٰ ٦/ ٣٢٩ رقم ٢٥١٢، الجرح والتعديل ٥/ ٧١ رقم ٣٣٧، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٢٢ رقم ٣٤٤٦، تهذيب الكمال ١٠/ ١٨٦ ←

زاد في **ن** : وهو يقول فيها : قال الأوزاعي[١] .

وقال في **ن** : قال أبو مُسْهِر : الوليد مدلّس ، وربّما دلّس عن الكذّابين .

وفي **ن** : إذا قال الوليد : عن ابن جريج ، أو : عن الأوزاعي ؛ فليس بمعتمَد ، لأنّه يدلّس عن كذّابين .

يب : قال أحمد : كان رفّاعاً .

وقال : اختلطت عليه أحاديث ما سمع وما لم يسمع ، وكانت له منكَرات .

أقول :

في التقريب : كثير التدليس والتسوية[٢] .

رقم ٣٢٩١ .

وإنْ كان الوصف بالكذب عائداً علىٰ الوليد بن مسلم ، فهو مناقض أيضاً لتوثيقه من قِبل علمائهم ! ! كما هو ظاهر ترجمته في كتبهم ؛ انظر ذلك ـ مثلاً ـ في : الطبقات الكبرىٰ ٧ / ٣٢٦ رقم ٣٩٢٦ ، الجرح والتعديل ٩ / ١٦ رقم ٧٠ ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث : ١١٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ١٤٧ رقم ٢٣١ ، ميزان الاعتدال ، تهذيب التهذيب ، تقريب التهذيب ، تهذيب الكمال ١٩ / ٤٥٥ رقم ٧٣٣١ ، سير أعلام النبلاء ٩ / ٢١١ رقم ٦٠ ، تذكرة الحفّاظ ١ / ٣٠٢ رقم ٢٨٢ .

فوقع علماؤهم في التناقض من جهتين ، إذ إنّ نقلهم هذا الوصف ، وسكوتهم عنه ـ الظاهر في الارتضاء له ـ ، ينافي التوثيق ، سواء كان المراد هو الوليد أو ابن أبي السَفَر ! ! فلاحظ .

(١) وكذا في تهذيب الكمال ١٩ / ٤٦٢ .

(٢) تقريب التهذيب ٢ / ٦٥٠ رقم ٧٧٣٧ .

٣٣٧ ـ (ع) وَهْب بن جَرِير بن حازِم الأزدي ، أبو العبّاس البصري[١] :

قال أحمد : قال ابن مهدي : ها هنا قوم يحدّثون عن شعبة ، ما رأيناهم عنده ـ يعرِّض بوهب ـ.

يب : قال أحمد : ما رؤي وهب عند شعبة قطّ[٢] ، ولكن كان وهب صاحب سُنّة[٣] ، حدّث [كما][٤] زعموا عن شعبة بنحو أربعة آلاف حديث .

* * *

(١) ميزان الاعتدال ٧ / ١٤٥ رقم ٩٤٣٢ ، تهذيب التهذيب ٩ / ١٧٧ رقم ٧٧٥٣ .
(٢) في تهذيب التهذيب : «ما روىٰ وهب قطّ عن شعبة» ؛ وما في المتن موافق لِما في ميزان الاعتدال .
(٣) وجاء إلىٰ هنا من قول أحمد في ميزان الاعتدال أيضاً .
(٤) أثبتناه ليستقيم السياق .

حرف الياء

٣٣٨ـ (د ت ق) يحيىٰ بن أبي حَيّة ، أبو جَنَاب الكَلْبي[١] :

قال الفلّاس : متروك[٢] .

وقال أبو زُرْعة : يدلّس .

ن : قال ابن الدورقي [عن يحيىٰ بن معين][٣] : يدلّس[٤] .

يب : قال أبو حاتم : لا يُكتب حديثه .

وقال (س) : ليس بثقة .

وقال (س) ويزيد بن هارون وأبو نعيم وآبن معين وآبن حبّان وآبن خِراش ويعقوب بن سفيان : يدلّس .

وقال ابن نمير : أفسد حديثَه بالتدليس .

---

(١) ميزان الاعتدال ٧/ ١٧٠ رقم ٩٤٩٩ ، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٢٠ رقم ٧٨١٧ .
(٢) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .
(٣) أثبتناه ملفّقاً من المصدرين .
(٤) وقد ورد قول الدورقي هذا في تهذيب التهذيب أيضاً .

أقـول :
وهو سُـنّة عن كبارهم كما عرفت[١] .

٣٣٩ ـ (ت) يحيىٰ بن أَكْـثَم ، القاضي[٢] :
[**يب :**][٣] قال ابن معين : يكذب .
وقال أبو عاصم : كذّاب .
وقال إسحاق بن راهويه : ذلك الرجل الدجّال ـ يعني ابنَ أكثم ـ .

٣٤٠ ـ (ت) يحيىٰ بن أبي أُنَـيْـسـة[٤] :
قال ابن معين : ليس بشيء .
وقال أحمد والدارقطني : متروك[٥] .
وقال الفلّاس : أجمعوا علىٰ ترك حديثه .

٣٤١ ـ (ع) يحيىٰ بن سعيد بن قيس ، أبو سعيد المَدَني الأنصاري القاضي النجّاري[٦] :
يب : قال يحيىٰ بن سعيد القطّان : يدلّس .

---

(١) راجع صفحة ٥٣ ـ ٥٦ .
(٢) تهذيب التهذيب ٩ / ٢٠٠ رقم ٧٧٨٩ .
(٣) أضفناه لاقتضاء النسق .
(٤) ميزان الاعتدال ٧ / ١٦٢ رقم ٩٤٧١ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٢٠٢ رقم ٧٧٩٠ .
(٥) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .
(٦) تهذيب التهذيب ٩ / ٢٣٨ رقم ٧٨٣٨ .

وقال الدمياطي : يقال إنّه يدلّس .

٣٤٢ ـ (خ م د ت ق) يحيىٰ بن صالح الوُحَاظي[١] :

قال أحمد بن صالح المصري : حدّثنا يحيىٰ بن صالح ثلاثة عشر حديثاً عن مالك ما وجدناها عند غيره .

يب : قال مهنّـأ : سألت أحمد عنه ، فجعل يضعّفه[٢] .

وقال أحمد : لم أكتب عنه لأنّي رأيته يسيءُ الصلاةَ .

وقال العقيلي : هو كذا وكذا .

٣٤٣ ـ (خ م س ت) يحيىٰ بن عَبّاد الضُبَعي ، أبو عبّاد البصري[٣] :

يب : ضعّفه الساجي وقال : لم يحدّث عنه أحد من أصحابنا

---

(١) ميزان الاعتدال ٧ / ١٩١ رقم ٩٥٥٣ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٢٤٥ رقم ٧٨٤٧ .

(٢) كذا في الأصل ؛ والنصّ في المصدر هو هكذا :

«وقال مهنّأ : سألت أحمد عنه ، فقال : رأيته في جنازة أبي المغيرة فجعل أبي يضعّفه» .

والنصّ مضطرب في المصدر كما هو واضح ، فقد سقط من النصّ الكلامُ الذي بين أوّل قول مهنّـأ وآخر قول عبد الله بن أحمد ، وما في المتن هو مضمون كلام عبد الله بن أحمد .

والصواب ما في ترجمة الوحاظي من تهذيب الكمال ٢٠ / ١٢٢ ، هكذا :

«وقال مهنّـأ بن يحيىٰ : سألت أحمد بن حنبل عن يحيىٰ بن صالح ، فقال : رأيتُه . ولم يَحْمَدْهُ .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سألت أبي عن يحيىٰ بن صالح الوحاظي ، فقال : رأيته في جنازة أبي المغيرة ؛ فجعل أبي يضعّفه» .

(٣) تهذيب التهذيب ٩ / ٢٥١ رقم ٧٨٥٧ .

بالبصرة .

وقال عبدالله بن المديني : ليس ممّن أُحدّث عنه .

٣٤٤ ـ (خ م ق) يحيىٰ بن عبدالله بن بُكَير ، أبو زكريّا المصري الحافظ ، وقد يُنسب إلىٰ جدّه[1] :

قال (س) : ليس بثقة .

يب : قال ابن معين : ليس بشيء .

٣٤٥ ـ (ت ق) يحيىٰ بن عبيدالله بن عبدالله بن مَوْهَب التَيْمي المَدَني[2] :

تركه يحيىٰ القطّان .

وقال ابن معين : ليس بشيء .

وقال شعبة : رأيته يصلّي صلاة لا يقيمها ، فتركت حديثه .

يب : قال ابن معين : لا يُكتب حديثه .

وقال أبو حاتم : لا يُشتغل به .

وقال (س) مرّةً : متروك [الحديث] .

وأُخرىٰ : لا يُكتب حديثه .

وقال مسلم بن الحجّاج : ساقط ، متروك [الحديث] .

وقال أبو عبدالله الحاكم : يضع الحديث .

---

(١) ميزان الاعتدال ٧ / ١٩٧ رقم ٩٥٧٢ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٢٥٣ رقم ٧٨٦١ .

(٢) ميزان الاعتدال ٧ / ٢٠١ رقم ٩٥٨٩ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٢٦٨ رقم ٧٨٧٩ .

٣٤٦ ـ (ع) يحيىٰ بن أبي كَثِير ، أبو نَصْر اليَمَامي[١] :

قال العقيلي : يُذكر بالتدليس .

وقال يحيىٰ القطّان : مرسلاته شبه الريح .

وقال همّام : كنّا نحدّثه بالغداة ، فإذا جاء العشيّ قلّبه علينا .

يب : قال ابن حبّان : يدلّس ، فكلّ ما روىٰ عن أنس فقد دلّس عنه ، لم يسمع من أنس ولا من صحابي .

٣٤٧ ـ (ت ق) يحيىٰ بن مُسْلِم البَكّاء[٢] :

قال (س) : متروك [الحديث][٣] .

يب : قال (د) و (س) ـ مرّةً ـ وأحمد : غير ثقة .

وقال الأزدي : متروك .

٣٤٨ ـ (س ق) يحيىٰ بن مَيْمون الضَبّي ، أبو المُعَلّىٰ العطّار[٤] :

ن : واهٍ ، كذّبه الفلّاس .

وقال ابن حبّان : يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم[٥] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٧ / ٢١٢ رقم ٩٦١٥ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٢٨٥ رقم ٧٩١١ .

(٢) ميزان الاعتدال ٧ / ٢٢٠ رقم ٩٦٣٩ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٢٩٥ رقم ٧٩٢٤ .

(٣) أضفناه من المصدرين ، وورد عن النسائي في «ميزان الاعتدال» أيضاً أنّه قال مرّةً : متروك .

(٤) ميزان الاعتدال ٧ / ٢٢٢ رقم ٩٦٤٧ .

(٥) وجاء مثله في ترجمته من تهذيب التهذيب ٩ / ٣٠٧ رقم ٧٩٣٧ .

٣٤٩ ـ (م ٤) يحيىٰ بن يَمَان ، أبو زكريّا العِجْلي الكوفي[1] :

ن : قال أبو بكر بن عيّاش : ذاهب الحديث .

يب : قال ابن معين : لم يبالِ أيّ شيء حدّث ، كان يتوهّم الحديث .

وقال وكيع : هذه الأحاديث التي يُحدّث بها ليست من أحاديث الثوري .

٣٥٠ ـ (ت ق) يزيد بن أَبان الرَقَاشي ، أبو عمرو ، القاصّ الزاهد[2] :

قال (س) : متروك[3] .

وقال شعبة : لَأَنْ أزني أحبّ إليّ مِن أنْ أُحدّث عنه .

يب : [قال عمرو بن عليّ :] كان يحيىٰ بن سعيد لا يُحدّث عنه .

وقال أحمد : لا يُكتب حديثه .

وقال (س) : ليس بثقة .

وقال أبو أحمد الحاكم : متروك [الحديث] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٧ / ٢٣٠ رقم ٩٦٦٩ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٣٢١ رقم ٧٩٥٨ .
(٢) ميزان الاعتدال ٧ / ٢٣٢ رقم ٩٦٧٧ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٣٢٤ رقم ٧٩٦٣ .
(٣) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

٣٥١ ـ (ت ق) يزيد بن زياد القُـرَشي الدمشقي ، ويقال : ابن أبي زيـاد[1] :

قال (س) : متروك الحديث .

يب : قال ابن نمير : ليس بشيء .

وقال أبو حاتم مرّةً : ذاهب الحديث .

ومرّةً : ضعيف الحديث ، كأنّه موضوع .

٣٥٢ ـ (ت ق) يزيد بن سِنان ، أبو فَـرْوة الرُهَاوي[2] :

قال (س) : متروك[3] .

يب : قال (د) : ليس بشيء .

وقال ابن عديّ : أحاديثه مسروقة .

٣٥٣ ـ (ت ق) يزيد بن عِياض بن جُعْدُبة الليثي ، أبو الحَكَم[4] :

رماه مالك بالكذب .

وقال ابن معين مرّةً : يكذب .

وأُخرىٰ : ليس بشيء .

---

(١) ميزان الاعتدال ٧ / ٢٤٣ رقم ٩٧٠٤ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٣٤٣ رقم ٧٩٩٥ .

(٢) ميزان الاعتدال ٧ / ٢٤٦ رقم ٩٧١٣ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٣٥٠ رقم ٨٠٠٦ .

(٣) في تهذيب التهذيب : متـروك الحديث .

(٤) ميزان الاعتدال ٧ / ٢٥٨ رقم ٩٧٤٨ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٣٦٧ رقم ٨٠٤٠ .

وقال (س) : متروك[1] .

يب : قال أحمد بن صالح : أظنّه [كان] يضع للناس .

وقال (د) : ترك حديثه [ابن عيينة] .

وقال (س) : ليس بثقة ، ولا يُكتب حديثه .

وقال الأزدي : متروك الحديث .

٣٥٤ ـ (ت ق) يعقوب بن الوليد ، أبو يوسف ، وقيل : أبو هلال[2] :

قال أحمد : من الكذّابين الكبار ، يضع الحديث .

وقال ابن معين : كذّاب .

ن : كذّبه أبو حاتم .

يب : قال الفلّاس : ضعيف [الحديث] جدّاً .

وقال (س) مرّةً : ليس بشيء ، متروك [الحديث] .

ومرّةً : ليس بثقة ، لا يُكتب حديثه .

وقال ابن حبّان : يضع الحديث .

٣٥٥ ـ (ق) يوسف بن خالد ، الفقيه ، البصري ، الليثي[3] :

قال أبو حاتم : له كتاب وضعه في التجهّم ، ينكر فيه الميزان والقيامة .

---

(١) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

(٢) ميزان الاعتدال ٧ / ٢٨٢ رقم ٩٨٣٧ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٤١٥ رقم ٨١١٤ .

(٣) ميزان الاعتدال ٧ / ٢٩٤ رقم ٩٨٧١ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٤٣٢ رقم ٨١٤٥ .

وقال ابن معين : كذّاب .

زاد في **يب** : زنديق ، لا يُكتب حديثه .

يب : قال الفلّاس : يكذب .

وقال (د) : كذّاب .

وقال ابن معين : يكذب[1] .

وقال ابن حبّان : يضع الأحاديث .

٣٥٦ ـ (م د ت ق) يونس بن بُكَير بن واصل الشيباني الجمّال[2] :

قال (د) : يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث .

ن : قال ابن المديني : لا أُحدّث عنه .

وقال يحيىٰ الحِمّاني : لا أستحلّ الرواية عنه .

وقال ابن معين : مرجئ يتّبع السلطان .

---

(١) كان في الأصل : «ابن معمر» بدل «ابن معين» ؛ وفي المصدر ـ طبعة حيدر آباد ١١ / ٤١٢ ـ هكذا : «قال البخاري قال ان معمر يكذب» وقد سقطت كلمة «قال» الثانية من الطبعة الحديثة ؛ وما في الأصل والمصدر غير صحيح ، فإنّ «ابن معمر» تصحيف «ابن معين» ؛ والصواب هو ما أثبتناه في المتن وفقاً لِما في التاريخ الكبير ـ للبخاري ـ ٨ / ٣٨٨ رقم ٣٤٢٦ ، ففيه هكذا : «قال ابن معين وعمرو بن عليّ : يوسف يكذب» .

وبذلك يكون رأي ابن معين في الرجل قد تكرّر في المتن لحصول التصحيف المذكور آنفاً ؛ فلاحظ .

(٢) ميزان الاعتدال ٧ / ٣١١ رقم ٩٩٠٨ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٤٥٦ رقم ٨١٨٣ ، وفيهما : «الحمّال» بدل «الجمّال» .

ومثله في **يب** عن الساجي .

وفي الكتابين : قال إبراهيم عن ابن معين : ثقة ، كان مع جعفر بن يحيىٰ ، وكان موسراً ؛ فقال له رجل : إنّهم يرمونه بالزندقة ؟ ! فقال : كذب ، رأيت ابنَي أبي شيبة أتياه فأقصاهما ، فذهبا يتكلّمان فيه .

أقـول :

من البعيد أن تجتمع الوثاقة مع آتّباع السلطان الجائر ، كما يُشكل أنّ مَن يتكلّم في الناس للرضا والسخط يكون حجّة في الجرح والتعديل .

* * *

ولنكتف بهذا المقدار من الأسماء مضيفين إليها بعض من اشتهر بكنيته . .

تتمّة في الكنىٰ

٣٥٧ ـ (د ت ق) أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم الغَسّاني الشامي الحمصي، وقد يُنسب إلىٰ جدّه[1]:

قال أحمد: ليس بشيء.

يب: قال الدارقطني: متروك.

وقال ابن حبّان: استحقّ الترك.

٣٥٨ ـ (خ ٤) أبو بكر بن عَيّاش الكوفي الحَنّاط المقرئ[2]:

كان يحيىٰ بن سعيد إذا ذُكر عنده كَلَّحَ[3] وجهَه.

وقال أبو نعيم: لم يكن في شيوخنا [أحد] أكثر منه غلطاً.

ن: قال ابن معين[4]: كثير الغلط جدّاً.

---

(١) ميزان الاعتدال ٧/ ٣٣٥ رقم ١٠٠١٤، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٢ رقم ٨٢٥٥.

(٢) ميزان الاعتدال ٧/ ٣٣٧ رقم ١٠٠٢٤، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٧ رقم ٨٢٦٥.

(٣) أي: عبّسه، والكُلُوح: تَكَشُّر في عُبوس، أي بُدُوُّ الأسنان عند العُبوس.
انظر: الصحاح ١/ ٣٩٩، أساس البلاغة: ٥٤٩، لسان العرب ١٢/ ١٣٩، تاج العروس ٤/ ١٨٥، مادّة «كَلَحَ».

(٤) كذا في الأصل، وإنّما هو قول أحمد بن حنبل لا ابن معين، لاحظ ميزان الاعتدال ٧/ ٣٣٨.

ومثله في **يب** عن أحمد.

٣٥٩ ـ (ع) أبو بكر بن أبي موسىٰ الأشعري[1]:

يب: قال (د): كان يذهب مذهب أهل الشام، جاءه أبو العادية[2] قاتل عمّار، فأجلسه إلىٰ جنبه وقال: مرحباً بأخي!

وقال أحمد: ما سمع من أبيه.

أقـول:

يعني أنّه مدلّس، أو كاذب في ما يرويه عن أبيه.

٣٦٠ ـ (ق) أبو بكر الهُـذَلي[3]:

يب: قال ابن معين مرّةً: ليس بثقة.

وأُخرىٰ: ليس بشيء.

وقال غندر: يكذب.

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠/٤٢ رقم ٨٢٧٠.

(٢) كذا ضُبط في الأصل بالعين المهملة، وهو موافق لِما في وقعة صِفّين: ٣٤١، والغارات: ٣٨٩.

وقد ضُبط بالغين المعجمة في المصدر، والطبقات الكبرىٰ ٣/١٩٦، والاستيعاب ٤/١٧٢٥ رقم ٣١١٣، وتاريخ دمشق ٤٣/٤٧٣ ـ ٤٧٦، وأُسد الغابة ٥/٢٣٧ رقم ٦١٤٠، والبداية والنهاية ٧/٢١٤ و ٢٤٨ حوادث سنة ٣٧ هـ، وسير أعلام النبلاء ١/٤٢٥ وج ٢/٥٤٤ رقم ١١٤، والإصابة ٧/٣١١ رقم ١٠٣٦٥ و ص ٣١٣ رقم ١٠٣٦٦.

(٣) تهذيب التهذيب ١٠/٤٧ رقم ٨٢٨٣.

وقال (س) : ليس بثقة ، ولا يُكتب حديثه .

وقال (س) وعليّ بن الجنيد : متروك [الحديث] .

وقال ابن المديني : ليس بشيء .

وقال مرّةً : ضعيف جدّاً .

وأُخرىٰ : ضعيف ضعيف .

وقال الدارقطني : متروك .

٣٦١ ـ (د ت[1] ق) أبو زيد ، مولىٰ عمرو بن حُـرَيْث[2] :

قال أبو أحمد الحاكم : مجهول .

يب : قال (خ) وأبو زُرْعة وأبو إسحاق الحربي : مجهول .

وقال ابن عبد البرّ : اتّفقوا علىٰ أنّه مجهول وحديثه منكَر .

٣٦٢ ـ (ق) أبو سَلَمة العاملي الشامي الأزدي ، اسمه : الحَكَم بن عبد الله بن خُـطّـاف ، وقيل : عبد الله بن سعد[3] :

قال أبو حاتم : كذّاب .

---

(١) في ميزان الاعتدال : (س) وهو سهو ؛ وما في المتن هو الصواب من تهذيب التهذيب وتهذيب الكمال ٢١ / ٢٤١ رقم ٧٩٦٩ ، وقال المزّي في ترجمته : «روىٰ له أبو داود ، والترمذي ، وآبن ماجة» .

(٢) ميزان الاعتدال ٧ / ٣٦٩ رقم ١٠٢١٧ ، تهذيب التهذيب ١٠ / ١١٦ رقم ٨٣٩٣ .

(٣) ميزان الاعتدال ٧ / ٣٧٦ رقم ١٠٢٦٨ ، تهذيب التهذيب ١٠ / ١٣٣ رقم ٨٤٢٩ .

يب : قال (س) : ليس بثقة ، ولا يُكتب حديثه .

وقال الدارقطني : يضع الحديث .

وقال أبو مُسْهِر : كذّاب .

٣٦٣ ـ (د ت ق) أبو سَوْرة ، ابن أخي أبي أيّوب الأنصاري[1] :

يب : قال الدارقطني : مجهول .

وضعّفه ابن معين جدّاً .

٣٦٤ ـ (ت) أبو عاتِكَة[2] :

قال أبو حاتم : ذاهب الحديث .

وقال (س) : ليس بثقة .

[**يب** :][3] وقال ابن عبد البرّ : هو عندهم [ضعيف] .

ن : مُجمَع على ضعفه .

وذكره السليماني في من عُرف بوضع الحديث[4] .

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠ / ١٣٩ رقم ٨٤٣٨ .

(٢) ميزان الاعتدال ٣ / ٤٥٩ رقم ٣٩٨٩ و ج ٧ / ٣٨٧ رقم ١٠٣٤٧ ، تهذيب التهذيب ١٠ / ١٦٣ رقم ٨٤٧٥ .

(٣) أضفناه لاقتضاء النسق .

(٤) وجاء عن السليماني مثله في تهذيب التهذيب أيضاً .

٣٦٥ ـ (ق)[1] أبو مالِك الواسطي النَخَعي[2] :

يب : قال ابن معين : ليس بشيء .

وقال (س) : ليس بثقة ، ولا يُكتب حديثه .

وقال (س) أيضاً والأزدي : متروك الحديث[3] .

٣٦٦ ـ (د ت ق) أبو المُهَزِّم التَمِيمي البَصْري ، اسمه : يزيد ـ أو : عبد الرحمٰن ـ بن سفيان[4] :

ذكره في **ن** في من اسمه يزيد .

تركه شعبة .

وقال (س) : متروك[5] .

يب : قال ابن معين : لا شيء .

وقال (س) : ليس بثقة .

* * *

---

(١) كان في الأصل : (ت) وهو تصحيف ؛ وما أثبتناه من المصدرين وتهذيب الكمال ٢٢/٧ رقم ٨١٩٣ ، وقال المزّي في ترجمته : «روىٰ له ابن ماجة» .

(٢) تهذيب التهذيب ١٠/٢٤٥ رقم ٨٦٢٠ .

(٣) وجاء عن الأزدي مثله في ترجمة الواسطي من ميزان الاعتدال ٧/٤١٩ رقم ١٠٥٦٤ .

(٤) ميزان الاعتدال ٧/٢٤٤ رقم ٩٧٠٩ ، تهذيب التهذيب ١٠/٢٧٧ رقم ٨٦٧٩ .

(٥) في تهذيب التهذيب : متروك الحديث .

وبهذا فلتتمّ المقدّمة ، وقد فاتنا الكثير ، لأنّنا إنّما أردنا الكشف عن أحوال صحاحهم في الجملة .

ولنشرع بالمقصود مستعينين بالله سبحانه . .

* * *

فهرس المحتويات

متن الكتاب

حرف الألف

حرف الباء

* * *

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

تتمّة في الكنىٰ

* * *

